
غـازي العـريـضي
الإنهيار
العربي
مكتبة
الحبر الإلكتروني
@bookkn
الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

الإنهيار

العربي

الإنـهيار العربي

غازي العريضي



بسم الله الرّحمن الرحيم

الطبعة الأولى: كانون الأول/ديسمبر 2018 م – 1440 هـ

ردمك



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: (1-961+) 785107 - 785108 – 786233

ص.ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 – لبنان

فاكس: (1-961+) 786230 - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

facebook.com/ASPArabic

twitter.com/ASPArabic

www.aspbooks.com

asparabic

تصميم الغلاف: علي القهوجي

التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

إهداء

إلى شهداء الحرية في العالم العربي.

المحتويات

مقدمة

مع صدور هذا الكتاب يكون قد مضى عام على إصدار كتابي الأخير «من بلفور إلى ترامب». عام حافل بالتطورات والأحداث والقرارات والخطوات الأميركية والدولية غيّرت وستغيّر أكثر صورة العالم ومصائر أمم وشعوب فيه. في هذا الكتاب رصد ومتابعة وقراءة لنتائج ظهرت واستشراف لنتائج ستظهر تباعاً.

هذا العام هو عام:

– انسحاب أميركا من: الأونيسكو ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة واتفاق المناخ الموقّع في باريس وتمويل صندوق الأمم المتحدة للإسكان والاتفاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة والنظامية، واتفاق التجارة الحرة لأميركا الشمالية (مع كندا والمكسيك) واتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ، وبيان كندا بعد قمة السبع بساعات، والاتفاق النووي الإيراني، والمعاهدة بين روسيا والناتو المتعلقة بعدم نشر قوات قتالية والموقّعة عام 1997، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية فيينا بشأن العلاقات الدبلوماسية، واتفاقية الصداقة الموقعة مع إيران عام 1955، والتهديد بالانسحاب من معاهدة الأسلحة النووية الموقّعة عام 1987 مع رئيس الاتحاد السوفياتي ميخائيل غورباتشيف، ومن منظمة التجارة العالمية التي كان الانتساب إليها هدية بل مكافأة تقدّم من أميركا لأي دولة كشهادة حسن سلوك وانخراط في المجتمع الدولي أو «العالم الحر». انسحابات بهدف التفرّد واستباحة كل شيء من أجل المصلحة الأميركية.

– الهجوم على الشرعية الدولية وقراراتها ومؤسساتها وعلى رأسها المحكمة الجنائية الدولية، التي هددت أميركا بمقاضاة قضاتها إذا أصدروا أحكاماً ضد مسؤوليها أو مؤسساتها.

– الهجوم على أوروبا والدعوة إلى تفكيكها وابتزازها بالضغط عليها لدفع مزيد من المال لحلف «الناتو».

– العقوبات المفتوحة والغرامات والضرائب والحروب التجارية من جانب أميركا ضد كندا والمكسيك وكوريا الشمالية وروسيا والصين وتركيا وإيران وأوروبا وغيرها. ورفع وتيرة التهديد المباشر ضد من يخالف توجهات وسياسة إدارة ترامب المبنية على أساس: «أميركا أولاً».

– زيادة ميزانيات التسلّح في أميركا والتسابق على السلاح النووي والفضاء الخارجي.

– الازدياد السكاني وارتفاع نسبة البطالة والجوع والفقر والعنف والعنصرية والإرهاب في العالم، وزخم موجة التطرف لا سيما في أوروبا وظهور حالات خطيرة داخل أميركا، في ظل انحياز أميركي رسمي إلى المتطرفين والعنصريين وتجار السلاح بكل أنواعه.

– ترامب في الداخل. ترامب الذي وصفه «زعرانه» أي رجاله كما قيل عنهم في الإعلام الأميركي، بـ «المعتوه» و«الأحمق» و«المحدود» و«الأبله» والذي «لا رغبة لديه في التعلّم» و«يتصرّف وفق طبيعته»، و«هذه ليست رئاسة» و«من غير المجدي إقناعه بأي شيء».

– الفوضى والتخبّط والقلق من السياسة الأميركية وغياب التوازن على المستوى الدولي، وغياب قادة كبار وتراجع دور القلة الموجودة منهم!!

– تصاعد موجة الرفض لسياسة «الأحادية» و«الحمائية» و«الانطوائية» والتفرّد، والدعوة إلى نظام عالمي متعدّد الأقطاب ولم نصل بعد إلى مرحلة إطلاق برنامج أو خطة عمل للوصول إلى هذه الغاية.

– الانقلاب في فنزويلا الذي تحدث عنه وزير خارجية أميركا السابق ريكس تيلرسون قبل حصوله بأشهر وتكرار الدعوة الأميركية إلى تغيير النظام هناك بأي أسلوب وثمن.

– الجنون ضد «إيران» و«إرهابها» و«تمدّدها» في الشرق الأوسط «وتهديدها الأمن والاستقرار في العالم» وفرض عقوبات أحادية عليها والضغط على العالم للسير فيها واستخدام لغة «الخنق» و«السحق» ضدها لإجبارها على الالتزام بالشروط الأميركية.

– القمم بين مختلف القوى الدولية الكبرى: «السبع» و«البريكس» و«شنغهاي» و«الناتو» أميركا – أوروبا وأميركا – روسيا (هلسنكي)، كوريا الشمالية – كوريا الجنوبية، دونالد ترامب وكيم جونغ أون – وغيرها وغيرها... والتهديد الأميركي لكوريا الشمالية قبل انعقاد القمة وبعدها «بالسحق والخنق» وبمصير «القذافي» الذي ينتظر الرئيس الكوري الشمالي إن هو لم يلتزم بما يريده سيد البيت الأبيض.

– تنامي الدور الصيني في مختلف القارات اقتصادياً وسياسياً وتجارياً وأمنياً وتقنياً.

– تقدّم روسيا في المجال العسكري وإعلانها امتلاك أسلحة متطورة منافسة للسلاح الأميركي، وحضور سياسي دولي لها منافس للسياسة الأميركية.

– لقاءات وتفاهمات صينية روسية، وروسية تركية إيرانية، وروسية هندية، وصفقات أسلحة، وتكتلات غير مؤطّرة بمؤسسات شملت عدداً من هذه القوى وأوروبا في محاولة حمائية من خطر السياسة الأميركية.

– إذلال العرب. تهديدهم. إما أن تدفعوا المال المطلوب أو نتخلى عنكم. إن لحمايتكم ثمناً. لا يمكنكم الصمود أكثر من أسبوعين دون حمايتنا. عليكم أن تدفعوا. عليكم أن تدفعوا. لا تلعبوا لعبة النفط معنا. حملة على «أوبك» والتهديد بمشروع «نوبك». هكذا فعل ويفعل الجانب الأميركي حتى وصل بعض «الحلفاء» العرب إلى الحديث عن «إمكانية التخلّي عن أميركا».

– نقل السفارة الأميركية إلى القدس.

– إقرار قانون القومية في إسرائيل وتبنٍ أميركي للخطوة.

– إقفال مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن وقطع المساعدات عن الأونروا لإسقاط حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم والاستعداد لإعلان «صفقة القرن» التي تسقط حل الدولتين فعلياً.

– ترتيب الوضع في الإقليم على أساس أن إسرائيل هي حجر الزاوية والدولة «الشريكة» أما إيران فهي الخطر الأكبر عليها وعلى العرب والعالم بالمفهوم الأميركي – الإسرائيلي.

أمام هذا «الفجور» و«البلطجة» ومخاطر السياسة الأميركية، وقلق قادة دول العالم الحلفاء قبل الخصوم باستثناء الإسرائيليين وقلة من العرب، وأمام تجارب التاريخ ومنطق الأمور كتبت في أكثر من موضوع في هذا الكتاب: «إن أميركا لن تحكم العالم». وتوقفت عند الدور الروسي وتناميه وقلق أميركا منه بعد افتخارها بإسقاط الاتحاد السوفياتي، والدور الصيني، والوضع في أفغانستان حيث تبحث أميركا عن سحب قواتها بأمان وتفاوض طالبان، وعن أميركا بعد 11 أيلول 2001، والإرهاب الذي ولّدته وتحذّر منه اليوم، والتكنولوجيا التي يمتلكها الآخرون، والهند وعدم القدرة على إسقاط استقلاليتها، وإيران وصمودها وقدرتها على التلاعب بالضغوطات والعقوبات الأميركية وامتلاكها قوة كبيرة، ولبنان الذي هزم إسرائيل المدعومة من أميركا، وفلسطين التي لم تسقط إرادتها، وغيرها وغيرها من المحطات والمواقف والنداءات الدولية وحتى من الداخل الأميركي لإقلاع الإدارة الأميركية عن سياساتها الحالية. كل هذا كرّس ويكرّس قناعتي بأن أميركا لن تحكم العالم. وعلى هذا الأساس كنت قد اخترت عنواناً لها الكتاب: «لن تحكم أميركا العالم» وصمّمنا الغلاف. وبدأنا التحضير لإصداره وتعميم بطاقات الدعوة لتوقيعه تحت هذا العنوان. لكنني أعترف بأن التدهور والتدحرج العربي والاندفاعة الإسرائيلية السريعة نحو عدد من الدول العربية وعزف نشيد إسرائيل فيها والتعامل مع إسرائيل علناً كشريك والانقلاب على المبادرة العربية ومحاولة تكريس منطق الإرهابي نتانياهو: إن العلاقات مع العرب تسهّل حل القضية الفلسطينية فيما هو يأخذ العلاقات ويحاول أن يأخذ معها الحق الفلسطيني. نتانياهو يستقوي بالعرب لتبرير أفعاله تحت عنوان «الخطر الإيراني» وبعض العرب مقتنع للأسف أن إسرائيل حققت توازناً عسكرياً ضرورياً في وجه إيران ونجحت حيث لم يقدروا!! كل هذا هزّني رغم أن مسار الأمور لم يكن يوحي إلا بهذه المواقف. شعرت كمواطن عربي إنني أطعن وأهان وأن ثمة استباحة لكرامتنا الجماعية وقبولاً بالذّل فقررت تغيير العنوان ليصبح «الانهيار العربي» مع تأكيد قناعتي بأن أميركا لن تحكم العالم. نعم هو الانهيار العربي. ندفع كل شيء، نعطي كل شيء، نسلّم بكل شيء، مقابل لا شيء فعلياً بل مقابل أن يسيطر الآخرون على ثرواتنا ويتحكّموا بأمننا ومستقبلنا من خلال تهديدنا بأننا من دون حمايتهم لا يمكننا البقاء. الانهيار العربي لأننا قبلنا ونقبل أن تصبح إسرائيل الضمانة لحمايتنا من «العدو الجديد» إيران ولأننا نشهد على القدس عاصمة أبدية لإسرائيل الدولة القومية وفلسطين «تنقل» إلى سيناء ولم يعد ثمة قضية. ونشاهد الرئيس الأميركي يحذّر من اسم محمد كرئيس محتمل لدولة واحدة

على أرض فلسطين ولا كلمة تدافع عن الاسم. أن ما يجري سيأخذ مداه. لكن يحقق مبتغاه. والذين قبلوا وفعلوا ما ذكرت لن يُكتب لهم النجاح ولن يضمنوا مصالحهم.

تبقى فلسطين قبلتنا وقضيتنا. ويبقى الرهان على شعبها وإرادته ووحدته الوطنية ومقاومته، وعلى كل عربي حرّ شريف مؤمن بالعدالة والحرية والديموقراطية وامتحان التاريخ لنا والحرص على النجاح فيه.

لا يحمي فلسطين إلا الشعب الفلسطيني

بدأت إدارة ترامب أولى خطواتها «لمعاقبة» السلطة الفلسطينية، والتي تندرج في سياق سلسلة خطوات تنوي اتخاذها لفرض شروطها وتنفيذ مشروعها الرامي إلى تصفية القضية الفلسطينية. اليوم أول قرار قضى بإقفال مكتب منظمة التحرير في واشنطن ووعد بإعادة فتحه في حال التزمت السلطة بالشروط. لماذا اليوم؟؟ السبب الواضح أن الإدارة الأميركية لم تقبل خطاب أبو مازن في الأمم المتحدة في أيلول الماضي عندما أشار إلى إمكانية اللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية لمتابعة وملاحقة الانتهاكات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني. وأميركا لا تقبل على الإطلاق أي ملاحقة لإسرائيل. أي إدانة. أي نقد. فلإسرائيل في نظرها وموقفها، الحق في ارتكاب المجازر وكل أشكال الإرهاب ضد الشعب الفلسطيني وممنوع على أي شخص أن يعبّر عن ألمه أو رفضه أو رأيه. كل هذا يندرج في خانة الإرهاب. وبالتالي إما أن تقبلوا بكل ما نطلبه منكم وإما مكتبكم سيبقى مقفلاً. والمطلوب، وهنا الابتزاز الواضح القبول سلفاً بصفقة القرن، أو الحل الإقليمي كما يسمونه للقضية الفلسطينية وهو إسقاطها بالكامل. أقفلوا المكتب دون أن «ينذروا» السلطة مثلاً أو يناقشوا معها الأمر. اتخذوا القرار ونفّذوه دون العودة إلى أحد ولم يلتزموا بالحد الأدنى من الأصول والأعراف الدبلوماسية أو العلاقات بين الدول أو علاقات الدول مع الأطراف الموجودة على أراضيها رسمياً!!

هذا الأمر ليس مستغرباً من السلطات الأميركية عموماً ومن إدارة ترامب خصوصاً. الإدارة التي تتخذ قراراً مبدئياً بنقل سفارة أميركا من تل أبيب إلى القدس ويكون هذا أساس برنامجها الانتخابي، والتزامها الأول أمام إسرائيل أولاً والعالم ثانياً، والإدارة تطلق يد إسرائيل، وهي تدرك أن مثل هذه الخطوات ستؤدي إلى حروب دينية وإلى استمرار تهديد الأمن والاستقرار في المنطقة،

إذ رغم كل ما يجري في العالم العربي فإن القضية الأساس تبقى القضية الفلسطينية. والإدارة التي تريد ملاحقة من يلاحق الأعمال الإرهابية الإسرائيلية لا يستغرب منها إذا أقفلت مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن وهي الشريك الفعلي لإسرائيل في محاولة إقفال مسارب العيش الكريم والتعلّم بل مسارب الهواء لخنق الشعب الفلسطيني. أميركا اليوم تمارس الإرهاب المعنوي والسياسي والدبلوماسي والمالي والأمني والعسكري بشراكتها مع إسرائيل ضد الفلسطينيين لتفرض عليهم ما تريده دولة الاغتصاب والإرهاب.

يتحدثون عن «صفقة القرن» أو «الحل الإقليمي» وهم لم يعرضوا شيئاً من التفاصيل ولم يناقشوا أصحاب الحق، بهذه الأفكار الجهنمية، بل يطلبون إليهم الموافقة والتوقيع على بياض.

في الماضي عام 1969 وقّع في القاهرة اتفاق بين السلطة اللبنانية ممثلة بالجيش ومنظمة التحرير الفلسطينية التي كانت متواجدة في لبنان وحصلت مشاكل بين فصائلها والجيش. وصوّت مجلس النواب اللبناني على الاتفاق دون الاطلاع عليه. نعم دون الاطلاع عليه، تحت عنوان «مصلحة الدولة العليا» والاتفاق يتحدث عن تنظيم الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان وهو كان في بداياته. اليوم يريدون اتفاقاً مشابهاً ولكن بأعلى درجات الخطورة. مطلوب من السلطة الفلسطينية أن توقّع سلفاً أن تسلّم بإنهاء القضية الفلسطينية وأن تبارك سلفاً اعتبار القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، التي يسعى قادتها لأن تكون دولة يهودية بالكامل. وفي بعض ما سرّب وكما بات معلوماً فإن الدولة لن تقوم على الأرض الأساس. الأرض التي يملكها الفلسطينيون. الأميركيون ومن وافقهم من الذين لم يدركوا أن الخطر قادم إليهم بسرعة، يقولون للفلسطينيين، «دولتكم خارج أرضكم»!! ويقولون للعرب الآخرين المجاورين «بلادكم واسعة أعطوا جزءاً منها للفلسطينيين» وللعرب البعيدين جغرافياً «إذا كنتم تؤيدون الفلسطينيين وتحبونهم خذوهم إلى عندكم»!!

لا أعتقد أن الرئيس الفلسطيني سيقبل الشروط الأميركية – الإسرائيلية. بل اعتقد أنه سينهي حياته كما فعل ياسر عرفات. لن يوقّع على أي تنازل يسقط القضية الفلسطينية. مهما كان الألم كبيراً فإن القلم الفلسطيني المعبّر عن إرادة الشعب الفلسطيني أمضى وأقوى وهو الضمان، وهذا يعني أننا مقبلون على تطورات كبيرة ستحمل ضغوطات على السلطة ورئيسها، وعلى العرب للإسراع في اتخاذ الخطوات التي يعتقدون أنها قد تخضع الفلسطينيين. سوف نشهد ضغوطات إضافية على «الأونروا»، لتكريس إلغاء حق العودة وإسقاط «لمّ الشمل»، وستزداد وتيرة القمع، وسنذهب إلى

رؤية الكنيست الإسرائيلي يسنّ القوانين، القانون تلو الآخر، بما يترجم خطوة الرئيس الأميركي بنقل السفارة إلى القدس وذلك في محاولة لتكريس يهودية الدولة مع ما يعني ذلك من مخاطر.

المطلوب دائماً: التوافق الفلسطيني على قاعدة رفض حلول «التصفية» والاستعداد لمواجهات شرسة مع الاحتلال واستخدام كل الأوراق المتاحة بيد السلطة من جهة وبيد المقاومين من جهة أخرى لأن لا خيار آخر.

إسرائيل ستندفع أكثر في مشروعها وإدارة ترامب ستندفع أكثر في جنونها ودعم هذا المشروع ولا تقيم اعتباراً لأحد، بل تستخدم بعض العرب للأسف لتحقيق أهدافها وستتخلى عنهم لاحقاً كالعادة!!

لا يحمي فلسطين إلا الشعب الفلسطيني!!

26 تشرين الثاني 2017

الدولة الفلسطينية في سيناء

ليست أحداث سيناء عادية. وليس استهداف هذه المنطقة وجرف منازل كثيرة في مناطق حسّاسة فيها، والتركيز الأمني عليها، خطوات يمكن حصرها فقط في مواجهة الإرهاب مع كل ما خلّفته المذبحة الأخيرة التي أودت بحياة 305 شهداء وأكثر من 100 جريح في مسجد الروضة في بلدة بئر العبد في الوحشي منذ أيام. ثمة شيء ما يعدّ لهذه المنطقة التي يبدو أنها مرشحة لمزيد من التوترات والمشاكل.

بعد ساعات من المجزرة وفي سياق التركيز الإسرائيلي الدائم على الوضع فيها وغضّ النظر عن كثيرة من الأمور التي تتجاوز ملفات اتفاقية كامب ديفيد مع السلطات المصرية تحت عنوان الشراكة في مكافحة الإرهاب.. عمّمت وسائل إعلام إسرائيلية تصريحات لوزيرة «المساواة الاجتماعية» في حكومة نتانياهو الإرهابية غيلا جملئيل أن «أفضل مكان للفلسطينيين ليقيموا دولتهم هو سيناء، مع منح هذا الكيان الجديد إمكانية التواصل الجغرافي مع قطاع غزة والوصول إلى البحر من خلال فكرة إقامة جزيرة اصطناعية»!! وقالت في القاهرة أثناء مشاركتها في مؤتمر نسائي تنظمه الأمم المتحدة: «لا يمكن إقامة دولة فلسطين إلا في غزة».

القاهرة عبّرت بلسان سفيرها في تل أبيب حازم خيرت عن غضبها واستيائها الشديدين إزاء هذا الموقف. لكن الوزيرة قالت: «هذه الدعوة قد تكون غير مقبولة من المجتمع الدولي والدول العربية المجاورة لإسرائيل إلا أنها تنطلق من حقنا في أرض إسرائيل المبدئي والتاريخي»!!

ماذا يعني هذا الكلام؟ بكل وضوح وبساطة ووقاحة يعني: أن ثمة مشروعاً ناجزاً يعدّ للمنطقة يتزامن مع الحديث عن كلام الأميركيين عن تصميمهم نقل سفارتهم إلى القدس، وعن صفقة

القرن التي يعدّون لها، وتأكيدهم أن «خطة السلام» هذه لا تتضمن إخلاء المستوطنات ولا إقامة الدولة الفلسطينية ولا عودة اللاجئين!! وأن لإسرائيل الحق في اتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة لضمان أمنها ومصالحها الاستراتيجية. وإسرائيل تريد دولة يهودية قومية بكل ما للكلمة من معنى!!

جملئيل تتحدث أيضاً عن «حق إسرائيل التاريخي والمبدئي» في الأرض وهذا يعكس روحية موقف ومخطط نتانياهو وعصابته ومشروع جاريد كوشنير صهر الرئيس ترامب وإدارته. وكلام الوزيرة الإسرائيلية يحمل أيضاً ازدراء وإهانة وتحقيراً لما يسمى المجتمع الدولي وللدول العربية. تقول سلفاً ومع معرفة دقيقة أن موقفها لن يقبله المجتمع الدولي والدول العربية المجاورة لكن المشروع سينفذ. يعني كأنها تقول للجميع: «لا قيمة لكم. لا تأثير لكم. لا نقف عند اعتراضكم. سنمضي قدماً في مشروعنا. هذا حقنا التاريخي». من يدعم إسرائيل؟؟ أميركا.

وفي السياق ذاته، كانت صحيفة «هآرتس» قد كشفت عن فكرة يمكن من خلالها «توسيع» الإطار الضيّق لتبادل الأراضي المقترح بين إسرائيل والفلسطينيين ليكون صفقة رباعية تتضمن أيضاً مصر التي يمكنها تأجير جزء من سيناء وتضمّه لقطاع غزة والسعودية التي قد تمنح مصر قطعة من الضفة الشرقية للبحر الأحمر وتحصل على اعتراف بمكانتها ومركزها في الحرم القدسي». ماذا سيفعل الأردن المعني بالوصاية على المقدسات؟؟ هل تقبل إسرائيل بهذا التبادل؟؟

لا. نحن ذاهبون إلى مزيد من الاستيلاء على الأراضي في الضفة، وإلى التركيز على قطاع غزة ومحيطه باتجاه سيناء. الوضع داخل القطاع صعب. تطرح أفكار لمعالجته تُبقي مفاتيح القرارات الأمنية والاقتصادية والمعيشية والمائية والكهربائية بيد إسرائيل إلى أن تنجز دولة الإرهاب هذه الخطوات الأساسية الأولى على طريق الدولة القومية اليهودية!! لا سيما وأن الجميع ينتظر قرار الرئيس ترامب بنقل السفارة الأميركية إلى القدس كخطوة أولى في طريق هذا المشروع تليها القوانين والقرارات والخطوات والإجراءات الأخرى من قبل حكومة نتانياهو.

وتأكيداً لذلك، جاءت زيارة نائب الرئيس الأميركي مايك سبنس مقر الأمم المتحدة حيث التقى بعثة إسرائيل عشية الذكرى 70 للقرار 181 الذي قضى بتقسيم فلسطين في العام 1947 حين كانت تحت الانتداب البريطاني والذي أدى إلى إقامة دولة إسرائيل، وقال سبنس: «أنقل إليكم تهانيَّ ودعم نصير إسرائيل الرئيس دونالد ترامب. طلب مني الحضور إلى هنا اليوم لأعبِّر عن تقديرنا لكل أولئك الذين يدعمون الشعب اليهودي وفي ظل إدارتنا ستقف أميركا دائماً إلى جانب إسرائيل».

وأضاف: «بينما أنا أتحدث إليكم هنا يدري الرئيس ترامب موعد وكيفية نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس».

يعني بوضوح أيضاً، اقترب موعد القرار. فيا حلفاءنا سيروا ونحن معكم وخذوا القرارات التي تنسجم مع هذا بل ترتكز عليه. أما عملية السلام فالسلام عليها!! هذه هي السياسة الأميركية من البداية. لم يكونوا يوماً مع سلام عادل وشامل ومع حق الشعب الفلسطيني في إقامته دولة ولو على جزء من أرضه وفق القرارات الدولية. رضي القتيل وما رضي القاتل. لكن خطورة الأمر اليوم أنهم يدفعون إلى حرب دينية بقرار نقل السفارة والحديث الدائم عن الدولة اليهودية، وبتهديد الأمن والسلام في كل المنطقة من خلال تجاوز كل حقوق الفلسطينيين. لا دولة. لا حق عودة. لا حق بقاء على الأرض لأن من هم في الداخل مهدّدون بمصيرهم بالكامل. إسرائيل تريد دولتها من البحر إلى النهر!! دولة عرقية يهودية. ولن يستطيع أحد تغطية هذه اللعبة الخطيرة. ولا يخطئن أحد أنه إذا باع القضية الفلسطينية سيحمي حاله ويضمن بقاءه. يكفي أن نتطلع إلى ما جرى في المنطقة، وإلى أين وصل الذين راهنوا مثل هذا الرهان، وما هو وضع المراهنين الباقين اليوم.

دولة فلسطين لا تكون إلا على أرض فلسطين. ومكان الفلسطينيين الوحيد أرض فلسطين حقهم التاريخي والمبدئي!!

29 تشرين الثاني 2017

ماذا بعد القدس؟؟

لقد فعلها ترامب. وهي فعلة ما بعدها فعلة. نقل السفارة الأميركية إلى القدس واعتبار المدينة عاصمة لإسرائيل. نفّذ وعده. هذا الوعد الأخطر بعد وعد بلفور. السبب، أن القرار يؤسس لإقامة الدولة اليهودية وبالتالي يتجاوز الخطر على المسجد الأقصى، والمقدّسات في المدينة، ليصبح خطراً على كل فلسطين وأمن واستقرار المنطقة. نعم، القرار بداية مسار. ستليه قرارات أخرى إجرائية مكمّلة. القدس عاصمة أبدية لإسرائيل. يريدها نتانياهو دولة يهودية بكل ما للكلمة من معنى. إنها حرب على الشعب الفلسطيني بأكمله. ليس فقط على حقوقه بل على وجوده، وستأخذ على المدى البعيد البعد الديني. هذا الرجل العبثي ترامب، عندما يتخذ قراراً عبثياً من هذا النوع، يعلن دفن حل الدولتين، واعتبار فلسطين أرضاً لإسرائيل اليهودية. وهذا يعني استهدافاً للفلسطينيين المقيمين على الأرض وحقهم في البقاء عليها واستهدافاً من باب تحصيل الحاصل لحق عودة الفلسطينيين من الخارج. سنكون أمام أكبر عملية استيطان وتهويد كاملة للأرض. ونتانياهو لا يخفي نيته في سنّ القوانين والتشريعات التي تكرّس الدولة اليهودية بكل أبعادها مستفيداً من قرار ترامب والظروف المحيطة به عربياً بشكل خاص، رغم أن ثمة ما يشبه الإجماع في العالم حول رفض القرار الأميركي. مواقف الدول المستنكرة والرافضة نقل سفارتها إلى القدس اعتبرت أن القرار يشكّل تهديداً للسلام، ولا يساعد على تنفيذ القرارات الدولية والدفع بالمفاوضات من جديد بين الفلسطينيين والإسرائيليين للوصول إلى حل عادل للقضية الفلسطينية.

إذ، بدل أن تكون الإدارة الأميركية عامل دفع إلى طاولة المفاوضات، وعامل منع لاتخاذ قرارات من جانب واحد، تعطّل الجلوس حول الطاولة، تصرفت هي من جانب واحد واتخذت أخطر القرارات التي تدعم التوجهات الإسرائيلية الإرهابية الاستيطانية ولذلك لن يكون ثمة مجال

للتفاوض. هذا ما عبّر عنه الفلسطينيون بكل فئاتهم. السلطة الفلسطينية لم تكتف برفض القرار بل اعتبرت أن الإدارة الأميركية لم تعد شريكاً في العملية السلمية ولن يكون لها دور فيها لأنها شريك فعلي في الدفع نحو الحرب وفي تأييد الخطوات الإسرائيلية. والفصائل الفلسطينية أعلنت ما يشبه النفير العام ضد القرار. ولذلك شهدنا المظاهرات والتحركات الشعبية والمواجهات مع قوات الاحتلال وهي بداية مسار فلسطيني جديد من النضال دفاعاً عن الوجود والمقدسات وهي فرصة في الوقت ذاته لتوحيد الصفوف ومنع الإسرائيليين من الرهان على الانقسام الفلسطيني. إذا ضاعت فلسطين لن يبقى مكان لسلطة وفصائل وحركات هنا وهناك. والقرار الأميركي بداية تضييع فلسطين لأنه بداية تهويد لأرضها وإقامة الدولة اليهودية عليها. ترامب يدرك نقاط القوة التي تملكها إدارته. ونقاط قوة إسرائيل. والواقع العربي المأزوم. يدرك أن بعض العرب يقدّم أولوية مواجهة «الخطر الإيراني» على أي أمر آخر أي لم تعد الأولوية لمواجهة الخطر الإسرائيلي، وبعض منهم يعتقد أن ليس ثمة خطر إسرائيلي اليوم. وبالتالي اختار ترامب التوقيت الملائم لإعلان القرار. لكن، ومع الأخذ بعين الاعتبار الوضع العربي، وهذه التطورات والانقلابات والمتغيرات السلبية فيه والمؤثرة على الموضوع الفلسطيني وكل المنطقة ومستقبلها، فإن ثمة تبسيطاً لردّ الفعل الفلسطيني، الذي يبقي الرهان الأساس عليه. ليس ثمة خيارات أمام الفلسطينيين إلا خيار المواجهة. لا يمكن قبول القرار وما سيليه من قرارات وخطوات. ومن حقهم استخدام كل الوسائل المتاحة في الداخل للتأكيد أن الكلمة الفصل والقرار الفصل يعودان للشعب الفلسطيني على أرضه، والوسائل المتاحة دولياً وإقليمياً أمام هذا الرفض العام للقرار الأميركي. ثمة خطوات تدركها السلطة الفلسطينية وتعرف أن الإقدام عليها يحرج الأميركيين والإسرائيليين وليس بهذه البساطة يمكن شطب القضية الفلسطينية، وبالتالي ينبغي العمل السياسي والدبلوماسي والإعلامي في الخارج والميداني على الأرض في الداخل بشكل مدروس ومنسّق للردّ على العدوان الجديد. ستكون المعركة صعبة ومكلفة لكن ليس ثمة خيار آخر. شخصية عربية زارت واشنطن قبل صدور القرار، نقلت عن عدد من المسؤولين الأميركيين «أن ترامب سيذهب إلى الآخر في ما يسمّى «صفقة القرن» وهو على تفاهم تام مع نتانياهو»، لكن ثمة في أوساط اليهود الأميركيين بالتحديد من ينبّه إلى مخاطر هذه الاندفاعة وانعكاسها سلباً على إسرائيل نفسها. وقالت هذه الشخصية: «إن ترامب لا يعرف تاريخ المنطقة والصراع العربي – الإسرائيلي فيها. هو يتبنى وجهة نظر الحكومة الإسرائيلية، وصهره كوشنير يلعب دوراً محورياً في هذا الموضوع وهو أيضاً لا يعرف شيئاً عن المنطقة. لكنهما يندفعان في

خطوات تخدم إسرائيل أكثر من الإسرائيليين. والأمر لن يتوقف عند حدود فلسطين بل ولتمرير خطة القرن سوف يتلاعبون بكل شيء في منطقتنا». وأخطر ما قالته هذه الشخصية، أنها نقلت الموقف «بدقة وأمانة» إلى عدد من المسؤولين العرب فاكتفى بعضهم بالجواب: «ماذا بإمكاننا أن نفعل»؟ فيما قال آخرون: «هذه نتيجة الاتفاق النووي الإيراني»!!

للأسف كأن هؤلاء لا يعلمون أن القضية الفلسطينية تعود إلى ما قبل النظام الحالي في إيران، وإلى ما قبل الاتفاق النووي، ويتجاهلون أن أميركا وافقت على قيام هذا النظام أيضاً..

لن تكون طريق الفلسطينيين سهلة في ظل هذا الواقع. لكن ليس ثمة خيار آخر...

العام المقبل سيكون عام فلسطين بكل ما للكلمة من معنى، ولو قيل إنه عام إيران وملفها النووي، وعام روسيا وقدراتها التسليحية، وعام الصين وقدراتها الاقتصادية. في هذه المنطقة كل شيء يرتبط بالقضية الفلسطينية، والهدف الأميركي – الإسرائيلي هو تصفيتها!!

7 كانون الأول 2017

ترامب: السلام بالقوة

أعلن الرئيس الأميركي بعد طول نقاش بين أعضاء فريق عمله «الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي الأميركي». وانطلاقاً من «الاعتراف سواء طاب لنا ذلك أم لا، بأننا دخلنا عصراً جديداً من التنافس، وبات العالم بأكمله يشهد الآن مواجهات عسكرية واقتصادية وسياسية، حيث نواجه الأنظمة المارقة التي تهدد الولايات المتحدة وحلفاءها، ونواجه أيضاً الجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية العابرة للحدود وغيرها من الأطراف التي تنشر العنف والشر حول العالم، كما نواجه المنافسة في الفضاء الخارجي». حدد الرجل ثلاثة تهديدات على أمن بلاده وهي:

1. طموحات روسيا والصين اللتين صنفهما بـ «المنافسين الرئيسيين على الساحة الدولية بسبب تنامي تأثيرهما الجيوستراتيجي واعتبر أنهما تحاولان تحدي نفوذ الولايات المتحدة في العالم وقيمها»!! مؤكداً أنه سيحاول «بناء علاقات مشتركة عظيمة معهما ومع غيرهما من الدول لكن أميركا لن تترك مصالحها القوية وستدافع عنها بقوة»!!

واعتبر معدّو الاستراتيجية أن روسيا تطبّق وسائل تخريبية في إضعاف مصداقية الولايات المتحدة في أوروبا وتقويض الوحدة عبر الأطلسي وإضعاف الحكومات والمؤسسات الأوروبية!! واتهموا روسيا بـ «التدخل في جورجيا وأوكرانيا» وبـ «استعدادها إلى خرق سيادة تلك الدول» ومحاولة «ترعيب دول الجوار بتصرفاتها المهدّدة بما فيها استعراض قدرتها النووية والانتشار الأمامي للقوات»!! وأن استثمار روسيا في «تطوير القدرات العسكرية الجديدة» كان ولا يزال أحد أخطر التهديدات. وأشاروا إلى دور روسيا في زعزعة استقرار الفضاء الرقمي.

2. الدولتان المارقتان كوريا الشمالية وإيران. وقد وصفت الاستراتيجية السلطات الإيرانية بـ «النظام الدكتاتوري الذي يزعزع استقرار المنطقة ويدعو عملياً إلى تدمير الولايات المتحدة ويدعم جماعات إرهابية ويموّل الإرهاب في أنحاء العالم فضلاً عن أنه يتعامل بالقسوة والعنف مع شعبه»!!

وأكد واضعو الاستراتيجية بأن الولايات المتحدة تقوم بنشر المنظومة المضادة للصواريخ المتعددة المستويات «بغية الدفاع ضد الهجمات الصاروخية المحتملة التي مصدرها إيران وكوريا الشمالية اللتين ستعمل أميركا وأوروبا لمواجهة تهديداتهما»!!

3. نشاط «الجماعات الإرهابية الإيرانية» مثل «حزب الله»، والشبكات الإجرامية العابرة.

وشدّد الرئيس الأميركي على أن الولايات المتحدة مصمّمة على فرض السلام «عن طريق القوة» وتعزيز نفوذها والمبادئ الديموقراطية»!!

ماذا يعني كل ذلك؟؟ يعني أن أحداثاً كبيرة وخطيرة وقرارات صارمة سوف نراها في العام المقبل. ولا أدري إن كان بإمكان أحد الحديث عن استراتيجية ما عند ترامب فهو رجل عبثي. لذلك ينبغي الاستعداد لمواجهة أي قرار أو خطوة أو موقف يصدر عنه بعيداً من عناصر المفاجأة. هذا هو حاكم أميركا اليوم الذي يسيّج بلاده بالجدران لمنع اللاجئين من الدخول إليها. ويهدّد بإجراءات قاسية في هذا الإطار ويبتزّ الدول المعنية به ويدفعها إلى دفع تكاليف مخططاته ومشاريعه. وهو الذي يدافع عن انتشار السلاح في بلاده، وتوسّع دائرة الشبكات الإجرامية ونحن نشهد ماذا يجري هناك من تفلّت وعمليات قتل في المدارس الجامعات والمناطق المختلفة. وهو الذي يدافع عن العنصرية والعنصريين ويحاول حماية المتربصين بـ «السود» في البلاد. فعن أي قيم يتحدث ترامب وعن أي ديموقراطية؟؟

أما نشر المنظومات المضادة للصواريخ فليس صحيحاً أنها موجودة للتصدي لهجمات صاروخية من دول معينة والدليل هذا «التطويق» لروسيا بمنصات صواريخ كثيرة وروسيا تحترم التزاماتها في كل المعاهدات ولا تريد استهداف أميركا وغيرها بل تدعو أميركا إلى احترام التزاماتها وتطوير الاتفاقات معها. اللعبة الأميركية مكشوفة: محاولة فاشلة لترهيب وترويع وترعيب العالم – كما قالوا – للسيطرة عليه وهذا لن يحصل. وهل تعميم الديموقراطية وتحقيق

السلام يكون بالقوة؟؟ لا. إن قوة السلام تأتي من إرادة الناس ومن مساعدتهم. ما فعلته أميركا عبر العقود الماضية وما تفعله اليوم مهدّد للأمن والسلام والاستقرار في العالم. هل يمكن لدولة أن تدّعي حرصها على السلام في منطقتنا مثلاً وهي تدعم دولة الإرهاب المنظّم إسرائيل بكل أعمالها المناقضة والمستبيحة لحقوق الإنسان والمعايير والمواثيق الدولية؟؟

وهل يمكن لأميركا وتجربتها في صناعة الإرهاب في «أفغانستان» مع دول أخرى وفخرها بذلك أن تدّعي حرصاً على السلام وهذا ما حلّ في أفغانستان منذ تدخّلها هناك. وقد حققت ما أرادت في مواجهة الاتحاد السوفياتي. لكن ماذا جرى في البلاد؟؟ وماذا جرى في الجوار؟؟ البلاد خرّبت. تدمّرت. وأميركا نفسها تستجدي من تعتبرهم اليوم إرهاباً وهي صنعتهم واستخدمتهم لفترة. تستجديهم لسحب قواتها من هناك. أما في الجوار فالمستفيد الأكبر إيران. نعم إيران التي تهدّد أميركا باستهدافها.

اللعبة الأميركية ذاتها في العراق. تدمير البلاد. احتلالها. إفقارها. تحت عنوان «الشرق الأوسط الجديد» و«تعميم الديموقراطية» فيه. والنتيجة خراب. ودمار. وإرهاب. وربح إيراني صافٍ. إيران ذاتها التي ربحت وتريد أميركا معاقبتها ومواجهتها!!

الديموقراطية لا تتحقق بأدوات عنصرية إرهابية كما تفعل أميركا. الديموقراطية لا تتحقق ولا يأتي معها السلام باستعداء الشعوب وسلب خيراتها ودعم أعدائها تحديداً في منطقتنا وتحديداً إسرائيل. والسلام لا يفرض لا بالقوة ولا بالحصار أو التجويع أو الترهيب أو الاغتيال أو محاولات التركيع. ما تفعله أميركا لا يؤدي إلا إلى مزيد من الفوضى والقتل والإرهاب. يبدو أن هذه هي استراتيجية أميركا لكن لن ينجو أمنها القومي منها.

مقبلون على عام جديد حافل بالتطورات على مستوى العلاقات الدولية والمواجهات الدولية، والمتغيرات التي لن يفاجئنا ترامب بشيء منها بل سيفاجأ هو بأنه لن يتمكن من وضع أميركا لا هو ولا غيره في موقع حاكم العالم!!

فلنحسن القراءة ولتكن إرادتنا واضحة تجاهها.

18 كانون الأول 2017

128 دولة ضد قرار ترامب

قبل انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة قال السفير الإسرائيلي هناك داني دانون: «تصويت أعضاء مجلس الأمن قد يتكرّر مئة مرة إضافية لكن ذلك لن يغيّر حقيقة بسيطة هي أن القدس كانت وستبقى عاصمة إسرائيل. كل الدول الأخرى في العالم لها الحق في تحديد عاصمتها ولكن حين يتعلق الأمر بإسرائيل فإن ذلك لسبب مدان ومشكّك فيه»!! السبب حقيقة بسيطة وهي أن القدس فلسطينية وليست لإسرائيل. وإسرائيل دولة اغتصاب وإرهاب في الأساس. قامت على أرض الغير. ولا يحق لها التواجد هناك وبالتالي لا يحق لها اعتبار القدس عاصمة لها. وإذا رضي العالم والفلسطيني بالتحديد بقرار التقسيم فإن إسرائيل المغتصبة لن تقبل لأنها تريد السيطرة على كل أرض فلسطين وإقامة دولة يهودية عليها وهذا ما لا يمكن أن يقبله أحد من الفلسطينيين أو من المؤيدين لحل الدولتين.

أما نيكي هايلي مندوبة الولايات المتحدة في المنظمة الدولية فقد أعلنت: «لنا الحق الكامل كدولة سيدة أن تقرّر نقل سفارتها إلى القدس». وهاجمت المنظمة «والعار الذي يلتصق بها لكونها مكاناً معادياً لأكثر الديموقراطيات ثباتاً في الشرق الأوسط (أي إسرائيل)»!! وقالت: «إن الولايات المتحدة ترفض قبول المعايير المزدوجة وتقف إلى جانب إسرائيل». واعتبرت أن القرار رقم 2334 الذي يدين الاستيطان ومرّرته إدارة أوباما في مجلس الأمن من خلال الامتناع عن التصويت العام الماضي «لطخة» في سجل الولايات المتحدة». «ولو طرح اليوم على التصويت فسأصوت ضده بكل تأكيد»!!

عقد اجتماع الأمم المتحدة. بذلت قبله نيكي هايلي وغيرها من المسؤولين الأميركيين جهوداً كبيرة ومورست ضغوطات على دول عديدة لإقناعها بالتصويت مع قرار ترامب أو في أسوأ

الحالات بالامتناع عن التصويت. نجحت الجهود في مواقع معينة لكن التصويت حصد 128 لا لقرار نقل السفارة إلى القدس واعتراض 9 وامتناع 35.

رئيس حكومة الإرهاب في إسرائيل بنيامين نتانياهو قال: «الأمم المتحدة بيت أكاذيب. القدس عاصمة لإسرائيل سواء رغبت الأمم المتحدة أم لا».

سفيره في الأمم المتحدة داني دانون قال: «لا قيمة لقراركم. هو إلى مزبلة التاريخ»!!

إنه احتقار للدول وحقها في اتخاذ الخطوات التي تراها مناسبة ومنسجمة مع القرارات الدولية، واستعلاء وتصميم على ضرب الإرادة الدولية حتى أن نيكي هايلي قالت: «سنكتب الأسماء». يعاملون الدول مثل الخدم أو تلاميذ المدارس. فمن يتفوّه بكلمة غير مرغوب فيها أو يتصرف تصرّفاً غير مقبول من «المعلم» يعاقب بأقسى أنواع العقوبات!! هذه هي إدارة ترامب الذي هدّد بوقف المساعدات لمن يصوّت ضد القرار. إنه ترهيب وابتزاز وبلطجة ووقاحة واستباحة لكل المعايير وقرارات الدول وعلاقاتها مع بعضها.

وفي إسرائيل قال وزير الحرب ليبرمان: «لا جديد في الأمم المتحدة وأميركا هي منارة الأخلاق وضوء في الظلام».

وقال وزير التعليم نفتالي بينيت: «التصويت فارغ من قيمته»!!

أما رئيس الكنيست بولي أولشتاين فصرخ: «العار على الأمم المتحدة».

واعتبر يائير لابيد: «الأمم المتحدة فقدت كرامتها. وحلفاء إسرائيل في أوروبا استسلموا ووقفوا إلى جانب من يساندون الإرهاب والإبادة الجماعية بدلاً من الوقوف إلى جانب الديموقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط»!!

كأن الفلسطينيين هم الذين قاموا بأعمال الإبادة النازية في أوروبا أو هم الذين قاموا ويقومون بالأعمال الإرهابية والمجازر الجماعية والتهجير والاستيطان والتعذيب ضد الإسرائيليين!!

إنهم، في حكومة الإرهاب وأوساط داعميها مجموعات من الكذابين، المتسلطين، الذين يأخذون الأمور إلى حرب دينية في فلسطين والمنطقة وينحو المنحى ذاته العنصري ترامب على

المستوى الدولي. وسائل الإعلام الإسرائيلية تحدثت بما يشبه الإجماع عن الوضع الصعب الذي واجه إسرائيل.

يديعوت أحرونوت: «العالم تقريباً كله ضدنا».

معاريف: «128 دولة ضد إسرائيل».

جيروزاليم بوست: «128 أمة أعلنت أن قرار أميركا حول القدس فارغ وبلا قيمة»!!

هآرتس: «128 دولة صوتت ضد الإعلان الأميركي أن القدس عاصمة لإسرائيل». «مهرجان القدس هدية لطهران وعلى إسرائيل أن تقلق. قرار الجمعية العامة أبقى إسرائيل من جديد بلا عاصمة معترف بها». تهديدات نيكي هايلي في الأمم المتحدة ليس فقط لم تكن ذات فائدة بل ألقت الإدارة الأميركية في حفرة ضيقة، يوجد فيها مكان لمقاتلي: «إسرائيل والولايات المتحدة».

وأضافت الصحيفة: «أهم التداعيات السلبية للقرار أنه كان قراراً عالمياً على عدم الثقة بالرئيس الأميركي. وإسرائيل ستعاني من شظايا هذا التصويت في المرة المقبلة عندما تريد تجنيد المجتمع الدولي لأي جهد مشترك ضد إيران أو أي عدو آخر»!!

هذا القرار الدولي ذو أهمية معنوية. واضح أن الإرهابيين في إسرائيل سيواصلون مدعومين من إدارة ترامب إصرارهم على تهويد القدس وكل الأرض الفلسطينية. وواضح أن ثمة مخاوف حقيقية داخلية من هذه التوجهات. ونحن مقبلون على تطورات خطيرة وكبيرة على الأرض الفلسطينية والأهم إلى جانب القرار الأممي هو الموقف الفلسطيني الذي يعبّر عن إجماع وطني ضد القرار الأميركي والسياسة الإسرائيلية يجب أن يترجم بمشروع متكامل وخطوات بدأت السلطة باتخاذها في لقاءات مع رؤساء الدول لدعم الحق الفلسطيني، بعد قرار جدّدت فيه التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وفي ثرواته الطبيعية والسيادة عليها حفظاً لحق ومنعاً لإسرائيل من استباحة كل شيء. نحن في بداية معركة صعبة وطويلة. ترامب سيذهب إلى النهاية ويغطي بالكامل إسرائيل في الموقف من اللاجئين وحق العودة والقدس والدولة اليهودية!!

وللأسف الموقف العربي دون المستوى المقبول ولا أقول المطلوب. نحن أمام أخطر قرارات تتخذها أميركا وإسرائيل، وأخطر تحولات تشهدها المنطقة بسببها، ولن يكون أحد بمنأى

عن نتائجها في كل العالم العربي. ولا يجوز أن يفكّر أحد من العرب أنه إذا تمت تصفية القضية الفلسطينية كما هو مطروح على يد إدارتي ترامب ونتانياهو يمكن أن يبقى له مكان. أساساً العرب غير موجودين في لعبة تقرير مصيرهم في المنطقة، فكيف إذا نفّذ مشروع التصفية وبعضهم شركاء وأدوات فيه؟؟

أمام الموقف الدولي والتصويت في الأمم المتحدة، رغم الضغوطات التي مارستها أميركا وإسرائيل ترغيباً وترهيباً ينبغي أن يكون الموقف أكثر إدراكاً لمخاطر ما يجري وأكثر تقدماً وصلابة في مواجهته.

21 كانون الأول 2017

اهتزاز العرب وابتزاز إسرائيل

تتوالى فصول الحرب السياسية الإعلامية الأميركية – الإسرائيلية ضد إيران، وتستمر العمليات الحربية العسكرية من خلال الطيران الإسرائيلي ضد مواقع إيرانية في سوريا. اليوم يتمّ التركيز على التحركات والاحتجاجات التي تشهدها مناطق إيرانية رفضاً «لسياسة الحكومة» و«تردّي الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية». ليست المرة الأولى التي تقوم فيها تحركات مماثلة لكن توقيتها هذا العام مع التهديدات الأميركية بالانسحاب من الاتفاق النووي، والدعوة الإسرائيلية لطهران للانسحاب من سوريا، أمر يجب التوقف عنده.

رئيس حكومة الإرهاب الإسرائيلي قال منذ أيام: «ما زلنا نواجه تحديات كبيرة في الشمال والجنوب. لن نسمح لإيران بأن تنشئ وجوداً لنفسها في سوريا من أجل إيذائنا»!! وكرّر بعده عدد من المسؤولين الإسرائيليين تهديداتهم ضد إيران وتأكيداتهم وإصرارهم على حرية حركة طيرانهم الحربي في العمل في الأجواء السورية لاستهداف أي موقع أو فريق «يهدّد الأمن الإسرائيلي»!!

تطورت حركة الاحتجاجات في مناطق إيرانية إلى إحراق متاجر وأعمال عنف ومواجهات حصدت 15 قتيلاً. حدث كبير. واهتمام دولي سياسي وإعلامي به. ورهان أميركي – إسرائيلي عليه!!

في أميركا أعلن الرئيس ترامب: «العالم يراقب وعلى إيران احترام حقوق مواطنيها والشعب الإيراني قمع لسنوات. لقد حان وقت التغيير في إيران»!!

وزير خارجيته أكد مراقبة الوضع داعياً إلى «مزيد من الديموقراطية».

أما مندوبته في الأمم المتحدة نيكي هايلي فقالت: «حكومة طهران يتم اختبارها من قبل مواطنيها ونحن ندعو أن تنتصر الحرية وحقوق الإنسان في نهاية المطاف».

كلام كاذب ولا ينسجم مع السياسة الأميركية العنصرية ضد السود في الداخل والدعم للعنصرية والإرهاب في إسرائيل ضد الفلسطينيين ولدكتاتوريات وأنظمة في أكثر من مكان ومنها ما كان قائماً في إيران نفسها أي نظام الشاه!!

روسيا أكدت أن «أي تدخّل خارجي من شأنه إثارة عدم الاستقرار في إيران غير مقبول».

مواقف مماثلة صدرت من أكثر من دولة في العالم.

في الداخل قال الرئيس حسن روحاني: «مشكلتنا الأولى هي البطالة ويجب إجراء عملية جراحية كبيرة لاقتصادنا. أميركا منيت بهزيمة كبرى بشأن الاتفاق النووي أمام حلفائها الأوروبيين. والعدو غاضب من عظمة الشعب الإيراني ونجاح وتطور إيران. والانتقاد والاحتجاج فرصة وليس تهديداً والشعب بنفسه سيردّ على مثيري الشغب ومخالفي القانون. العدو قالها صراحة: سننقل المعركة إلى داخل إيران. نقول له إن الشعب والمسؤولين سيردّون عليك». (إشارة إلى كلام ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان). واتهم إسرائيل باستهداف إيران ورهانها على ما يجري في الداخل أيضاً.

الردّ جاء من نتانياهو الذي قال: «سمعنا اليوم أن الرئيس الإيراني يدّعي أن إسرائيل تقف وراء الاحتجاجات في إيران. هذا ليس عارياً من الصحة فحسب بل هذا يثير الضحك. أنا لن أهين الشعب الإيراني. الإيرانيون شجعان يندفعون إلى الشوارع. إنهم يريدون الحرية والعدالة التي حرموا منها على مدى عقود. النظام مرعوب منهم. لهذا يعتقلهم ويحظر شبكات التواصل الاجتماعي. لكنني متأكد، هذا شعب ذكي رفيع الثقافة، فخور». «الشعب الإيراني يجازف اليوم بكل شيء من أجل الحرية. إن حكومات أوروبية كثيرة تنظر بصمت حين يتعرض الشباب الإيراني للضرب المبرح في الشوارع. هذا مرفوض وأنا لا أنوي أن أظل صامتاً. هذا النظام يحاول بائساً أن يزرع الكراهية فيما بيننا لكنه لن ينجح»!

يجب أن نبحث عن عاقل يصدّق نتانياهو. هكذا أصبح الرجل الرمز الديموقراطي الأول في العالم وهو الرمز الإرهابي الأول فيه. هكذا تعرّض لنوبة عاطفة وتقدير للشعب الإيراني. ألم تكن

قيم وحضارة هذا الشعب موجودة منذ سنوات؟؟ لماذا يستحضرها اليوم؟؟ إنه استغلال رخيص مكشوف ومفضوح لما يجري في إيران والذي له أسبابه الموضوعية. فالنظام الإيراني ليس النظام المثالي، والمشاكل موجودة في داخله، والشعب الإيراني محروم من كثير من الأمور الأساسية، لكن ذلك لا يعني أن أميركا وإسرائيل هما من يقرّر مصائر الشعوب، فكيف إذا كانا يرفعان شعارات هما أبعد ما يكون عن الالتزام بها؟؟

في اللعب السياسي، إسرائيل تستفيد. بل تكاد تكون المستفيد الأول والوحيد. لا سيما بعد ذهاب بعض العرب إلى اعتبار إيران العدو والالتقاء مع إسرائيل في أمور معينة، وهم في حرب مفتوحة مع إيران بالواسطة في اليمن بشكل خاص. والإيرانيون الذين يتّهمون أميركا وإسرائيل بالتخطيط لتغيير نظام الحكم عندهم، يتصرفون بغضب تجاه التهديدات السعودية بنقل الحرب إلى داخل بلدهم وتجاه اعتبار «مرشدهم الإمام الخامنئي هتلر الجديد في الشرق الأوسط»!!

ماذا يعني كل ذلك؟؟

دخلنا في مرحلة جديدة من المواجهة مع إيران، على الأرض السورية، ومع حزب الله في لبنان، وفي اليمن، والآن في الداخل. الأهداف الأميركية – الإسرائيلية معلنة والمواقف الإيرانية منها معلنة. لا انسحاب من سوريا، لا تخلّ عن دعم «المقاومة»، ولا تراجع عن أي ساحة من الساحات، ولا تراجع عن بناء القوة العسكرية الجوية والبحرية والبرية والاستعداد الدائم للمواجهة مع أي كان!!

أميركا ومعها إسرائيل تريدان توريط العرب في مواجهة مفتوحة مع إيران. ستكون كارثية. وهم يتّكلون على الأميركيين وسيدفعون ثمنها. «وستطير» في الطريق القدس بعد نقل السفارة الأميركية إليها وبدء سنّ القوانين والتشريعات المكرّسة لذلك والمؤسسة للدولة اليهودية، وسنخسر ما بقي لدينا من إمكانات مالية والرابح هو الإسرائيلي هنا. إيران ستردّ. ستستخدم كل الأوراق والساحات والإمكانات وربما تستبق الآخرين ولديها الخيارات المفتوحة، هي أيضاً تراقب ما يجري كما قال ترامب وغيره. وتملك القدرة على عرقلة وتعطيل أي مشروع يستهدفها، لكن النتيجة خراب ودمار المنطقة واستنزاف كل طاقاتنا. سيكون اهتزاز في كل مكان وابتزاز من مكان واحد هو إسرائيل!!

رغم كل التصعيد، يبقى الحوار بين العرب وإيران أولاً هو الوسيلة لضمان ما تبقّى لأن الأميركيين سيحاولون القضاء على كل شيء عندنا وعند الآخرين وابتزاز الجميع باستثناء إسرائيل، بل سيكون ذاك لمصلحتهم. وهم لا يصغون لكل الدعوات العالمية من «الشركاء» و«الأصدقاء» و«الحلفاء» للاستمرار في الاتفاق النووي، ولاعتماد الحوار وسيلة لمعالجة المشكل الاقتصادية والمالية والتحديات الأمنية العالمية. ترامب رئيس «مارق» يتعامل مع الدول الأخرى كأنها «دول مارقة». ترامب «قاطع طرق» يريد «تشليح» الناس ما لديهم!! للأسف بعضهم أكرمه فاستلذّ واستطاب. لكنه سيخرب أميركا والعالم!

3 كانون الثاني 2018

أميركا – باكستان و«مقبرة» طالبان

منذ أيام أعلن الرئيس الأميركي ترامب أن الولايات المتحدة الأميركية «قدّمت أكثر من 33 مليار دولار على شكل مساعدات إلى باكستان على مدار الخمسة عشر عاماً الماضية. في المقابل لم تقدّم سوى الأكاذيب والخدع معتقدة أن القادة الأميركيين أغبياء». وهدّد باتخاذ خطوات صارمة إذا لم تتخذ حكومة إسلام آباد وجيشها إجراءات على الأراضي الباكستانية ضد حركة طالبان وشبكة حقّاني»!!

اليوم نفّذت إدارة ترامب التهديد. أوقفت مساعدة بقيمة 900 مليون دولار إلى حين اتخاذ الإجراءات المطلوبة. بداية مسار ضغوطات على باكستان للدخول مباشرة في مدار الحركة والسياسات والقرارات الأميركية. لا شيء من دون مقابل. هذه هي ذهنية حاكم أميركا. وليس ثمة معايير ثابتة. هو وإدارته يحق لهم كل شيء. أينما كان في كل وقت أما الآخرون فما عليهم إلا الانصياع!!

مسؤول في الخارجية الأميركية قال: «ليعتبر الباكستانيون هذا الإجراء حافزاً وليس عقاباً»!!

وزير الخارجية الباكستاني خواجة آصف ردّ: «الولايات المتحدة تتحدث بلسان الهند. يجب عدم اعتبار الصبر الذي أبديناه أنه ناجم عن ضعف. إنهم يحاولون تحميلنا مسؤولية فشلهم في أفغانستان».

وزير الدفاع خرم دستكيرخان قال: «تصريحات ترامب مستعجلة. باكستان مستعدة للتعاون بشأن القضية الأفغانية مع أميركا وأفغانستان. ولكن إذا أرادت أن تخوض باكستان حرب أفغانستان

نيابة عنها وإذا أرادت واشنطن نقل الحرب إلى هنا فهذا أمر مرفوض تماماً وليدرك الجميع موقفنا»!!

الحكومة الباكستانية: «لا تهاون مع الحركات المسلّحة. لكن سلوك واشنطن يتّسم باللامبالاة إزاء سقوط آلاف القتلى المدنيين الباكستانيين خلال حملتها لمكافحة الإرهاب». يعني استباحة الأراضي الباكستانية والمدنيين.

الردّ الباكستاني في موقعه الصحيح. فأميركا تقول لحلفائها في الخليج الذين يتفقون معها على أن إيران هي العدو: «لن نقاتل إيران نيابة عنكم». ويريدون أن تقاتل باكستان حليفتها – نظرياً – عدوّها طالبان نيابة عنها!! أميركا تعتبر وتتصرف على أساس أن لها الحق في استخدام كل «الحلفاء» و«الأصدقاء» و«الأتباع» في حروبها مباشرة أو بالواسطة في أي مكان ولا يحق لأي واحد منهم الاتكال أو الرهان عليها!! علماً أن باكستان تحديداً لديها أربع معاهدات مع الولايات المتحدة: تقديم معلومات استخباراتية لواشنطن. نقل القوات الأميركية الاحتياجات اللوجستية عبر الأراضي الباكستانية إلى أفغانستان. إمكانية استخدام القوات الأميركية الأجواء الباكستانية. وكذلك الحدود البحرية..

ويدور نقاش داخل أروقة كواليس السياسة الباكستانية حول استخدام هذه الأوراق وعدم الدخول في اللعبة الأميركية الخطيرة والاستسلام لضغوطها. الخارجية الأميركية بادرت في هذا السياق إلى إدراج باكستان على لائحة انتهاكات الحرية الدينية: «اللائحة تضم بلداناً تشكل قلقاً خاصاً بموجب قانون الحرية الدينية الدولي لانخراطها أو تساهلها مع انتهاكات صارخة لها والتي نعتبرها أمراً حيوياً للسلام والاستقرار والازدهار!!».

الآن، بدأوا يتحدثون عن الاستقرار والازدهار!! لا قيمة للأخلاق والمبادئ في السياسة الأميركية. كل شيء غبّ الطلب وحسب المصالح والحاجة!! سياسة مبرمجة ومدروسة للدمار والخراب في مكان وحديث – لا فعل – عن استقرار وازدهار في مكان آخر وفي وقت واحد!!

يطلبون إلى باكستان التصدّي لطالبان ويعلنون استعدادهم لحوار مباشر معها لحل الأزمة الأفغانية!! وقد فعلوا ذلك سابقاً في قطر وهم يستعدون لجولة جديدة من الحوار هناك. وقبلوا بسيطرة مقاتلي «الحركة» على مناطق أفغانية ورفضوا ذلك في مناطق أخرى. تلاعب بأمن «البلد

الحليف» الذي وصف رئيسه السابق السياسة الأميركية بـ «البلطجة» والاستغلال!! الأميركيون فشلوا. سقطوا في «المقبرة» التي وعدهم بها وأعدّها لهم الطالبانيون!! مئة ألف عسكري هناك ولم يتمكنوا من فعل شيء. زرعوا الحقد والفوضى ويحمّلون باكستان المسؤولية ويهددونها. إنهم يستهدفون الدولة الإسلامية – السنية – الكبرى التي تمتلك القوة النووية. وهم يعملون كما سبق وكتبت مراراً على تخريب البيت السني، ونزع كل عوامل القوة منه، وإضعاف كتلته البشرية الكبيرة، وخلق الفتنة السنية – السنية، واستهداف إيران وتعميق الفتنة السنية – الشيعية لسحب كل عناصر القوة من المسلمين لا سيما في مجال التكنولوجيا والنووي وهذا يصبّ في مصلحتهم ومصلحة إسرائيل المباشرة!!

عندما كانوا مطمئنين إلى دور باكستان ويحكمون السيطرة على مفاصل القرار وكانت تشكل حليفة وركيزة في السياسات الأميركية في المنطقة وكان كل شيء تحت رقابتهم لم يكن ثمة انتقاد وكانت الحريات الدينية مضمونة ومحترمة وكان «الاستقرار والازدهار». عندما خلقوا «القاعدة» في أفغانستان لأهداف كبرى في مواجهة الاتحاد السوفياتي وغرقت المنطقة في الحروب وظهر التطرف بمشتقاته ومتفرعاته المتنوعة، وأرادوا استخدامه في اللعبة ذاتها، والخروج منها دون أذى، كان كل شيء مقبولاً. وعندما فشلوا وأصبحوا في المستنقع، ووقعوا في «المقبرة»، باتوا يبحثون عن انسحاب آمن لقواتهم ويطالبون باكستان بالقتال نيابة عنهم ولتكن الفوضى في ديار الآخرين ليعود أبناؤهم «سالمين» إلى ديارهم.

زعيم حركة «الإنصاف» عمران خان قال: «ما ندفعه اليوم هو نتيجة السياسة الهشّة لحكوماتنا في الماضي. نحن لم نخض إلا حرب أميركا. وهذه هي النتيجة. فبعد أن دفعنا كل تلك الأثمان الباهظة والخسارة في الأرواح والمال ها هي الولايات المتحدة تعبث بنا وتصنّف مواقعنا بالازدواجية والنفاق وهي في الحقيقة تسخر منا. من هنا أدعو إلى إعادة النظر بسياساتنا الخارجية»!!

مع تنامي العلاقات الأميركية – الهندية، والهندية – الإسرائيلية، والضغوط الأميركية على باكستان، وارتفاع وتيرة حدة النقاش داخل هذه الدولة حول العلاقة مع أميركا والابتعاد عن التحالفات التي تركّبها، والانفتاح على الصين، تتعمق أزمة الثقة وتشير كل المؤشرات إلى تطورات سياسية ستشهدها الساحة الباكستانية في الأشهر المقبلة في إطار الصراع والتجاذب على القرار

والسلطة هناك، وإلى تشدّد أميركي لتخريب الوضع الداخلي وتثبيت خيارات الإمساك بقرار الجيش الباكستاني أكثر ودفعه إلى معارك أميركية في أكثر من مكان!!

باكستان «حليفة العرب» التقليدية في مكان آخر. لأن العرب في عالم آخر. غير موجودين. يخسرون ويخسرون ويستمرون في رهانهم على أميركا وسيدفعون أثماناً كبيرة ولا يتعلمون من تجاربهم وتجارب غيرهم!!

عقل عربي مريض اليوم.

5 كانون الثاني 2018

من القدس إلى الأونروا

تتسارع الخطوات والقرارات والإجراءات والقوانين التي تقدم عليها حكومة الإرهاب في إسرائيل لتكرّس ضم القدس كلها إليها، تمهيداً لفرض الحل الأميركي – الإسرائيلي المسمى بـ «صفقة القرن» ولإقامة الدولة اليهودية على أرض فلسطين!!

تمّ التصويت في الكنيست على قانون توحيد القدس، وفرض القانون الإسرائيلي عليها وعلى الضفة، وإطلاق مشروع استيطاني ضخم من دون قيود فيهما بموجب القانون، وحظّر الكنيست التفاوض على القدس، وعدم اتخاذ أي قرار بشأنها لا يحظى بأكثرية الثلثين أي 80 عضواً من اصل 120 وهذا ما يصعب تحقيقه!! بمعنى عملي توحيد وضم القدس بات نهائياً بالنسبة إليهم!! وزير شؤون القدس زئيف الكين قال: «لقد ضمنّا بموجب القانون وحدة القدس إلى الأبد!! جبل الزيتون والبلدة القديمة والمدينة ستبقى معنا إلى الأبد. لن تحصل بعد الآن ألاعيب سياسية تتيح تمزيق عاصمتنا وهذا هو ردّ إسرائيل على التصويت المخجل في الأمم المتحدة ضد القدس»!!

وأقرّ أيضاً قانون إعدام الأسرى بقرار من المحكمة العسكرية بأغلبية الأعضاء وليس بالإجماع!! يعني عملياً تشريع إعدام الأسرى لأن تأمين الغالبية لمثل هذا التوجّه متوفر دائماً إلى حدود بعيدة!!

قوانين وخطوات ميدانية تستبيح الأرض الفلسطينية بعد القرار الأميركي بنقل السفارة إلى القدس واعتبارها عاصمة إسرائيل. وفي ظل الحديث عن الإعداد لصفقة القرن وضرورة تمريرها سواء قبل الفلسطينيون أم لا، ستكون إجراءات عقابية تستهدف المنظمات الدولية وعلى رأسها «الأونروا» لإجبار السلطة الفلسطينية على القبول بالشروط كاملة، إذ لا عودة للاجئين في خطة

الأميركيين وفي أذهان الإسرائيليين عموماً. وأعلنت وزيرة القضاء الإسرائيلية من حزب المستوطنين «البيت اليهودي» غيلين شاكيد أنه «سيتم تضمين أي اقتراح قانون لاحقاً رداً قانونياً يحدد كيفية تطبيقه على المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 67 ليحل محلها ما هو متبع بمنح قائد المنطقة في جيش الاحتلال الصلاحية لتطبيق قانون معين في المستوطنات. وقائد المنطقة معيّن وينفّذ التعليمات»!!

الوزير ياريف ليفين من الليكود أكد دعمه هذا الموقف «لأن التمييز في التعامل قانونياً بين سكان إسرائيل وسكان المستوطنات» يستصرخ السماء «وعلينا تصحيح هذا الغبن الآن إلى حين فرض سيادتنا على أرجاء أرض إسرائيل كافة»!!

كلام واضح ووقح. يريد كل أرض فلسطين. وفرض إرادتهم عليها. ما يجري الآن هو تمهيد لذلك بدعم كامل من إدارة ترامب الذي قال: «ندفع للفلسطينيين مئات ملايين الدولارات سنوياً ولا نحصل منهم على أي تقدير أو احترام. هم لا يريدون حتى التفاوض على معاهدة سلام مع إسرائيل. لذا ينبغي علينا أن لا نسدّد لهم أياً من هذه الدفعات في المستقبل»!! (مساعدات للأونروا). وكانت سفيرته إلى الأمم المتحدة نيكي هايلي قد أعلنت: «إن الرئيس سيوقف المساعدات للأونروا إذا لم يعد الفلسطينيون إلى المفاوضات»!!

هكذا يديرون الأمور. يتخذون القرار بنقل سفارتهم إلى القدس واعتبارها عاصمة لدولة الاحتلال، يطيحون بحل الدولتين، يفرضون الإجراءات والقوانين من جانب واحد، يريدون كل فلسطين وفرض «سيادتهم» عليها. وما على الفلسطينيين إلا المجيئ إلى طاولة المفاوضات للتوقيع. وإذا رفضوا فالويل والثبور وعظائم الأمور ويتم توقيف الدعم للمنظمات الدولية المعنية بشؤونهم!!

سياسة «بلطجة» و«ترهيب» و«استقواء» و«استعلاء» ومحاولة إذلال، واعتبار أنهم قادرون على شراء فلسطين وحق أهلها على أراضيها وحق عودتهم إليها بفتات من المال. إنه تحد للعالم وللشرعية الدولية ومنظماتها، وللمسلمين والعرب أينما كانوا. إهانة للإنسانية والقيم والأخلاق والرسائل السماوية كلها!!

السلطة الفلسطينية أكدت أنها لن تخضع للتهديد وأن القدس ليست للبيع لا بالذهب ولا بالفضة!!

وحركة فتح بعد اجتماع مجلسها المركزي طالبت كافة الفصائل الفلسطينية بالوقوف موقف رجل واحد أمام هذا العدوان الصهيوني – الأميركي على «مقدساتنا وعاصمتنا والابتعاد عن كل ما يمكن أن ينهك انتفاضة القدس، والسير معاً نحو الحرية والاستقلال». وسوف تستمر المسيرات، حتى لو أدى الأمر إلى التحام مع الإسرائيليين على كافة خطوط التماس وسيكون إصرار على الصلاة في الساحات ولو أدى ذلك إلى مواجهات!!

وبالرغم من كل الانتقادات الدولية وفي الأمم المتحدة للموقف الأميركي والسياسة الإسرائيلية، واضح أن نتانياهو وترامب لن يتراجعا وكذلك سيفعل الفلسطينيون. إنهم يدفعون الأمور كما ذكرنا أكثر من مرة إلى حرب دينية مفتوحة. وعندما نقول دينية لا نعني فقط المسلمين لأنهم يستهدفون المسيحيين أيضاً وأرض السيد المسيح! إنها العنصرية الإسرائيلية بكل ما للكلمة من معنى يدعمها العنصري الأول اليوم دونالد ترامب في أميركا بكل الوسائل والإمكانات.

لقد دخلنا في مرحلة خطيرة تؤكد أن ليس ثمة خيارات أمام الفلسطينيين سوى المواجهة المفتوحة. كل أرضهم، وكل حقوقهم، وكل مصيرهم على المحك. تحاول إسرائيل حرمانهم من كل شيء وللأسف رغم هذا التصعيد الخطير، ليس الموقف العربي بمستوى الحد الأدنى مما هو مطلوب. بل أحد أبرز نقاط القوة والفجور في الموقف الإسرائيلي هو استدراج بعض العرب إلى قلب وتشويه الحقائق والتصرّف بفكر ضيّق وحسابات آنية صغيرة لا تعود معها إسرائيل هي العدو بل ينصبّ العداء على إيران التي تطرح أسئلة كثيرة حول سياساتها في المنطقة لكن ذلك لا يجعل من إسرائيل صديقاً أو حليفاً أو فريقاً محايداً!! فكيف إذا كنا نسمع ومن داخل إسرائيل نفسها أصواتاً من قلب المؤسسات تحذّر من مخاطر الإجراءات والقوانين الأخيرة على مستقبل إسرائيل ذاتها وسمعتها في العالم؟؟

6 كانون الثاني 2018

حق العودة وعودة الحق

بعد أيام من تهديد الرئيس ترامب وسفيرة بلاده لدى الأمم المتحدة نيكي هايلي بوقف المساعدات عن الفلسطينيين، جمّدت الإدارة الأميركية مبلغ 125 مليون دولار من التمويل الذي تقدمه لـ «الأونروا» وهو ثلث الحصة الأميركية السنوية في تمويل الوكالة. القرار أثار غضب السلطة الفلسطينية وخلق نقاشاً في إسرائيل وداخل حكومة نتانياهو ذاتها. عصابة الحكومة تريد معاقبة السلطة ووقف المساعدات المخصصة لها. لكنها في الوقت ذاته تخشى وقف المساعدات لـ «أونروا» لأن ذلك سيؤدي إلى تفاقم الوضع في غزة، الأمر الذي ينذر بانفجار كبير فيها سيكون في وجه العصابة فعلياً. المظاهرات والتحركات التي قام بها الفلسطينيون في كل مكان رفضاً لقرار نقل السفارة الأميركية إلى القدس، ولتشريع استباحة المدينة من قبل المستوطنين، ولمحاولة تكريسها عاصمة موحّدة لإسرائيل اليهودية، مع ما يعني ذلك من مخاطر على المستقبل الفلسطيني كله. هذه المظاهرات سوف تستمر، والغضب سيكون في كل مكان. ومع كل خطوة تخطوها حكومة الإرهاب، وقرار يتخذه داعمها الأول ترامب، ليس أمام الفلسطينيين إلا الرفض والخروج إلى الشارع ومع وقف المساعدات عن «الأونروا» ستكون التحركات أقسى في وجه إسرائيل. لذلك أيد نتانياهو وقف المساعدات للسلطة، والتقليص التدريجي في مساعدات الوكالة الدولية. بمعنى، إلغاء الوكالة ودورها عن طريق الخطوة – خطوة وليس بضربة واحدة أو قرار واحد!! المهم النتيجة واحدة. بعد قرار نقل السفارة إلى القدس، سوف تتخذ إسرائيل القرارات المستندة إليه لتثبيت المدينة عاصمة للدولة اليهودية وسيكون العمل مركّزاً على إسقاط حق العودة نهائياً من طريق إسقاط الوكالة الخاصة بذلك وهي الأونروا.

إسرائيل كاتس وزير الاتصالات الإسرائيلي قال بوضوح: «هناك حاجة إلى تحويل الأونروا إلى آلية لتأهيل الفلسطينيين في أماكن سكنهم»!! يعني نعم لدفع المال ومساعدة الوكالة لإبقاء الفلسطينيين حيث هم. هكذا يكونون قد أسقطوا حق العودة نهائياً ووطّنوا الفلسطينيين في دول أخرى، يعني خلقوا مشاكل جدية في هذه الدول من الأردن وصولاً إلى لبنان بشكل خاص. الأردن حيث يعتبرونه الوطن البديل، دون أن ننسى مشروع الدولة في سيناء، أي المشاكل على المدى البعيد في مصر ولبنان حيث ثمة خصوصية وعنصرية في الأساس قامت ضد الفلسطينيين تحت عنوان التوطين من قبل الذين استخدموهم في مرحلة معينة.

ومع التحضير لإعلان الدولة اليهودية، ورفض تفكيك المستوطنات وتشريع العمل في بناء المزيد منها، ينتقلون إلى المرحلة الثانية من المشروع. الدولة اليهودية هي لليهود. من لا يقبل ذلك يغادر!! والتوسّع لا يبقي أحداً في أرضه. يعني كما كرّرنا مراراً يبرز الخطر على حق البقاء في الأرض موازياً للخطر على حق العودة!!

هذا هو المشروع الأميركي الإسرائيلي وهذا ما يفسره علناً الوزير الإسرائيلي الذي أضاف قائلاً: «أميركا لا تغيّر مواقفها وقراراتها. تتخذ المزيد من الخطوات والإجراءات بالتنسيق مع إسرائيل لتكريس قرار القدس عاصمة للدولة العبرية!! وتعمل لتنفيذ الحل (صفقة القرن) قبل الفلسطينيون أم رفضوا»!!

هذا هو مشروعهم ومنطقهم وهم يسرعون في اتخاذ الخطوات. رهانهم اليوم، أن العرب الذين لم يهزهم فعلياً قرار نقل السفارة لن يهزهم قرار آخر. بل هذا هو التوقيت المناسب للاندفاع في مشروعهم في ظل إعطاء هؤلاء العرب أولوية العداء لإيران، والرهان على أميركا وامتداداً على إسرائيل لمواجهتها!! وترامب عرف كيف يلعب هذه الورقة ويتلاعب بالعرب ومصيرهم لمصلحة إسرائيل ومستقبلها وتعزيز الاقتصاد الأميركي بالمال العربي لشراء السلاح، وبالعقود مع شركات العلاقات العامة، وبالودائع في المصارف الأميركية!!

في واقع الحال، الأميركيون يديرون مشروع «تفليس» العرب مالياً بعد أن أفلسوا سياسياً. لا يلام العدو أو الخصم أو الأجنبي، الحق على العرب أنفسهم. على قصيري النظر وأصحاب الأوهام والاتكاليين الذين سلّموا الآخرين كل شيء ولن يحصدوا شيئاً سوى الخيبات.

مرة جديدة هذا العام، العام السبعون لـ «النكبة» سيحمل إلينا نكبات عديدة للأسف مصدرها وأساسها نكبة العقل العربي، إلغاء حق العودة واحد من هذه النكبات وليس ثمة من يفكر بالعودة إلى الحق والتمسّك به.

7 كانون الثاني 2018

خطأ مميت وجولة جديدة

هدأت التحركات على الأرض في إيران. لكن القصف على الهواء لم يتوقف!! أميركا ستصعّد ضغطها السياسي والمالي والاقتصادي، وتهديداتها بالانسحاب من الاتفاق النووي مستمرة. إذا فشلت التحركات في الداخل وشعرت أن ساعة التغيير قد أصبحت بعيدة، سوف تعيد الكرّة مرة ثانية، في موازاة ضغطها المستمر. الهدف تغيير النظام. إضعاف إيران. إسرائيل لن توقف حركتها العسكرية في سوريا. بل لن تقبل بحل هناك وإيران تقيم قواعدها ومصانع ومخازن أسلحة متطورة على الأرض السورية كما يكرّر دائماً المسؤولون الإسرائيليون. السعودية وحلفاؤها لن يتراجعوا عن مواجهة «العدو الإيراني» و«الحركات الإرهابية» التابعة له!!

الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أبدى قلقه وقال: «نبرة التصريحات التي تصدر عن الولايات المتحدة والسعودية وإسرائيل حول إيران تكاد تدفعنا إلى الحرب».

في الداخل الإيراني، استفاد النظام من كل ذلك ليتحدث عن موقف وطني واحد في وجه التهديدات. الرئيس السابق خاتمي أعلن وقوفه «ضد كل ما تتعرّض له إيران!! وسيحاول النظام استغلال كل فرصة لإسقاط محاولات إسقاطه».

في هذه «المعمعة» صدر بيان لافت لـ «داعش» يؤيد التحركات في إيران جاء فيه: «تحت هذه الطاعة المفروضة على سكان إيران، حتى من لا يدين منهم بدين الرابطة استباح «الولي الفقيه» وأتباعه دماء الناس وأموالهم بل وأغرقهم. ومن عارض أي شيء من ذلك أو أراد الخروج عليه حكموا عليه بأنه من «أعداء الثورة» لينال من جراء ذلك ما يناله من عقوبات يشرّعها طواغيت الرابطة باسم رب العالمين. المظاهرات وإن كانت غير واضحة المعالم حتى الساعة

والخارجون فيها أغلبهم لا ينشدون إقامة حكم تكون كلمة الله هي العليا فيه، فإن الرسائل التي صدرت منهم في غاية الأهمية وقد فهمها طواغيت إيران جيداً هم وأبناؤهم وأنصارهم ولذلك لن يسمحوا لهذه الحركة أن تكبر أكثر. وأهم الرسائل التي يخشى طواغيت إيران تسرّبها هي كفر الناس بحكم ولي الفقيه»!!

كأن إيران كان ينقصها هذا الموقف لتعزّز موقفها وتبرّر منطقها وقراراتها وسياساتها وخطواتها وتقدّم للداخل ما تستفيد منه للتأكيد أن ما جرى من صنع وتحريك «أعداء الثورة» (أميركا – السعودية...) ولتقول لهؤلاء: «هذا هو داعش الذي تدّعون محاربته يقول عنا ما يقول ويريد الاستمرار في الحرب ضدنا. حرب في الجوهر والخلفية الفكرية الدينية وحرب على الأرض»!!

هذا يعني أننا ذاهبون إلى تصعيد كبير في المنطقة. الحرب مفتوحة في اليمن. استهداف السعودية سيستمر. أميركا ستدفع باتجاه المزيد من الانزلاق نحو المواجهة. هي تستفيد من التلاعب بأمن المنطقة واستقرارها وأرواح أهلها، وتستفيد من تجارة السلاح، ومن تدفيع «حلفائها» كلفة عملياتها العسكرية تحت عنوان مواجهة الإرهاب مع التأكيد أن عملياتها انتقائية تخدم مصالحها وحاجاتها فقط وتستمر في التأكيد أن على دول المنطقة الدفاع عن أنفسهم وهي لن تخوض حرباً نيابة أو دفاعاً عن أحد!!

إسرائيل بطبيعة الحال تستفيد هي الأخرى من هذا التصعيد لتركّز أكثر على خطورة «العدو الإيراني» وجذب العرب إلى هذا الشعار، حيث لم تعد هي العدو!! هذا بحد ذاته كسب سياسي كبير.

إلى أين يمكن أن تصل المواجهة في مرحلتها الحالية؟؟

الجواب قدّمه لي مسؤول أميركي في جلسة نقاش وهو على اطلاع واسع على كواليس إدارة ترامب. قال: «ستذهب أميركا إلى مجلس الأمن والأمم المتحدة والهيئات الدولية في محاولة لإدانة إيران وإصدار قرارات ضدها. تعرف أن ثمة دولاً ستمارس حق الفيتو وبالتالي لن تصل إلى قرارات دولية لكنها ستسلّط الضوء على الممارسات الإيرانية تمهيداً لقرارات منفردة تتخذها هي، مثل الانسحاب من الاتفاق النووي وصولاً إلى العقوبات. وفي الطريق سوف تستمر في تحريض «حلفائها» العرب واستمالتهم ودفعهم إلى مواجهة مع إيران. كذلك ستدخل في معركة سياسية كبرى

مع روسيا، بالتنسيق مع إسرائيل لدفعها إلى إقناع إيران بالانسحاب من سوريا. لن تقبل إسرائيل بقاء الإيرانيين هناك. هذا يشكل خطراً حقيقياً عليهم. ويجب ألا نسقط من حسابنا قيام إسرائيل بعمل ما على الجبهة السورية اللبنانية ضد حزب الله إذا استمرت إيران على موقفها. وهذا الأمر يلقى تأييداً أميركياً، ودعماً من قبل بعض الدول العربية المستعجلة والداعية إلى التخلّص من النظام الإيراني»!!

قلت: «هذه اللعبة ممكنة، وتحدثنا عنها سابقاً. وإذا قامت إسرائيل بعمل ما فلن يكون مفاجئاً بحد ذاته. نتائجه ستكون مدمّرة ومفاجئة. سوريا ستدمّر أكثر مما هي مدمّرة. الأمور ستتعقد أكثر لكن في النهاية قد يدمّرون البلد لكن إسرائيل لا تريد الحرب. في النهاية سيربح في الداخل حزب الله. فماذا تربح الدول العربية في مثل هذه الحالة؟؟ وهل يتحمّلون مثل هذه النتيجة؟؟ مع هكذا حليف مثل إدارتكم»؟؟ وأضفت: «في كل الحالات «نظام الملالي والعسكر» هو اختراع دولتكم والرواية معروفة مع عودة الإمام الخميني إلى طهران. ووافقتم على الدستور الإيراني القائم على ولاية الفقيه. فلا تستقيم الأمور هكذا مع سياساتكم التي تقضي على كل شيء ولا تزرع إلا الدمار»!!

قال: «أعرف موقفكم. وفي تحليلاتكم مواقف قاسية ومؤلمة ولكن واقعية إلا أنني أقول لك. هذه هي اللعبة»!! كأنه يقول لي هكذا وبكل بساطة: نعرف ما تقول. ولكننا سننفذ ما نقول. أو أن جماعتنا سينفذون ما يقولون!! ولن نقبل إيران على ما هي عليه وأنتم عليكم أن تختاروا!!

وأضاف: «نعرف تماماً الوضع في الدول المجاورة لإيران. منذ أيام ظهر امتعاض كبير في السعودية بسبب فرض ضرائب ورفع أسعار المحروقات مما أدى إلى بلبلة كبيرة على كل المستويات مما دفع بالملك إلى اتخاذ قرارات بدفع بدلات إضافية لمدة سنة لاستيعاب ما جرى!! واليوم سمعنا خبراً أن مسؤولي الرياضة في المملكة أعلنوا أنهم لن يدفعوا «هللة» واحدة لبناء ملعب رياضي في مصر كي لا يستغل الأمر في الداخل حيث ثمة كلام كبير عن الأموال التي تنفق في اليمن وسوريا ومصر والسودان وغيرها من الدول الإسلامية وإنشاء تحالفات تخلّفت عن المشاركة فيها دول إسلامية مهمة أيضاً.. الوضع دقيق في الخليج. لكن أميركا مستمرة في مشروعها وإسرائيل كذلك»!!

ماذا عن «داعش»؟؟ أجاب المسؤول الأميركي: «ماذا يخسر هذا التنظيم؟؟ نحن سنستمر في مقاومته وقد قضينا على عدد كبير من أفراده. إذا هدّد إيران هذه مسألة أكبر منّا دينياً!! وأميركا

ستستمر في خطتها لاجتثاث هذا التنظيم وتعرف أن إيران سوف تستفيد من موقفه!! ولهذا السبب سمعنا وزير الخارجية محمد جواد ظريف يقول: «السعودية و«داعش» كشركاء أبديين يتبعون ترامب. يؤيدون جميعاً العنف والموت والتخريب في إيران»!!

ماذا عن نظام «الملالي والعسكر» و«دستور ولاية الفقيه»؟؟ لا ينكر المسؤول الأميركي مسؤولية بلاده لكنه يقول: «هذا من التاريخ. ولا يمكن في عالمنا الحالي أن نعود إلى الوراء»!! بما معناه: نحن فعلناها وكان لنا مصلحة في ذلك الوقت اليوم تغيّرت قواعد اللعبة ونغيّر سياستنا بما ينسجم مع مصالحنا!!

هذه هي أميركا!! التي أرادت الذهاب إلى مجلس الأمن لمناقشة الوضع داخل إيران ودعت مندوبتها في الأمم المتحدة مجلس حقوق الإنسان التابع للمنظمة للاجتماع أيضاً لمناقشة تعدّي السلطات الإيرانية على المتظاهرين.

نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف قال: «واشنطن تبحث عن ذريعة لزيادة الضغط على إيران. ربما استخدموا الاتفاق النووي وهذا أسلوب لا يتماشى مع دولة عظمى». ووصف الدعوة إلى عقد جلسة لمجلس الأمن بأنه «تطاول على سيادة إيران»!!

السفير الفرنسي في المنظمة الدولية فرنسوا دولاتر قال: «مهما كانت التداعيات والتظاهرات الإيرانية فإنه لا يجب عقد جلسة لمجلس الأمن لبحث موضوع داخلي بسبب مظاهرات تحتج على أوضاع معيشية. وإذا كانت أميركا تغامر بإلغاء الاتفاق النووي مع إيران فإنها ستخرّب العالم. أما فرنسا فستبقى ملتزمة به»!!

السفير البريطاني ماثيو زيكروفت أكد رفض بلاده لانعقاد جلسة لمجلس الأمن لبحث التظاهرات لأنها: «لا تمسّ العالم والاستقرار بين الدول. في كل بلد تحصل تظاهرات وإذا كانت واشنطن تريد إلغاء الاتفاق النووي فبريطانيا متمسكة به وإدارة ترامب تسير نحو «الخطأ المميت»!!» ودعا إلى حوار بين السلطة والمتظاهرين.

المندوب الروسي فاسيلي نينبزيا فقد اعتبر دعوة ترامب لعقد جلسة لمجلس الأمن «قراراً تافهاً». وبنتيجته سقطت الدعوة وتفرّق الحاضرون. إذ كان اعتراض شبه جماعي على الدعوة من

روسيا إلى الصين وأثيوبيا والبيرو وهولندا وبولندا وغينيا الاستوائية. إنها صفعة كبيرة لأميركا. التي خسرت هذه الجولة في مواجهة إيران والتي تحولت إلى مواجهة سياسية دبلوماسية مع العالم!!

ومع ذلك لن تتوقف المحاولات الأميركية – الإسرائيلية. ثمة هدف محدّد وهو إيران. إذا لم تنجح هذه الجولة فستكون جولات أخرى. هل ثمة أحد يصدّق حرص نيكي هايلي على مجلس حقوق الإنسان ودوره وهي التي دعت إلى إلغائه ونعتته بأبشع النعوت لأنه انتقد دولة الإرهاب المنظّم في إسرائيل؟؟ ألم تقمع الشرطة الأميركية المتظاهرين السود في عدد من المدن الأميركية؟؟ هل اجتمع مجلس الأمن؟؟ ألا تدعم أميركا أنظمة قمعية ديكتاتورية وتتجنب تقديم تقارير عن الحريات في عدد من دول هذه الأنظمة لأن لها مصالح معها وهي تقيّد الحريات فتعتبر أن هذه هي طبيعة الأنظمة ولا يجوز لأحد التدخل في الشؤون الداخلية؟ تأخذ الإدارة الأميركية ومن معها على إيران أنها تتدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة فتأتي هي للتدخل في شؤونها؟؟

هذا ليس دفاعاً عن إيران. إنه تأكيد جدي لتهوّر السياسات الأميركية الذي لا يأتي في صالح شعوب العالم وخصوصاً تلك التي تتوق إلى التغيير. أميركا ليست عنصراً في هذا المجال هي العنصر المحرّك لكل مشاريع التخريب وقد بلغ التحرّك ذروته مع إدارة ترامب.

مرة جديدة تقع أميركا في «الخطأ المميت». ومرة جديدة يتأكد أنا مهما فعلت فلن تحكم العالم!!

حبذا لو يدرك العرب قبل غيرهم ذلك!!

على الأقل ليقرأوا ما يقال عن السياسة الأميركية من قبل حلفاء الإدارة الأميركية في الغرب!!

لننتظر الجولة الجديدة وماذا ستفعل إيران!! خصوصاً وأن رئيس حكومة الإرهاب الإسرائيلي بنيامين نتانياهو تراجع بعد هذه التطورات عن إشادته بالشعب الإيراني وقال: «ما يجري كلام فقط. لا استراتيجية واضحة للمواجهة»!! وأعلن عن توجّه مشترك أميركي إسرائيلي لتصفية قائد فيلق القدس الإيراني قاسم سليماني. كل هذه التطورات على وقع قرار اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل وسنّ قوانين الاستيطان والاحتلال وطرد الفلسطينيين من أرضهم والتحولات على الساحة السورية بفعل الدور الروسي والحركة الإسرائيلية المستمرة ضد إيران وحلفائها!!

8 كانون الثاني 2018

الدولة في سيناء مشروع إيغورا أيلاند

بعد كلام الوزيرة غيلا جلمئيل «أن لا دولة فلسطينية إلا في سيناء» كشف مساعدون للرئيس الأميركي السابق باراك أوباما أن نتانياهو كان وراء هذه الفكرة عام 2014 وبعد فترة قصيرة من عملية «الجرف الصادم» ضد قطاع غزة! وقالوا: «جاء نتانياهو للقاء أوباما وقال له: محادثات كيري فشلت. وجرت الحرب الآن. وعملية السلام عالقة. أنا أريد أن أطرح فكرة مختلفة عليكم. وهي تقضي بإنشاء دولة فلسطينية في جزء من الضفة وفي المقابل ستسمح للإسرائيليين بضم أجزاء كبيرة من الضفة تحت تعريف الكتل الاستيطانية. والتعويض للفلسطينيين يكون بإلصاق جزء من شمال سيناء بقطاع غزة»!! وادعى نتانياهو أن بإمكانه إقناع الرئيس المصري بالخطة!!

ماذا يعني ذلك؟؟ ليس ثمة في تفكير الإرهابيين إقامة دولة فلسطينية على أرض فلسطين على الأقل المتفق عليها. سوف يستمر قضم أراضي الضفة. لن يكون إخلاء للمستوطنات. بل مزيد من التوسّع خصوصاً بعد قرار نقل السفارة الأميركية إلى القدس واعتبارها العاصمة الموحدة الأبدية للدولة اليهودية المنوي إقامتها وفق مشروع نتانياهو وعصابته والدعم الأميركي الذي يلقاه. كذلك فإن التوجّه الإسرائيلي هو لمزيد من الضغط على مصر التي تواجه مشاكل مالية واقتصادية وسياسية وأمنية داخلية وفي منطقة سيناء في مواجهة الإرهاب، وتعتبر إسرائيل أنها تساعد مصر فعلياً في هذه المواجهة، من خلال كثير من الإجراءات التي تتجاوز اتفاقية كامب ديفيد. مع الإشارة إلى أن يد إسرائيل تمتد إلى الداخل المصري للقيام بعمليات أمنية وهزّ الاستقرار والضغط على القيادة المصرية.

مساعدو أوباما أكدوا أن الرئيس السيسي لم يقتنع بالفكرة واستبعد إمكانية أن يوافق أي مسؤول عربي أو فلسطيني عليها. ولاحقاً نفى الإسرائيليون هذا الطرح، لكن كلام الوزيرة

الإسرائيلية غيلا جلمئيل يؤكده كما تثبته بالوقائع الممارسات اليومية للإرهابيين الإسرائيليين. وفكرة نتانياهو لم تأت من فراغ. فقد سبق أن طرحها مستشار الأمن القومي الإسرائيلي عام 1956 اللواء إيغور أيلاند وهي تقضي بـ: «تنازل مصر لغزة عن مناطق مساحتها نحو 720 كلم2 تشمل جزءاً من الشريط المبني الممتد على طول 24 كلم على شاطئ البحر المتوسط من رفح غرباً حتى العريش كما يمتد طوله إلى 30 كلم من غرب «كرم أبو سالم»، ويمتد جنوباً بموازاة الحدود المصرية الإسرائيلية. وتؤدي هذه «الزيادة» إلى مضاعفة حجم قطاع غزة البالغ حالياً 365 كلم2 نحو ثلاث مرات ومقابل هذه الزيادة يتنازل الفلسطينيون عن 12% من أراضي الضفة التي ستضمها إسرائيل إليها»!!

في واقع الحال ينفذ نتانياهو وعصابته اليوم هذا المشروع. المزيد من الاستيطان والتوسّع وبالتحديد في الضفة، مع الإصرار على عدم التخلّي عن «أي شبر من الأراضي التي نحتاجها» كما يكرّر المستوطنون، ويطرح في الوقت ذاته مشروع سيناء كموقع لإقامة دولة فلسطينية. يعني، لا دولة فلسطينية على أرض فلسطين. ومنذ 1956 الفكرة موجودة لكن الوقائع على الأرض في فلسطين والمنطقة تغيّرت كثيراً لمصلحة إسرائيل «القوية» «المستقوية» بالدعم الأميركي، والضعف العربي، بل الهرولة العربية من قبل بعضهم نحوها، وبوضع فلسطيني معقّد. إسرائيل استهلكت كل الاتفاقات مع الفلسطينيين ثم رمتها ورمت حقوقهم معها. إسرائيل تستغل الواقع الحالي العربي والفلسطيني والدولي لتحقيق حلم بناء دولة يهودية. وما القرارات الأميركية الأخيرة إلا تشجيعاً لها.

«صفقة القرن» اليوم تقوم على الفكرة القديمة المتجددة والمندفعة بقوة. موضوع القدس، والمستوطنات، وحق العودة الذي يسقطونه من حساباتهم وسياساتهم وستكون خطوات لهم في هذا الاتجاه، والضغط الذي سيمارس على مصر والفلسطينيين، كلها مؤشرات تؤكد التمسك بمشروع إيلان «جغرافياً» وخطوات ترامب سياسياً وعملياً.

عام 2018 سيكون عام التحولات الكبرى في مسيرة القضية الفلسطينية، عام المواجهات الفلسطينية مع الاحتلال بعد موجة التحركات التي انطلقت إثر قرار نقل السفارة إلى القدس، وعام التأكيد على حق العودة الذي لن يتخلى عنه الفلسطينيون بالبساطة التي يفكر فيها ترامب ونتانياهو رغم التخلي العربي!!

المهم في كل هذه المسيرة أن يحفظ الفلسطينيون الحدّ الأدنى من التفاهم بينهم. هذه هي الضمانة الأساسية. وأبرز رهان من الأميركي والإسرائيلي ومن معهم من العرب، هو على الانقسام الفلسطيني والخلاف الداخلي، والضغط على السلطة لنزع أوراق الحق من يدها، كما الضغط على «حماس» لتحميلها مسؤولية ما يجري في قطاع غزة والوضع الإنساني الصعب المقلق فيه. ليس في ذلك جديد. لكن الخطوات والقرارات الإسرائيلية الأميركية تتسارع. وسوف تذهب إسرائيل إلى إصدار قوانين تضيّق على الفلسطينيين المقيمين، تحرمهم حقوقهم في ملكية الأرض، والتعبير عن رأيهم، وفي جعل الدولة دولة يهودية تكرّس التمييز العنصري ضد المواطنين والمقيمين غير اليهود.

12 كانون الثاني 2018

ترامب يهين الإنسانية

في اجتماع عقده الرئيس الأميركي في مكتبه مع عدد من أعضاء مجلس الشيوخ للبحث في مشروع يقترح الحد من لمّ الشمل العائلي مقابل الاتفاق على تجنّب رد آلاف الشباب الذين وصلوا في سن الطفولة إلى الولايات المتحدة من دول الكاريبي وأميركا الوسطى وبعض الدول الأفريقية، سأل ترامب خلال المناقشات: «لماذا يأتي كل هؤلاء الأشخاص القادمين من حثالة الدول إلى هذا البلد؟؟ كما نقلت صحيفة الـ «واشنطن بوست». الخبر أثار موجة غضب كبير في أميركا وأفريقيا وعدد كبير من الدول. ترامب حاول نفيه وقال: «إن اللهجة التي استخدمتها في الاجتماع كانت قاسية لكنني لم استخدم هذه الكلمات»!! لكن عدداً من الحاضرين أكّده، الأمر الذي رفضته الأمم المتحدة. وقالت في بيان: «إن تصريحات الرئيس الأميركي التي وصف بها الدول الأفريقية بأنها «أوكار قذرة صادمة ومعيبة» و«عنصرية»!!».

رئيس مجمع الأميركيين من أصول أفريقية في الكونغرس النائب سيدريك آل ريتشموند قال: «إن استخدام ترامب لكلمة «قذرة» هو دليل جديد على أن أجندته التي تتبنى شعار اجعلوا أميركا عظيمة مرة أخرى هي في الواقع اجعلوا أميركا بيضاء مرة أخرى»!!

وطالبت ميا لاف وهي عضو بالكونغرس عن الحزب الجمهوري بولاية يوتا وابنة لمهاجرين من هاييتي، الرئيس بالاعتذار لأن تصريحاته «فظة ومثيرة للانقسام واستعلائية تضرب بعرض الحائط قيم بلادنا»!!

أما السيناتور الديموقراطي ريتشارد بلومنثال من ولاية كونيتيكت فقد وصف كلمات ترامب بـ «العنصرية الصارخة» و«خيانة للقيم الأميركية»!!

وسبق لصحيفة نيويورك تايمز أن نقلت عن ترامب كلاماً آخر قال فيه إن كل الهايتيين «مصابون بالايدز»!! فردّ عضو الكونغرس الديموقراطي بالتصريح: «يمكننا القول الآن حقيقة 100% إن الرئيس عنصري لا يقبل بالقيم المدرجة في دستورنا». وردّت حكومة هاييتي على كلام ترامب بأنه «يعكس رؤية سطحية مغلوطة تماماً»!!

أما جيسي دوارتي نائبة الأمين العام للحزب الوطني الأفريقي خلال مؤتمر صحافي في جنوب أفريقيا فقالت: «بلدنا ليس حثالة. كذلك هاييتي أو أي دولة أخرى في محنة. لن ننجر إلى تصريحات مشابهة تحطّ بهذا الشكل من شأن أي دولة تعاني من المصاعب الاجتماعية والاقتصادية وغيرها..».

إبا كالوندو المتحدثة باسم رئيس الاتحاد الأفريقي أعلنت: «هذا ليس جارحاً للشعوب ذات الأصول الأفريقية في أميركا وإنما للمواطنين الأفارقة أيضاً!!» إن تصريح ترامب يثير غضباً كبيراً ويتنامى مع السلوكيات والممارسات غير المقبولة.

أما بوتسوانا فقد اعتبرت التصريح «غير مسؤول وعنصرياً إلى حد بعيد»!!

وفي الأمم المتحدة اجتمع سفراء 54 دولة أفريقية وأصدروا بياناً «رفض التصريحات الفاضحة والعنصرية لترامب، والمتضمنة كراهية للآخرين» وطالبوا «بالتراجع عنها وباعتذار من كل الشعوب المتحدرة من أصل أفريقي في العالم».

الرئيس الفنزويلي دعا شعوب «أميركيتينا» إلى التعبير عن تضامنها مع البلدان التي اعتدى عليها ترامب وقال: «تأتي كلمات الاحتقار أولاً ثم التهديدات وبعد ذلك الأفعال»!!

موجة من التعليقات والانتقادات القاسية لموقف ترامب غطّت وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة والمسموعة ووسائل التواصل الاجتماعي. لكن الرجل مستمر في سياساته وهو يكره الإعلام والإعلاميين باستثناء قلة من الموالين. هذا الرجل مهووس بالحقد والعنصرية. في كلامه إهانة للإنسانية وليس لـ «القيم الأميركية» أو للشعب الأميركي فقط!! هذا رئيس أكبر دولة في العالم تدّعي أنها ديموقراطية وتشن حروباً في الخارج لتعميمها وحماية «التنوع». هذه كذبة. إنه يتبع سياسة عنصرية حاقدة. يستهدف الناس على أساس لونهم وعرقهم وطقوسهم. ومن يمارس العنصرية داخل بلاده لا يستغرب منه أن يمارسها ضد الآخرين. إنه رئيس عبثي وهو يقود

العلاقات بين الشعوب والدول إلى الصدام والكراهية. سوف يستمر في منع لم الشمل، سيحرم أمهات من أطفالهن لتبقى أميركا «العظيمة» نقيّة!! وسوف يحرم الوافدين والمقيمين المهاجرين من دول أخرى من لقمة العيش، ويريد تسييج أميركا سياسياً وبالجدران الإسمنتية لمنع الدخول إليها. يستهدف الأفارقة والمسلمين ويمارس سياسة الفرز بين أبناء البلد الواحد.

منذ عقود من الزمن وأنا منحاز إلى شعوب أفريقيا. هذه القارة الغنية «المفقرة» المستهدفة بخيراتها والتي لا يزال بعضهم ينظر إلى أهلها أنهم عبيد. الذين يتصرفون على هذا الأساس وعلى رأسهم ترامب هم عبيد المال والشهوات والسلطات أما أبناء أفريقيا الفقراء فهم الأحرار المتواضعون المتعبون المنهكون الباحثون عن لقمة العيش بكرامة والمعذّبون من سياسة التمييز العنصري والتفرقة. حماهم الله وحمى الإنسانية والأخلاق والقيم من عبثية هذا الرجل المتهوّر!!

14 كانون الثاني 2018

أبو مازن والحقيقة التاريخية

ترامب خرّب المنطقة. نعم، عندما يخرّب حل الدولتين، وعندما ينقل السفارة إلى القدس، وعندما يؤيد قيام دولة يهودية، عنصرية، يعني لا يمكن أن يكون سلام وحل عادل في فلسطين وبالتالي لا يمكن أن يكون سلام وأمن واستقرار في المنطقة، بل هو يأخذها إلى مزيد من العنف والتوتر والفوضى والتعصّب والإرهاب. الدعم المفتوح للإرهاب الإسرائيلي لا يمكن أن يولّد إلا الحقد والكراهية لدى العرب والمسلمين وفي صفوف أبناء الشعب الفلسطيني، وما يعلنه من مواقف على المستوى الدولي سيؤدي أيضاً إلى خراب العالم دون أي مبالغة في الكلام. دافع عن العنصريين في بلاده. حماهم في كل ممارساتهم ضد السود. أهان أبناء قومه وحلفاء وأصدقاء له. كما أهان الإعلام وبالتالي الحرية في بلاده.

لكن، عندما خرج الرئيس الفلسطيني محمود عباس في موقف رافض لما فعله ترامب بالقدس، وبحق الشعب الفلسطيني واستخدم تعبيراً يستخدم مئات المرات يومياً في تخاطب أبناء المنطقة مع بعضهم فقال له: «يخرب بيتك أين هي عملية السلام»؟؟ واعتبر أن إسرائيل «مشروع استعماري أوروبي». قامت القيامة عليه ولم تقعد. تعاطوا مع أبو مازن كأنه ارتكب خطيئة كبرى. نسوا أو تجاوزوا خطيئتهم بحق القدس والشعب الفلسطيني كله. القتل الجماعي للفلسطينيين، مصادرة أملاكهم، تهويد أرضهم ومقدساتهم، كل هذا أعمال إنسانية أخلاقية راقية لائقة. لكن كلمة أقل من عادية على لسان أبو مازن فهي جريمة ويجب أن يحاسب عليها. أصبح التعليق على الجريمة بكلمتين أخطر وأهم من الجريمة الكبرى المرتكبة والتي ستخرب المنطقة كما قلنا.

رئيس العصابة الإرهابية الإسرائيلية نتانياهو أراد استغلال الكلمتين لشن هجوم على أبو مازن في الداخل وفي أميركا وفي أوروبا!! فقال: «هذا خطاب لرئيس ليس لديه ما يخسره لقد أظهر

عدم السيطرة التام. هذا خطاب ضياع»!!

أفيغدور ليبرمان قال: «كلامه يمثل تدميراً لسياسة أبو مازن، ويشير إلى فقدان السيطرة، وفقدان دعم العالم العربي المعتدل والتخلي عن المفاوضات. لاحظوا ماذا يحدث بين أبو مازن والعالم العربي. العالم العربي يوضح له أنه يفضّل الولايات المتحدة عليه».

وزير الأمن الداخلي غلعاد أردان أعلن: «إن أبو مازن يدمّر احتمالات السلام. مختاراً التحريض على إسرائيل والتراث اليهودي بدلاً من الاعتراف بيهودية إسرائيل»!!

تسيبي ليفني أكدت «عباس يتنازل عن دولة فلسطينية. لكننا لن نتخلى عن دولة ذات أغلبية يهودية قوية ولديها حدود مع الفلسطينيين. وعلينا أن نسعى إلى هذا الهدف مع الفلسطينيين أو من دونهم»!!

نحمان شاي من حزب ليفني قال: «الشيطان المعادي للسامية ظهر لأبو مازن»!!

نائبة وزير الخارجية الإسرائيلي تسيبي حوطوبيلي التقت سفير الاتحاد الأوروبي عمانوئيل جوفرا وقالت: «تصريحات أبو مازن الخطيرة دمج ما بين الأكاذيب وبين الطعن بدول الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا، تستحق الانتقاد البالغ. لا يمكن للفلسطينيين تمويل الإرهاب، وطلب الدعم والاحتضان من قبل الأوروبيين».

الرئيس الإسرائيلي رؤومين رفلين: «الخطاب ينسف كل تقدّم حصل في الموقف الفلسطيني عبر التاريخ ويعيدنا إلى المربّع الأول الذي يرفضون فيه وجودنا»!!

وإلى جانب هذه الأصوات صدرت مواقف لمؤيدين أو مساهمين في اتفاقية أوسلو انتقدت موقف أبو مازن خاصة لجهة قوله «يخرب بيتك» في مخاطبته للرئيس الأميركي!!

هكذا تحوّل الإسرائيليون إلى حمائم سلام ومدارس في الأخلاق واللياقة والتهذيب!! الذين قتلوا قادة فلسطين ويقرّون القوانين العنصرية، ويعدمون الأطفال، ويسرقون الأعضاء من أجساد الفلسطينيين ويتاجرون بها، وسرقوا الأرض، ودعوا إلى القتل والسحل والإعدام ومارسوا ذلك، كل هذه الممارسات والخطابات تعبّر عن تهذيب وأخلاق وكرامة، أما انتقاد الرئيس الأميركي بكلمتين

أقل من عاديتين وهو المعروف بوقاحته وفجوره فتلك خطيئة!! إنه استغلال رخيص لإبعاد المسألة عن جوهرها الحقيقي وهي لعبة مكشوفة.

المطلوب إسرائيلياً وأميركياً أن تعذّب، وتقتلع من أرضك وتسجن، وتحرم من كل مقومات الحياة، وأن تقتل عائلتك أمامك ويقتل شعبك يومياً، وممنوع عليك في المقابل أن تقول «آخ. أو أن تعلّق. أو أن تبدي رأياً أو تقول كلمة». هذا عهر بكل ما للكلمة من معنى، واستبداد واستعلاء واستقواء وتنكّر لكل المعايير الأخلاقية والمعايير الإنسانية. وآخر من يحق له التكلّم في «الخطاب الأخلاقي» هم قادة الإرهاب الإسرائيلي والبلطجي ترامب كما وصفه كثيرون في بلاده وخارجها من سياسيين وكتّاب وإعلاميين!! وهو يلاحق بتهم كثيرة ارتكبها لا تمت إلى الأخلاق والكرامة الإنسانية بصلة. لكن الرسالة المؤلمة بالنسبة إلى الإسرائيليين هي أن أبو مازن تناول في خطابه حقيقة قيام إسرائيل. والكلام ينفّر أوروبا. وموقفها المبدئي العام من القضية الفلسطينية جيد. لكن ذلك لا يلغي حقيقة أن اليهود ذبحوا في أوروبا والحقيقة التاريخية أن لا علاقة للعرب والمسلمين والفلسطينيين خصوصاً بالمذبحة. فهم الذين دفعوا ثمنها ولا يزالون يتعرضون لمذابح يومية على أيدي قادة كيان الإرهاب والاغتصاب.

إذا كانت كلمتا «يخرب بيتك» لم تمرّا بسهولة فالكلمات الأربع: «إسرائيل مشروع استعماري أوروبي» لا يمكن أن تمرّ. وهنا جوهر المشكلة. وجوهر الصراع!! إنها مسألة فكرية. مسألة ذاكرة. مسألة وجود. وأبو مازن لم يخطئ في المبدأ مهما حاولوا استغلال توقيت كلامه!!

17 كانون الثاني 2018

اصغوا إلى حكيم الكويت

منذ أيام وقّعت قطر اتفاق تعاون مع دول الناتو، للتنسيق وتبادل المعلومات. الأمر أثار حفيظة دول المقاطعة بالتأكيد. والتساؤلات والاتصالات تمحورت حول سؤال: «ماذا تفعل أميركا المتحالفة فعلياً مع هذه الدول والمتفهمة لخطواتها»؟؟ طبعاً لا جواب. لكن الرئيس الأميركي دونالد ترامب كان قد اتصل بأمير قطر مباشرة بعد إعلان دولة الإمارات عن اعتراض طائرتين لها من قبل قطر، وأشاد بتعاون الأخيرة في «مكافحة الإرهاب»!! ثم نفت قاعدة العديد الأميركية رصد أي إشارات تشير إلى اعتراض الطائرات القطرية طائرات إماراتية متجهة إلى البحرين!! هل ثمة وضوح أكثر من ذلك في سياسة التلاعب الأميركية بأبناء البيت الواحد، وابتزاز الجميع والفرصة ملائمة كما أعلنت سابقاً مندوبة ترامب في الأمم المتحدة نيكي هايلي؟؟

الأقرب إلى الدائرة الضيقة لترامب يعلنون تضامنهم مع السعودية والإمارات والبحرين، الدول التي هددت «بالطلاق» و«العزل» و«التجويع» و«التركيع» في حصار قطر. ومسؤولون أميركيون آخرون وعلى رأسهم ترامب يعلنون مواقف مختلفة ويعقدون لقاءات «استراتيجية» مع المسؤولين القطريين!! الأزمة قائمة. متفاقمة. دول المقاطعة تهدّد. أميركا تبيع السلاح. تغذي الأزمة. تطلق تصريحات نقدية لقطر من جهة ثم تعقد اتفاقات معها!! أميرها يقوم بجولات في كل الاتجاهات يحدّث «قواته العسكرية»!! يتخذ احتياطات على مستوى ضمان الاستمرار في المواجهة و«الصمود» وتأمين مقومات ذلك، والنتيجة استنزاف طاقات وإمكانات كل الخليج وزرع وتعميق بذور وجذور الانقسام في مجلس التعاون الخليجي.

وفي سياق الخطوات الأميركية الثابتة المتناسقة أعلن عن «حوار استراتيجي» قطري أميركي في واشنطن!!

وزراء الداخلية والخارجية والمالية والدفاع والطاقة والصناعة، وممثلو الهيئة العامة للطيران والمصرف المركزي، ومؤسسة قطر للتربية والعلوم وجهاز قطر للاستثمار سيكونون في العاصمة الأميركية للقاء نظرائهم الأميركيين وعلى رأسهم وزير الدفاع جيمس ماتيس ووزير الخارجية ريكس تيلرسون، الذي أعلنت الناطقة باسم وزراته «إن قطر شريك استراتيجي لواشنطن»!!

كيف تكون قطر شريكاً استراتيجياً ويعد لحوار معها على هذا المستوى في وقت يعلن فيه المسؤولون الأميركيون – نظرياً – التزامهم بأمن حلفائهم في الخليج ويؤيدون ويتفهمون مواقف دول المقاطعة والحصار ويزودونهم بالأسلحة، ويشيدون بتطور العلاقات معهم. ومن وقت لآخر توجه الانتقادات العلنية والضمنية لهذا الفريق أو ذاك، أو تتخذ الخطوات «الاستراتيجية» في اتجاه هذا الفريق أو ذاك، طبعاً، حسب الحاجة الأميركية وبما يتناسب مع المصالح الأميركية واللعبة الأميركية الدائرة في هذه المنطقة وبين أبناء البيت الواحد؟؟

أليس ما يجري كافياً لإدراك خبث هذه السياسة القائمة على تفكيك ونزع كل عناصر القوة من أبناء البيت الواحد؟؟ ألا يدفع ذلك إلى التبصّر والتفكير والتوقف عند أهدافه وغاياته ووقف سياسة الهروب إلى الأمام من قبل الجميع التي لا يستفيد منها إلا الأميركي وتدفع ثمنها شعوب هذه المنطقة بأسرها؟؟

لا يستطيع أحد الادّعاء بتحقيق أرباح في هذه اللعبة. كلها خسارة بخسارة. الرابح ليس عربياً. ليس خليجياً. الرابح هو شركات السلاح الأميركية واللاعبون الأميركيون، وفي المنطق الرابح الأكبر إسرائيل أولاً. وإذا كان ثمة من يعتبر إيران «عدواً جديداً» فإن إيران هي الرابح الثاني لأنها دخلت بقوة على خط الأزمة المتمادي منذ أشهر وحققت خطوات متقدمة في تثبيت دورها و«تمدّدها» في المنطقة الذي يرفضه كثيرون ويحذرون من مخاطره ويفتحون الباب له في الوقت ذاته!!

ثمة حكيم في المنطقة ومجلس التعاون الخليجي يجاهد للحفاظ على وحدته وتماسكه ومنع تفاقم الأزمة ومعالجة الأمور بالعقل والمنطق وبأقل الخسائر الممكنة لإعادة الأمور إلى نصابها هو الشيخ صباح الأحمد الصباح أمير الكويت الذي ورغم تقدمه في السن يتقدم خطوات في اتجاه محاولة تحقيق المصالحة لكن يواجه عقبات وصعوبات كبيرة. ويبقى على إصراره. إنه قدر

«العقّال» والكبار. الأمل في التجاوب معه قبل أن يخسر المعنيون كلهم ونخسر معهم الكثير لصالح الآخرين.

حرام ومعيب ومؤلم ومدمّر ما يجري!! إصغوا إلى حكيم الكويت.

25 كانون الثاني 2018

قضية أكبر من المقايضة

ترامب يعلن نقل السفارة إلى القدس وقطع المساعدات المخصصة للأونروا. المجلس المركزي الفلسطيني يردّ: «الولايات المتحدة فقدت أهليتها لرعاية عملية السلام لا دور لها في هذه «العملية». «قررنا الانضمام إلى مؤسسات دولية».

هذا الأمر أحرج أميركا في بعض الأمكنة. والرئيس الفلسطيني يرفض استقبال نائب الرئيس الأميركي مايك بنس خلال جولته في المنطقة، لأنه مسيحي صهيوني!! وهو الذي تعهّد أمام الكنيست في وقت سابق بافتتاح السفارة الأميركية في القدس قبل نهاية العام الحالي قائلاً: «إن ترامب صنع التاريخ وصحّح خطأ استمر 70 عاماً باعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل»!!

المواقف والقرارات الفلسطينية أغضبت ترامب وجوقته في أميركا وإسرائيل، الذي هاجم في دافوس الفلسطينيين قبل لقائه رئيس حكومة الإرهاب الإسرائيلي بنيامين نتانياهو فقال: «لقد قلّلوا من احترامنا قبل أسبوع بعدم السماح لنائب رئيسنا الرائع بمقابلتهم. نعطيهم مئات الملايين من الدولارات مساعدات ودعماً وهي أرقام هائلة لا يفهمها أحد وهذه الأموال لن تسلّم إليهم إلا إذا جلسوا وتفاوضوا على السلام»!!

على أي سلام سيتفاوض الفلسطينيون وما فعله ترامب بقراره المتعلق بالقدس قال «السلام على السلام»!! لم يعد ثمة سلام. وهل احترم ترامب الشعب الفلسطيني وتراثه وذاكرته وحقه وقياداته وتضحياته وأرضه عندما اتخذ قراراً بإسقاط حقه فيها وعليها وألغى وجودها ووجوده عليها واعتبرها إسرائيلية ويحق لإسرائيل التصرف بها واتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة والمنسجمة مع هذا الحق؟؟ وهل يعتقد ترامب أنه بمئات الملايين من الدولارات سيقبل الفلسطينيون التخلّي عن

تاريخهم وحقهم وأرضهم؟؟ هل هي عملية رشوة أو مقايضة رخيصة في عالم الأعمال والصفقات التي يتقنها ترامب؟؟ وهل يتحقق السلام بإجراءات من جانب واحد، وهذا الجانب هو اليوم الأميركي وليس الإسرائيلي الذي من المفترض أن يكون وسيطاً عادلاً ونزيهاً كما كانوا يقولون فإذا به إسرائيلي أكثر من الإسرائيليين؟؟ وماذا بقي للفلسطينيين ليتفاوضوا عليه مع الإسرائيليين؟؟ وهل عليهم أن يقبلوا بالتخلّي عن فلسطين؟؟ وهل يبني ترامب موقفه على تجربة إغداق بعض العرب الأموال دون تردّد عليه وعلى شركاته وإدارته مقابل لا شيء فعلياً، مما يحفّز الفلسطينيين على تقديم أرضهم له ولحكومة الإرهاب في إسرائيل؟؟ هذا جهل وغباء يضافان إلى الحقد ضد الفلسطينيين والانحياز الأعمى لكيان الإرهاب والاغتصاب!!

وكأن كلام ترامب لم يكن كافياً حتى خرجت سفيرته في الأمم المتحدة نيكي هايلي مجدداً لتقول: «أبو مازن لا يمتلك الشجاعة لتحقيق السلام. خطابه أمام المجلس المركزي شكّل إهانة للرئيس ترامب ورفض أي دور أميركي!! لن نجري وراء قيادة فلسطينية تفتقر إلى ما هو مطلوب لتحقيق السلام. السلام يتطلب تسويات وليس خطاب كراهية لن يوصل إلى مكان»!!

كلام حق يراد به باطل. هل أفعال ترامب وحكومة الإرهاب في إسرائيل وليس أقوالهم فقط تحقق السلام في المنطقة؟؟ هل دفن حل الدولتين والذهاب نحو دولة يهودية وبالتالي نحو حرب مفتوحة يؤدي إلى تحقيق السلام؟؟ هل كلمة «يخرب بيتك» من أبو مازن تشكّل إهانة للرئيس أما كلام الرئيس نفسه ضد أفريقيا وشعوبها والسود يشكل قاعدة لإرساء المحبة والسلام؟؟ هل أفعال وقرارات ترامب التي أهانت الفلسطينيين والعرب والمسلمين والمسيحيين والإنسانية والكرامة والأخلاق والسامية يمكن أن ترسي ثقافة سلام أو تؤكد دور الشريك الحقيقي الراغب في تحقيقه بين فريقين عدوّين أو خصمين منذ عقود من الزمن؟؟

هل إلغاء التاريخ ومحاولة تعطيل الذاكرة بقرارات أو مواقف أو كلمات أو خطابات أو إجراءات يؤدي إلى مناخ تفاوضي جيد بين الإسرائيليين والفلسطينيين؟؟

كل ما فعله ترامب وحكومة نتانياهو لا يؤدي إلا إلى تدمير أي أمل بالتسوية في المنطقة. لم يتركوا خياراً أمام الفلسطينيين إلا خيار المواجهة. الصمود. القتال. هم معرّضون للإبادة بالمشاريع والقرارات الأميركية فليس لديهم إلا القتال والصمود. وهذا لا يعني الرغبة الأميركية في تحقيق السلام. إنها أكبر كذبة يقدّمها ترامب. بنيامين نتانياهو وقف في دافوس، مؤيداً ما فعله وقاله الرئيس

الأميركي وبالهجوم على الرئيس الفلسطيني لتأكيد مقولته: «أبو مازن ليس شريكاً لتحقيق السلام»!! للأسف، استقوى بمواقف عربية، عندما قال: «عداء إيران شجع دولاً عربية على إقامة تحالفات استراتيجية مع إسرائيل، لم أتخيل يوماً حدوثها. وثمة عدو آخر مشترك بين إسرائيل وهذه الدول يتمثل بالإسلام المتطرف والإرهاب السني والشيعي»!!

استغلال لواقع قائم، لكنه لا يغيّر الحقائق. في قلب إسرائيل يتحدثون عن إرهاب يهودي. ليس للإرهاب هوية. ولو ذهب عربٌ إلى إسرائيل واستعجلوا أياً تكن الأسباب والخلفيات التي تدفع إلى ذلك، ولو أسقطوا القضية الفلسطينية من جدول أولوياتهم لتحلّ مكانها أولوية أخرى هي مواجهة إيران، ولو قدموا أموالاً وعناصر قوة سياسية لإسرائيل وأميركا، فإن كل ذلك لا يكرّس أمناً وسلاماً واستقراراً. إنه يعمّم الفوضى والخراب والدمار في المنطقة وفي ديارهم كلهم ويبقي حق الفلسطينيين في أرضهم فوق رؤوس الجميع. وهم التفكير مهما طال الزمن، وتضاعفت الضغوطات ضد الفلسطينيين أن سلاماً يمكن أن يتحقق في المنطقة دون الإقرار بحقهم وعلى أرضهم التاريخية فلسطين. وستبقى إسرائيل دولة احتلال.

مقبلون على أيام صعبة وصراع أخطر من الذي نعيشه اليوم بسبب الموقف الأميركي المندفع حقداً لمصلحة إسرائيل وفي خطوات غير مسبوقة، لكن ذلك لا يعني نجاحاً مضموناً لأصحاب هذه المشاريع. سوف يسيل دم كبير في المنطقة.

القضية الفلسطينية أكبر وأقدس من المقايضات الأميركية الرخيصة!!

26 كانون الثاني 2018

إذلال العرب

مؤسف القول أن الصوت الأعلى دفاعاً عن فلسطين والقدس ورفضاً للقرار الأميركي بنقل السفارة إليها، هو صوت تركيا وصوت إيران. هما صوتان غير عربيين. في معزل عن الحسابات والسياسات الإيرانية والتركية والمواقف هنا أو هناك. واقع الحال أن العرب عموماً في مكان غير الذي يجب أن يكونوا فيه في مواجهة «صفقة القرن» ومحاولة تصفية القضية الفلسطينية. وأميركا لا تحترمهم. وهم الادعاء أو «الاقتناع» بأن أميركا تتعامل معهم كحلفاء. لا. هي وإسرائيل تعملان على تخوينهم وتهديدهم مباشرة بأساليب ووسائل كثيرة، أو بـ «البعبع الإيراني»، وتعملان على تفكيك مجتمعاتهم. فالقدس ليست مدينة إسلامية. تهويدها جزء من تهويد كل فلسطين بما في ذلك الأماكن المسيحية التي سبق أن تعرضت لانتهاكات كثيرة. تهويد فلسطين يعني إسقاط التنوّع. وهذا يعني إسقاطه في المنطقة كلها لإسقاطها في مستنقعات الحروب المذهبية والطائفية وهذا خطر شديد على الجميع وخصوصاً على المسيحيين.

المسيحيون، الذين خاطبهم رئيس حكومة الإرهاب الإسرائيلية بنيامين نتانياهو بالقول: «العام المقبل سأكون دليلاً سياحياً للمسيحيين في زياراتهم إلى الأماكن المقدسة»!! يعني هو يقول لهم: الأرض لنا. والمقدسات عندنا. أنتم تأتون كزوّار وأنا مرشدكم ودليلكم!!

وفي الوقت ذاته وجّه الكونغرس الأميركي رسالة تحذير إلى مصر. مصر الحليفة. الشريكة المفترضة!! مشيراً فيها إلى انتهاكات ضد الأقباط!! نعم، ثمة اعتداءات تستهدف الأقباط منذ مدة فلماذا تسليط الضوء عليها الآن؟؟ ألإسكات مصر وتخويفها؟؟ وموقف القادة الأقباط موقف وطني قومي مشرّف؟ لكن هل وضع السود في أميركا مريح جداً؟؟ ألا يتعرض هؤلاء لانتهاكات فاضحة صارخة دعم أصحابها الرئيس ترامب شخصياً ووجهت إليه حملات قاسية؟؟ السود في أميركا

يتعرضون لحملة عنصرية بكل ما للكلمة من معنى وآخر من يحق له الحديث عن انتهاكات من هذا النوع هم الأميركيون العنصريون الحاكمون اليوم والذين يدافعون عن تجارة السلاح، وتفشّي السلاح ويدعمون الإرهاب!!

شيخ الأزهر زار بابا الأقباط. رفض التصريحات الأميركية. وبابا الفاتيكان طلب إلى أبناء رعيته عدم زيارة القدس بعد القرار الأميركي الذي دانه بقوة. هذه مواقف متقدمة على مواقف العرب ومدركة خطر السياسة الأميركية وهذا ما يزعج إدارة ترامب وحكومة نتانياهو، اللتين بسياساتهما المعتمدة تفرغان المنطقة من المسيحيين، وتعممان الحروب والفتن المذهبية فيها. ومع ذلك المشروع العربي الذي قدّم إلى مجلس الأمن لإدانة القرار الأميركي لم يذكر أميركا وكان التبرير أن أصحابه فعلوا ذلك تجنباً للصدام. أمر معيب. دول العالم تعرف أن أميركا صاحبة القرار فهل نذهب نحن إلى تجهيله فيحتقرنا العالم كله؟؟

وفي إطار المطاردة لإيران، واستغلال المسيحيين، غرّد نتانياهو قائلاً «النظام الإيراني يحجب تويتر على عامة الشعب لكن يسمح لكبار المسؤولين باستخدامه» متسائلاً: «ما هو رأي المسيحيين؟؟ الذين يتم اعتقالهم هذا الشهر؟؟ تصوروا أنكم تصلّون في منازلكم ويقتحمها مسلحون ثم يأخذونكم إلى السجون لمجرد أنكم مارستم شعائركم الدينية، عندما تتم تهنئة المسيحيين بعيد الميلاد (تعليقاً على كلام محمد جواد ظريف) بينما يتم الزج بهم في السجون فإن هذا يعدّ قمة النفاق. صلوا من أجل المسيحيين الذين يعانون تحت وطأة النظام الوحشي»!!

لا نتحدث في إيران عن نظام ديموقراطي وعن حريات وتنوّع معاش. لكن هل إسرائيل ونتانياهو هما المرجع لانتقاد انتهاكات ضد المسيحيين؟؟ هل الحريات مصانة في إسرائيل؟ هل للمسلمين والمسيحيين الحق في ممارسة شعائرهم الدينية في كنائسهم ومساجدهم أم أنها عرضة دائماً للانتهاكات؟؟ هل لهم الحق في أرضهم أم أنها معرضة للمصادرة وبناء المستوطنات عليها؟؟ أكبر منافق هو نتانياهو على رأس دولة نفاق وإرهاب ليس في الموقع الذي يعطي دروساً في الأخلاق والإنسانية.

كل ما يجري هو في سياق الضغط على الجميع لإسكاتهم وإضعافهم وإخضاعهم في العالم العربي وتمرير الصفقة المذلّة، وموضوع إيران هو من أخطر المواضيع المطروحة في هذه الاستراتيجية التي تبنى عليها الاستراتيجية الدفاعية للجيش الإسرائيلي على قاعدة «إن إسرائيل وفي

السنوات القريبة ستتمتع بوضع استراتيجي صارم وبمعادلة إيجابية في علاقاتها مع الأعداء. الأسباب: الأميركي. إرجاء التهديد النووي الإيراني. تراجع مكانة الدول العربية على خلفية مشاكلها الداخلية، والقدرات العسكرية المتفوقة. أما التهديدات فهي «القاعدة»، «داعش»، «التهديد الشيعي» (إيران وحلفاؤها). لكن موقفنا لا يزال قوياً بسبب ضعف الدول العربية»!!

هذا هو بيت القصيد. إسرائيل تراهن على ضعف العرب، وعلى الفتن والحروب الداخلية أو بين بعضهم البعض والدعم الأميركي واستهداف إيران وتندفع بخطواتها قدماً نحو القدس ثم نحو الدولة اليهودية النقية من أي عرق آخر!!

إنها عملية إذلال للعرب.

ثمة عرب لن يقبلوا ذلك في فلسطين وخارجها. ستكون أوضاعهم صعبة وسيدفعون ثمناً غالياً لكن القرار الأميركي لن يكون قدراً!!

30 كانون الثاني 2018

لعبة إسرائيل والمواجهة الفلسطينية

حول «صفقة القرن» والواقع العربي والموقف الفلسطيني، يقرّ قياديون في حركة «حماس» بأن «ثمة خطراً كبيراً على مستقبل القضية الفلسطينية من خلال الضغط الذي تمارسه الإدارة الأميركية على الدول العربية، وواقع هذه الدول، لتمرير الصفقة القائمة على إلغاء حق العودة، وإسقاط حق الدولتين، وتشتيت الفلسطينيين وتركيز قسم كبير منهم في سيناء».

يؤكدون «أن مصر، رفضت حتى الآن. لكن مشاكل كثيرة تواجهها، وتتعرّض في الوقت ذاته لضغوطات. تراجع دورها في المنطقة، الدولة ومؤسساتها تعاني مشاكل وإرباكات كثيرة. في سيناء مواجهات دائمة، وجزء كبير من الأراضي جرف في مواجهة «الإرهاب» وقدّمنا للمسؤولين المصريين معلومات دقيقة عن الدور الإسرائيلي في هذا الموضوع»، يقول قادة حماس. كذلك فإن «الواقع الاقتصادي صعب جداً والازدياد السكاني رهيب. لكل هذه الأسباب، وإذا استمر «بعض العرب» في «الرهان على الأميركيين» وتغطية «الصفقة» فإن ثمة خطراً كبيراً يواجهنا. مشروع الصفقة مطروح منذ الخمسينات 720 كلم 2 في سيناء يقدّم اليوم بشكل جدّي تحت عنوان تبادل الأراضي. مع وعود بمليارات الدولارات للتنمية ومعالجة المشاكل الإنسانية. فتكون الدولة الموعودة: جزء من أراضي الضفة + جزء من سيناء + غزة!! ويحفر نفق بين القطاع والضفة لكن السيطرة على المرافئ والبحر تكون بالتأكيد لإسرائيل». ويضيف قادة «حماس»: «هناك ثروة من الغاز مقابل هذه المنطقة وإسرائيل تريد السيطرة عليها وسوف يمارسون السياسة ذاتها التي يعتمدونها مع لبنان فيما يخص الـ «بلوك» رقم 9 التي تدّعي إسرائيل أنه يقع ضمن مياهها الإقليمية ولا حق للبنان في استثمار ثروته. وأكثر من ذلك يريدون السيطرة على مواقع الغاز في البحر المتوسط في منطقتنا»!! يشير قادة «حماس» إلى «موقف الأردن الرافض للمشروع». ثمة خوف

من نزوح فلسطيني من الضفة والقدس باتجاه الأردن. القلق دائماً من مشروع الوطن البديل». الموقف الأردني حاسم.

ماذا عن موقف القيادة الفلسطينية؟؟ يؤكدون أن الرئيس الفلسطيني لم يوافق على المشروع وهو لن يوافق. وبالتالي يعتبرون أن المشروع المقترح منذ الخمسينات أسقطه الشعب الفلسطيني، وهو سيسقطه هذه المرة.

قراءة دقيقة مبنية على معطيات باتت معروفة ومعلنة بوضوح من قبل الأميركيين والإسرائيليين. المهم كيف تكون المواجهة. كيف يمكن إسقاط الصفقة؟؟

أياً تكن المواقف العربية، الموقف الحاسم هو الموقف الفلسطيني. حتى لو وافق عدد من الدول العربية واستمر في اندفاعته مع الأميركيين، ولم تعد القضية الفلسطينية أولوية بالنسبة إليه، في ظل تقديمه أولوية «الخطر الإيراني» على أي أمر آخر، فإن موقف الشعب الفلسطيني هو الأساس. وهو الذي يمنع كل الآخرين من التخلّي أو التمادي في تلبية الطلبات الأميركية. هذا الشعب يعرف أكثر من غيره أن القضية الفلسطينية ليست قضية فئوية. ولو كانت كذلك لما سعت الأنظمة العربية على مدى عقود من الزمن إلى الإمساك بها، والمتاجرة بها، والخلاف حولها. القضية الفلسطينية هي القضية الأم. والقضية الأولى. فالمشروع الإسرائيلي يتحقق ويتمدّد ويتم تفتيت المنطقة كلها بما يسهّل لإسرائيل السيطرة على فلسطين. هذه هي الأولوية الإسرائيلية. فلسطين. تارة يكون اللعب داخل أراضيها، أي عبر محاولة إخضاع الشعب الفلسطيني. وهي محاولة مستمرة منذ قيام كيان الاغتصاب والإرهاب. وطوراً كما هو اليوم بشكل خاص عبر محاولة «التحالف مع الإقليم» كما يقول الإسرائيليون لاستفراد الفلسطينيين. هذه المحاولات سقطت في السابق، لكن الرهان اليوم، على اندفاع دول عربية نحو إسرائيل علناً بما يتجاوز «المبادرة العربية» ويحرّر إسرائيل منها فتحاول قلب المعادلات وتمرّر «صفقة القرن»، وعلى الواقع العربي المأزوم والخوف من «الخطر الإيراني».

نحن اليوم في مرحلة جديدة من المواجهة تلعب فيها إسرائيل على خطين: خط الداخل في مشروع إقامة الدولة اليهودية والاستقواء بالقرار الأميركي بنقل السفارة إلى القدس كخطوة أولى على طريق المشروع، وخط الخارج اللعب مع بعض الدول العربية وفعلياً التلاعب بكل الأمن العربي والمال العربي بالتنسيق الكامل مع الإدارة الأميركية.

كل هذا لا يمكن أن يسقط حق الشعب الفلسطيني. ستكون المواجهة مكلفة وطويلة. ولكن عندما نرى ونسمع قادة «حماس» يقولون الكلام الذي ذكرنا، ويؤكدون أن القيادة الفلسطينية لم توافق ولن توافق، فإن الترجمة العملية لهذا الموقف، وأساس المواجهة مع أميركا وإسرائيل، لمنع تمرير الصفقة، هو تأكيد الوحدة الوطنية الفلسطينية انطلاقاً من المصالحة الضرورية أكثر من أي وقت مضى على قاعدة الاتفاقات التي عقدت منذ مدة، وتعزيز مؤسسات السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، ورسم خطة متكاملة للتعامل مع المواقف الدولية سياسياً ودبلوماسياً وإعلامياً لأن الماكينة الإسرائيلية لا تهدأ وسوف يزيد الضغط الأميركي ومع ذلك فإن الطرفين الأميركي والإسرائيلي يقرّان بالمصاعب التي تواجههما وأساسها الموقف الفلسطيني. لو لم يكن كذلك لما ذهبوا إلى سياسة الوعيد والتهديد واتخاذ القرارات من جانب واحد، ولما اعتمدوا أسلوب البيع والشراء والترهيب والترغيب، وسوف يحاولون في المرحلة المقبلة كما في كل المراحل تقديم إغراءات لـ «حماس» في «غزة» بعد إعلان السلطة مقاطعتها للأميركيين، لإحداث مزيد من التفكك في الموقف الفلسطيني. قراءة المشروع الأميركي – الإسرائيلي كما يقدّمها قادة حماس والسلطة، والفصائل الفلسطينية يجب ألا تفسح المجال لأي محاولة لعب رخيصة من هذا النوع.

أميركا وإسرائيل تستهدفان كل الشعب الفلسطيني وقضيته بما تقدمان عليه وخصوصاً إدارة ترامب.

1 شباط 2018

صفقة أميركا وقلم أبو مازن

المبعوث الخاص للرئيس الأميركي جيسون غرينبلات قال في كلمة ألقاها في مؤتمر معهد الأمن القومي الإسرائيلي: «الاعتراف بمدينة القدس عاصمة لإسرائيل لا يحدّد حدود السيادة الإسرائيلية على المدينة. لم نتخذ موقفاً بشأن الحدود»!! هو كذّاب ويكذّب هنا رئيسه بالذات ويحاول الكذب على الناس. ترامب قال منذ فترة «إن موضوع القدس لم يعد على الطاولة» فما معنى كلام موفده؟؟

إذا كانت كل القدس غير موجودة على الطاولة، يعني لم يعد ثمة حدود للحديث عنها فهل يطمئن كلام غرينبلات الفلسطينيين؟؟ بالعكس. هذا يؤكد أكثر خبث السياسة الأميركية، لا سيما أنه قال في المؤتمر ذاته: «قرار ترامب لم يعد صياغة التاريخ من جديد «فالاعتراف بهذا الواقع هو خطوة مهمة ليس فقط لإسرائيل وإنما لإرساء أساس لسلام حقيقي دائم»!! ألم يسمع هذا الرجل كلام نائب الرئيس الذي قال فيه: «ترامب صنع التاريخ وصحّح خطأ استمر 70 عاماً باعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل»!! غريب هذا الرجل وكلامه. يكذّب الرئيس ونائب الرئيس معاً فمن سيصدقه؟؟ وهل يتحقق السلام برفع المواضيع الأساسية المتعلقة عن طاولة التفاوض؟؟ هل يتحقق السلام بالفراغ؟؟ أم أنه يتحقق كما قال غرينبلات نفسه بعدم حرمان اليهود من حقهم التاريخي في القدس، وترك طاولة المفاوضات مقابل حرمان الفلسطينيين من كل أرضهم ومقدساتهم وفرض دولة إرهاب عليهم ودعوتهم إلى طاولة مفاوضات لم يعد عليها شيء للنقاش بشأنه؟؟ أليس ثمة حقوق للفلسطينيين؟؟ لماذا التفاوض معهم إذاً؟؟

في لقاء آخر مع دبلوماسيين في القدس قال غرينبلات: «الطبخة على النار ولم يتبق سوى إضافة القليل من الملح والبهارات. الفلسطينيون ليسوا طرفاً مقررا»!! الخطة الجاري إعدادها هي

خطة للإقليم الفلسطينيون طرف فيها لكنهم ليسوا الطرف المقرّر بل الإقليم»!!

هذا كلام واضح يؤكد نظرية نتانياهو: «نتفق مع العرب. مع دول الإقليم فنسهّل الحل الذي يفرض على الفلسطينيين». يعني الانقلاب على المبادرة العربية ونسف كل شيء. المبادرة تقول: حل فلسطيني، تطبيق قرارات دولية ثم علاقات طبيعية مع العرب. نتانياهو يقول اليوم ما أعلنه غرينبلات بتناغم تام بينهما، تطبيع مع العرب يؤدي إلى حل مع الفلسطينيين. والتطبيع مع العرب ينطلق من العداء المشترك لإيران. لكن ذلك لا يؤدي إلى حل للقضية الفلسطينية بل ستكون تصفية لها كما يطرح غرينبلات ومعلمه ترامب. وبوقاحة تامة أيضاً قال «عرّاب الحل» في اللقاء ذاته: «واشنطن تريد أن تنهي عمل الأونروا. لا يعقل أن تظل تعمل أبد الدهر. يجب أن نحدد تاريخاً لعملها. الأجيال الجديدة من اللاجئين ليست لاجئة لأنها ولدت في أرض جديدة»!! هو يفلسف الاستراتيجية الإسرائيلية تماماً. ليس المطلوب تعديل الدور، المطلوب إلغاؤه بالكامل. واعتقد أن إدارة ترامب ستذهب في هذا الاتجاه الواضح والعلني وستتخذ قرارات وإجراءات لإسقاط الوكالة ودورها وبالتالي إسقاط حق عودة اللاجئين ليقول ترامب: «بعد القدس أزلنا حق العودة عن الطاولة أيضاً». فعلام يتفاوض الفلسطينيون؟؟

وفي مكان آخر قال: «إن خطة السلام أنجزها مع مستشار الرئيس وصهره جاريد كوشنير والسفير في إسرائيل ديفيد فريدمان وليست للتنفيذ وليست للتفاوض. إما أن يقبلها الفلسطينيون وإما أن يرفضوها»؟؟ غريب. يدعون الفلسطينيين إلى التفاوض ثم يقولون لهم: هذه هي الخطة. ليست للتفاوض إما أن تقبلوا وإما سنفرض عليكم الآن اتفاقنا مع الإقليم وليس معكم!! في وقت كانوا يقولون فيه دائماً: نحن مع الحل الذي يوافق عليه الطرفان. اليوم ثمة طرف واحد يقرّر وعلى الثاني الموافقة. فعن أي حل يتحدثون إذاً؟؟

أما النقطة الرابعة التي ركّز عليها غرينبلات فهي: «الهدف من عملية السلام إقامة تحالف إقليمي يضم العرب وإسرائيل لمقاومة «الخطر الإيراني» و«الإرهاب». يعني الهدف من العملية ليس السلام. ليس إيجاد حل للقضية الفلسطينية. بل تصفية القضية من خلال أولوية مقاومة الخطر الإيراني والاستقواء بالتفاهم مع العرب المؤيدين لهذه الأولوية والمنخرطين فيها!!

كلام واضح في كل مفاصله لا يحتمل تأويلاً ولا يحتاج إلى تفسير. إنها خطة لتنفيذ المشروع الإسرائيلي وإقامة الدولة اليهودية وإسقاط المنطقة كلها تحت القبضة الأميركية الإسرائيلية، وهذا

سيكلّف الكثير من الدماء والأثمان ولن ينجح بالتأكيد.

وفي المؤتمر ذاته وبعد خلافات كبيرة بين ألمانيا وإسرائيل، وتحديداً وزير الخارجية زيغمار غابرييل ونتانياهو عقد لقاء بين الرجلين. غابرييل قال في المؤتمر: «الرسائل المختلطة في أفضل الأحوال لا تفلت من أعين أوروبا حيث يتزايد هناك الإحباط من أنشطة إسرائيل المتمثلة في استمرار الاحتلال وانتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني واتساع الاستيطان»!!

وقال أمام نتانياهو: «سعيد لحل الدولتين» فردّ المضيف: «أفضل عدم البحث في التعريفات»!! فكرّر غابرييل: «ألمانيا تدعم جداً حل الدولتين وسعدنا بسماع أن إسرائيل أيضاً من خلال الحفاظ على أمن حدودها». فقال نتانياهو: «شرطنا الأول هو السيطرة على الحدود (للدولة الفلسطينية) سواء تمّ تعريفها كدولة أو لا، وأفضل ألا أبحث في التعريفات»!! واضح أنهم لا يريدون دولة فلسطينية. أي كيان أو سلطة أو حكم ذاتي أو دولة مؤقتة كما يقولون، يجب أن تبقى تحت السيطرة الإسرائيلية براً وبحراً وجواً وحتى السيطرة على الهواء بمعنى الرقابة على الاتصالات وشركاتها وعائداتها!! فكيف يكون سلام؟؟

الوزير غابرييل نفسه أجاب على هذا السؤال بالقول: «لقد بات من الصعب جداً جداً على أشخاص مثلي يتعاطفون معهم تفسير سبب دعمنا لإسرائيل!! نحن كأصدقاء وحلفاء علينا أن نعلم: ألم تعد إسرائيل تؤيد حل الصراع بواسطة مفاوضات؟؟ هل أنتم مستعدون لدفع ثمن احتلال وصراع أبدي؟؟ إن ألمانيا تنتظر اليوم الذي ستتمكن فيه من نقل سفارتها إلى القدس لكن دعني أضيف: هذا سيكون من خلال حل الدولتين والقدس عاصمتهما!! ولا توجد طريق مختصرة هنا»!!

كلام مهم بالغ الدقة والتعبير. ألا يخجل العرب منه وهم يغطّون إسرائيل وقراراتها؟؟ عيب يا عرب. عيب.

يبقى الرهان والحساب الأساس عند الفلسطينيين وعليهم. الرئيس أبو مازن أكد: «أي وساطة جديدة تطرح لتحقيق السلام يجب أن تكون متعددة الأطراف وتشمل الرعاية الدولية وعدداً من الدول الأوروبية والعربية» وقال: «نحن متمسكون بثقافة السلام، رغم الضغوط التي نتعرّض لها كقضية القدس وتمويل الأونروا، ونجدّد تأكيدنا محاربة الإرهاب». ولكنه أكد عدم الجلوس على طاولة

مفاوضات برعاية طرف يخرج القدس واللاجئين من قضايا الحل النهائي». وقال: «نحن أصحاب القرار» ولوّح بقلمه مؤكداً: «هذا القلم هو الذي يوقّع. لا أحد يوقّع نيابة عنّا»!!

فعلها قبله أبو عمار. كان سلاحه الموقف والقلم وإرادة شعبه. في اللحظات الحاسمة وعندما أرادوا فرض صيغة لتصفية القضية الفلسطينية، أشار إلى قلمه وقال لن أوقّع. لم يوقّع. فأوقعوا به. سمّموه وقتلوه لكنهم لم يقتلوا إرادة شعبه واستمرت قضيته. اليوم أبو مازن قرّر سلوك الطريق ذاته وقد يلقى المصير ذاته. حماه الله وسدّد خطاه. وحمى فلسطين وشعبها وحقها!!

2 شباط 2018

انقلاب في فنزويلا

يقوم وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون بجولة في منطقة أميركا اللاتينية يقول أنها لبحث ملفات الديموقراطية والأمن والاقتصاد!! ولتعزيز النفوذ الأميركي في الأميركيتين، والتصدي للنفوذ الروسي الصيني المتنامي في عدد من بلدان أميركا اللاتينية. قبل بدء الزيارة قال تيلرسون: «إن الولايات المتحدة تبحث عن شركاء!! في أميركا اللاتينية. وليست مثل دول أخرى. فالصين تبحث عن أيد عاملة رخيصة. وترسّخ فكرة خرق حقوق الإنسان. أما روسيا فترسّخ أنموذجاً آخر يتمثل في بيع السلاح لأنظمة لاتينية غير ديموقراطية»!!

كأن هذا الرجل جاء من كوكب آخر. لا يعرف تاريخ بلاده وتاريخ أميركا اللاتينية. يحتقر الذاكرة ويستخف بأبناء قارة أو منطقة كبيرة دفعوا ثمناً غالياً جراء السياسات الأميركية وتركيبها وحمايتها لأنظمة دكتاتورية وتنفيذها عمليات اغتيال لرموز الحرية هنا وهناك. فهل أصبحت أميركا اليوم وفي تلك الدول تبحث عن شركاء تحترمهم؟؟ وهي لا تعترف بشراكات خصوصاً في ظل إدارة ترامب الرجل الذي يريد استخدام الحلفاء والأصدقاء وفرض شروطه وأسعاره وضرائبه عليهم قبل غيرهم. وليس معروفاً في تاريخ أميركا أنها تحترم شريكاً أو حليفاً هي استخدمتهم ورمتهم. تخلّت عنهم عندما لم يعد ثمة حاجة إليهم وعندما لم تعد قادرة على حمايتهم وضمان استمراريتهم!! وإذا كانت الصين تبحث عن أيد عاملة رخيصة فهل ذهبت أميركا عموماً وأميركا ترامب خصوصاً إلى يد عاملة غالية؟؟ هل احترمت أميركا ترامب العمّال؟؟ أم أن تيلرسون يريد أن يقول لنا أن ترامب هو ممثل الطبقة العاملة في أميركا وعنوان تحرّرها في العالم والدفاع عن كرامتها ولقمة عيشها الكريمة؟؟ وإذا كانت الصين تخرق حقوق الإنسان فهل أميركا تحترمها وهي الحامية لأنظمة قمعية دكتاتورية فاشية، ولنظام الإرهاب والأبارتهايد في إسرائيل بلا حدود؟؟ وهي

التي تهاجم منظمات حقوق الإنسان في العالم لأنها تنتقد سجل إسرائيل الإرهابي ضد الشعب الفلسطيني؟؟ وإذا كانت روسيا تبيع السلاح فهل تبيع أميركا في المقابل الديموقراطية؟؟ هي باعتها بمعنى تخلت عنها لكنها لم تذهب إلى أي مكان لحماية الديموقراطية. هذا عنوان لكل أشكال التسلّط والهيمنة!! وماذا فعلت وتفعل أميركا ترامب في الخليج وغيره، ألم تبع السلاح؟؟ ألا تبيع السلاح وتبتز العالم؟؟ ألا تستخدم السلاح براً وبحراً وجواً أينما استطاعت لتؤكد تفوّقها وتبتز العالم؟؟ هل روسيا تهدد العالم ببيع السلاح وأميركا وتحديداً أميركا ترامب تريد ترويج السلام والمحبة وهي تؤيد العنصرية داخل حدودها وتتخذ الإجراءات غير الإنسانية ضد المهاجرين الذين استغلتهم لفترة طويلة؟؟ وهل تحترم أميركا التزاماتها وشراكاتها وشركائها عندما تنسحب من اتفاقات معهم وتلحق الضرر بهم، وتهدّد بالانسحاب من اتفاقات أخرى مما قد يلحق الضرر بالعالم كله واقتصاداته فقط لتبقى هي مرتاحة ومتفوقة؟؟ أليس هذا ما جرى مع المكسيك وكندا في ما يخص الاتفاقات التجارية؟؟

إلا أن الأخطر في كل ما قاله تيلرسون هو ما يتعلق بالوضع في فنزويلا، تحدث عن توقّع حصول انقلاب فيها!! نعم، أشار إلى الانقلاب العسكري بوضوح معلناً أن بلاده لا تريد تغيير النظام لكنه «سيكون من الأفضل إذا ترك الرئيس مادورو السلطة من تلقاء نفسه»!! يعني، بوضوح تام أيضاً، إما أن يترك مادورو السلطة من تلقاء نفسه «ولديه بعض الأصدقاء في كوبا قد يمنحونه ضيعة لطيفة على الشاطئ قد يعيش فيها حياة هانئة» كما قال، «وإما أن يترك السلطة بانقلاب عسكري. ساعتئذ لا أحد يعرف إلى أين سيترك»!!

وحاول تيلرسون الإيحاء أن هذه هي قراءته للأمور ولا يدري إذا كانت ستحصل، لكن وكما قال: «في تاريخ فنزويلا كما في تاريخ الدول الأخرى في أميركا اللاتينية وفي حقيقة الأمر – وهم خبراء فيه – كثيراً ما يتعامل الجيش مع ذلك، فعندما تسوء الأمور إلى حد تجعل قيادة الجيش تدرك أنها لم تعد تستطيع خدمة المواطنين فستدير انقلاباً سلمياً»!!

النية واضحة. بل القرار واضح. لا بدّ من التغيير في فنزويلا عبر الانقلاب وهذه هي الإشارات الأميركية الممهدة له!! كل ذلك من أجل الديموقراطية!! وليس من أجل النفط والسيطرة والتحكّم بالثروات ومفاصل القرار في تلك المنطقة حيث لروسيا علاقات متنامية مع عدد من دولها وكذلك للصين التي تلعب دوراً مهماً وهذا ما يقلق أميركا التي تتقاسم مع أميركا اللاتينية قيماً واحدة

يجب الحفاظ عليها. «ولسنا بحاجة إلى قوى إمبريالية جديدة ندخل إليها» كما يقول الأميركيون!! يعني يجب أن تبقى كلمة الإمبريالية محصورة بأميركا فهي الإمبريالية الوحيدة المقبولة في هذه المنطقة وغيرها من العالم!! وفي كلام تيلرسون ما يشير إلى تنامي علاقات بلاده مع كولومبيا «الحليف الوفي» اليوم والمهم في التصدي للنفوذ الفنزويلي وهي استقبلت عدداً كبيراً من النازحين والمنشقّين من فنزويلا على أراضيها علماً أن كولومبيا هي المنتج الأول للمخدرات، الكوكايين تحديداً في العالم والذي يغزو المجتمع الأميركي.

هذه أميركا تتحدث علناً عن العمل على تخريب العالم. نعم تخريب العالم. وتحت عنوان «الديموقراطية» ينبغي الاستمرار في استخدام كل الوسائل بما فيها الاغتيالات والانقلابات العسكرية لتحقيق مصالحها في الهيمنة حيث تمكنت.

حمى الله فنزويلا ولنراقب ونتوقّع الانقلاب فيها. تيلرسون وزير خارجية أميركا لديه قدر واف من المعلومات ليطلق مثل هذا الموقف. وكل شيء وعدت به إدارة ترامب ذهبت إلى تحقيقه.

3 شباط 2018

إسرائيل: الحرب على إيران في سوريا

منذ أيام قام المسؤول الأميركي البارز السفير ديفيد ساترفيلد بزيارة إلى لبنان التقى خلالها عدداً من كبار المسؤولين الرسميين والقادة السياسيين. الرجل خبير بشؤون لبنان. مطّلع على تفاصيل الحياة السياسية فيه وتعقيداتها وتشابكاتها وامتداداتها الإقليمية وارتدادات السياسات الإقليمية عليها. هو كان في بيروت منذ أشهر محاولاً تحريك ملف النفط بين لبنان وإسرائيل انطلاقاً من خطة سلفه السفير فريديريك هوف الذي طرح منذ سنوات خطة لمعالجة الاعتداء الإسرائيلي على المياه الإقليمية اللبنانية والادعاء بملكية منطقة الـ «بلوك» رقم 9 حيث ثمة كميات كبيرة من النفط والغاز. مقترحات ساترفيلد والمقاربة التي قدّمها للفصل بين ترسيم الحدود البرية والحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل باءت بالفشل. يومها قال الرجل لأحد المسؤولين اللبنانيين في سياق إبداء انزعاجه من عدم موافقة لبنان على طرحه: «أنتم تفعلون بي ما فعلوه بكيري». أي زيارات مكوكية. «نأتي ونذهب ونأتي ونذهب والمواقف على حالها»!! فكان الجواب: «موضوع شائك مثل الموضوع الذي نناقش لا ينتهي بأسابيع. والأمور دقيقة ومعقّدة. لا بدّ من التحلّي بالصبر». في لقاء مع مسؤول آخر كان الجو أكثر تشدّداً. بعد تلك الزيارة عاد ساترفيلد وحديثه هذه المرة كان مركّزاً على إيران حزب الله ودورهما في سوريا وتأثير ذلك على لبنان. طبعاً ترافق الكلام مع التهديدات الإسرائيلية المتكررة للبنان، بضربه وإعادته خمسين سنة إلى الوراء!! ساترفيلد أشار بوضوح إلى مصانع صواريخ إيرانية في لبنان!! هذا تهديد واضح لأن «إسرائيل لن تقبل بذلك»!! وتحدث عن مصانع ومخازن الأسلحة والصواريخ المتطورة الموجودة على الأرض السورية محذراً من «خطر» هذا الحضور. لكن أخطر ما أشار إليه هو احتمال حرب على سوريا ولبنان!! نعم هذا كلام قيل بوضوح في جلسات معينة ولم يقل في جلسات أخرى. كل الحسابات قائمة في الأساس على ضربات إسرائيلية لمواقع إيرانية في سوريا. حدودها معروفة. وغالباً ما يكون الروسي على اطلاع عليها.

حتى الضربات الأميركية لم تأخذ بعداً كبيراً. بقيت ضمن حدود اللعبة المفتوحة في سوريا. لكن الحديث عن حرب إسرائيلية بالتأكيد ستكون مدعومة أميركياً – على سوريا فهذا كلام جديد. في لبنان هم يهددون بالحرب. وكتبت أكثر من مرة عن ضوابط المعادلة القائمة: إسرائيل تستعد للحرب ولا تريدها الآن. وحزب الله يستعد للحرب ولا يريدها الآن. لكن متى ستقع؟ لا أحد يعلم. كيف تتدحرج الأمور وتؤدي إلى الحرب لا أحد يعلم. إلا أن الحديث عن حرب ضد إيران في سوريا فهذا أمر جديد. تهديد أميركي واضح. يؤكد بادئ الأمر أن كل حديث عن انتهاء الحرب في سوريا لا مكان له. أياً يكن حجم التقدم الروسي ووراءه الإيراني والنظام، فذلك لا يعني نهاية الحرب. نحن أمام جولات الحرب ولو حصلت هدنة هنا أو معالجة هناك. لا يمكن للحرب أن تنتهي إلا باتفاق سياسي. وفي ظل هذا التصعيد الأميركي – الإسرائيلي ضد إيران، والتهديد بالانسحاب من الاتفاق النووي معها، والطلب إليها سحب قواتها من سوريا، ثم الحديث عن حرب عليها على الأرض السورية إذا لم تتجاوب مع المطالب، فنحن في مكان آخر.

في هذا التوقيت وبالتزامن مع تصريحات تركية تشير إلى إمكانية الانفتاح على النظام، وفي ظل الخلاف المحتدم مع الإدارة الأميركية، قصف الأميركيون قوات موالية للنظام، وقتلوا ما يقارب المئة عنصر منها، وتزامن ذلك مع قصف إسرائيلي لمواقع في محيط دمشق قبل ساعات.

أراد الأميركيون تأكيد حضورهم وعدم قبولهم بسير الأمور كما هي عليه الآن. وإعطاء إشارة إلى الأكراد بأنهم سيوفرون لهم الحماية وبالتالي لا حاجة للاستعجال والذهاب إلى حضن النظام. ووجهت الرسالة إلى روسيا وإيران بأنه لا يمكن اعتبار الحرب على مشارف الانتهاء وتجاهل الدور الأميركي. وبالتالي: لن يكون هدوء واستقرار وإعادة إعمار قبل الاتفاق معهم. وهذه مسائل حساسة جداً ينبغي الوقوف عندها. هؤلاء هم الأميركيون. وهذه هي إدارة ترامب خصوصاً. هكذا تتعامل مع الأمور. والأولوية هي المصالح الاستراتيجية الإسرائيلية. ولم تتوقف هذه الإدارة عن إشهار موقفها الداعم لكل الخطوات الإسرائيلية. طبعاً روسيا لم تحاول منع الإسرائيليين من ضرب مواقع وأهداف إيرانية على الأرض السورية. الإسرائيليون عبّروا عن فرح كبير للتدخل الأميركي المنسجم مع عملياتهم الحربية، والأميركيون ركّزوا إعلامياً على ما قاموا به للتأكيد أنهم سيستمرون في هذه السياسة. الروس عبّروا عن أسف لاعتماد الأميركيين «معايير مزدوجة» معنا!! وبرّروا ما يقوم به أردوغان في عفرين بأنه نتيجة للسياسة الأميركية لتعميق الخلاف بين

الطرفين. وحصلت اتصالات بين بوتين وأردوغان، والأخير والرئيس الإيراني روحاني. وتمّ الاتفاق على أن اجتماع «سوتشي» المقبل سيعقد في إسطنبول.

ماذا يعني كل ذلك؟؟

لعبة الأمم على الأرض السورية مستمرة بالدم. «الأمة الأقوى» إسرائيل. والتي ستصبح قريباً «الأمة اليهودية» تحظى بالغطاءين الروسي والأميركي ولها حرية الحركة. النظام السوري لم يرد سابقاً ويحتفظ لنفسه «بحق الرد» منذ سنوات طويلة ضد الاعتداءات الإسرائيلية. لكن السؤال: ماذا ستفعل إيران؟؟ هي المستهدف الأول ومن المفترض أن يكون كلام المسؤول الأميركي ساترفيلد قد وصل إليها. فهل ستبقى تنتظر الحرب الإسرائيلية المحتملة بعد استنفاذ لعبة العمليات الحربية المتكررة أم أنها ستقوم بعمل ما؟؟ وهل ستقبل إيران سحب قواتها من سوريا بناء للطلب الإسرائيلي – الأميركي وهي تعتبر وجودها هناك شرعياً لأنه جاء بناء لطلب الحكومة السورية وتريد عقد اتفاقات طويلة الأمد معها ثمناً لدورها الأساسي في الحرب وحماية النظام وضماناً لمصالحها المستقبلية؟؟

مقبلون على موجات تصعيد أمني في سوريا مفتوح على كل الاحتمالات. ولن يكون حل قبل أن تتوضح معالم الاستهداف الأميركي لإيران لا سيما مع احتمال الانسحاب من الاتفاق النووي معها، ودون ضمان المصالح الأمنية الاستراتيجية لإسرائيل آخذين بعين الاعتبار أن دولة الاغتصاب والإرهاب تؤكد أنها لن تنسحب من الجولان وسيبقى تحت السيادة الإسرائيلية. هذه المنطقة ومحيطها ستكون من المناطق الساخنة والحساسة.

8 شباط 2018

جسّ نبض إيراني

استمرت إسرائيل في عملياتها العسكرية على الأرض السورية وقصفت مناطق في محيط دمشق. استهدفت طائراتها وسقطت إحداها داخل الأراضي المحتلة. قصفت إسرائيل مطار 4T ودمّرت مواقع وقطعاً إيرانية. واتهمت إيران بإسقاط طائرتها. إيران أكدت أن لا علاقة لها بالطائرة من دون طيّار المسيّرة والتي دخلت أجواء إسرائيل وأسقطت. لاحقاً ذكرت تقارير أميركية أن هذه الطائرة هي نسخة عن الطائرة الأميركية من دون طيّار التي أسقطت فوق الأراضي الإيرانية منذ مدة. يعني أخذ الإيرانيون التقنية الأميركية. في سوريا حديث عن «تغيير قواعد اللعبة» وتأكيد أن «الأرض لن تكون مستباحة بعد الآن» وسيكون «ردّ دائم» «لقد كسرت هيبة الطيران الإسرائيلي» «إسرائيل في ورطة» وطلبت من روسيا وقف التصعيد والاكتفاء بما جرى!!

في سوريا وإيران حديث أيضاً عن «رعب إسرائيلي» و«مناشدة إسرائيلية» لوقف التصعيد. في أميركا وفرنسا وروسيا دعوات للتهدئة. في لبنان قلق من تدحرج الأمور، يرافقه فرح في بعض المناطق وتوزيع حلوى شماتة بإسرائيل التي أكدت: «لن نتخلى عن حقنا في الدفاع عن أنفسنا»!!

لا شك أن ثمة حادثاً كبيراً وقع. لكن ثمة مبالغة في التقديرات. لأن روسيا ستبقى ملتزمة بـ «حرية حركة» إسرائيل التي ستبقى تقوم بعمليات مماثلة وربّما نوعية أكثر. المعادلة الموجودة فيها الكثير من التعقيدات وهي أكبر من ردّات فعل عاطفية لأن طائرة إسرائيلية سقطت.

لماذا حصل ما حصل؟؟

إيران قامت بـ «جسّ نبض» كل القوى خصوصاً روسيا وإسرائيل. السبب ما نقله السفير الأميركي ساترفيلد من تهديدات عبر بيروت، بشنّ حرب إسرائيلية على سوريا ولبنان ضد إيران

فعلياً. في وقت لدى إيران وفريقها معلومات يعتبرونها مؤكدة أن اتفاقاً تمّ بين روسيا وأميركا على التهدئة في سوريا والذهاب إلى آستانة على هذا الأساس كانوا يتصرفون. فماذا كانت النتيجة؟؟

إيران قالت: «نحن هنا. لا أحد يستطيع تجاوزنا. لا اتفاقات من دوننا. ومن يرد المواجهة فليتفضّل»!! (وفي واقع الحال إيران لديها القدرة على «خربطة» أي لعبة في سوريا) العملية أعطت دفعاً معنوياً لفريقها ترافقت مع الإعلان عن صاروخ جديد تملكه تفوق سرعته 8 مرات سرعة الصوت. وهذا تحدٍ غير واضح لأميركا وعقوباتها وأسلحتها!!

في المقابل إسرائيل تعتبر أن أي اتفاق روسي – أميركي لا يخرج الإيراني من سوريا هو غير ذي قيمة. يتحدثون الآن عن إبعاد إيران و«ميليشياتها» عن الحدود مع دولة الإرهاب، ولكن الحقيقة هم يريدون إخراج إيران كلياً. ولذلك يعتبر المسؤولون الإسرائيليون أن التوقيت ملائم لهم لضرب المواقع الإيرانية والعمل على تحقيق الهدف الأساس بدعم من أميركا. ولهذا السبب هم يهددون لبنان مباشرة، واليوم يهددونه من سوريا آخذين بعين الاعتبار عامل النفط والغاز ومحاولات إسرائيل منع لبنان من استخراج الثروة من مياهه والاعتداء عليها. وسوريا معنية بهذا الأمر. كذلك الأمر تركيا التي تعتبر أن أي اتفاق مع قبرص حول النفط لا تعترف به. وروسيا وإيران معنيتان مباشرة بأنابيب النفط والغاز إلى أوروبا وكذلك قطر. وأميركا لن تقف موقف المتفرّج على تقاسم سوريا ثرواتها وإدارتها من قبل الآخرين وتحديداً روسيا ولذلك رسمت الخطوط الحمر في دير الزور والمنطقة التي تسيطر عليها حيث النفط والغاز.

إذاً، اللعبة أكبر من حسابات المنظّرين والنظريين أو مقدمي تحليلات التمنيات. الصراع على سوريا كبير. وسنشهد فصولاً دراماتيكية كثيرة قبل أن تتوضح معالم الحل. وإذا كانت أميركا وإسرائيل تريدان طرد أو إخراج إيران من سوريا فإن ذلك غير ممكن. إيران لن تلبي رغبة روسيا بالخروج أياً يكن الاتفاق الروسي – الأميركي. ولن تخضع للإرادة الأميركية وتخرج تاركة وراءها كل التضحيات التي قدمتها والمشروع الذي تقود. ما يهدد إيران في سوريا يستهدفها في الداخل. وإيران لن تقدّم هدايا مجانية لأحد. ولديها إمكانات للعب في ساحات كثيرة للضغط على الآخرين ومنعهم من فرض شروطهم عليها. إيران هي التي حازت على هدية مجانية في اليمن وباتت لاعباً أساسياً قوياً دون أن تتكلف شيئاً يذكر. وإيران قوية في العراق إلى حدود لا تستطيع أميركا كسرها.

وإيران قوية على الساحة الفلسطينية. فضلاً عن دورها في أفغانستان. وكل هذه المناطق معنية بها أميركا مباشرة.

لكل هذه الأسباب تقدّم إيران عرض قوة، ورداً على عرض قوة الآخرين هناك لتؤكد أن ما جنته حتى الآن من مكاسب سواء بالاتفاق النووي معها أو قبله، لن تتخلى عنه بعده. هكذا تبني حساباتها وتدير سياساتها. وهذا لا يعني بالتأكيد أننا ذاهبون إلى مرحلة من الهدوء في سوريا وأن الحرب على وشك الانتهاء وأن النظام قد انتصر. من الناحية العسكرية ليس ثمة انتصار نهائي لأحد حتى الآن ولو حصل تقدّم لمصلحة الروسي ومن معه، لكن ذلك لا يسمح بالحديث عن استقرار وعن نتائج نهائية. فهذا الأمر مرتبط بالحل السياسي وهو بعيد المنال جداً جداً. ولا يمكن أن يكون حلّ نهائي دون اتفاق القوى الرئيسية المعنية، وهي كي توافق يجب أن تضمن مصالحها الاستراتيجية وهو أمر غير متوفّر حتى الآن.

سيزداد الضغط على إيران. ستتكرّر الضربات على سوريا. سيبقى الصراع قائماً على الحدود التركية وفي المناطق الكردية، وهذا سيعقّد الأمور إلى أمد طويل وستوسّع أميركا دائرة ضغوطها على طهران، ودائماً تحت عنوان التهديد بالانسحاب من الاتفاق النووي، وفرض عقوبات بسبب «تقويضها للأمن والاستقرار» في المنطقة، وامتلاكها أسلحة باليستية بما يتناقض مع القرارات الدولية!! الضغوطات الأميركية ستكون مباشرة وغير مباشرة من خلال «الحلفاء» و«الأصدقاء» و«الأتباع» – عدّة الشغل – في مواقع عديدة.

التجربة مع النظام الإيراني تقول أنه يلعب لعبة حافة الهاوية ويتجنّب الوقوع فيها. لكن إذا فرضت المواجهة سيذهب إلى الآخر. وأعتقد أن الأميركيين والإسرائيليين سيلعبون لعبة الضغوطات والعقوبات إلى الآخر لكنهم يتهيّبون في الوقت ذاته المواجهة. والعرب غير موجودين فعلياً وغير قادرين على فعل أي شيء. يستخدم بعضهم في هذه اللعبة مالياً وسياسياً لكن غير ذلك هم غير ذي تأثير. لذلك بين الانفجار الشامل الذي تهدّد به أميركا على الأرض السورية والتفاهم مع إيران ينبغي بالعقل والمنطق أن يكون انحياز للتفاهم. لكن ترامب يفكر بطريقة مختلفة لا علاقة لها بالعقل أو بالمنطق. وإسرائيل تريد أن تستفيد من هذا الوضع وقد تورّط أميركا أكثر إلا أن النتائج التي تريد ليست مضمونة أيضاً وثمة من يقول ذلك في الداخل الإسرائيلي.

المهم، الخطر، أن المنطقة كلها معرضة للخطر بالمغامرات الأميركية الإسرائيلية وبالصراع المفتوح على الأرض السورية وسيدفع العرب الثمن.

10 شباط 2018

سباق مرعب نحو التسلّح

كشف النقاب عن مضمون الاجتماعات التي عقدت بين ممثلي بريطانيا وفرنسا وأميركا والأردن والسعودية بداية العام. العناوين التي ركّزت عليها الإدارة الأميركية:

1. مواجهة الحضور الإيراني في المنطقة، والعمل على بقاء القوات الأميركية بأي ثمن تحت هذا العنوان.

2. إفشال سوتشي وأستانا لأنهما لن يؤديا إلى الحل السياسي المنشود ووفق القرار الدولي ولذلك ردّت روسيا: «الوجود الأميركي غير شرعي في سوريا».

3. إنتاج الأسلحة النووية الصغيرة قد يفتح الطريق أمام استخدامها في الصراعات الإقليمية. (الإشارة إلى إيران وروسيا)

4. العمل على اتخاذ إجراءات ضد روسيا التي تشكّل «خطراً» على الناتو.

5. إشارة إلى احتمال زيادة الهجمات الإسرائيلية مستقبلاً ربما تصل إلى مواجهة مباشرة (أشار إلى ذلك السفير الأميركي ساترفيلد أثناء زيارته بيروت مؤخراً). وثمة حديث عن قواعد عسكرية إيرانية جديدة قرب دمشق. ورغم إسقاط الطائرة أف 16 الإسرائيلية فإن إسرائيل ستعاود الكرّة.

6. الخلاف مع تركيا جدي. الأتراك لن يتراجعوا. الأكراد المقربون من أميركا قد يذهبون إلى انفتاح على النظام السوري. الوضع دقيق.

منذ ذلك الوقت والخطوات العملية للتعاطي مع هذه العناوين تتوالى لا سيما على مستوى الصراع الروسي الأميركي في سوريا، وهو يتجاوز بطبيعة الحال الساحة السورية. فالحرب النفطية – الغازية مفتوحة. وبقاء الأميركيين في دير الزور وضربة لجماعة روسيا لمنعهم من الدخول إلى المنطقة، وسقوط مئات القتلى والجرحى أحرج الرئيس بوتين الذي اضطر إلى الاعتراف بالعملية بعد نفي استمر أسبوعين. في الوقت ذاته، تفاقمت الأمور بين لبنان وإسرائيل بسبب الخلاف على البلوك 9 في المياه الإقليمية. زيارات ساترفيلد لم تنفع في معالجتها. ولم تقنع الجانب اللبناني بالعودة إلى مشروع السفير السابق فريديريك هوف أو بالموافقة على الفصل بين ترسيم الحدود البرية والحدود البحرية، علماً أن ساترفيلد تفاءل باندفاع وميل بعض المسؤولين اللبنانيين إلى ذلك. طلب لبنان التدخل الأميركي إلى جانب قبرص حيث وقّع اتفاق بينها وبين إسرائيل. كان الجواب الرفض. بدأت قبرص بالتنقيب. تدخلت تركيا وأرسلت بوارجها لوقف العمل. وكان تدخّل من اليونان، فعقدت اجتماعات ثلاثية قبرصية – يونانية – إسرائيلية لبحث الأمر مما أثار حفيظة الأتراك.

هكذا، روسيا معنية في سوريا. إيران معنية في سوريا. تركيا. وقطر بخصوص مد أنابيب النفط والغاز إلى أوروبا. الأمور متشابكة. لكن اللعبة بين الروس والأميركيين أكبر. أميركا تهدّد روسيا مباشرة. زادت عدد منصات الصواريخ حولها وانسحبت من جانب واحد من معاهدة الدفاع الصاروخي المضاد ونشرت منظومة الدروع في أوروبا والمياه بالقرب من الساحل الروسي. بالإضافة إلى خططها نشر صواريخ في كوريا الجنوبية واليابان. هنا قال الرئيس بوتين:

– روسيا تقوم بتطوير أنظمتها على مستوى الأسلحة الاستراتيجية.

– أميركا رفضت كل المقترحات الروسية لتسوية قضية منظومة الدفاع.

– روسيا بدأت باختبار جيل جديد من الصواريخ – وزن الصاروخ 200 طن – خاصة صواريخ «سارمات» الثقيلة وقامت بتطوير كتلة طاقة نووية فائقة القوة لتزويد صواريخ مجنّحة بها ما يجعل الصواريخ قادرة على تجاوز كل أنظمة الدفاع الجوي والصاروخي سواء الموجودة أو الواعدة. وبدأت بتصميم أسلحة استراتيجية لا تتبع مساراً باليستياً يجعلها قادرة على اختراق جميع أنظمة الدفاع الصاروخي.

– روسيا تطور ترسانتها النووية من أجل حث الشركاء الغربيين على التفاوض والإصغاء إلى التحذيرات الروسية بشأن عدم جواز الإخلال بميزان القوى الاستراتيجي في العالم. وستردّ روسيا على استخدام السلاح النووي ضدها أو ضد حلفائها!!

– وكل المحاولات لردع روسيا ونفوذها بما في ذلك في المجال العسكري وفرض عقوبات عليها باءت بالفشل.

– تمّ اعتماد 300 نموذج جديد من المعدات العسكرية بينها 80 صاروخاً باليستياً جديداً و102 صاروخ باليستي للغواصات و3 غواصات من مشروع «بوري» وإنشاء مركبة مسيّرة قادرة على الغوص إلى أعماق كبيرة وإلى مدى غير محدود. فمن المعروف – كما قال بوتين –: «إن العالم يعمل اليوم على تصميم وإنشاء أسلحة مسيّرة. أستطيع القول إن روسيا صنعت هذه المركبة القادرة على الغوص إلى الأعماق وعبور القارات وتفوق سرعتها سرعة الغواصات والطوربيدات الحديثة بـ 10 مرات وجميع أنواع السفن حتى أسرعها»!!

– طورت روسيا منظومة صواريخ جديدة أسرع من الصوت تحمل اسم «كينجال» وبدأت بإنتاج منظومة صواريخ «أفانغارد» التي تتميّز عن الأنواع الحالية بقدرتها على التحليق في الطبقات الكثيفة من الغلاف الجوي العابر للقارات كما أنها أسرع من الصوت أكثر من 20 مرة!!

– حققنا نتائج هامة في تطوير أسلحة اللايزر.

إنه عرض قوة معلن يقدّمه بوتين ردّاً على التهديدات الأميركية بتدمير القوة العسكرية الروسية واستهداف الصين حيث يدور نقاش في أميركا حول احتمالين: استهداف روسيا أولاً لأنها تملك القوة العسكرية الكبيرة لكن اقتصادها ضعيف، أو استهداف الصين أولاً لأنها العملاق الذي يملك قوة اقتصادية كبيرة لكنه لا يملك القوة العسكرية الموازية.

بوتين يصعّد ويريد أن يستفيد من كل شيء قبل الانتخابات المرتقبة. وأميركا تردّ: «لا نعير كلامه اهتماماً ونحن نطوّر قدراتنا النووية»!!

في كل الحالات ليس ثمة ما يبشّر بخير واطمئنان على مستوى العالم. أمام هذا النوع من التحدي وتطوير القدرات العسكرية في الفضاء الخارجي، وطبقات الفضاء الأخرى وتحت البحار

في أعمق الأعماق، وعلى الأرض، حيث لا حرمة لشيء. نحن أمام سباق مرعب نحو التسلّح. ودمار شامل قد يشهده العالم على مستويات مختلفة. إنها حالة من الجنون ستكون تجلياتها كما يبدو على بعض مسارح منطقتنا!! تنتظرنا تطورات دراماتيكية خطيرة هنا.

1 آذار 2018

حروب التجارة تجارة الحروب

بدأ الرئيس الأميركي دونالد ترامب تنفيذ سياسة الضرائب على صادرات الدول إلى الولايات المتحدة وتطبيق إجراءات «الحمائية» بقوة. وأعلن فرض رسوم جمركية على واردات الفولاذ والألمنيوم ابتداء من الأسبوع المقبل. وبرّر خطواته بالقول: «عندما تخسر دولة (الولايات المتحدة) بلايين الدولارات في التجارة مع كل الدول التي تتعامل معها تقريباً فإن الحروب التجارية جيدة ومن السهل كسبها». وأضاف: «عندما يفرض بلد على واردات منتجاتنا رسوماً لنقل 50% وتكون الرسوم التي نفرضها نحن صفراً على المنتج ذاته الداخل إلى بلدنا فهذا ليس عادلاً ولا ذكياً. لا خيار لدينا مع عجز تجاري يبلغ 800 مليار دولار»!!

من الناحية النظرية الحسابية فقط المعادلة صحيحة. لكن من النواحي العملية، والمتعلقة بالعلاقات الدولية، والانعكاسات المرتقبة هذه ليست إجراءات عادية يفرضها العجز الداخلي. هذا عجز سياسي في أميركا أدى إلى ما هي عليه!! وفي السابق فرض الرئيس جورج دبليو بوش 30% رسوماً على الفولاذ في عام 2002 تسببت بخسارة 200 ألف وظيفة أميركية. ثم ألغيت بعد 18 شهراً عندما خسرت الولايات المتحدة دعوى أمام منظمة التجارة الدولية. لكن مع ترامب الأمور تبقى خارج التوقعات. بمعنى، هو لا يقيم اعتباراً لأي اتفاقية أو منظمة دولية. وبالتالي قد يفاجئ العالم في لحظة معينة بالانسحاب منها وهذا ما يمكن أن يحصل مع منظمة التجارة إذا اضطر الأمر ونقضت إجراءات إدارته. وفي الوقت ذاته يعمل على خط آخر لتدارك احتمال خسارة وظائف. هو يركّز على تجارة الأسلحة مع دول كثيرة وتحديداً في الخليج حيث يمارس سياسة التهويل والتخويف والتهديد والابتزاز وحصل وسيحصل على مبالغ مالية بمئات المليارات تساهم في خلق عدد كبير من الوظائف في مجالات التسليح وغيرها من الاتفاقات التي وقعها مع بعض الدول المعنية.

رغم ذلك، العالم لن يقبل هذه السياسة. ستكون إجراءات مماثلة. أي فرض رسوم على منتجات أميركية وستقوم بالتأكيد تحالفات دولية قد تكون غير متوقعة أحياناً لأن الحرب التجارية الأميركية لن يردّ عليها إلا بحرب تجارية دولية من قبل جهات عديدة متضررة. سياسة التهور والاندفاعات غير المحسوبة التي يعتمدها ترامب تترك ردّات فعل كبيرة على المستوى الدولي.

جان كلود يونكر رئيس المفوضية الأوروبية قال: «سنرد بقوة وفي شكل مناسب دفاعاً عن مصالحنا. سنعرض اقتراحات تنسجم مع قواعد منظمة التجارة العالمية لإعادة التوازن إلى الوضع. نأسف للخطوة الأميركية التي تشكّل تدخلاً سافراً لحماية الصناعة المحلية الأميركية ولا تستند إلى أي مبرر للأمن القومي. لن نجلس دون حراك بينما صناعتنا تتعرض لإجراءات غير عادلة تضع آلاف الوظائف الأوروبية في خطر. الاتحاد الأوروبي سيرد بحزم للدفاع عن مصالحنا»!

ألمانيا رفضت القرار. كندا حذّرت من أن «فرض أي رسوم جمركية ضد الصادرات الكندية إلى الولايات المتحدة لن يكون مقبولاً وستكون له عواقب على جانبي الحدود».

موسكو أكدت «إننا نشارك العواصم الأوروبية القلق». الصين لم تعلّق. لكن المؤشرات تؤكد أنها ستكون المستهدف الأكبر في لحظة معينة. هي وموسكو أساساً مستهدفتان استناداً إلى الاستراتيجية التي رسمتها إدارة ترامب نهاية العام الفائت، والتي ركّزت على اعتبارهما دولتين منافستين. أما اليابان، فقد حذرت شركة تويوتا فيها من الأثر السلبي للضرائب عليها لأنها ستؤدي إلى زيادة أسعار السيارات في السوق الأميركية، إذ إن أكثر من 90% من الفولاذ والألمنيوم اللذين نشتريهما يأتي من الولايات المتحدة»!!

لا حياة لمن تنادي. ترامب سيمضي في إجراءاته وسياساته. لن يتراجع. بالعكس هذه بداية. قالها بوضوح. من السهل من خلال الحرب التجارية أن تحقق ما تريد لتنشيط اقتصادك ومعالجة العجز. يخوض حرباً تجارية في إطار تجارة الحرب. نعم التجارة. والحرب تجارة. هكذا يفهم الأمور. وعلى هذا الأساس يتصرف. وبطبيعة الحال وكما أشرنا، الدول المعنية لن تقف مكتوفة الأيدي. سنشهد خلال الأسابيع والأشهر المقبلة فصولاً مكلفة من الحروب المعلنة. سنشهد متغيرات كثيرة واهتزازات كبيرة. وأعتقد أن ما يجري ستكون له انعكاسات على مستوى النظام العالمي كله ومؤسساته ومنظماته المتفرعة. وترامب لا يحترم أياً منها. هو يبحث عن مصالح «أميركا أولاً» عن «أميركا الأعظم» ومستعد لاستخدام أي شيء في هذا الاتجاه. ستكون خضات في الأسواق

العالمية. واضطرابات اقتصادية اجتماعية هنا وهناك. هذا يخلق نوعاً من الفوضى ويعزّز مناخ التطرف في العالم ومؤشرات ذلك واضحة في عدد من العواصم الأوروبية. ثمة تهيّب من المواقف «الترامبية». من الذهنية العبثية «الترامبية» التي لا تقدّر عاقبة أي قرار أو خطوة أو موقف أو كلمة. هذا التهيّب لا يمكن أن يعبّر عنه بالجمود. ربما في البداية يكون نوعٌ من الصمت، لكن الدول المعنية بمصالح شعوبها وأنظمتها واستقرارها ومستقبلها سيكون لها كلمتها ودورها. لقد فرضت الحرب على الجميع لا مجال لتضييع الوقت. ستبحث كل دولة عن الخطط الكفيلة بحمايتها، وليس بالضرورة أن تنجح أميركا في هذه الحرب. ولا يمكن أن تخضع العالم لمشيئتها وأحاديتها!!

3 آذار 2018

أسوأ شر في العالم

أقرّ الكنيست الإسرائيلي قانوناً يتيح طرد المقدسيين وآلاف العرب، لأنه يسمح لوزير الداخلية بإلغاء الإقامة الدائمة للفلسطينيين الذين يعيشون في القدس الشرقية وسكان إسرائيليين آخرين بحجة «التورّط بالإرهاب أو انتهاك الولاء للدولة» وحدّد القانون 3 حالات يحق فيها للوزير إلغاء الإقامة!! «إذا تمّ منح الإقامة بناءً على تفاصيل كاذبة. إذا كان المقيم الدائم يعرّض السلامة العامة أو الأمن للخطر. أو إذا انتهك الولاء لدولة إسرائيل». على أن يطبّق على جميع المقيمين الدائمين والمهاجرين الذين وصلوا إلى إسرائيل وسكان القدس الشرقية الذين يحملون بطاقات هوية للإقامة في إسرائيل بحقوق جزئية!!

إنها عملية استئصال «قانونية» للفلسطينيين من القدس ولليهود الذين لا يؤيدون إجراءات الدولة أو يلتزمون بقرارات الفصل العنصري والتمييز بين المواطنين. هي استكمال لقرار ترامب بنقل السفارة الأميركية إلى القدس لتأكيد بقائها عاصمة أبدية، ولاحقاً نقيّة، لدولة إسرائيل اليهودية المرتقب قيامها!! ويأتي القانون في سياق مسلسل من القوانين التي أقرّت والتي ستقرّ لاحقاً لتحقيق هذا الهدف وتأكيد السيطرة التامة على الأرض الفلسطينية وحرمان أصحابها الأصليين من حقوقهم عليها.

النائب العربي عيساوي فريج قال: «منذ عام 1967 تجري عملية لإفراغ الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية. ونرى ذلك في دخول قوات شرطة الحدود إلى الأحياء وفي سلوك المؤسسات الحكومية وفي قوانين كهذه ولتذهب حقوق الإنسان والقانون الدولي إلى الجحيم. لقد تمّ سن 30 تعديلاً للقانون منذ سنة. وكل تعديل هدفه تخفيض تعداد العرب من شرقي المدينة»!!

النائب جمال زحالقة قال: «هذا القانون جريمة. يجب أن يكون القانون الحقيقي هو حظر دخول الشرطة والسلطات الإسرائيلية إلى القدس. لأنه إذا قرأنا نصّه يبدو لنا كأنه في سنة 1967. قرّر سكان القدس لشرقية اقتحام دولة إسرائيل. هذا هراء غير معقول فأنتم من دخلتم إلى القدس الشرقية. أنتم المحتلون. أنتم من عليكم الخروج منها. ليس لإسرائيل الحق في أن تقول لأحد من القدس الشرقية أخرج من هنا. العكس هو الصحيح. لسكان القدس القول لكم: احملوا أمتعتكم واحملوا أساطيركم وخذوا مستوطنيكم واخرجوا من هنا، القدس لأصحابها وليست لكم. القدس منطقة محتلة والقانون الدولي هو الحكم في مثل هذه الحالة. والحكومة الإسرائيلية ترتكب الجناية تلو الأخرى ضد القانون الدولي وآن الأوان لمعاقبتها»!!

كلام قوي داخل الكنيست أثار نواب اليمين الذين اتهموا قائله بالإرهاب ورفعوا أصواتهم في وجهه وطالبوا بإخراجه من الجلسة. كلام يعبّر عن الحقيقة التاريخية والواقع الحالي ويؤكد حق الفلسطينيين. وقد لاقاه في ذلك عضو الكنيست دون حنين النائب اليهودي في القائمة المشتركة. فقال: «هذا تشريع سيئ وخطير. الآلية التي أوجدها هذا القانون هي وضع سكان القدس الشرقية أمام أسوأ شر في العالم. سكان القدس يعيشون هناك ليس لأنهم اختاروا أن يكونوا إسرائيليين ولكن لأن هذا موطنهم. أنتم تريدون في الواقع فرض واجب الولاء على الأشخاص الذين لا يربطهم بدولة إسرائيل أي رابط من الولاء»!!

ماذا يمكن القول أكثر من ذلك من قبل أي عربي عندما يخرج يهودي إسرائيلي ليصف القانون بـ «الشر الأسوأ في العالم»؟؟ هذه أيضاً حقيقة. لكن في إسرائيل العصابة الحاكمة والموجة التي تجتاح عقل رموزها لا يقبلان مثل هذا الموقف. هؤلاء ضد التاريخ ولو استندوا زوراً إلى بعض محطاته وأحداثه أو زوّروا بعض وقائعه وحقائقه. هؤلاء ضد الإنسانية والأخلاق والقانون. أشخاص مارقون خطيرون يدمّرون الاستقرار في المنطقة ويتاجرون بكل شيء. متهوّرون. حاقدون. يساعدهم غباء العرب المراهنين على أميركا وإدارتها الجديدة التي تسبق العصابة بخطوات أكثر تطرفاً وانحرافاً وتهوراً. بدءاً بقرار نقل السفارة إلى القدس مروراً بالالتزام التام بكل ما تراه إسرائيل مناسباً لها لحماية «أمنها الاستراتيجي» وتأكيداً دائماً بالدفاع عنها والوقوف إلى جانبها في أي خيار تتخذه وإذا تعرضت لاستهداف معين.

القانون الحالي لن يكون القانون الأخير الذي يسرّع العدوان، والاحتلال والإرهاب وينتهك حقوق الإنسان في إسرائيل. تنتظرنا والفلسطينيين قوانين جديدة، وممارسات تكرّس أمراً واقعاً يقضي على حل الدولتين ويرسي الدولة اليهودية. لكن ذلك بالتأكيد لن يمرّ دون عنف وحروب ولن يدوم مهما طال الزمن لأن الإرهابيين المحتلين مرتكبي الجرائم المتتالية على الأرض وفي الحكومة وفي الإدارات وفي الكنيست لم يتركوا للفلسطينيين أي أمل بنيل حقوقهم إلا باللجوء إلى استخدام كل الوسائل والأساليب للدفاع عن أنفسهم ومقاومة الإرهاب. وهؤلاء إرادتهم قوية وعزيمتهم شديدة، وإيمانهم بقضيتهم وأرضهم وحقوقهم ثابت وراسخ. لو كانوا غير ذلك لطارت فلسطين من زمان ولما استمر الصراع سبعين عاماً وسيستمر في مواجهة الشر الأسوأ لأسوأ احتلال وأسوأ دولة في العالم.

إسرائيل شرّ مطلق.

6 آذار 2018

ترامب بين كوريا الشمالية وإيران

يستعد الرئيس الأميركي ترامب للقاء رئيس كوريا الشمالية كيم جونغ أون. وأي رئيسين؟؟ أي غريبين في أطوارهما وأفكارهما ومبادراتهما وسياساتهما وتهديداتهما التي إذ ما نفّذت لكان فناء العالم؟؟ اللقاء لن يكون «استعراضياً». وهو «حسّاس» على حد تعبير المسؤولين الأميركيين. والعالم ينتظره. ترامب يتوقّع «نجاحاً هائلاً» منه، لأن بيونغ يانغ باتت تريد «صنع السلام». وقد «حان الوقت» لذلك. «وكوريا الشمالية لم تجر أي تجربة لصاروخ منذ 28 تشرين الثاني 2017 وأعتقد أنهم سيفون بوعدهم» وقال مستدركاً: «من يعرف ما الذي سيحدث؟؟ قد تنتهي المحادثات من دون التوصل إلى اتفاق وقد أغادر سريعاً إذا لم يكن التقدّم ممكناً، أو ربما نجلس ونبرم أعظم اتفاق للعالم». «تحدثت إلى رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي وهو متحمس جداً لهذا اللقاء»!!

الناطق باسم البيت الأبيض راج شاه قال: «تمّ الاتفاق على الاجتماع المحتمل. لا شروط إضافية. لكن لا يمكنهم اختبار صواريخ ولا تنفيذ تجارب نووية، كما لا يمكنهم أن يعترضوا علناً على المناورات العسكرية التي ستجريها الولايات المتحدة مع كوريا الجنوبية. سياستنا تكمن في ممارسة ضغط من شركائنا وحلفائنا في أنحاء العالم ومن الأمم المتحدة والصين التي أثّرت في سلوك كيم»!!

كلام دقيق أضاف إليه وزير الخزانة ستيف منوتشين: «لدينا وضع يستخدم فيه الرئيس الدبلوماسية. لكننا لا نوقف حملة الضغط المكثّف. هذا هو الاختلاف الكبير. العقوبات لا تزال قائمة والوضع العسكري لا يزال كما هو. لذلك سيجلس الرئيس ويرى هل يستطيع التوصّل إلى اتفاق. موقفنا واضح جداً».

أما في ما يخص كوريا الجنوبية فسيكون لها دور وهي الشريك الأساس للولايات المتحدة ومعنية مباشرة بما ستؤول إليه المحادثات مع غريمتها كوريا الشمالية. ثمة اتصالات وتمهيدات للقمة الأميركية – الكورية الشمالية، تبدأ بلقاءات كورية شمالية جنوبية، ويكون تنسيق مع الكوريتين كما تظهر كل المؤشرات حتى الآن ويوازي ذلك التنسيق مع اليابان من قبل الأميركيين. أما الصين، فلها دور مهم. ولذلك تمت الإشارة إليها في تصريح الناطق باسم البيت الأبيض. لكن السؤال الكبير لماذا تمّ تجاهل روسيا اللاعب الكبير في المنطقة، وعلى الساحة الدولية والمعنية بالملف النووي الكوري الشمالي، وبالمناورات الأميركية مع شركائها، والمستهدفة بالعقوبات والضغوطات التي تمارس عليها، علماً أنها رحّبت بانعقاد القمة؟؟ وماذا سيعطي ترامب أون؟؟ هل سيكون انفتاح على كوريا الشمالية التي تملك قدرات عسكرية كبيرة لكنها ضعيفة اقتصادياً وسياسياً؟؟ هل سيؤدي ذلك إلى توحيد الكوريتين؟؟ ما هو أثر هذا الأمر على المحيط؟؟ هل ستتعاون الصين مع أميركا في الملف الكوري الشمالي وهي المعتبرة دولة منافسة وترتفع أصوات داخل الكونغرس والإدارة الأميركية لتعامل حازم معها ولرسم استراتيجيات لمواجهة تنامي قدراتها الاقتصادية المالية والتقنية والعسكرية في ظل تسريب معلومات من الداخل الأميركي عن تمكن الصين من تطوير أسلحة استراتيجية خطيرة، ووصلت بعض المواقف الأميركية إلى الدعوة إلى مواجهتها ومنعها من الوصول إلى هذه المرحلة؟؟

أعتقد أننا أمام بداية مسار جديد. يجب عدم الاستهانة به. بل رصده ومتابعته بدقة من قبلنا في هذه المنطقة كما يفعل كثيرون في العالم، السبب أن الهدف الرئيس للإدارة الأميركية وإسرائيل هنا هو إيران. والهجوم على كوريا الشمالية ومحاصرتها واعتبارها في مرحلة معينة «دول مارقة» مثل إيران، ووضع الدولتين في خانة واحدة يفرض المراقبة الجدية لما ستكون عليه الأمور وما سيجري. أميركا تريد الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران، والذهاب إلى اتفاق مع كوريا الشمالية. إيران وافقت على عدم امتلاك سلاح نووي خارج شروط وقواعد منظمة الطاقة الدولية التي لا تزال تعترف بالتزام إيران بها وتناقض مواقف ومعلومات الولايات المتحدة. ومع ذلك تطاردها أميركا، وتريد إسقاط نظامها.

أما في كوريا الشمالية فقد أعلن الرئيس جونغ أون وقف التجارب النووية والاستعداد للتفاهم. لكن مَن سيخدع مَن؟؟ من سيكون أشطر مِن مَن؟؟ ترامب أو أون؟؟ هل سيقبل ترامب ببقاء كوريا الشمالية قوة عسكرية تقنية كبيرة ويقف الاتفاق معها عند الحدود الحالية لسلاحها؟؟ ماذا لو

أكدت منظمة الطاقة الدولية التزام كوريا بشروطها في المرحلة المقبلة؟ ماذا سيفعل ترامب؟؟ بالتأكيد الرئيس أون يعرف تماماً ما جرى مع إيران. سيكون متحسباً لذلك. سيستفيد من التجربة ومن التجاذبات الأميركية – الإيرانية بعد قرارات إدارة ترامب وتوجهها نحو الانسحاب من الاتفاق وانعكاسات ذلك حصاراً وعقوبات على إيران. كذلك فإن الصين وروسيا لن تقدما على خطوات مفتوحة بمعنى تقديم شيكات على بياض للإدارة الأميركية المقبلة على محاصرتهما والتي تتهمهما وتدعو إلى فرض عقوبات أو غرامات عليهما أو إلى مواجهتهما. أيضاً في تلك القارة، وتلك المواقع من العالم سنشهد تطورات كبيرة سيكون لها انعكاسات على منطقتنا.

12 آذار 2018

«ليونة أوباما» «رعونة ترامب»

يستمر الرئيس الأميركي دونالد ترامب في ممارسة ضغوطه على كل حلفائه وخصومه والمترددين في تنفيذ طلبه الموافقة على الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني ويترك باباً لأوروبا لمعالجة الثغرات فيه وإلا على الجميع أن يتحمل المسؤولية. فإيران هي «الدولة الأولى الراعية للإرهاب في العالم»، والولايات المتحدة «لن تجدّد تعليق العقوبات»، وعلى أوروبا أن تدرج حزب الله على «لائحة المنظمات الإرهابية» و«تقييد قدرات إيران الباليستية». إيران في المقابل تعلن تمسكها بالاتفاق، وتطالب الموقّعين عليه والمجتمع الدولي بالالتزام به والردّ على ترامب ومحاولاته التي «ستخرب العالم». وتهدد بدورها بالانسحاب من الاتفاق إذا لزم الأمر واضطرت إلى ذلك لتعود إلى برنامجها النووي الكامل!! فرنسا تقاوم الضغوط الأميركية رغم أن نائب الرئيس الأميركي مايك بنس خيّر الحلفاء الأوروبيين بين «دعم الولايات المتحدة أو البقاء في الاتفاق العيب». يعني بوضوح، إما أن تنفذوا الطلب أو نتخلى عنكم. وحلفاء!!

فرنسا تحاول القيام بخطوات مع دول الاتحاد الأوروبي لا تقطع العلاقة أو توترها مع أميركا وتأخذ شيئاً من إيران متعلقاً بالصواريخ الباليستية لكنها لا تريد الانسحاب من الاتفاق النووي. وهي تستند أيضاً إلى مواقف ألمانيا والصين وروسيا التي ترفض الانسحاب، وإلى العقوبات والعقيدة النووية الجديدة لأميركا التي تستهدف بشكل خاص الصين وروسيا.

إسرائيل تستغل كل شيء. تهدّد وتصعّد في كل الاتجاهات ولأن ساحة الحرب المفتوحة هي سوريا فهي تستهدف إيران هناك وفي طريقها تأخذ لبنان!! بمعنى تمارس التهديدات ضده وصولاً إلى شن حرب عليه تعيده إلى القرون الوسطى كما يقول قادة إرهابها. العنوان: «إيران». وجودها في سوريا. مصانع صواريخها هناك. مخازنها في لبنان. قواتها البشرية. والاستفادة من الاتفاق

النووي لتمويل كل نشاطاتها «الإرهابية»!! وصولاً إلى حدّ قول الناطق العسكري بلسان الجيش الإسرائيلي: «إيران افتتحت فرعاً جديداً تحت اسم لبنان. فرع إيران هنا»!! وأن لبنان أصبح «مصنع صواريخ».

رئيس حكومة الإرهاب نتانياهو يكرّر القول: «جيشنا أقوى جيش في الشرق الأوسط. وبوجودنا هنا نشكل الفرق الرئيسي الذي يصدّ تمدّد الإسلام المتطرف الذي يقاد من قبل إيران وداعش». ويلاقيه وزير التربية نفتالي بينيت ليقول: «لن نسمح بتمركز التهديدات والأعداء على حدودنا»!!

وفي الأيام الأخيرة، جرت نقاشات واسعة وسرّبت معلومات من سيناريوهات للحرب على لبنان، وعن احتمالات الحرب على إيران في سوريا كما كتبنا سابقاً (8/2/2018) بعد زيارة السفير ساترفيلد إلى بيروت والحديث عن هذا الاحتمال أمام بعض اللبنانيين. السيناتور الجمهوري ليندسي غراهام يقول بعد زيارته إسرائيل مع السيناتور الديموقراطي كريس كونز، ما لفتنا في الزيارة هو «الطلب الملحّ للحصول على مزيد من الذخيرة، وهذا ليس أمراً جيداً». «لقد كانت الزيارة الأكثر إثارة للقلق»!! أما زميله كونز فقال: «وتيرة حدة النزاع في سوريا ارتفعت أكثر. ينبغي وضع كلام غراهام في سياق ديناميات المنطقة حيث تزداد الضغوط التقنية والعسكرية والدبلوماسية على إسرائيل زيادة مطردة إلى مقياس يمكن استخدامه»!! السيناتوران حمّلا الإدارة الأميركية والاتحاد الأوروبي مسؤولية الإخفاق في تطوير استراتيجية «لتقويض المكاسب الروسية والإيرانية في سوريا» وسأل كونز: «ماذا بعد داعش في سوريا؟؟ ما هو دورنا المستقبلي»؟؟

تعليقاً وجواباً على هذه الأسئلة والمخاوف والوقائع التي لمسها السيناتوران في زيارتهما إلى إسرائيل تحدث فريديريك هوف مبعوث الرئيس أوباما إلى سوريا ولبنان، والسفير الأميركي السابق في سوريا روبرت فورد إلى صحيفة النهار اللبنانية منتقدين غياب الاستراتيجية الأميركية الواضحة للتعامل مع ما يجري في سوريا. «أيام أوباما لم يكن دعم للمعارضة وقد حذرتها من الرهان على شيء غير موجود» قال فورد. وأشار هوف إلى «الضعف الجماعي لزعماء دول أوروبا الغربية الذي منعهم من توقع أن يؤدي القتل الجماعي في سوريا إلى خلق تسونامي من اللاجئين الذين اخترقوا حدودهم وهزوا أنظمتهم السياسية بطرق حظيت بالترحيب في روسيا».

هذا عن سوريا وروسيا. أما عن إيران فقد علّق مسؤولون أميركيون سابقون ومحللون وكتّاب في مراكز أبحاث ودراسات بالقول: «استفادت إيران من ليونة إدارة أوباما ومن رعونة إدارة ترامب. أوباما أخذ الاتفاق النووي. ترك إيران في سوريا. ومع ذلك كاد النظام أن يسقط. وبعد الاتفاق معها جاء الروسي إلى سوريا وبات اللاعب الأقوى. وترامب يريد الانسحاب من الاتفاق. يختلف مع حلفائنا وأصدقائنا ويمارس سياسة الاستعلاء والتناقض في التعامل مع روسيا. ولا يقوم بدور ميداني فعّال ضد إيران وميليشياتها في سوريا بل يندفع في خطوات مع إسرائيل، هي ضرورية لحمايتها، لكن المطلوب حماية الخطوات المرسومة بإدارة مختلفة وإلاّ قد تشعل المنطقة وتعقّد الأمور أكثر. فهي لا تضمن انسحاب إيران من سوريا. وإذا ذهبنا إلى الحرب ضدها في سوريا أو لبنان – ضد حزب الله – فهذا غير مضمون النتائج. بمعنى لا الخطوات السياسية والاقتصادية – العقوبات – مضمونة، ولا الحرب مضمونة ولذلك الوضع دقيق وحرج ولا أحد يستطيع أن يتوقّع ماذا يمكن أن يجري»!!

أمام هذا الوضع، تبقى الساحة السورية ساحة حرب. ومع تهوّر ورعونة ترامب سنرى انسحاباً من الاتفاق النووي. لن يتراجع عن تهديداته. والعالم لن يخضع له. ستستقوي إسرائيل أكثر. سيغرق بعض العرب في الرهان على ذلك. إيران ستلعب إلى النهاية. لن تتراجع. وروسيا لن تقبل هذه السياسة. وليس ثمة احتمال أمامنا يبشّر بهدوء في المنطقة.

16 آذار 2018

بولتون: لنضرب إيران

في سياق التحضير للانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي مع إيران، والضغوط التي تمارس ضد أوروبا لدفع إيران إلى القبول بالشروط الأميركية، بعد أن أعلن الاتحاد الأوروبي أنه ملتزم بالاتفاق، ويجب أن لا تقدم أوروبا على خطوة الانسحاب منه لأن ذلك يهدّد الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة، ومع إبداء بعض دول الاتحاد الاستعداد للحديث مع إيران حول صواريخها الباليستية، زار الوزير الفرنسي جان إيف لودريان طهران والتقى المسؤولين فيها وتناول البحث الصواريخ الباليستية والوضع في اليمن «وتمدّد» إيران في المنطقة. المرشد الإمام علي الخامنئي قال: «تأتي الدول الأوروبية وتقول إننا نريد أن نتفاوض مع إيران بشأن وجودها في المنطقة. هذا ليس شأنكم. هذه منطقتنا. هذا ليس من اختصاصكم. ولماذا أنتم هنا؟؟ نحن سنتفاوض مع الدول الأخرى في المنطقة. ولن نطلب إذن واشنطن حتى ننشط في الشرق الأوسط. سنتفاوض مع أميركا عندما نريد أن نكون في أميركا»!!

موقف قوي للغاية. واضح. لا تجاوب مع المطالب الأميركية مباشرة أو بالواسطة. تكرار الثابت ذاته مع أوروبا وغيرها. الاتفاق النووي واضح. لا علاقة له بالأسلحة الباليستية. ونحن لا نقوم بأي عمل يتناقض مع الشرعية الدولية. والمنظمة الدولية للطاقة أقرّت بذلك أكثر من مرة. إذاً، لا تخلطوا الأمور ببعضها. وإذا كانت أميركا تبحث عن ثمن، فنحن لسنا في وارد إعطائها شيئاً وبهذه الطريقة بالذات. عندما يكون ثمة مجال للحديث بوضوح حول كل الأمور وعلى قاعدة عدم الانسحاب من الاتفاق النووي فنحن جاهزون. يعني، باختصار، على أوروبا أن تفي بالتزاماتها تجاه إيران فيما خص الاتفاق، ولا تدخل نفسها في أمور تتجاوز قدراتها ولن تتجاوب طهران معها.

استمرت الضغوطات والمحاولات. ولم ينجح شيء. فاستمرت إيران على مواقفها وممارساتها في سوريا والعراق واليمن والمنطقة لا تقيم اعتباراً لأحد. عيّن الرئيس الأميركي دونالد ترامب جون بولتون أحد ابرز المتطرفين في الجهاز الأميركي مستشاراً للأمن القومي بعد إقالته وزير الخارجية ريكس تيلرسون وتعيين مايك بومبيو مكانه. تاريخ بولتون معروف. انحياز تام لإسرائيل. واستهداف دائم لإيران. ولذلك مع أول دخوله إلى البيت الأبيض كان له تصريح «أطول من طوله»!! دعا فيه إسرائيل إلى ضرب إيران!! وأشار إلى العلاقات العربية – الإسرائيلية بما يسمح بتنفيذ الضربة!!

بالتأكيد أولوية أميركا إسرائيل، وإسرائيل لا تحترم أحداً من العرب. هي تريد استخدام الجميع والتلاعب بأمنهم وزرع الفتن في ديارهم وتريد رؤيتهم في موقع المتسابقين على كسب ودّها وهي تدير اللعبة.

على أرض الواقع ثمة تهديدان: الأول أميركي بضرب دمشق، يعني ضرب إيران. تستفيد من ذلك روسيا فتبقى في الموقع الأقوى على الساحة السورية. وتبيع أميركا هذه الضربة لـ «حلفائها العرب» لإثبات صدقيتها أنها تستهدف إيران مباشرة. والتهديد الثاني: إسرائيلي بضرب إيران في سوريا وأبعد. في كل الحالات الهدف إيران وهي سنردّ هنا وهناك وستستخدم كل أوراقها وإمكاناتها. وثمة من يتوقع استهدافاً لإسرائيل بالذات. وقد تحدث اصطدامات كما حصل الشهر الماضي. لكن لن تبادر إيران إلى حرب مع إسرائيل. إسرائيل تريد استدراج الآخرين إلى هذه الحرب. مستفيدة من التهديد الأميركي الذي نقله السفير ساترفيلد سابقاً.

في كل الحالات، نرى كل الاحتمالات أمامنا مفتوحة على تطورات خطيرة في الأشهر المقبلة. لم تفتح أميركا باب الضغط على إيران لتقفله بسرعة وبدون فعل شيء. بغض النظر عن قدرتها على النجاح. وما التعيينات الأخيرة إلا انسجاماً مع التصريحات التهديدية المتتالية لإيران. هي «عدّة الشغل» التي ستقود كل خطوات الضغط على الجانب الإيراني. أخطر ما في الأمر أن العرب يذهبون في اتجاه واحد: توقّع نجاح الضغط الأميركي – الإسرائيلي – الدولي في بعض المواقع لإرغام إيران على تغيير سلوكها أو وقف تمدّدها في المنطقة أو حتى تغيير النظام.

منذ فترة طويلة ونحن نسمع كلاماً يقول: إيران غارقة. إيران غير قادرة على تحمّل تمدّدها في المنطقة. إيران مستنزفة بطاقاتها وإمكاناتها من خلال حضورها ودورها العسكري والأمني في

أكثر من دولة عربية. وبالتالي ستكون لاحقاً في الموقع الأضعف. لم أكن أبداً من مؤيدي هذه النظرية وأصحابها المنظّرين الذين يحلمون ويجيدون تحليلات التمنيات ويصابون بالخيبات لكنهم لا يتعلّمون. ها نحن اليوم نسمعهم يتحدثون عن خطر تنامي القدرات العسكرية والحضور الإيراني في المنطقة ويتطلعون إلى التهديدات الأميركية – الإسرائيلية متناسين السنوات التي مرّت وكانوا يتوقعون فيها استنزاف إيران. مجموعة من الاتكاليين المراهنين على آخرين يتقنون استنزافهم واستغلالهم. ليس هكذا تدار الأمور. وليس هكذا يضمن الأمن والاستقرار العربيين. وإذا كان ثمة «تجاوزات» إيرانية، أو سياسات إيرانية «مقلقة»، فإن ذلك لا يعالج بانتظار إسرائيل وضربتها، لأن إسرائيل تريد إضعاف واستهداف الجميع. ولا بالرهان على أميركا التي ساهمت في تركيب وتثبيت النظام الحالي في إيران منذ انطلاقته، وتنسّق معه في كثير من المحطات والساحات، والعرب يعرفون الحقائق لكنهم يتجاهلونها فيما إيران عرفت كيف تستفيد من كل شاردة وواردة!!

24 آذار 2018

لن تساوم إيران على قوتها الصاروخية

إسرائيل لا تريد الانسحاب الأميركي من سوريا. تريد تأمين الضمانات التامة لها سياسياً وعسكرياً، روسياً وأميركياً، للاستمرار في «حرية» حركتها على الساحة السورية ضد القوات الإيرانية وحلفائها أساساً ومن وقت إلى آخر ضد القوات النظامية. ونتانياهو يعرف جيداً ترامب. يعرف أنه يناور ويبتزّ ويغيّر آراءه لكن ثابته الأول هو حماية أمن إسرائيل ومصالحها الاستراتيجية. ولذلك هو يتعامل مع الموضوع بهدوء. يعرف أنه يريد المال وتحسين الوضع الاقتصادي في بلاده. لذلك هو يبتزّ الحلفاء في الناتو وفي أوروبا. يطلب إليهم دفع المال والمساهمة في تكاليف الحماية التي يوفرها لهم الوجود الأميركي هنا وهناك. ويبتزّ الحلفاء العرب ويطلب إليهم أن يفعلوا أكثر للغاية ذاتها. حصل على مبلغ كبير العام الماضي. أمّن آلاف الوظائف في الداخل. ولكنه يريد أكثر. وأمامه «مزراب» لا يتوقف. إنه الحرب السورية. إنه الوجود الإيراني هناك. والحلفاء مستعدون لكل شيء للوقوف في وجه إيران. للضغط عليها. لإضعافها. تلك هي اللعبة. ولهذا السبب وغيره يلوّح بالانسحاب من سوريا. يعني بترك الساحة لروسيا وتحديداً لإيران. لكنه في الحقيقة لن يفعل. لماذا؟؟ لأنه انكفأ إلى المنطقة الغنية بالنفط والغاز والزراعة. لا يريد هذه الثروة لغيره لا للنظام ولا لروسيا وإيران ولا لتركيا. إنه المنشار. إنه الابتزاز المفتوح، ومع ذلك يقدّم انسحابه من هناك فكرةً أو اقتراحاً لتأمين كلفة البقاء وكلفة عملياته الانتقائية، واستثمار ما في المنطقة، يعني كل ما يقوم به هو ربح بربح كما يقال. في هذا الإطار أعلن منذ أيام: «السعودية أمة ثرية جداً. ونأمل أن يعطوا الولايات المتحدة جزءاً من ثرائهم هذا، عبر خلق وظائف وشراء أرقى المعدات العسكرية في العالم». وأشار إلى حاجته إلى أربعة مليارات دولار لحملته في شرق الفرات، واستعداده لتدريب جيش من المرتزقة من أبناء المنطقة. نتانياهو بدوره استغل الأمر ودعا كل الدول «الصديقة» و«الحليفة» و«القلقة» من التمدّد الإيراني الذي يهدّد استقرار المنطقة «إلى

الانضمام إلى الجهود الأميركية الضاغطة على إيران والمشاركة في تأمين كل مستلزمات المعركة ضدها»، داعياً إياها في الوقت ذاته إلى «مزيد من التنسيق» معنا «لأننا نواجه عدواً واحداً خطراً يستهدفنا كلنا»!!

الإيرانيون ردّوا على المواقف الأميركية – الإسرائيلية بمواقف تصعيدية تحمل كل أشكال التهديد. «حاضرون للمواجهة» «سنلقنهم درساً لن ينسوه» «لن يتمكنوا من إسقاطنا» «باقون في سوريا» «تمدّدنا في المنطقة أكبر من أن يستوعبوه هم وليس نحن» «ندعو جيراننا إلى إدراك خطورة الدور الأميركي والتفكير جيداً بمستقبل منطقتنا».

يتسابق المسؤولون الإيرانيون في إطلاق هذه المواقف. وحركتهم على الأرض لا تهدأ من اليمن إلى العراق وسوريا. يعرفون أن ثمة خطة متكاملة لزيادة الضغط عليهم لا سيما ونحن على مسافة 3 أسابيع من الفترة المحددة ليعلن الرئيس الأميركي انسحابه من الاتفاق النووي. لقد بات الأمر محسوماً. الاتصالات لن تؤدي إلى نتيجة. هي تمرير للوقت وتحضير للقرار ليس إلاّ. في المقابل تؤكد إيران التزامها بالاتفاق وتدعو الدول الموقعة عليه إلى عدم الرضوخ إلى الضغوطات الأميركية وتتوجه بشكل خاص إلى فرنسا التي تحاول الموازنة بين موقفها من الالتزام بالاتفاق ومصالحها مع فرنسا. إيران تريد وضوحاً في الموقف. إيران تريد التزاماً وتحضيراً لخطط تحمي مصالحها التي ضمنتها بالاتفاق. وترفض البحث مع أي كان في غير هذا الأمر. بمعنى آخر، لا تزال على موقفها برفض البحث في صواريخها الباليستية كما يحاول أن يفعل الرئيس الفرنسي ماكرون لإرضاء ترامب. إيران تدرك أن ترامب سيذهب في طريقه إلى الانسحاب من الاتفاق مهما كان الثمن، وهي لن تساوم على قوتها الصاروخية مهما كان الثمن أيضاً ولذلك تعدّ الخطط لمواجهة كل المحاولات من جانبها منبّهة شركاءها في الاتفاق إلى ضرورة الالتزام والمراهنة في لعبة المصالح على التناقضات الواقعة بين ترامب والأوروبيين والصين وروسيا، وتلعب لعبة الوقت. كل هذه الوقائع تنذر بتطورات سياسية وعسكرية على الساحة السورية قد تفلت من أيدي اللاعبين ولا أحد يدري إلى أين يمكن أن تصل. يعني، لا «سوتشي» ولا «آستانة» ولا «عودة النازحين» ولا «إعادة إعمار» ولا من يحزنون إلا أبناء الشعب السوري الميامين.

6 نيسان 2018

لن تنسحب إيران من سوريا

تصعيد كبير تشهده الساحة السورية بين روسيا وأميركا. أميركا وحلفاؤها يتهمون قوات النظام وسلاح الجو الروسي بتحمّل مسؤولية هجوم دوما الكيميائي الذي أودى بحياة 70 شخصاً على الأقل، ويهدّدون بردّ قوي. الطيران الإسرائيلي يقصف مطار التيفور ويعلن قادته أنهم استهدفوا مواقع إيرانية وأوقعوا خسائر بشرية وضباطاً من رتب عالية!! «هيومن رايتس ووتش» تحمّل النظامين الروسي والسوري المسؤولية عن هجوم دوما. روسيا تهدّد وتعتبر أن ما جرى فبركات ملفّقة لاتهام النظام والقيام بعمليات ضده. والكرملين يبلغ مجلس الأمن رغبته بتزويد سوريا بمنظومات دفاعية من طراز S 300 ويدعو إلى عقد جلسة لمجلس الأمن لمناقشة الهجوم الكيماوي «المزعوم» حسب تعبيره. والقوات الروسية تؤكد وقوفها إلى جانب النظام في محاربة الإرهابيين. في المقابل ترامب يهدّد ويتوعّد بردّ عنيف وقاس. وبدا من خلال تهديداته أنه ذاهب إلى عملية عسكرية كبيرة ضد النظام وحلفائه!! نفّذ ترامب تهديده. فقصفت الطائرات الأميركية والبريطانية والفرنسية مواقع ومقار عسكرية عدة في دمشق وحمص. ولكنها لم تستهدف مراكز أساسية أو مواقع إيرانية هامة أو استراتيجية. لماذا؟؟ يبدو أن السيناريو ذاته يتكرّر. في ذروة التصعيد والتهديد المتبادلين كان اتفاق بين الروس والأميركيين وبناء لطلب روسي ألا تستهدف مواقع النظام الأساسية ومراكزه الرمزية سياسياً وأمنياً. وتبيّن أيضاً أن ضغوطات داخلية في أميركا مورست على ترامب حيث قال أصحابها: «الأمر لا يعنينا». حصلت الضربة بعد أن وضعت لها حدود وضوابط. وقالت الناطقة باسم الخارجية الأميركية هيدز نويرت: «الجانب الأميركي سيعود إلى المفاوضات مع دمشق إذا ما كشفت الحكومة السورية عن الأسلحة الكيماوية التي في حوزتها»!! ماذا يعني ذلك؟؟ يعني ثبات الموقف الأميركي على السياسة التي اعتمدها أوباما سابقاً. المطلوب السلاح الكيماوي وليس دعم المعارضة أو تغيير النظام أو أي شيء آخر. لأن هذا السلاح يشكل تهديداً لإسرائيل.

ولكن يضاف إليه مسألة أخطر. استعداد الإدارة الأميركية للتفاوض مع الحكومة السورية؟؟ فأين دعم المعارضة؟؟ أين الحديث عن مسؤولية النظام وحكومته؟؟ مع الإشارة إلى أنه مع ترامب لا شيء ثابتاً. تحدث عن سحب قواته من سوريا. وقد يغيّر رأيه. لأن هناك إيران. وإيران ووجودها يقلقان إسرائيل أيضاً. لكن حتى الآن العمليات العسكرية مضبوطة بالحدود التي رسمت.

ترامب قال بعد الإعلان عن العملية: «الهجوم ناجم عن تقاعس روسيا عن وقف استخدام سوريا لأسلحة كيماوية. ونحن لا نسعى لوجود لأجل غير مسمى هناك». وحذّر روسيا من «مواصلة السير في طريق مظلم».

رئيسة الحكومة البريطانية تيريزا ماي أعلنت: «لا بديل عن استخدام القوة لمنع استخدام الأسلحة الكيماوية من قبل النظام السوري. بحثنا عن كل الوسائل الدبلوماسية لكن جهودنا تمّ إحباطها باستمرار»!!

أما وزير دفاعها فقال: «الأسرة الدولية ردّت بطريقة حاسمة مستخدمة القوة العسكرية بشكل قانوني ومتكافئ».

أما الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون فأكد: «لا يمكننا أن نتحمّل التساهل في استخدام الأسلحة الكيماوية».

في مجلس الأمن لا يمكن الوصول إلى قرار دون اتفاق روسيا وأميركا مبدئياً. لأن أياً منهما إذا استخدم حق الفيتو لا يكون قرار. يمكن الوصول إلى بيان رئاسي أو توصيات أو قرارات عادية لا أكثر ولا أقل مثل فتح تحقيق ويدور نقاش حول من سيحقق ولا يتم الوصول إلى نتائج حقيقية على الأرض. ترامب يستعد للانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني. وإيران على الساحة السورية، وهو ونتانياهو يريدان استهدافها. وترامب يمارس سياسة الابتزاز مع روسيا. وفي أروقة دوائر القرار الأميركية ثمة حديث عن تحضيرات لتقديم اقتراحات جديدة لروسيا تتمحور بشكل أساسي حول الوجود الإيراني في سوريا. وتنطلق الاقتراحات من الاستعداد الأميركي للانسحاب من سوريا إذا تأمن الانسحاب الإيراني بدور وضمانة روسيين، إضافة إلى الانفتاح على النقاش حول «آستانة» وإدلب وحتى موضوع اللاجئين وهي العناوين ذاتها التي يبتزّ بها حلفاؤه العرب أيضاً وكذلك تركيا في بعض الجوانب. لكن حتى لو أبدى الروس مرونة أو رغبة في البحث عن صيغة

اتفاق يؤمن الطلب الأميركي فهم غير قادرين على تنفيذه. إيران لن تنسحب من سوريا تحت الضغط الأميركي – الإسرائيلي الميداني بقصف مواقعها بشكل دائم والتهديد بالانسحاب من الاتفاق النووي. ولذلك فإن الصراع مفتوح على كل الاحتمالات. لا العملية السياسية ستتقدم. ولا روسيا والنظام وإيران يمكنهم الحديث عن انتصار مع كل النتائج التي حققوها على الأرض. لا يكون استقرار ثابت في سوريا إلا بالحل السياسي المستند إلى القرار الدولي 2254 وهو بعيد المنال!!

16 نيسان 2018

القمة العربية والسلام علينا

قرّر الرئيس الأميركي دونالد ترامب نقل سفارة بلاده من تل أبيب إلى القدس في بداية الشهر الأخير من العام الفائت. قامت قيامة الفلسطينيين في الداخل. تظاهرات. احتجاجات. مواجهات. سقوط عدد من الشهداء والجرحى. رفضت 128 دولة في العالم القرار. استمر الأميركي في خطواته وتهديداته بالذهاب إلى «صفقة القرن» وما قرار نقل السفارة إلا البداية، وفي ضغطه على السلطة الفلسطينية لتقبل بمطالبه ومشروعه وإلا الويل والثبور وعظائم الأمور. ستقطع عنها كل المساعدات المباشرة وغير المباشرة أي للـ «أونروا» وغيرها. وستستمر إسرائيل في إجراءاتها وخطواتها لتكريس تهويد القدس والتمهيد لإعلان الدولة اليهودية القومية. اكتفى العرب بالرفض والإدانة. لم يكن الموقف بمستوى الحد الأدنى المطلوب. لم يعقدوا اجتماعاً للقدس. لم تعقد القمة العربية في موعدها الدوري في نهاية شهر آذار من كل عام. أخيراً عقدت في الظهران. وقالت وكالات أنباء عالمية أن اختيار الظهران، كان بسبب مخاوف من خطر الصواريخ التي يطلقها الحوثيون من الأراضي اليمنية وفي ذلك دلالة بالغة على ما آلت إليه الأوضاع في دولنا. المهم انعقدت القمة قبل شهر من الاحتفال بقرار ترامب نقل السفارة رسمياً في ذكرى قيام دولة الإرهاب والاغتصاب إسرائيل على أرض فلسطين، وبعد سلسلة من التطورات الميدانية والسياسية والأمنية والقانونية في الكنيست الإسرائيلي لاستكمال مشروع التهويد وحرمان الفلسطينيين من حقهم، لم يكن متوقعاً من القمة أن تتخذ قرارات استراتيجية هامة. الوضع العربي لا يسمح بذلك. كل يغني على ويلاه فيه!! لكن لحفظ ماء الوجه كان بالإمكان اتخاذ قرارات بدعم الشعب الفلسطيني وتحركاته. ثمة أموال تدفع للأميركيين بلا حساب. وأموال وثروات تهدر بلا حساب هنا وهنالك. كان بالإمكان تقديم الدعم للـ «أونروا» المعرضة للإفلاس، لشراء العقارات باسم الأوقاف في القدس بدل بيعها إلى يهود وعبر سماسرة، والقيام بحملة سياسية دبلوماسية إعلامية تؤكد على حق الفلسطينيين في

أرضهم وحق العرب في مقدساتهم. الكلام عام. تكرار لما كان يرد في القمم السابقة، مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات التي حصلت على الساحة العربية وعلى مستوى العلاقات مع أميركا وإسرائيل تحديداً. فماذا يعني القول: «تأكيد على بطلان وعدم شرعية قرار واشنطن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل» والأميركيون يتحدثون عن شراكة كاملة مع عدد من الدول العربية. الإسرائيليون يكرّرون القول إن علاقاتهم مع الدول العربية هي في حال لم يشهدوها منذ العام 1948، بمعنى الانفتاح والتنسيق والتوافق على أهداف مشتركة أبرزها «خطر إيران» وتمدّدها في المنطقة ودعمها للإرهاب!! وفي هذا السياق لم يعد ثمة معنى للتأكيد على أن المبادرة العربية هي الأساس الذي يجب أن تبنى عليه عملية السلام. لماذا؟؟ لأن المبادرة تنص على أن الحل الشامل والعادل للقضية الفلسطينية والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام 1967 هما المدخل لعلاقات طبيعية مع إسرائيل فيما الأخيرة تمارس عكس ذلك بالكامل ويطرح قادتها علناً بأن العلاقات العربية – الإسرائيلية الجيدة هي التي تساعد على التوصل إلى سلام وليس العكس. يعني ينسفون المبادرة العربية ويستمرون في التوسّع والاستيطان وتهجير الفلسطينيين ومحاولات إسقاط حق عودتهم إلى الداخل وتهديد وجودهم الحالي فيه. كما أنهم يتحدثون عن تنسيق كامل على مستويات عدة مع عدد من الدول العربية لمواجهة إيران كما ذكرنا.

للأسف نحن أمام حالة عجز ذاتي إرادي. وهذا أبشع من الهزيمة. الهزيمة يمكن أن تقع. وأن تكون مشرّفة ويخرج منها المهزوم مرفوع الرأس إذا قام بواجبه وقاوم وقاتل حتى آخر لحظة. لكن خطورة الواقع الحالي أن القرار هو قرار العجز. قرار عدم القيام بالواجب. قرار التفكير بالمصالح الآنية الضيقة الذي لا ينفع أصحابه قبل غيرهم ومن يضمن مصالحهم هذه لأن إسرائيل لا تريد الخير لهم. تريد كل شيء لنفسها.

مع انطلاق مؤتمر مدريد ورفع شعار «الأرض مقابل السلام» ذهب بعضهم وأمام المناورات الإسرائيلية للتملّص من الاتفاقات التي عقدت لاحقاً مع السلطة الفلسطينية إلى الحديث عن «الأمن مقابل السلام». تابعت التطورات منذ بداياتها في تلك الفترة وكتبت أكثر من مرة، بالنسبة إلى إسرائيل كل هذه الشعارات ساقطة. لا الأرض مقابل السلام. ولا الأمن مقابل السلام. ولا التطبيع مقابل السلام. الأمن والأرض والسلام لها أما نحن فالسلام علينا. للأسف هذا ما يدفع إليه العرب اليوم بسياساتهم ومواقفهم ويبقى الرهان على الشعب الفلسطيني...

15 نيسان 2018

لم تنجح المساعي الأميركية

منذ أيام عقد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون اجتماعاً مع نظيره الأميركي دونالد ترامب في البيت الأبيض في محاولة لثنيه عن اتخاذ قرار بالانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني. ماكرون يدرك مخاطر القرار وعبثية ترامب ودقة الوضع معه وظروف فرنسا وأوروبا الصعبة والضغوطات الثقيلة عليه. ولكن لا بدّ من محاولة لأن القرار إذا اتخذ سينذر بعواقب كثيرة وكبيرة وستتعب فرنسا وقد تشعل العالم كما كان يحذّر من ذلك دائماً. خلال الاجتماع قال ترامب: «الاتفاق مع إيران كارثة. اتفاق فظيع لم يكن ينبغي التوصل إليه مطلقاً. وإذا استعاد الإيرانيون برنامجهم النووي ستكون لديهم مشاكل أكثر خطورة من أي وقت مضى. أينما ذهبت في الشرق الأوسط ترى بصمات إيران». ردّ ماكرون: «الهدف المشترك هو تجنب التصعيد وانتشار الأسلحة النووية في المنطقة. والسؤال هو: ما هي الوسيلة الأفضل»؟؟ «لسنا ساذجين بشأن ما يخصّ إيران. نأمل اعتباراً من اليوم العمل على اتفاق جديد مع إيران». ولكنه أشار إلى احتمال أن يقوم ترامب بتمزيق الاتفاق الهادف إلى منع إيران من امتلاك القنبلة النووية. وعلّق قائلاً: «لا يمكن تمزيق الاتفاقية دون تحديد أي أفق لما بعد ذلك. سنعمل على اتفاق جديد أوسع». لكن ترامب حدّد تاريخ 12/5/2018 موعداً نهائياً لاتخاذ قرار بشأن الاتفاق. يعني لم يعد أمامنا سوى أيام. داعياً إلى «اتفاق جديد يبنى على «أسس متينة» وليس على أسس «مضعضعة» كالاتفاق الحالي».

في موازاة ذلك كان وزير خارجية إيران محمد جواد ظريف في نيويورك يعقد لقاء مع وزير خارجية ألمانيا هايكو ماس. دعا ظريف إلى إقامة «شبكة أمنية إقليمية قوية» بين إيران وجيرانها. فيما دعا ماس إلى «نزع السلاح والحوار والتركيز على منع الصراعات الدولية بلاً من التدخل فيها». أما رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الألماني نورت روتغن فقد أعلن أن

المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل ستلتقي خلال أيام الرئيس الأميركي مؤكدا «أن الاتفاقية النووية مع إيران والبحث عن حل دبلوماسي للصراع في سوريا هما القضيتان المحوريتان في العلاقات الألمانية الأميركية وهما حالتا اختبار حقيقيتان في علاقة أوروبا مع أميركا»!!

أما وزير الخارجية الأميركية الجديد مايك بومبيو فقد أعلن في بروكسل أن الرئيس «لم يأخذ قراراً بعد بالانسحاب من الاتفاق لكن البقاء فيه دون تعديلات جوهرية مستبعد». يعني سينسحب!!

الرئيس الإيراني حسن روحاني أكد مجدداً أن ترامب «سيندم إذ انسحب من الاتفاق. سيكون ردنا أقوى مما يتخيلونه وسيرون ذلك خلال أسبوع»!!

في النتيجة لم تنجح مساعي ماكرون إذ أعلن زعماء بريطانيا وفرنسا وألمانيا أن الاتفاق النووي مع إيران هو أفضل وسيلة لمنعها من امتلاك سلاح نووي بعد اتصالات أجروها مع بعضهم بعد عودة ماكرون من واشنطن وأجروا خلالها تقييماً للاتصالات الجارية لمنع الوصول إلى طريق مسدود!! أكدوا ضرورة «توسيع نطاق الاتفاق ليشمل قضايا مثل الصواريخ الباليستية وما سيحدث عند انقضاء أجل الاتفاق وأنشطة إيران المزعزعة للاستقرار في المنطقة»!!

يعني أعطوا موقفاً لأميركا ولكن ليس في أيديهم شيء. إيران لن تقبل تعديل الاتفاق وتؤكد الفصل بينه وبين الأسلحة الباليستية. وقد أعرب الرئيس الفرنسي للرئيس الإيراني حسن روحاني «عن أمله في الحفاظ على الاتفاق النووي الحالي وإطلاق نقاشات حول إضافة جوانب جديدة مثل الرقابة على الأنشطة النووية بعد عام 2025 وبرامج إيران الصاروخية والأزمات الإقليمية الرئيسية» مؤكداً «أن الاتحاد الأوروبي يدعم الاتفاق بشكل كامل». ومشدداً على أن «فرنسا خاصة تدعمه وستبقى فيه 100%».

هذه مواقف أوروبية مبدئية لا شك فيها. لكن ما هي القدرة على ترجمتها؟؟ فالبقاء في الاتفاق يعني التزامات بمصالح إيران المالية التجارية الاقتصادية. هل ستتمكن هذه الدول من الوفاء بها؟ ماذا إذا أقدم الرئيس العبثي ترامب على فرض عقوبات على الشركات المتعاملة مع إيران والتي وقعت استثمارات كبيرة فيها منذ توقيع الاتفاق؟؟ ماذا عن المصارف الأوروبية؟؟ هل ستتمكن الدول المتمسكة بالاتفاق والبقاء فيه من تأمين وترجمة هذه المصالح؟؟ إيران بالتأكيد ستطالب الدول المعنية بذلك. وهي منذ إعلان ترامب التوجه نحو الانسحاب وضعت استراتيجية فيها كل

الاحتمالات والخطط الكفيلة بالتعامل معها. كيف لا وقد وصل التوتر إلى الداخل. ووصل الرهان الأميركي عليه ليخرج المسؤولون الإيراني ويقولون «آخ» ويستسلمون وهذا أمر لن يحصل. إذاً، نحن أمام تعقيدات كبيرة. وما سيحصل خلال الأيام المقبلة، أي إعلان الانسحاب الأميركي من الاتفاق، ستكون له تداعيات وانعكاسات على العلاقات الدولية كلها. العلاقات الأميركية مع دول الناتو، ودول أوروبا، ومع روسيا والصين والهند وغيرها. وربما يذهب ترامب إلى فرض عقوبات على هذه الدول بالذات.

المطلوب رأس إيران وبقاء الرأس الأميركي مرفوعاً وعلى الرؤوس الأخرى أن تنحني وهذا ما لن يتحقق بالتأكيد. لذلك سنكون أمام أشهر حامية نشهد خلالها تحولات كثيرة. المؤكد أن ترامب يقود العالم إلى الفوضى، وهو بالتأكيد لن يحكمه من خلال هذ الخيار الذي سينعكس سلباً على أميركا نفسها.

29 نيسان 2018

ثمن الانسحاب أكبر من ثمن الدخول

حصل ما كان متوقعاً. أعلن الرئيس ترامب انسحاب بلاده من الاتفاق النووي مع إيران. دخلنا علنياً المرحلة الجديدة من الصراع الذي أشرنا إليه سابقاً. فرنسا وألمانيا وبريطانيا أعربت عن «قلقها وأسفها من قرار الانسحاب من خطة العمل المشترك، وأكدت التزامها بها لأنها لا تزال مهمة لأمننا الجماعي». وأعلنت أن «العالم أصبح آمناً بشكل أكبر بفضل الخطة» ودعت الولايات المتحدة إلى «تجنب خطوات قد تمنع الأطراف الأخرى في الاتفاق من تطبيق هذه الصفقة». (احتمال إقدام إدارة ترامب على فرض عقوبات على الدول التي لا تماشي سياستها) ودعت الدول الثلاث السلطات الإيرانية إلى «ضبط النفس»!!

الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس قال: «من الضروري معالجة كل المخاوف المرتبطة بتنفيذ الخطة من خلال الآليات المنصوص عليها في الاتفاق. وينبغي معالجة القضايا التي ليس لها ارتباط مباشر بالاتفاق دون تحامل من أجل الحفاظ على الاتفاق وإنجازاته» (إشارة إلى إثارة أميركا وبعض الدول الأوروبية لمسايرتها موضوع الأسلحة الباليستية) وعبّر الأمين العام عن قلقه الكبير من قرار ترامب.

مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني أعلنت: «إنني قلقة بشكل خاص مما أعلن الليلة ومن فرض عقوبات جديدة»!! «إن الاتحاد الأوروبي عازم على المحافظة على الاتفاق بالتعاون مع بقية المجتمع الدولي».

الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما ربط بين الاتفاق مع كوريا الشمالية وفسخ الاتفاق مع إيران فقال: «خطة العمل المشتركة كانت مثالاً لما يمكن أن تتوصل إليه الدبلوماسية ونظام المراقبة

والتصديق هو ما يجب على الولايات المتحدة العمل عليه. وفي الوقت الذي نقلق فيه جميعاً بشأن نجاح الدبلوماسية مع كوريا الشمالية، إن الانسحاب من خطة العمل المشتركة يهدد بفقدان الصفقة مع إيران والتي تماثل إلى ما نتطلع إليه مع كوريا الشمالية».

الخارجية الروسية اعتبرت قرار الرئيس ترامب «مهدداً للأمن الدولي». «وانتهاكاً صارخاً للقانون الدولي والاتفاقات الدولية وعملاً يقوّض سمعة الوكالة الدولية للطاقة الذرية». وقال مندوب روسيا في الاتحاد الأوروبي فلاديمير تشيجوف: «إن الحكومة الروسية على اتصال دائم بالثلاثية الأوروبية (فرنسا. بريطانيا. ألمانيا). حتى هذه اللحظة تحدثت الثلاثية عن محاولتها الاستجابة لمباعث قلق الولايات المتحدة لكنني لم أسمع أبداً عما تقترحه على إيران وأخشى أن هذا الأمر سيمثل إحدى المشاكل التي سنواجهها». وهنا بيت القصيد.

أما حلف الناتو فقد شجع جميع الأطراف عل العمل من أجل التوصل إلى حل سياسي شامل يمنع إيران من «تطوير أسلحة نووية».

بعض الدول العربية أيّد القرار (السعودية. البحرين. الإمارات) لأن ذلك كان مطلباً أساسياً لها ولأن إيران هي «الخطر الأكبر»!!

الفرحة الكبرى كانت في إسرائيل صاحبة الدور الأساس في الوصول إلى القرار. لقد حققت اليوم ما لم تتمكن من تحقيقه مع الإدارة السابقة وصفّت حسابها مع الرئيس السابق أوباما. رئيس حكومة الإرهاب بنيامين نتانياهو أكد أن «إسرائيل مصرّة على منع إيران من التمركز عسكرياً في سوريا، والجيش الإسرائيلي جاهز لضرب كل من يحاول الإضرار بنا». يشعر أن موقفه اليوم أصبح أقوى مع هذا الدعم الأميركي الاستثنائي. أخذ الاتفاق من إيران وسيهجم عليها في سوريا كما كان يعلن دائماً!!

رئيس دولة الإرهاب رؤوفين ريفلين قال: «قرار ترامب خطوة هامة في ضمان أمن دولة إسرائيل وأمن المنطقة وأمن العالم الحر بأكمله»!!

أما وزير حرب الإرهاب أفيغدور ليبرمان فأعلن: «قرار ترامب خطوة جريئة وقرار قائد شجاع وفي النهاية سينتهي هذا النظام والتهديد الوحشي»!!

ليس في هذه المواقف ما هو جديد. الجديد هو تنفيذ ترامب تهديده. ودخول قراره حيّز التنفيذ. الذين كانوا يطالبون بالقرار يعبّرون عن ارتياحهم. الرافضون يتهيّبون. يدركون الخطر. وإيران الدولة المعنية لا جديد لديها. سوف تتشدّد أكثر. سترفض القرار. وتذهب إلى مواجهته بكل السبل. ستستخدم كل إمكانياتها وهي ليست قليلة وستستفيد من مواقف الدول التي أعلنت بقاءها في الاتفاق. تتحضّر لعقوبات وتضع الخطط الكفيلة بالتعامل معها. لن يكون ذلك سهلاً عليها. لكن بالتأكيد لن يكون سهلاً على الآخرين. يعني لو فرضت أميركا أقسى العقوبات فإن إيران لن ترضخ. ولا يمكن لمثل هذا الإجراء أن يحقق النتائج المرجوة في ظل سياسة التهديد والوعيد والابتزاز والبلطجة التي يعتمدها ترامب مع الدول الأخرى على مستوى العالم كله. لن يكون الطريق إلى تحقيق هدفه ميسراً وسالكاً وآمناً والسير عليه سهلاً مع هذا الواقع. وإيران اعتادت على العقوبات والتعامل معها وقد تفاجئ الأميركيين وغيرهم بما ستفعله وبالتأكيد سيلجأ ترامب وإسرائيل وكل خصومها إلى تحريك الجبهة الداخلية هناك مستغلين القرار الذي يمنع إيران من الاستفادة من عائدات الاتفاق التي تريحها وبالتالي سيخلقون لها في حساباتهم مشاكل داخلية. حصل هذا في السابق وقد يحصل لاحقاً. إنها جولة جديدة من جولات الحروب المتنوعة مع إيران. وحتى لو ذهب ترامب إلى اتفاق مع كوريا الشمالية فليس بالضرورة أن ينجح مع طهران. لقد كان ثمن الوصول إلى الاتفاق كبيراً وقد يكون ثمن الخروج منه أكبر. وهذا ما يحذّر منه رؤساء دول كبرى..

8 أيار 2018

نكبة العقل العربي

سبعون عاماً مرت على قيام دولة الاغتصاب والإرهاب إسرائيل على أرض فلسطين. يعيش الإسرائيليون اليوم أيام شماتة بالعرب، وبإذلالهم، واستدراجهم إلى دولتهم «اليهودية»، وأيام تمجيد لإقرارها وتنفيذ خطوات أميركية داخلية على طريق قيامها وتكريسها.

ها هو رئيس حكومة الإرهاب، وريث عصابات «الهاغانا» وغيرها بنيامين نتانياهو يقول في ذكرى قيام دولة إسرائيل: «هذا يوم تاريخي فلا يوجد صديق أفضل من أميركا في كافة أنحاء العالم، التي اعترفت بالقدس عاصمة لإسرائيل»!! «لقد أصبح الحرم القدسي بين أيدينا». احتفالات في كل مكان تحت هذا العنوان. نعم، العرب ديار مقفرة فكرياً وسياسياً ومالياً رغم الثروات الهائلة الموجودة فيها، وأراض محروقة بحروب إسرائيل المباشرة أو غير المباشرة، وبالمذهبية المقيتة والتطرّف والإرهاب والعنف والسقوط في مستنقعاتها هنا وهناك. مع إدارة أميركية مجنونة، أقدمت على خطوات لم يقدم عليها أحد دفعت الإسرائيليين إلى الاندفاع أكثر لإقامة الدولة اليهودية وإسقاط القضية الفلسطينية. ما قاله نتانياهو هو عنوان عريض. تحته قال وفعل الإسرائيليون أكثر ويحاولون الاستفادة من الوقت وتكريس هذه الدولة. هذا وزير إسرائيلي يعلن تلقيه دعوة لزيارة دولة عربية، وأن زيارات لمسؤولين عرب إلى إسرائيل ستكون علنية. وذاك يكشف عن لقاءات في أميركا بين نتانياهو وعدد من السفراء العرب. ومشاركات عربية في مباريات رياضية في عواصم عالمية، ومشاركة دراجين عرب في «سباق القدس». نعم، هناك في القدس سباق تقيمه إسرائيل التي استمرت في السباق منذ سبعين عاماً نحو القدس، ولضمها وتكريسها عاصمة لإسرائيل، فازت بالسباق حتى الآن بانحياز أميركي وتزوير أميركي. وتحتفل هذه الأيام بفوزها. وعوض أن يكون ثمة مشاركة عربية في السباق نحو القدس ولو سياسياً، تخلّى معظم العرب وتسرع إسرائيل الخطى

لترجمة بقاء المدينة عاصمة أبدية لدولتها اليهودية. ويخرج وزير عربي للقول: «طالما أن إيران احتلت بالوضع القائم المنطقة واستباحت بقواتها وصواريخها فإنه يحق لأي دولة في المنطقة ومنها إسرائيل أن تدافع عن نفسها بتدمير مصادر الخطر»!! ليخرج جوستا هيلترمان مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المجموعة الدولية للأزمات ويقول: «هناك خطر حقيقي للتصعيد بين إيران وإسرائيل. دول في المنطقة – أشار إلى الخليج – ترغب في أن ترى أميركا وإسرائيل تحاولان تحجيم إيران ولا أعتقد أن هذه الدول تريد أن تنجرّ إلى مواجهة مباشرة»!! ويتحدى الصحافي الصهيوني إدي كوهين الحكام العرب بالقول: «أتحداهم أن يتجرأ أحد منهم على سحب سفيره من أميركا اعتراضاً على نقل سفارة واشنطن إلى القدس داعماً الفلسطينيين. إذا حصل ذلك سأعلن إسلامي»!!

غريب أمر هؤلاء العرب الذين يقولون هذا الكلام ويفكرون هذا التفكير. ترى ألم تستبح إسرائيل منذ الـ 48 الدول بقواتها وصواريخها؟؟ فلماذا لم يهب منظرو اليوم إلى امتلاك عناصر القوة لتدمير مصادر الخطر الإسرائيلي؟؟ ألم تبنِ إسرائيل أكبر قوة نووية في المنطقة؟؟ هل كانت لإرساء السلام ليبتعد كثيرون عن هذا الخطر ويذهبوا إلى الرهان على أميركا وإسرائيل لضرب المشروع النووي الإيراني وهذا لن يحصل، بل سيتم ابتزاز العرب به، العرب الذين يريدون امتلاك أسلحة نووية كما يقولون وعلى غرار إيران لكن أميركا تمنعهم علناً؟؟ ما هو مقبول لإسرائيل غير مقبول لكم. إسرائيل وحدها دولة نووية هنا. إسرائيل وحدها متفوقة. ولسنا في خدمتكم. كلكم يجب أن يكون في خدمتها!!

احتفالات في إسرائيل وابتزاز أميركي – إسرائيلي للعرب. والفلسطينيون يقاومون. عشرات الشهداء والجرحى والموقف واحد. فلسطين لنا. القدس عاصمتها. لن نتخلى عن حقنا. يقاتلون باللحم الحيّ. بالطائرات الورقية. يحرقون مزروعات وأعصاب الإسرائيليين ويقلقونهم وهذه وسائل بدائية قياساً على الترسانة النووية والعسكرية الإسرائيلية التي لم تتمكن ولن تتمكن من إسقاط الإرادة الفلسطينية رغم أنه «لا حيّ» تنادي عليه في العالم العربي يحركه ضميره على مستوى الحكام والقادة والأنظمة والمسؤولين عموماً، لأننا في أمة رهنها قادتها عموماً لأميركا وإسرائيل ويستثنى لبنان من هذه الحالة لأنه الدولة الصغيرة الوحيدة التي هزمت إسرائيل وطردتها من أرضها ولم تدفع ثمناً سياسياً وهي لذلك لا تزال تتعرّض لضغوطات كبيرة من الأميركيين واستهدافات من الإسرائيليين مع الإقرار بألم أن اللبنانيين أساؤوا إلى انتصارهم بطريقة التعاطي معه أو الانحراف

عن مسار استثماره الصحيح. رغم ذلك تبقى الحرب في بداياتها مع إسرائيل. وليس ثمة خيار أمام الفلسطينيين إلا المواجهة وهذا ما يفعلون لكنه يكون أقوى وأفضل وأنتج إذا ما تمّ التوصل إلى توافق حول الحد الأدنى من النقاط السياسية وآليات العمل لاستكمال مسيرة النضال لأن نقطة القوة الأساس لإسرائيل في فلسطين هي الانقسام الفلسطيني.

المسؤولية الفلسطينية اليوم أكبر بكثير من السابق. سقطت فلسطين بـ «عقل النكبة» عام 48. اليوم تواجه «نكبة العقل» في العالم العربي وهذه بحد ذاتها كارثة. لم يعد ثمة مكان لفلسطين في هذا العقل.

15 أيار 2018

لغة السحل والسحق والخنق والقتل

كان لافتاً التصريح الذي أدلى به المبعوث الروسي ألكسندر لافرنتييف إلى سوريا الذي دعا فيه «القوات الأجنبية إلى مغادرة سوريا وهي أميركا – إيران – حزب الله... بعد أن استقر الأمن فيها»!! هذا كلام جديد. سابقاً قال الروس: «لا نستطيع أن نمنع إيران من التواجد في سوريا كما لا نستطيع أن نمنع إسرائيل من تنفيذ عمليات عسكرية هناك»!! اليوم تغيرت اللهجة. يطالبون بسحب كل القوات. كأن ثمة عرضاً يقول: تنسحب إيران ومن معها إذا انسحبت أميركا. وهذه واحدة من أفكار طرحها الأميركيون مؤخراً. ويأتي الكلام الجديد متزامناً مع الضغط الأميركي المتصاعد على إيران بعد الانسحاب من الاتفاق النووي معها، واستمرار مطالبتها بالانسحاب من سوريا، والضغط الأميركي على أوروبا لمجاراتها في هذا الموقف وتأييد إجراءاتها، وبعد القصف الإسرائيلي للمواقع الإيرانية والردّ الإيراني، والتعهّد الروسي أمام نتانياهو بضمان أمن إسرائيل مجدداً، ومباشرة بعد تصريح وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو حول الشروط الـ 12 التي طرحها على إيران. سلفاً: إيران لن تنسحب من سوريا. لا بطلب روسي ولا بطلب أميركي. ولديها القدرة على عرقلة الكثير من الخطوات والمشاريع هناك. وبقاؤها مسألة استراتيجية. وعلى هذا الأساس كرّر المسؤولون الإيرانيون تأكيدهم أن استمرار وجودهم على الأرض السورية أكبر من ألاعيب وتمنيات هذا الفريق أو ذاك. وآخر الكلام جاء على لسان بهرام قاسمي الناطق باسم الخارجية الإيرانية الذي قال: «لا يمكن لأحد أن يجبرنا على الانسحاب من سوريا. لدينا سياسات خاصة بنا. وجودنا هو بناءً على طلب الحكومة وهدفنا محاربة الإرهاب. سنواصل دعمنا للحكومة هناك ما دامت تريد ذلك»!!

وكانت معلومات قد أشارت إلى أن روسيا رفضت إقامة قاعدة بحرية إيرانية على الساحل السوري توازيها معلومات عن طلب إيران عقد اتفاقات مع الحكومة السورية تشابه الاتفاقات التي

وقعتها روسيا وذلك لتعويض ما قدمته هناك.

المشهد يوحي كأننا أمام بازار مفتوح. روسيا تريد بيع أميركا شيئاً ما، وهي غير قادرة. وأميركا بعقلية ترامب تريد أن تحصل على كل الأثمان. لا روسيا قادرة على ما تريد ولا أميركا كذلك. ولذلك ستستمر الحرب في سوريا بطرق مختلفة. على الأقل لن يتكرس أمن واستقرار كما يقول البعض، ولن تكون عودة نازحين وإعادة إعمار في المدى المنظور. وستبقى النار مشتعلة في المنطقة من اليمن إلى العراق وسوريا وستحصد إسرائيل نتائج سياسية ودبلوماسية وأمنية هامة.

ما هي الشروط التي طرحتها أميركا على إيران؟؟

1. الكشف للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن التفاصيل العسكرية السابقة لبرنامجها النووي تنفيذاً لطلب إسرائيلي بعد أن قدّم رئيس حكومة الإرهاب نتانياهو وثائق عن الأسلحة النووية الإيرانية تدحض «مزاعم» طهران وتناقض المعلومات التي قدمتها إلى الوكالة.

2. وقف جميع أنشطة تخصيب الأورانيوم وعدم إنتاج البلوتينيوم وإغلاق مفاعل آراك.

3. السماح لخبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالوصول غير المشروط إلى جميع المواقع النووية في البلاد.

4. إنهاء نشر الصواريخ الباليستية والصواريخ القادرة على حمل رؤوس نووية.

5. إطلاق سراح المواطنين الأميركيين ومواطني الدول الحليفة المعتقلين في إيران.

6. إنهاء دعم الجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط بما فيها «حزب الله» و«حماس» و«الجهاد الإسلامي».

7. احترام سيادة الحكومة العراقية والسماح بنزع سلاح الميليشيات.

8. وقف دعم الميليشيات الحوثية والعمل على تسوية سياسية في اليمن.

9. سحب جميع القوات الإيرانية من سوريا.

10. إنهاء دعم طالبان والإرهابيين في أفغانستان وعدم تأمين مأوى لقادة «القاعدة».

11. إنهاء دعم «فيلق القدس» التابع لـ «الحرس الثوري» والإرهابيين في العالم.

12. وقف تهديد جيرانها بما يشمل تدمير إسرائيل والصواريخ التي تستهدف السعودية والإمارات فضلاً عن تهديدها الملاحة الدولية وهجماتها السيبرانية «المخرّبة».

أرفقت هذه الشروط بتهديد مباشر وواضح من قبل وزير الخارجية مايك بومبيو الذي قال: «إما اتفاق جديد وتلبية الشروط الـ 12 وإما سحل وتدمير إيران..».

وكان ترامب قد هدّد الرئيس الكوري الشمالي كيم جونغ أون بالقول: «إما الاتفاق أو تلقى مصير القذافي».

هذا هو النظام الدولي اليوم. هذه هي أميركا. وبالتأكيد لا إيران ستخضع للشروط وتقبل الشروط التي تبدو تعجيزية بالنسبة إليها، وهي قادرة على المناورة واللعب ولا يمكن تجاوزها في أي ترتيب للمنطقة حتى لو كانت محاولات تخريب من الداخل تستهدفها. وليس ثمة من هو قادر على مواجهتها في المنطقة بدون مشاركة أميركية فاعلة وهذا غير وارد لأنه سيعرّض القوات الأميركية في سوريا والعراق مباشرة والمصالح الأميركية إلى الخطر، وقد يؤدي إلى مواجهات مع روسيا في مواقع معينة وهذا ليس وارداً ما دامت أميركا تحقق بعض النتائج دون كلفة، وكذلك إسرائيل والدولتان تريدان استنزاف الجميع وابتزاز العرب ونهب أموالهم إضافة إلى تعميم وتعميق الفتن المذهبية وداخل المذاهب وتحت عنوان مواجهة الإرهاب.

لغة السحل والتدمير والسحق والخنق مرة جديدة في أساس القاموس الأميركي. ستخرب العالم ولن تبني استقراراً.

21 أيار 2018

تعريفات ترامب الكارثية

الرئيس الأميركي دونالد ترامب مستمر في «حروبه التجارية» كما وصفها، واعتبرها أكثر فاعلية في بعض الأحيان من الحروب العسكرية. وقد استهدفت هذه الحروب الأصدقاء والحلفاء والخصوم. نظرياً ترك مجالاً للمفاوضات. لكنها منذ شهر آذار وحتى اليوم لم تؤد إلى أي تقدم وبالتالي دخلت «التعريفات الجمركية» لـ «الحروب التجارية» حيّز التنفيذ. وهي لاقت انتقادات قوية في الداخل والخارج.

وزير التجارة الدولية الأميركي قال: «إن فرض تعريفة 25% على الفولاذ أمر «سخيف»، وسيكون الوضع مؤسفاً جداً لو أننا دخلنا في مواجهة بالإجراءات المتبادلة مع أقرب حلفائنا».

وزير التجارة الدولية في حكومة الظل البريطانية، باري غاردينر قال: «إن الإجراءات الأميركية «بنيت على الكذب» وعلى بريطانيا ألا تخضع لاستفزاز الرئيس نحن نؤمن بنظام مبني على القانون وترامب لا يؤمن بذلك»!!

غاريث ستيس، رئيس الهيئة البريطانية لتجارة الفولاذ أعلن: «إن فرض التعريفات ليس الطريقة المثلى التي تعامل بها الصديق». ودعا الحكومة إلى حماية الصناعة التي توفر 31 ألف فرصة عمل!!

وزير الاقتصاد الألماني بيتر التماير تمنى أن تجعل إجراءات الاتحاد الأوروبي ترامب يعيد النظر في قراراته.

وزير خارجية المكسيك لويس فيديغاراي أكد أن بلاده ستفرض تعريفات في المقابل!!

بول زياما رئيس مجلس النواب الأميركي لفت إلى أن «التصريحات مسّت الدول الحليفة التي ينبغي على ترامب العمل معها لمواجهة ممارسات الصين التجارية غير المنصفة»!!

قياديون في الحزب الجمهوري انضموا إلى قائمة المنددين بفرض التعريفات على الفولاذ والألمنيوم من الاتحاد الأوروبي وكندا والمكسيك. وردّ قادة الدول المعنية على ذلك بإجراءات مماثلة على صادرات الولايات المتحدة إلى بلدانهم من الفولاذ وحقائب النوم والأقلام!!

الرئيس الفرنسي ماكرون اتصل بنظيره الأميركي في محاولة لثنيه عن تعريفاته ولم يفلح فقال: «القرار غير قانوني» وأكد له: «إن الاتحاد الأوروبي سيردّ بطريقة صارمة ومناسبة»!!

في الواقع أصدر الاتحاد، قائمة من عشر صفحات حدّد فيها السلع الأميركية التي ستخضع لتعريفات رداً على قرارات ترامب، وأكد «أنه سيرفع قضية ضد الولايات المتحدة في منظمة التجارة العالمية»!!

كندا قالت أنها تتجه إلى «فرض تعريفة بنسبة 25% على صادرات أميركية بقمة 13 مليار دولار ابتداء من أول تموز، من بينها الفولاذ والألبان والويسكي والقهوة»!!

أما المكسيك فقد أعلنت بلسان وزير اقتصادها التوجّه إلى فرض تعريفات جمركية على الصادرات الأميركية من الفولاذ ولحم الخنزير والتفاح والأجبان. وقد بلغت صادرات كندا والمكسيك والاتحاد الأوروبي 23 مليار دولار من الفولاذ والألمنيوم في عام 2017 أي ما نسبته 48% من واردات أميركا من هاتين المادتين في العام الماضي.

حلفاء وأصدقاء أميركا ينتقدون تعريفات رئيسها التجارية. يدركون تماماً خطورتها على اقتصادات بلادهم وعلى الاقتصاد العالمي. ويدركون خطورة التفرّد في القرارات ومحاولات التحكم بها من مركز واحد لأن ذلك سيقود إلى حالات عدم استقرار في أكثر من موقع في العالم. وواهم ترامب ومن معه أن ذلك سيؤدي إلى استسلام المستهدفين والخضوع والرضوخ وطلب الحماية الأميركية أو الدوران في الفلك الأميركي. صحيح أنه في الأساس يستهدف الصين ولكنه غير قادر على التأثير. لن يخضع هذا العملاق ولن تحقق «الحروب التجارية» الغايات المرجوة بالتأكيد. ستكون لها انعكاسات سلبية ونقمة عارمة ستعم العالم ضد ترامب وتعريفاته ومعاييره لا سيما وأن خلافات كثيرة مع حلفائه وأصدقائه وقعت بسبب الضغوطات التي يمارسها عليهم في سياسة ابتزاز

مكشوفة لا يخجل من المفاخرة بها تحت عنوان: «أميركا أولاً» ومحاولة جعلها «أكثر عظمة» و«أكثر قوة» و«أكثر سيطرة ونفوذاً» لا يمكن أن يتحقق ذلك بتجويع الآخرين وإخضاعهم بل ستكون نتيجته في مرحلة معينة كارثية على أميركا نفسها.

وما يجري مع ترامب تأكيد جديد على أن النظام العالمي لا يمكن أن يكون محكوماً من قطب واحد يفرض هيمنة في كل المجالات وسيأتي اليوم الذي نرى فيه نظاماً متعدّد الأقطاب يكرّس التنوّع ويخلق توازنات جديدة. ويجب أن يبقى هذا الموضوع هدفاً أوروبياً وروسياً وصينياً وآسيوياً (عموماً) وأفريقياً ومؤلم ألا أقول عربياً لأن العقل هنا في إجازة والفعل العربي مجمّد!!

فلتكن التعريفة الجديدة: نظاماً دولياً متعدّد الأقطاب.

1 حزيران 2018

«العالم ونوبات ترامب»

قمة السبع عقدت قمة في مدينة لامالبي الكندية وأصدرت في نهايته بياناً.

بعد البيان بوقت قليل أعلن ترامب سحب تأييده له بعد «غضبه» من تصريحات لرئيس حكومة كندا جاستن ترودو، وأمر ممثليه بسحب الموافقة الأميركية على البيان الختامي وقال على متن الطائرة التي أقلته إلى سنغافورة للقاء رئيس كوريا الشمالية كيم جونغ أون: «بناء على تصريحات جاستن المغلوطة في مؤتمره الصحافي ونظراً إلى أن كندا تفرض رسوماً جمركية هائلة على مزارعينا وشركاتنا فقد طلبت من ممثلينا الأميركيين سحب التأييد لبيان مجموعة السبع». وكرّر ترامب تهديده بفرض رسوم جمركية على السيارات التي تغرق السوق الأميركية معتبراً أن هذا القطاع هو أهم من الألمنيوم والفولاذ الذي طالته الإجراءات السابقة!!

وقد اشتكى في جلسات خاصة مرات عدة من وجود عدد كبير من سيارات «مرسيدس» في نيويورك وعدم انتشار عدد كاف من السيارات الأميركية في الشوارع الأوروبية.

ماذا قال ترودو؟؟

إن الرسوم التي فرضتها أميركا علينا «مهينة». وكما فعل الاتحاد الأوروبي فإن إجراءات انتقامية ستتخذ من قبلنا في تموز المقبل». وأضاف: «إن الكنديين مؤدبون ومنطقيون. لكننا لن نسمح بإيذائنا»!! وأشاد في الوقت ذاته بالبيان الذي توصلت إليه قمة الدول السبع في نهاية المفاوضات».

ترامب ردّ قائلاً: «ترودو رجل غير نزيه وضعيف» وكان قد قال قبل يوم واحد من تصريحه هذا «إن العلاقة الثنائية بين بلدينا لم تكن يوماً أفضل مما هي عليه اليوم»!!

يعني تكون العلاقات جيدة، ويكون الرئيس أو المسؤول قوياً ونزيهاً وتكون الدول حرة وديموقراطية ونزيهة إذا التزمت سياسة ترامب. هذا هو المعيار أما أن يرد حاكم أو دولة على إجراءات ظالمة قاسية من جانب واحد دون تشاور أو تمهيد في سلوك غير مسبوق في العلاقات الدولية لا سيما بين الحلفاء فهذا أمر غير مقبول. هذا هو ترامب العبثي الذي يدفع الأمور إلى فوضى عالمية ستكون نتائجها كارثية. فأن تكون أميركا عظيمة ويتكرس مفهوم «أميركا أولاً» مع ترامب فذلك لا يتحقق من وجهة نظره إلا بإضعاف الآخرين ودفعهم إلى الإفلاس والركود الاقتصادي وضيق مجالات فرص العمل في بلادهم!! وهذا بطبيعة الحال ستكون انعكاساته سلبية. إنها حالة فريدة على مستوى الرئاسة والقيادة في بلد مثل أميركا وفي ظروف دولية كالتي نعيشها.

الرئاسة الفرنسية، المنزعجة من الإجراءات الأحادية الجانب من قبل ترامب والتي عبّرت في أكثر من بيان لها عن ذلك، علّقت على ما جرى بعد قمة السبع: «التعاون الدولي لا يمكن أن يكون رهناً لتصريحات أو انتقادات. أمضينا يومين للتوصل إلى نص والتزامات. نحن متمسكون بها وأي طرف يتخلى عنها ويدير ظهره يبرهن عن قلة تماسك وقلة انسجام مع نفسه»!! موقف دقيق لكن ترامب منسجم مع نفسه. هذا هو الرجل العبثي الذي لا يتوقع منه إلا مثل هذه المفاجآت وهذا السلوك. لذلك خاطب الرئيس الفرنسي قائلاً: «إيمانويل. يجب أن تعرف أن كل الإرهابيين موجودون في باريس». وقال لرئيس الحكومة اليابانية آبي: «سنرسل إلى اليابان 25 مليون مكسيكي».

تهديد واضح. نستخدم الإرهابيين ضدكم. أو نتركك في مواجهتهم. أو نغرق بلادكم بالمهاجرين الذين نرفض أن يكونوا على أرضنا. نحن «حلفاء». نعرف أسراركم وخفاياكم وأوضاعكم لأننا نتجسّس عليكم فنبتزّكم. إما أن تقبلوا طلباتنا أو نتخلى عنكم!!

يبقى أمران لافتان: الأول أن كبير مستشاري ترامب الاقتصاديين لاري كادلو حمّل ترودو مسؤولية فشل القمة واتهمه بـ «الطعن في الظهر» وبـ «إلحاق الضرر الكبير بمجموعة السبع بأكملها». واعتبر انسحاب ترامب من البيان الختامي يهدف إلى «عدم إظهار الضعف قبل القمة مع كيم».

الأمر الثاني أن ترامب دعا إلى إعادة موسكو إلى مجموعة السبع. أوروبا رفضت بسبب استمرار روسيا في احتلال «القرم» الرئيس بوتين أشاد بترامب واعتبر انتقادات مجموعة السبع بـ

«الثرثرة الخلاّقة». أما وزير الخارجية الألماني هايكو ماس فقد اتهم ترامب بـ «تدمير علاقة الثقة التي تجمع واشنطن بأوروبا بسحب تأييده للبيان الصادر في نهاية القمة». وقال: «بوسعك أن تدمّر في تغريدة مقداراً لا يصدق من الثقة بسرعة. هذا ما يجعل من المهم أن تقف أوروبا موحدة وتدافع عن مصالحها بطريقة أكثر عدوانية!! إن أوروبا الموحدة هي الردّ على أميركا أولاً»!!

هذا هو التحدي الكبير. أميركا لا تريد أوروبا موحدة أو قوية. تريدها مارقة. روسيا تريدها ضعيفة. هذه نقطة تلاق كبيرة وأوروبا لم تجد طريقها إلى موقف موحّد بالحدّ الأدنى للتفاهم مع دول مثل الصين وكندا وتجمعات دول أخرى متضررة من السياسات الأميركية عموماً ومن نوبات ترامب خصوصاً. لم يعد ثمة كبار في أوروبا. لكنه كلام ماس مهم ويستحق العمل من أجله!!

11 حزيران 2018

مع دونالد وكيم تاريخ جديد؟؟

بعد أسبوعين على إعلان باغونجوم الصادر عن قمة الكوريتين، وتعهد كوريا الشمالية بالعمل على نزع السلاح النووي الكامل من شبه الجزيرة الكورية، وبعد أيام من الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي مع إيران، وبعد ساعات من تنصّل الرئيس دونالد ترامب من بيان قمة السبع التي عقدت في كندا، عقد في سنغافورة اجتماع القمة المنتظر بينه وبين نظيره الكوري الشمالي كيم جونغ أون!!

شخصيتان غريبتان في الأطوار والأدوار والأهواء والمواقف والاندفاعات تلتقيان بعد عقود من العداء بين بلديهما وفي ظروف دولية حساسة جداً. بدا الرئيسان أمام كاميرات المصوّرين في غاية الانشراح. والرئيس الأميركي عبّر عن ودّ مؤكداً: «سنلتقي مجدداً. سنلتقي مراراً» «ركبت الكيمياء» بينهما كما يقال!! وأشار إلى نيته توجيه دعوة إلى زميله كيم لزيارة البيت الأبيض.

رئيس كوريا الجنوبية مون جاي إن أعلن ترحيبه باتفاق سانتوسا في 12 يونيو الذي «سيبقى في التاريخ العالمي حدث أنهى الحرب الباردة».

بكين الحليف القوي لكوريا الشمالية أثنت على القمة ودعت إلى «نزع السلاح النووي بالكامل» من شبه الجزيرة الكورية. وقال وزير خارجيتها وانج يي: «إن جلوس الزعيمين جنباً إلى جنب لإجراء محادثات من الند إلى الند يرتدي أهمية كبرى وله معنى إيجابي ويعلن بدء تاريخ جديد»!!

تعليق موسكو كان بارداً. وزير الخارجية سيرغي لافروف عبّر بالقول: «مجرد حصول اللقاء بالطبع إيجابي».

رئيس الوزراء الياباني آبي أعلن: «أدعم هذه الخطوة الأولى نحو حل مجمل القضايا المتعلقة بكوريا الشمالية».

في أوروبا ترحيب عام. فرنسا بلسان وزيرة الشؤون الأوروبية نتالي لوازو اعتبرت القمة «خطوة مهمة». لكنها عبّرت عن أسفها لسياسة الكيل بمكيالين لدى واشنطن التي انسحبت من الاتفاق النووي مع إيران. وقالت «أن هذ الاتفاق تحترمه إيران في حين أن توقيع وثيقة مع كيم جونغ أون الذي وصل إلى حد امتلاك السلاح النووي هو عملياً مكافأة شخص خالف كل المعاهدات الدولية».

مسؤولة العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني أكدت: «هذه القمة خطوة مهمة وضرورية تشكل أساساً للتطورات الإيجابية التي تحققت في العلاقات الكورية – الكورية وعلى شبه الجزيرة حتى الآن»!!

وزيرة خارجية النروج إينه إريكسن سوريدي قالت: «الإعلان يتضمن الكثير من النقاط المشتركة مع إعلانات مماثلة شهدناها في السابق. لا يزال يتوجب القيام بالكثير»!!

الموقف الأوضح في التشكيك بصدقية أميركا ونتائج القمة جاء من طهران وهو أمر متوقع وإن كانت المواقف السابقة كما هو واضح دعت إلى التمهّل في قراءة النتائج. فالأمور مرهونة بخواتيمها والعبرة في التنفيذ. المتحدث باسم الحكومة الإيرانية محمد رضا نوبخت قال: «مع من يريد الزعيم الكوري الشمالي التفاوض؟؟ ألم يكن هو الرجل الذي سبّب الإخلال في قمة الدول السبع عبر نشر تغريدة؟؟ هل يمكن الوثوق به؟». أما الناطق باسم الخارجية بهرام قاسمي فاعتبر أن تخلي الرئيس الأميركي عن الاتفاق النووي الموقّع عام 2015 بين إيران والدول الكبرى وغيره من الاتفاقات الدولية «دليل على أنه شريك غير جدير بالثقة. إن تجربة التعامل مع الولايات المتحدة وترامب تفرض الكثير من التشاؤم».

موقف طبيعي وواقعي بعد ممارسات ترامب وما جرى مع إيران وغيرها من الدول. لكن إذا دخلنا إلى عمق ما أعلن من نتائج فإن ملاحظات كثيرة يمكن تسجيلها:

1. مجرّد اللقاء هو تأكيد أن كل التهديدات التي أطلقتها أميركا وبالتحديد إدارة ترامب ضد كوريا الشمالية لم تصل إلى نتيجة. وأن الرئيس الكوري أكد قوة موقفه رغم الصعوبات التي تعاني

منها بلاده وعقد قمة من الند إلى الند مع نظيره الأميركي كما جاء في التعليق الصيني، وترامب يحرص على تقديم نفسه الأقوى في العالم وكلمته لا تردّ!!

بهذا المعنى، إذا كانت القمة نجاحاً دبلوماسياً لأميركا فإنها أضفت شرعية قوية على الرئيس الكوري.

2. إعلان الرئيس ترامب أنه سيوقف المناورات الحربية السنوية مع كوريا الجنوبية «ما سيوفر علينا مبالغ طائلة»، وإشارته إلى نيته «سحب قواته من الجنوب في مرحلة ما» اعتبرها كثيرون تنازلين كبيرين أمام كيم الذي كان يندد دائماً بالمناورات والتهديدات والوجود الأميركي على باب دولته.

3. في ما يخص نزع السلاح، تعهّد عام، ليس جديداً، قدمه كيم، مقابل ضمانات بالانفتاح والمساعدة من قبل ترامب. الجديد في ما جرى هو انعقاد اللقاء وليس المضمون. كيم أعلن ذلك في السابق ولم يقدم على خطوة بل ضاعف نوعية سلاحه، وأجرى مناورات أقلقت الأميركيين والجيران بسبب الضغوطات الأميركية وتهديد ترامب له بخنق وسحق بلاده!! وبالتالي الأهم الآن، كيف سيذهب «الشريكان» إلى التنفيذ؟؟ هل سيكون ترامب صادقاً ملتزماً؟ والتجارب معه لا توحي بذلك؟؟ هل ثمة إمكانية للوصول إلى اتفاق بشكل واضح لا سيما وأن كوريا الشمالية عرفت كيف تتعايش مع الحصار والعقوبات والتهديدات وتمتلك المعرفة التقنية للعودة إلى إنتاج كل أنواع الأسلحة في أي وقت؟؟ هل سيحاول ترامب اللعب في الداخل الكوري بمعنى العبث بأمنها الاجتماعي وتحريض الناس تحت عناوين مختلفة؟؟ ماذا سيفعل كيم؟ هل يعتقد ترامب أنه بذلك أراح نفسه ووفّر مالاً ويمكن لاحقاً التوجه نحو روسيا والخطوة مع كيم تباركها الصين؟؟ وفي الوقت ذاته يعتبر هذا العملاق منافسا له ولا بدّ من وضع حدّ لتمدّده في العالم اقتصادياً ومالياً وسياسياً ولاحقاً عسكرياً وتقنياً!!

نحن أمام حدث كبير لا شك في ذلك. لكن كيف ستترجم هذه التجربة؟؟ ستستفيد منها طهران بكل مضامينها حتى لو بدا أن دونالد جاء بكيم إلى المفاوضات. إيران لن تجلس إلى طاولة ولن تكون في موقع إلا من الند إلى الند. هكذا تتصرف. الخطوة الأخيرة محفوفة بمخاطر. ويبقى السؤال: لماذا يكون انسحاب من اتفاق نووي مع إيران وذهاب إلى اتفاق مشابه مع كوريا الشمالية في ظل تمسك شركاء إيران بالاتفاق وبالتزامهم بالبقاء فيه؟؟ وإذا عاد ترامب إلى سياسة العقوبات

مع كوريا الشمالية ستدافع إيران أكثر عن وجهة نظرها وستكون أميركا في خانة الاتهام بالكيل بمكيالين كما عبّرت فرنسا.

«تاريخ جديد» قالت الصين. «وانتهاء الحرب الباردة» قالت كوريا الجنوبية. هذان عنوانان كبيران. هل يتحققان؟؟ دونالد متهوّر وكيم ردّات فعله سريعة وعلى «الندهة». الأرجح أن العملية ستواجه مصاعب كثيرة.

13 حزيران 2018

أميركا وحقوق الإنسان

لم يفاجئ أحداً قرار إدارة ترامب الانسحاب من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. فالهيئات والمنظمات والمؤسسات الدولية التي لا تلبي الطلبات الأميركية، وتتخذ قرارات لا تنسجم مع السياسات والأهداف الأميركية هي موضع شبهة بل إدانة ويجب أن تتعرّض لكل أشكال الضغط والعقوبات والتهويل والتعطيل. أحد الإجراءات الانسحاب منها. ومجلس حقوق الإنسان في جنيف موضع رصد ومتابعة و«ملاحقة» من قبل الأميركيين. لماذا؟؟ لأنه يرصد ممارسات حكومة وجيش الإرهاب الإسرائيليين. وهي تخالف أبسط قواعد حقوق الإنسان في العالم. وما هي صلاحيات المجلس؟؟ أقصى الحدود: بيانات إدانة. أو اتهام لهذه الجهة أو تلك التي تنتهك هذه الحقوق وبالتالي تتناقض في أعمالها مع مبررات وجود المجلس. لكن، بالنسبة إلى أميركا، إسرائيل لا تنتقد. لا تدان. لا تتهم. إسرائيل هي الدولة الديموقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط ولو مارست كل أشكال الإرهاب المنظم ضد أبناء الشعب الفلسطيني. العالم في مكان. وأميركا في مكان آخر. نعم، ثمة في العالم دول كبرى لها علاقات مهمة مع أميركا ومع إسرائيل وتبدي حرصها على «أمن وسلامة» دولة الإرهاب «ومصالحها الاستراتيجية» في المنطقة. لكنها تنتقد الممارسات الإسرائيلية وتدعو إلى تطبيق القرارات الدولية وإعطاء الشعب الفلسطيني حقه في إقامة دولته المستقلة على أرضه، وترفض سياسة الاستيطان وبعضها يقاطع البضائع المصدّرة منها ويتخذ إجراءات بحق إسرائيل. أما أميركا فلا مجال لتوقّع أي موقف منها نقدي للسياسة الإسرائيلية. موقف عملي بالتأكيد وخصوصاً مع الإدارة الحالية التي يقودها ترامب.

انسحبت أميركا من مجلس حقوق الإنسان، بعد اجتماعات عقدت بين وزير الخارجية مايك بومبيو ونيكي هايلي المندوبة في الأمم المتحدة. وبعد تهديدات متتالية بوقف التمويل والانسحاب، نفذ

قرار الانسحاب. قالت هايلي: «لقد انسحبنا وثمة دول لم تتحلّ بالشجاعة للانضمام إلى معركتنا من أجل إصلاح المجلس المنافق والأناني»!!

هذه هي النظرة الأميركية الحقيقية. كل من ينتقد إسرائيل هو منافق وأناني. وكل ما تفعله إسرائيل وترتكبه من جرائم ومجازر جماعية بحق الفلسطينيين وتهجير جماعي لهم، ومحاصرتهم ومنع حصولهم على الحد الأدنى من الحقوق في حياة شبه طبيعية على أرضهم هو قمة الصدق والتواضع!! هكذا ترى الإدارة الأميركية الأمور.

هايلي انتقدت المجلس لأنه اتخذ قرارات إدانة لإسرائيل أكثر مما فعل تجاه الكونغو وسوريا وإيران وكوريا الشمالية!! بالتأكيد لا أحد يقرّ بأن الديموقراطية وحقوق الإنسان في تلك الدول هي في حال متقدمة ومريحة. ولكن من يقدر على الدفاع عن حقوق الإنسان في أميركا عموماً؟؟ حقوق السود خصوصاً. حقوق المسلمين الممنوعين من الدخول إليها. والذين تعرضوا ويتعرضون لشتى أنواع التمييز. وهل يمكن لعاقل أن يقبل أو يقتنع بأن دولة، أو جهة، أو مؤسسة، أو جمعية، يمكن أن تكون مع حقوق الإنسان في مكان وضدها في أمكنة أخرى؟؟

السياسة الأميركية في هذا السياق سياسة استنسابية رخيصة حقيرة. الإدارات الأميركية ركّبت أنظمة قمع ودكتاتوريات في العالم ودعمت إرهابيين باعتراف مسؤوليها عندما كانت تحتاج إلى ذلك، وحمت أنظمة لا تحترم الحد الأدنى من حقوق الإنسان وفتحت سجوناً علنية وسرية في عدة مواقع في العالم مورست فيها أبشع أنواع وأساليب الإرهاب ضد المعتقلين. ولطالما أقرّ مسؤولون أميركيون بهذه الحقائق لأن المصلحة الأميركية كانت تقتضي بذلك. ثم انقلبت الإدارات على الأنظمة الحليفة والصديقة وعلى «رجالها» هنا وهناك لأن المصلحة كانت تقضي بذلك أيضاً. والثابت الوحيد والدائم إسرائيل!! إسرائيل أساس كل الاعتبارات وفوق كل الإدانات والاتهامات ولها كل الحمايات وهي في الحقيقة دولة الإرهاب الأخطر في العالم.

لقد انسحبت إدارة ترامب من «اتفاق المناخ» الذي وقّع في باريس مع جهود مضنية. ومن «الاتفاق النووي» مع إيران. ومن منظمة الأونيسكو. ومن اتفاق كندا بعد ساعات من توقيعه مع حلفائها وقبل توجّه ترامب إلى سنغافورة للقاء الزعيم الكوري كيم جونغ أون لأن رئيس وزراء كندا أطلق تصريحاً دفاعاً عن الإنسان الكندي وحقوقه!! وتفرض إدارة ترامب ضرائب همجية فوضوية وتتصرف بفوقية مع أوروبا والصين وروسيا ودول كثيرة وتضرّ بالاقتصاد العالمي وتدفع نحو

الفوضى والعبثية والاهتزازات هنا وهناك. كل ذلك ليس مهماً في نظرها. المهم «أميركا الأعظم». أميركا «الأمة العظيمة». وإسرائيل الدولة الأكبر والأقوى والأعظم في منطقتنا.

لا تحترم حقوق الإنسان بدفع الأمور نحو الانفجار والتوتّر والانهيار هنا وهناك في العالم خصوصاً في منطقتنا. وليست أميركا المرجع الصالح للدفاع عن هذه الحقوق وهي تدعم آلة الإرهاب الإسرائيلية في المنطقة وتدمّر شرعة حقوق الإنسان في الذكرى السبعين لإقرارها كما تفعل الآن....

23 حزيران 2018

قضبان السلام والسجن العربي

بسبب الحرب السورية شهدت السنوات الماضية حركة نقل آلاف الحاويات التجارية التركية إلى مدينة حيفا لتصل من خلالها إلى الأردن ثم إلى دول عربية أخرى بديلاً عن الطريق السورية التي أغلقت عقب اندلاع الحرب. ولا تزال هذه الحركة مستمرة.

اليوم ثمة مشروع استكمالي لهذه الخطوة. وهو كناية عن تحويل إسرائيل إلى جسر بري يربط الشرق بالغرب ويكون الأردن مرتبطاً بالسعودية ودول الخليج والعراق وصولاً إلى البحر الأحمر من خلال خليج العقبة ومدينة إيلات في إسرائيل. وهو سكة حديد توفّر خطوط مواصلات سريعة، رخيصة التكلفة وآمنة. الهدف: سياسي بالدرجة الأولى. تعميق العلاقات مع الدول العربية، تكريس دور إسرائيل مرجعية أساسية في النظام الإقليمي الجديد. مرجعية سياسية اقتصادية. لديها الأفكار والبرامج والمشاريع والتكنولوجيا كما كان يقول شيمون بيريس ولدى العرب المال واليد العاملة. (أسميته سابقاً في بداية التسعينات مشروع السخرة).

وفي السياسة أيضاً يأتي المشروع ثمرة نجاح في إعطاء الأولوية لـ «الخطر الإيراني» والشراكة مع عدد من الدول العربية في ضرورة مواجهته. لأن إيران بتمدّدها في المنطقة تقترب من المنافذ البحرية في الخليج العربي والبحر الأحمر، ويمكن استخدامها لإطلاق القذائف الصاروخية أو القيام بعمليات حربية مباشرة. والهدف الاقتصادي المالي، تمرير البضائع من أوروبا إلى المنطقة عبر إسرائيل وكذلك في الاتجاه المعاكس، وتثبيت التعامل التجاري الاقتصادي بين إسرائيل والدول العربية. وهو يحتاج إلى تعاون مع الأردن والسلطة الفلسطينية وبعض دول الخليج. رئيس حكومة الإرهاب في إسرائيل بنيامين نتانياهو ووزير المواصلات إسرائيل كاتس اللذان يقفان وراء المشروع اتفقا على تكثيف الاتصالات مع الولايات المتحدة الراعي الأساسي له، ومع الأردن،

وتأمين دعم دولي وإقليمي له يدفع ببعض الدول العربية إلى أن يكونوا شركاء فيه وممولين له. وقد أطلق الإسرائيليون على المشروع اسم: «قضبان السلام». وطلب نتانياهو من مستشاريه والمسؤولين الإسرائيليين في مجلس الأمن القومي والقطاعات المعنية الدفع بالمشروع والترويج له.

أما كاتس فقد أعلن «أن خط السكة الجديد مصمم من أجل السلام الإقليمي وتقوية الاقتصاد الإسرائيلي وزيادة نفوذ إسرائيل في المنطقة وتقريبها من الدول العربية»!!

كل شيء باسم السلام، حتى المشروع الجديد اسمه قضبان السلام. ولكن أين السلام؟؟ هل المشكلة، مشكلة اقتصادية مالية إنسانية في الأساس أم أنها مشكلة سياسية ناجمة من سياسة الإرهاب الإسرائيلي المنظّم الذي يمارس ضد الفلسطينيين المحشورين وراء قضبان السجون تمارس ضدهم كل أشكال الإرهاب والعنف الجسدي والمعنوي، أو في المناطق المحاصرة المعرضة للجوع والعطش والمعابر المقفلة، والمقابر المفتوحة؟؟ وهذا ما يؤدي إلى المشاكل الإنسانية والاقتصادية.

إنهم في كل عمل يحاولون تفريغ القضية الفلسطينية من مضمونها، وإسقاط حقوق الشعب الفلسطيني، ونهب الأرض والخيرات واستغلالها معابر وممرات لتنفيذ مشاريعهم وسياساتهم. وفي كل مرة يخترعون عدواً.

المشكلة الأساس هي في العقل العربي الرسمي. هي في طريقة تعاطي العرب مع قضاياهم وثرواتهم ومستقبلهم. إن إسرائيل في ما تقوم به تحقق ما أعلنه مراراً مسؤولوها، أنهم يريدون دمج المنطقة بهم وليس الاندماج فيها. كانوا يقولون ذلك بعد انعقاد مؤتمر مدريد. اعتقد كثيرون أن هذا الأمر ممكن التحقق من خلال السلام الذي وقعوا عليه لكنهم لم ينفذوه ولن ينفذوه. وكان عنوانه: الأرض مقابل السلام. قلت يومها: الأرض لهم والسلام لهم. والسلام علينا. هكذا يتصرفون. ومشاريعهم الاقتصادية والتنموية تقع في خانة هذا «السلام». نحن وراء القضبان وهم يستغلون كل شيء!!

هذه هي نتيجة السجن العربي الكبير الذي تحدث عنه وحذّر من خطره كمال جنبلاط.

مع ذلك: فلسطين حق لن يموت ولو طال الزمن!!

24 حزيران 2018

«العالم على مفترق طرق»

بعد نحو ثلاث سنوات من القرار 2231 المتعلق بالاتفاق النووي، وبعد شهر ونيّف من إعلان الإدارة الأميركية الانسحاب منه، عقد مجلس الأمن اجتماعاً ناقش خلاله تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس حول الوضع الناشئ بعد هذا التطوّر والتحديات التي ستواجهها المنظمة ودول الاتفاق. وكيلة الأمين العام لشؤون السياسية روز ماري ديكارلو نبّهت في كلمتها أعضاء مجلس الأمن إلى أن «خطة العمل الشاملة المشتركة حول البرنامج النووي لإيران باتت على «مفترق طرق» في ضوء انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق». وأشارت في إفادتها أنه «منذ بدء سريان الاتفاق بتاريخ 16 يناير 2016 أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقاريرها أن إيران التزمت بنود خطة العمل المشتركة». لكنها أبدت أسف الأمين العام لانسحاب أميركا منها ومطالبته طهران بأن «تدرس بعناية هواجس الدول الأعضاء حول نشاطات يفاد بأنها تتعارض مع البنود التقييدية الواردة في الملحق باء في القرار 2231». وسردت معلومات حول «صواريخ إيرانية الصنع سقطت في السعودية»، و«طائرة إيرانية دون طيّار انطلقت من سوريا وأسقطت في إسرائيل»، و«اعتراض زورق محمّل بالمتفجرات متوجهاً إلى اليمن»، و«توريد أو نقل أو بيع بضائع وتصدير مواد مزدوجة الاستخدام إلى إيران بما يتعارض مع القرار 2231». وعلى هذا الأساس اعتبرت أن الاتفاق صار الآن على «مفترق طرق».

السؤال الذي يطرح: إذا كان الموضوع هو موضوع الاتفاق النووي، وإذا كانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تؤكد أن إيران ملتزمة به منذ توقيعه، فلماذا الانسحاب منه، والحملة عليه، والعقوبات على إيران، والضغوطات والتهديدات؟؟ في مثل هذه الحالة من هو المسؤول؟؟ إيران أم أميركا ومن يؤيد سياستها؟؟ وإذا كانت الجلسة مخصصة لمناقشة الاتفاق ومصيره ومرحلة ما بعد

الانسحاب الأميركي منه فما هي علاقة الأمم المتحدة لتحلّ محل وكالة الطاقة بدل أن تبني موقفها على أساس تقاريرها ومعلوماتها؟؟ ويعرف الجميع أن ثمة نقاشات حول مضمون القرار – كالعادة في ما يخص قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن – لجهة تقييد البرنامج الصاروخي الإيراني ربطاً بالاتفاق النووي معها.

إن الحملة الأميركية تخفي أهدافاً أبعد وأخطر. تريد إخضاع إيران. تبيع ورقة «لحلفاء» في المنطقة، تستغل مواردهم، تسعّر من خلالهم، وفي مواجهة إيران الخلاف المذهبي، تدفع باتجاه صفقة القرن لإنهاء القضية الفلسطينية، خدمة لإسرائيل التي لم تعد هي العدو أو على الأقل العدو الأول بالنسبة إلى البعض وقد احتلت عنده إيران هذا الموقع إضافة إلى المصالح الاقتصادية والمالية التي تحققها أميركا في الطريق وقد حصدت الكثير من المال في الأشهر السابقة مما يشجعها على الاستمرار في السياسة ذاتها.

نائب المندوبة الأميركية الدائمة في الأمم المتحدة جوناثان كوهين قال في الاجتماع: «إيران تواصل زعزعة استقرار الشرق الأوسط من خلال دعمها للجماعات الإرهابية والقوات التابعة لها» وطالب المجلس بـ «تسليط الضوء على سلوك إيران وإعلان عواقب تصرفاتها»!! وأضاف: «لهذا السبب نحضّ أعضاء المجلس على الانضمام إلينا في فرض عقوبات تستهدف سلوك إيران «الخبيث» في الشرق الأوسط».

لا يرى المندوب الأميركي طبعاً الصواريخ والأسلحة الأميركية التي استخدمتها وتستخدمها إسرائيل ضد لبنان وأطفاله ونسائه والمدنيين فيه، وضد فلسطين. ولا يرى قيمة لتقارير المنظمة الدولية للطاقة لأنها ليست في مصلحة أهداف بلاده. ويعبّر عن تكبّر إدارته وغطرستها في التصرف كأنها الدولة صاحبة القرار في العالم وهي التي تدفع نحو الفوضى الشاملة.

المندوب الفرنسي فرنسوا دولاتر قال: «انهيار هذا الإنجاز التاريخي سيشكّل خطوة خطيرة إلى الوراء بالنسبة إلى المنطقة وإلى منظومة حظر الانتشار وكذلك بالنسبة إلى أمننا جميعاً وهو أمر قد تكون عواقبه وخيمة».

ممثل الاتحاد الأوروبي جواد فال دي الميدا أكد: «إن تفكيك اتفاق نووي فعّال لا يضعنا في موقف أفضل لمناقشة قضايا أخرى، داعياً إلى الإبقاء على الاتفاق وإلى ما يتوجب على إيران لجهة

الصواريخ الباليستية ونفوذها» وأضاف: «إن التنفيذ الكامل للاتفاق يمنع سباقاً للتسلح النووي». كلام منطقي ودقيق وواقعي يبنى عليه.

المندوب الألماني كريستوف هوسجين اعتبر أن «الخروج من الاتفاق من شأنه أن يقوّض التعددية الفعالة. النظام المتعدد الأطراف القائم على قواعد». يعني انتقد سياسات أميركا المتفردة ومحاولاتها فرض إرادتها على الآخرين.

أما المندوب الروسي فاسيلي نيبينزيا، فأشار إلى «أن تقرير الأمين العام يفتقر إلى التوازن ويعكس اتهامات لا أساس لها ضد إيران». وقال: «من المفروض أن تقوم الأمم المتحدة بالتحقيق في انتهاك القرار 2231 من دون تفويض من مجلس الأمن» كما أن «فرض عقوبات أحادية من قبل واشنطن ضد إيران يعتبر انتهاكاً للقرار 2231».

إن المواقف المعلنة تؤكد التباين مع سياسة وأهداف إدارة ترامب وتحذّر من العواقب الخطيرة لها وترفض سياسة التفرّد التي ستقود العالم إلى فوضى عارمة بحيث يمكن القول: ليس الاتفاق النووي وخطة العمل الشاملة على مفترق طرق كما قالت وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة، بل العالم كله على مفترق طرق بسبب السياسات الأميركية. وهي مناسبة للتأكيد مجدداً أن أميركا لن تحكم العالم وبالتالي، لتجديد الدعوة إلى تعاون دولي وثيق تقوم على أساسه شراكة حقيقية، أو تعتمد أطر وآليات تؤدي إلى الشراكة في معالجة المشاكل التي يعانيها عالمنا اليوم. لن تقبل أميركا ذلك. سوف تستمر في سياساتها. وستشهد انعكاسات سلبية لها في كثير من المواقع على الساحة الدولية. لن ترحم البشرية أميركا وإداراتها المتعاقبة على روح العدوانية وتعميم الشر والتمييز العنصري بين الشعوب ومحاولات استغلال مواردها وطاقاتها حتى لو خرب العالم. إنها جرائم بحق الإنسانية!!

28 حزيران 2018

إسرائيل وحدها قوة نووية

ليس ثمة نقاش في أن للسعودية وغيرها الحق في أن تمتلك طاقة نووية ما دامت إسرائيل دولة نووية خطيرة مهدّدة للمنطقة كلها منذ قيام إرهابها على أرض فلسطين، وبعد أن امتلكت إيران قوة نووية كبيرة. وليس ثمة نقاش في أنه لا يحق لأميركا ولا يجوز أن تكون قوة منفردة بالقرار متحكمة بخيارات الدول والشعوب تمنع وتحرم هذه من عناصر القوة وتجيزها لغيرها وبالتحديد إسرائيل، وإسرائيل حصراً. إلا أن الواقع الخطير يؤكد هذا النهج حتى الآن. أطلقت المملكة مواقف في مراحل مختلفة تعلن فيها إصرارها على امتلاك الطاقة النووية إذا ما استمر السباق في المنطقة عليها. وعبّرت عن مخاوفها في الفترة الأخيرة من توسّع القوة الإيرانية. وخصوصاً بعد توقيع الاتفاق النووي مع طهران والمكاسب التي حققتها الأخيرة في تصديها لكل محاولات تطويقها وإصرارها على فرض نفسها دولة عضواً في النادي النووي العالمي.

في كل مرة كان يصدر فيها موقف سعودي يعبّر عن التوجّه نحو الطاقة النووية كانت الإدارة الأميركية تؤكد أنه من غير المسموح لأحد تجاوز حدود «الطاقة المحدّدة». ورغم تطور العلاقات السعودية – الأميركية بعد انتخاب الرئيس ترامب زيارته الرياض منذ عام ونيّف وتوقيعه اتفاقات بيع سلاح للمملكة بمئات مليارات الدولارات والتفاهم والتعاون في سياق إلغاء الاتفاق النووي مع إيران ومواجهة «التمدّد الإيراني» في المنطقة، ومحاولات إيران «زعزعة الاستقرار» فيها، ورغم الحديث عن خطط مشتركة لمواجهة هذا الخطر وتصريحات مسؤولين إسرائيليين عن تطور علاقاتهم مع عدد من الدول العربية لمواجهة «العدو المشترك» إيران!! فإن المواقف الأميركية لم تتغيّر. ممنوع على السعودية وغيرها تخصيب الأورانيوم. رصدت المملكة ما يقارب المئة وخمسين مليار دولار أميركي لتحقيق برنامجها. وبالتأكيد سيكون التعاون مع أميركا التي

تمتلك التكنولوجيا الحديثة. ومع ذلك إن للطاقة النووية السعودية المنوي توفيرها حدوداً من غير المسموح تجاوزها. وهذه الحدود مرسومة إسرائيلياً وأميركياً والشراكة هذه قائمة في مواجهة إيران في الوقت عينه. إذ ثمة فريق إسرائيلي أميركي مشترك هو الذي يخطط لهزّ وزعزعة الاستقرار في إيران وضرب النظام وفرض الشروط عليه.

الوزير الإسرائيلي يوفال شتاينتز يؤكد إن «إسرائيل تعارض بقوة أي جهد من السعودية للتخلص من القيود المفروضة عليها لتخصيب اليورانيوم أو معالجة الوقود النووي»!! الرسالة واضحة لأميركا وللسعودية. لماذا لأميركا؟؟ لأن ثمة من سرّب لإسرائيل أن في محيط الرئيس الأميركي من لا يمانع في إرضاء المملكة بتنفيذ مشروعها ما دام كل شيء سيكون تحت إشراف الجهات الأميركية – كما قالوا. رغم ذلك إسرائيل لا تقبل، وجهات نافذة في مراكز القرار الأميركي لا تقبل. والطرفان متفقان على ذلك. الإسرائيلي قال للأميركي: «أليس الرئيس ترامب نفسه من قال «إن السعودية وغيرها دول لم تكن موجودة لولا الحماية الأميركية؟؟ ماذا لو حصل شيء وتغيرت الظروف وكانت هذه الدول قد امتلكت هذه القوة فمن يضبطها؟؟ لماذا نأتي بالخطر إلى دارنا ونحن نعمل على إبعاده عنّا في كل المجالات وعلى كل الساحات؟؟ لا مانع من امتلاك السعودية الطاقة النووية ولكن بحدود الالتزام بعدم تخصيب الأورانيوم والخضوع للشروط التي نفرضها على الآخرين»!!

ولا تزال الأمور عالقة عند هذه النقطة.

ماذا يعني ذلك؟؟

يعني «لا صفقة قرن نووية» مع المملكة كما يتحدث البعض. صفقة عادية مضبوطة المفاصل!! ويعني أن أي أمر له علاقة بالمنطقة الكلمة الفصل فيه يجب أن تكون لإسرائيل. وأن إسرائيل وحدها دولة نووية في المنطقة وممنوع على المنظمات والهيئات الدولية المعنية بهذه الطاقة النقاش. إن لإسرائيل وحدها امتلاك كل عناصر القوة. والبقاء خارج الرقابة الدولية. وتجاوز كل قرارات الشرعية الدولية. وهي «المنشار» الذي يأخذ من الجميع ما لديهم من إمكانات وثروات وطاقات ومواقف لبناء الدولة الأقوى في المنطقة في كل الميادين والمجالات.

ليس في الأمر جديد. تلك هي السياسة الأميركية الداعمة بلا حدود للإرهاب الإسرائيلي منذ قيام دولة الإرهاب على أرض فلسطين. ومن خارج منطقتنا كل من امتلك طاقة نووية أو قدرة مالية، أو موقعاً استراتيجياً وكل من مارس سياسة تناقض أو تنتقد الإرهاب الإسرائيلي يتعرّض للاستهداف والحصار ومحاولات الإضعاف.

عندما ندرك هذه الحقيقة الناصعة، ونتعامل معها بعناصر القوة التي لدينا وأبرزها حقنا في الوجود بكرامة وبإدارة ثرواتنا وطاقاتنا بشكل جيد ورسمنا خطة متكاملة في هذا السياق لا يتمكن أحد من مصادرة هذا الحق أو كسره..

الرهان على أميركا لن يحصد إلا الخيبة!!

2 تموز 2018

الحرب النفطية ضد إيران

القرارات «النفطية» التي أعلنتها الإدارة الأميركية ضد إيران تعتبر حرباً من الحروب التجارية التي بدأ الرئيس الأميركي دونالد ترامب بشنها ضد عدد من الدول لا سيما منها الصديقة والحليفة لأميركا. لكن الحرب ضد إيران تختلف في جانب مهم من أهدافها وأبعادها على المستوى الدولي وخصوصاً على مستوى «إقليمنا» والحروب الدائرة مباشرة أو بالواسطة سياسياً ودبلوماسياً واقتصادياً وعسكرياً وأمنياً بين طهران وعدد من الدول العربية.

ترامب أعلن عقوبات ضد إيران. ممنوع على أي دولة التعامل معها نفطياً. نوع من الحصار الخانق في ظل وضع اقتصادي صعب وتحركات شعبية في الداخل يراهن عليها كثيرون لهزّ النظام وزعزعته وإسقاطه. إذ بعد الفشل العسكري والأمني والتقني في تطويع الجمهورية الإسلامية لا بدّ من خطوات اقتصادية نفطية مالية، لتركيعها. ولا شك في أن العقوبات أصابت إيران. فبعد الاتفاق النووي الموقّع معها عام 2015 ليس ثمة حديث إلا عن طوابير الشركات العالمية للاستثمار فيها وإعادة بنائها. حتى أن شركات أميركية وقعت عقودا لبيع طهران طائرات ومعدات. وشركات أوروبية نفطية وغير نفطية استثمرت بمليارات الدولارات. وهي الآن تعاني مشاكل كثيرة. العقل «البلطجي» لـ «ترامب» لم يتقبل هذه الفكرة. وهو قبل وبعد إعلان انسحابه من الاتفاق كررّ ولا يزال أن على إيران أن تدفع الثمن وليس ثمة مكان لاتفاقات معها تقدّم إليها الهدايا!!

منظمة «أوبك» اجتمعت منذ أيام. قررت رفع الإنتاج النفطي ضمن حدود معينة تتناسب مع إجراءاتها الروتينية التي تتخذها دورياً لتلبية السوق العالمي ومنع ارتفاع الأسعار بشكل غير مدروس. أميركا ترامب لا تحترم منظمات ودولاً وهيئات تجاوزت القرار. أعلن ترامب أنه اتصل بالملك السعودي سلمان بن عبد العزيز ووافق الأخير على زيادة إنتاج المملكة بشكل منفرد بما

يقارب المليوني برميل. دول أعضاء في «الأوبك» اعتبرت القرار التفافاً عليها والمملكة لم تؤكد الخبر كما أعلن ترامب. لكن إيران المستهدفة تحسبت ووجهت رسالتين. الأولى من خلال وزير نفطها بيجن زنغنة أرسلها إلى نظيره الإماراتي سهيل المزروعي الرئيس الدوري لـ «أوبك» دعاه فيها إلى «حماية المبادئ الطويلة الأمد ووحدة وصال أوبك في هذه الفترة التاريخية». والثانية أعلنها النائب الأول للرئيس روحاني إسحاق جهانغيري مؤكداً أن «إيران ستبقى قادرة على بيع النفط قدر ما تحتاج» ومهدداً من يريد مجاراة أميركا بالقول: «في هذه المعركة، كل بلد يسعى للحلول محل إيران في السوق النفطية سيرتكب خيانة عظمى بحق الشعب الإيراني وسيدفع بالتأكيد ثمنها». وقال: «إن الحكومة ستسمح للشركات الخاصة بتصدير النفط الخام الذي سيعرض في البورصة، والقطاع الخاص يستطيع تصديره»!!

السؤال: ماذا تريد أميركا؟؟ هل تريد استدراج النظام الإيراني إلى اتفاق جدي معها؟؟ أم تريد إسقاطه؟؟

في عدد من التصريحات أكد ترامب وأركان إدارته أنهم لا يريدون إسقاط النظام. وفي تصريحات أخرى قالوا تلميحاً أن الشعب الإيراني بدأ سعيه إلى التغيير»!! والسؤال: هل إذا أرادت التغيير هي قادرة على تحقيقه؟؟

إسرائيل الثابت الأساس في الحسابات الأميركية بشكل خاص، والمحرّض والمحرّك الأول لكل الحملات ضد إيران تدفع في اتجاه التغيير لكنها في الوقت ذاته تتعامل مع الوقائع. إذا تمّ التوصل إلى اتفاقات وتفاهمات تضمن مصالحها الاستراتيجية فهي تتكيف معها. روسيا لديها التزام تجاه إسرائيل بالتأكيد ومصالحها. ولكن لديها مصالحها المباشرة مع «الجارة الصعبة» إيران. تركيا أعلنت أنها لن توافق على استفراد إيران. وستحافظ على مصالحهما المشتركة. أوروبا لا ترغب في الوصول إلى الغايات الأميركية القصوى. وهي تتأثر بها. وأميركا لا تأبه للمصالح الأوروبية وقد انسحبت من عدة اتفاقات معها، آخرها كندا، وثمة دول أوروبية تسعى إلى لملمة الأوضاع وتدعو إلى تعاون دولي للحفاظ على الاتفاق النووي الإيراني والبحث في الصواريخ البالستية. اليوم يتقدم الدوران النمساوي والسويسري. بعد ذلك الخليج يبدي ارتياحاً للإجراءات ضد إيران ويذهب في اندفاعات سريعة لملاقاتها لكن الخطر قائم. إيران لن تسكت. ستواجه على كل المستويات. في كل الاتجاهات والساحات والمجالات. وليس ثمة شيء مضمون أميركياً. ليست المرة الأولى التي تهدّد

فيها أميركا، أو تقوم بأعمال غير مضمونة النتائج، أو تدفع حلفاءها إلى معارك تورطهم فيها وتتخلى عنهم بعد أن تستنفد طاقاتهم، وتؤكد أنها لن تخوض حروب الآخرين أو حروباً نيابة عنهم أو دفاعاً عنهم.

الحرب الجديدة ضد إيران خطيرة. مقلقة. مكلفة. نتائجها تتجاوز الساحة الإيرانية. والمصالح تقضي بعدم الرهان الأعمى على الأميركي ومراقبة ومتابعة كل الخطوات والدخول على خط الاتصالات الأوروبية الروسية، والدورين السويسري والنمساوي، وعدم إدارة الظهر إلى الموقف التركي بغض النظر عن نقاط التلاقي مع تركيا والتباعد عنها، الاتفاق أو الخلاف معها. وفوق ذلك مقبلون على قمة هلسنكي بين الرئيسين الأميركي والروسي حيث أعلنا أن مواضيع كثيرة ستكون مطروحة على طاولة النقاش.

في لعبة مصالح الكبار يجب أن نتعلم من دروس وعبر الماضي والحاضر لضمان المستقبل آخذين في عين الاعتبار دائماً الموقع الإسرائيلي المميز في هذه اللعبة...

أقول ذلك ليس دفاعاً عن إيران بل على أمن المنطقة كلها وما تبقّى لنا فيها من حضور.

3 تموز 2018

أميركا وحقوق الإنسان في إسرائيل

أميركا تنسحب من مجلس حقوق الإنسان لأنه «منافق» والسبب الحقيقي أنه انتقد ممارسات إسرائيل الإرهابية المنافية لأبسط حقوق الإنسان الفلسطيني. وانتقد المسؤولون الأميركيون وخصوصاً نيكي هايلي المندوبة في الأمم المتحدة انتهاكات هذه الحقوق في عدد من الدول. اليوم نحن أمام مظهر خطير وتصرف بشع في سياق الانتهاكات. حاخام إسرائيلي يقدّم «درساً» في التربية العنصرية أمام وزير التعليم وحشد من المعلمين والأهالي والمعنيين بالقطاع التربوي وأي تربية؟؟ أي تعبئة؟؟ أي ضخ؟؟

رجل الأعمال المتدّين موشيه زير، أطلق تصريحات ذات طابع عنصري تحريضي دموي ترهيبي ضد الفلسطينيين بحضور وزير «التربية» الإسرائيلي في حفل نظمته الوزارة. فقال: «إن بنيت بيتاً فكأنك تقتل 100 عربي. وإن بنيت مستوطنة فكأنك تقتل عشرة آلاف من الأغيار». (غير اليهود) وصفّق له الحاضرون.

هذه هي تربيتهم وعنصريتهم وأهدافهم ومشاريعهم ونظرتهم إلى الفلسطينيين. هذا هو حقدهم عليهم واستهدافهم الدائم لهم. مصير الفلسطينيين القتل ببناء البيوت أو المستوطنات أو بأي سلوك آخر. الهدف هو تصفيتهم والتخلص منهم. مصادرة أملاكهم وأراضيهم وبناء المساكن عليها وقتلهم. إنها تربية على القتل. تربية على الجريمة. تربية على الإرهاب وانتهاك حقوق وحرمات الإنسان الفلسطيني، برعاية مباشرة من الوزارات الإسرائيلية. فالعنصري والإرهابي موشيه زير كان ضيف شرف وخطيب حفل نظمته وزارة التربية في مستوطنة «قرني شومرون». هذا الرجل كان واحداً من عصابة الإرهاب «اليهودي» السرية التي أدين هو وأفرادها في ثمانينات القرن الماضي بتنفيذ عمليات إرهابية ضد الفلسطينيين. هو من كان في عداد الفريق الإرهابي الذي فجّر

سيارة رئيس بلدية نابلس بسام الشكعة، وحكم عليه بالسجن أربعة أشهر بدعوى أنه مريض. القرار القضائي صنّفه مريضاً نفسياً. ووزارة التربية تقدّمه خطيب حفل في مناسبة تربوية. وتعتمده مرشداً روحياً وفكرياً وتربوياً يبث عناصر الكراهية والقتل ضد الفلسطينيين!!

وقبل أن يلقي زير كلمته عرض في الحفل فيلم قصير حول المستوطنات فقال: «إن انتقامنا جميعاً سيكون باستيطان أرض إسرائيل»!!

غالبية دول العالم تعتبر الاستيطان مشكلة أمام تنفيذ قرارات الشرعية الدولية وتأكيد حل الدولتين وحصول الفلسطينيين على شيء من حقوقهم. ودول أوروبية مهمة بل الاتحاد الأوروبي يصدر قرارات مقاطعة لبضائع إسرائيلية منتجة في المستوطنات ومصدّرة إلى الخارج. والتربية الإسرائيلية والثقافة الإسرائيلية مبنية ومرتكزة على مزيد من التوسّع والاستيطان والاعتداء على حقوق الفلسطينيين في أراضيهم. السيدة هايلي وكل المسؤولين الأميركيين غائبون عن السمع. يطلقون تصريحات عن الديموقراطية. يدمّرون دولاً وأقاليم ومناطق بأسرها ويهددون الاستقرار العالمي تحت عنوان حقوق الإنسان وتعميم وتعزيز الديموقراطية في العالم، لكنهم يعتبرون ما تقوم به إسرائيل، ما تربي عليه أجيالها، ما تعمّمه على شاكلة دعوات موشيه زير عملاً شرعياً ويصبّ في خانة «حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها»!

نحن أمام عنصريتين إسرائيلية وأميركية بكل ما للكلمة من معنى. ولا يجوز السكوت عليهما.

وفي السياق ذاته حصل حادث في الكنيست الإسرائيلي. حاول نواب متطرفون تعطيل مؤتمر عنوانه «واقع الأطفال تحت الاحتلال» يقام بدعوة من نواب معارضين. في المؤتمر عرضت صور معبّرة عن معاناة الأطفال الفلسطينيين من سكان غزة. وتحدث أطفال مقيمون في القدس الشرقية، واصفين اقتحام منازلهم من قبل قوات إسرائيلية وإيقاظهم في الليالي من أسرّتهم وفرشهم بطريقة عنيفة همجية، وخطفهم إلى معتقلات غير معروفة في البداية حيث يعانون الفقر والإرهاب المعنوي والجسدي والجوع. الصور تركت أثرها في أوساط إسرائيلية معينة، أكد من خلالها النواب العرب وبعض النواب الإسرائيليين سخطهم من الممارسات التي أبرزتها. تصدى لهم نواب آخرون اتهموهم بالخيانة. خيانة الدولة. حاولوا قطع كلماتهم بعد الفشل في منع عرض

الصور. ذهبوا إلى حد اعتبار أن المؤتمر بحد ذاته «عار على المنظمين الذين يخدمون الإرهابيين»!!

الأطفال إرهابيون. وإرهاب الأطفال وتعذيبهم، عمل إنساني أخلاقي. إسرائيل دولة ديموقراطية وحيدة في المنطقة وكل محاولة للدفاع عن حقوق الإنسان فيها، والتصدي للانتهاكات التي تستهدفها هو عمل إرهابي وأصحابه إرهابيون حتى لو كانوا إسرائيليين!!

بين الاستيطان، وترهيب الأطفال، وتجويعهم وقتلهم، سياسة إسرائيلية عنصرية واحدة تؤكد استمرار كيان الإرهاب في اعتبار أصحاب الأرض محتلين، وأصحاب الحقوق إرهابيين، ومعها تستمر سياسة الولايات المتحدة في دعم الإرهاب وممارساته.

ألا يرى الأميركيون في إدارة ترامب إرهاب الدولة المنظّم وفي التربية على الإرهاب وقتل الآخر في مؤتمرات وزارة التربية وخطيبها الأبرز إرهابي معروف، انتهاكات لحقوق الإنسان ليذهبوا إلى لعن مجلس حقوق الإنسان في جنيف وينسحبوا منه لأنه قال كلمة في هذا الإرهاب وهذه العنصرية الإسرائيلية؟؟

4 تموز 2018

ما يجري عندنا يعنينا

ديفيد شنكر باحث أميركي في شؤون الشرق الأوسط. اسم معروف في دوائر القرار في واشنطن وفي أوساط كثيرة في منطقتنا. تربطه علاقات بعدد من المسؤولين والسياسيين فيها. منحاز لإسرائيل. مرشّح لأن يكون مساعداً لوزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأدنى. قدّم مطالعة في الكونغرس تمهيداً لتعيينه، تحدث فيها عن أهمية منطقتنا. «إنها تواجه تحديات هائلة. منها دول فاشلة وإرهاب مروّع، وأزمات إنسانية حادة، وجهود متواصلة يبذلها النظام الإيراني لزعزعة الاستقرار في المنطقة وهي ذات أهمية استراتيجية كبرى بالنسبة إلينا نظراً إلى تحالفاتنا الحساسة هناك والموارد الطبيعية المتوفرة فيها، وخطوطها البحرية وطاقات سكانها الهائلة». وأضاف: «ثمة حاجة حقيقية إلى ترسيخ التحالفات مع شركائنا التقليديين من أجل إلحاق الهزيمة بتنظيم الدولة الإسلامية وسواه من التنظيمات الإرهابية، والتصدّي للسلوك الإيراني الذي يتسبّب بالأذى ويخلّ بالاستقرار، وكبحه، والعمل من أجل أن تنعم المنطقة بقدر أكبر من السلام والأمن»!! وأكد أن «الولايات المتحدة تواجه سلسلة من التحديات الاستراتيجية المعقّدة في الشرق الأوسط، تتطلب استخدام مختلف أدوات القوة الأميركية في شكل خاص الدبلوماسية – الآن أكثر من أي وقت مضى – لأن ما يحدث في الشرق الأوسط لا يبقى في الشرق الأوسط»!!

الرسالة واضحة. إيران. وداعش. وآخر دولة واجهت الإرهاب في المنطقة هي الولايات المتحدة. بل هي كانت وراء ولادته من أفغانستان إلى ساحات كثيرة. هذا بالمعنى الذي يتحدث فيه الأميركيون عن الإرهاب ويضعونه في خانة الدول الإسلامية. أما الإدانة الكبرى لأميركا بدعم الإرهاب، فهو تأييدها المطلق لإسرائيل دولة الإرهاب المنظّم ضد الفلسطينيين.

أميركا استغلت وجود «داعش». غضّت الطرف عنه. سكتت عن مرور قوافله إلى دول كثيرة في المنطقة، وعن تمدّده، ثم دعت إلى مواجهته وراحت تبتز العالم بذلك تحت عنوان التحالف الدولي لمواجهة الإرهاب!! وأميركا ابتعدت عن المعارضات الديمقراطية في الوقت ذاته. وفككت الجيوش وعممت الفوضى. وبالتالي يأتي كلام شنكر في سياق المعزوفة الأميركية ذاتها والدور الذي سيناط به!! أما إيران فهي «العدو» في هذه المرحلة. نعم، إيران تقوم بدور كبير في المنطقة. تمدّدت كثيراً. ساهمت أميركا في ذلك من أفغانستان إلى العراق ثم إلى سوريا، وفي لبنان وغيره وذلك بسبب الدعم المفتوح لإسرائيل وتجاوز الشرعية الدولية وقراراتها ومحاولات الهيمنة والتفرّد ودعم الاحتلال. والأخطر من ذلك بسبب التأييد المفتوح لإسرائيل في ممارسة سياسة التوسّع والاستيطان والإرهاب ضد الفلسطينيين. وحماية إسرائيل في إسقاط كل محاولات التوصل إلى حلول عادلة للقضية الفلسطينية الأمر الذي كان ولا يزال وسيبقى يهدّد الأمن والاستقرار في المنطقة كلها. وهذا الموضوع لم يأت على ذكره السيد شنكر ولم يشر إلى ما سيقوم به على هذا الصعيد في وقت نتوقع فيه حركة أميركية في اتجاه تمرير «صفقة القرن» لتدمير القضية الفلسطينية.

أميركا شاركت في تركيب نظام «الملالي» في إيران كما كان يسميه المسؤولون الأميركيون. أميركا تعاونت مع إيران في مراحل. وغضّت الطرف عن دورها في مراحل أخرى. وذهبت إلى الصراع معها في مراحل معينة وكل ذلك في سياق حساباتها ومصالحها وعلى وقع حماية مصالح إسرائيل الاستراتيجية!!

والصراعات التي خاضتها أميركا تمت بالواسطة. يعني باستخدام عرب ومسلمين وحصل ما حصل في المنطقة. المهم بالنسبة إلينا هي القضية الأساس. فلسطين. لا كلمة عنها. وهذا يؤشر إلى ما سيكون عليه دور شنكر وغيره من تآمر عليها.!!

نسوق هذا الكلام ليس دفاعاً عن إيران بل إدانة لأميركا وإسرائيل. وفي كلام المسؤول المرتقب تعيينه إشارة واضحة إلى موارد المنطقة، وخطوطها البحرية الحيوية. هذا بيت القصيد. يريدون النفط. والغاز. والثروات. وقد أخذوا الكثير منها، وثمة من يعرض عليهم الباقي لتثبيت عرش ومواجهة إيران العدو، في ظل انفتاح على إسرائيل!!

أميركا تقوم بدورها. إسرائيل تقوم بدورها. إيران. تركيا. روسيا. كل القوى الأساسية تقوم بأدوارها. تدافع عن مصالحها. إلى متى سنبقى منتظرين لنلتحق هنا أو هناك، بهذه القوة أو تلك

ونحن نملك أكبر وأغنى القوى، قوة الحق وقوة الإمكانات؟؟

هم يتصرفون على أساس أن كل ما يجري عندنا لا يبقى عندنا. كما قال شنكر. يعني ما يجري عندنا يعنيهم مباشرة. فهل نفكر نحن بأن ما يجري عندنا يعنينا وما يخططون له عندهم يعنينا لأنه يستهدفنا؟؟ هذه هي مسؤوليتنا. نحن نقرأ الآخرين لزيادة معرفتنا وتثبيت وتعميم قناعاتنا والتحذير من استهدافاتهم لنا ليس لنكتفي بوضع اللوم والحق عليهم.. بل لندرك الواجب الملقى علينا!!

وفي موضوع إيران، أخطر ما في الأمر أن ننجرّ إلى حرب، ندفع إليها، نغرق فيها إلى جانب الغرق في اليمن وفي الحروب الداخلية، ويبتزّنا معلمو شنكر في أميركا وإسرائيل وهم كررّوا ويكرّرون أنهم لن يخوضوا حرباً نيابة عن أحد، بل يطالبون الحلفاء والأصدقاء في «حلف الأطلسي» وفي العالم العربي، وفي كل مكان بدفع الفواتير لهم وتحمّل كل النفقات!!

5 تموز 2018

القمة المنتظرة

كل العالم ينتظر قمة هلسنكي التي ستعقد في السادس عشر من الشهر الجاري بين الرئيسين دونالد ترامب وفلاديمير بوتين. هي القمة الرابعة بهذا المستوى التي تعقد بين رئيس أميركي ورؤساء الاتحاد السوفياتي السابق وروسيا الاتحادية الحالية في هلسنكي.

عام 1975 عقد لقاء تاريخي بين الرئيس جيرالد فورد والزعيم السوفياتي ليونيد بريجينيف.

عام 1990 لقاء ثان بين الرئيسين جورج بوش الأب والرئيس ميخائيل غورباتشيف.

عام 1997 لقاء بين الرئيسين بيل كلينتون وبوريس يلتسين.

سبق ذلك قمة عقدت عام 1986 بين الرئيسين رونالد ريغان وميخائيل غورباتشيف في مدينة ريكيافيك. في هذه القمة كان الإعلان عن انتهاء الحرب الباردة.

اليوم يلتقي الرئيسان الأميركي والروسي في ظل تعقيدات كبيرة في العلاقات بين البلدين. وحديث عن عودة الحرب الباردة، وفي ظل متغيرات دولية هائلة تواجههما لا سيما وأن الرئيس الأميركي الحالي ظاهرة فريدة بين رؤساء العالم يقود أكبر دولة فيه وله نزعات و«شطحات» خطيرة في سلوكه السياسي والإعلامي والدبلوماسي وفي علاقاته مع رؤساء الدول الأخرى.

اليوم روسيا متهمة بالتدخل في الانتخابات الرئاسية التي أوصلت ترامب إلى البيت الأبيض. وترامب في دائرة التحقيق الذي خضع له كل مستشاريه وأركان حملته. منهم من أقيل ومنهم من استقال. لكن الداخل الأميركي يضجّ بالحديث عن الدور الروسي واستهداف روسيا لأميركا وإمكانية تدخلها في انتخابات الكونغرس المقبلة والانتخابات الرئاسية اللاحقة حيث يريد ترامب أن يرشح

نفسه مجدداً. وهذا الأمر شنّج الأجواء في المؤسسات الأميركية ضد روسيا وارتفعت الأصوات وتكثفت الدعوات لفرض مزيد من العقوبات على الروس!!

قمة عام 1986، فشلت في تحقيق اتفاق حول نزع الأسلحة أراده الرئيس غورباتشيف مربوطاً بالاتفاق حول «حرب النجوم» و«السياسة الدفاعية الأميركية». الرئيس ريغان رفض ذلك وكان على أبواب الانتخابات النصفية في الكونغرس تماماً مثل ما هو الرئيس ترامب.

أميركا تحاصر اليوم روسيا بالمنصات الصاروخية. تفرض عليها عقوبات. بعض قادتها يعتبرونها خطراً وجودياً عليها. تريد إضعاف دورها. يذهب ترامب إلى الرئيس الكوري الشمالي كيم جونغ أون. يرسم سياساته الخاصة معتقداً أنه قادر على إخضاع الآخرين. ينتقد روسيا ثم يشيد برئيسها. يرفض الحديث عن تدخله في الانتخابات ويؤكد أن بوتين يمكن أن يكون صديقاً!!

بوتين يتصرف بهدوء. بتماسك. بقوة. لديه رؤية استراتيجية. استفاد من أخطاء السياسة الأميركية، من تهوّر رؤسائها لا سيما الرئيس الحالي الذي سيلتقيه. عرف كيف يلعب في الشرق الأوسط، في سوريا تحديداً، وكيف يتفرّد في اللعبة هناك وسوريا موقع استراتيجي مهم. عندما تتحدث عنها يعني انك تتحدث عن إيران وإسرائيل وتركيا والخليج وعن النفط والغاز، عن الثروة والممرات البرية والبحرية للتبادل التجاري مع العالم كله. عن الإرهاب والتطرف والنازحين والمهاجرين وأوروبا وعلاقاتها المتوترة مع إدارة ترامب عن التجارة الدولية وضرائب وغرامات هذه الإدارة التي تعمّم الفوضى، وصولاً إلى الحلف الأطلسي وابتزاز أميركا للدول الأعضاء فيه، ومستقبل دوره على الساحة الدولية، ومن هناك إلى كوريا الشمالية واليابان والصين.

العالم ينتظر القمة في ظروف بالغة التعقيد بين رئيسين واحد عبثي يفاجئك يومياً بمواقف غير متوقعة وآخر جدي هادئ بارد الأعصاب قرّر أن يعيد لبلاده مجداً ودوراً ونجح في محطات كثيرة.

يأتي ترامب إلى القمة ووراءه معارك مع الأطلسي وأوروبا، مع بيئته. يأتي بمشاكل في الداخل رغم تحقيقه نمواً في اقتصاد البلاد أراحه نسبياً. يأتي مربكاً. ومديناً على ما يبدو لبوتين في انتخاباته. يأتي بوتين لاعباً أساسياً في سوريا. تعرض عليه الصفقات والاتفاقات فيما يخص الدور الإيراني في سوريا والمنطقة والاتفاق النووي معها، وأمن إسرائيل الأساسي والثابت في الحسابات

الأميركية، وهو الذي يقرّر!! وعلى ضوء قراره يمكن تحديد الكثير من الخطوات التي سيكون لها تأثيرها على مستوى المنطقة والعالم كله. لديه مطالب استراتيجية: رفع الحصار الصاروخي عن بلاده. التوقف عن استهداف أمنها الاستراتيجي ومحاولات إسقاطها بالحصار الاقتصادي المالي. معالجة موضوع أوكرانيا على قاعدة ضم القرم، وحفظ مصالح روسيا، ضمان مشاريع خطوط مدّ النفط والغاز من بلاده إلى أوروبا عبر ألمانيا، وعبر منطقتنا، وتأكيد دور روسيا الشريك الفاعل على الساحة الدولية. لا قمم مع جونغ أون، لا سياسات أميركية متفردة هنا أو هناك ممكن أن يكتب لها النجاح، وتوفّر الأمن والاستقرار الدوليين بدون روسيا التي أثبتت قدرتها العسكرية الكبيرة وتطوّر نوعية أسلحتها وقد اعترف ترامب بذلك.

يأتي بوتين بذهنية الشراكة. بذهنية عدم قبول التفرد الأميركي. وهذا يعطيه بعداً كبيراً في حركته لأن كثيرين في العالم يستفيدون منه.

يأتي ترامب من خارج سياق التاريخ بالمعنى المعرفي والفكري والثقافي والخبرة السياسية والأمنية. مرحلة طارئة على التاريخ.

يأتي بوتين من قلب التاريخ. خبرة وتجربة سياسية وأمنية كبيرة وثقافة ورؤية ويريد أن يبقي موقع روسيا قوياً متقدماً في الحاضر ويؤسس لمستقبل قوي لها يحفظ مكانتها في التاريخ بقوة.

هلسنكي، لن تكون في نظري قمة التسويات الكبرى. لكنها قد تفتح الباب وتؤسس ربما لتفاهمات إذا استمر ترامب في سياساته الحالية. الأهم بالنسبة إلينا، في هذه المنطقة، أن تبقى عيوننا على فلسطين وقضيتها. هي أم القضايا وأساس الاستقرار أو عدمه في الحاضر والمستقبل. الخطر: أن روسيا وأميركا متفقتان على أولوية ضمان أمن إسرائيل. لنرَ ماذا سيحصل ولنبق حذرين.

6 تموز 2018

إسرائيل والسير نحو فلسطين

أن تكون يهودياً في نظر نتانياهو وعصابة الإرهاب في إسرائيل يعني أن تكون عنصرياً حاقداً ملتزماً الدفاع عن سياسة العصابة أينما كنت وخصوصاً في أميركا، وأن تقبل كل الخطوات والقرارات والإجراءات والسياسات التي تعتمدها وتنتهك حقوق الإنسان وقيم العدالة والديموقراطية.

انطلاقاً من هذه القناعة والسياسة تلاحق إسرائيل اليهود المتمسكين بمصالحها الاستراتيجية والمدافعين عنها والرافضين في الوقت عينه سياسة التمييز العنصري ضد الفلسطينيين، والمتمسكين بحل الدولتين معهم. على هذا الأساس ومع تنامي حركة المقاطعة في أوروبا للمنتجات الإسرائيلية في المستوطنات «غير الشرعية» ومع الضغوطات الإسرائيلية والإجراءات «العقابية» التي تنفذها حكومة الإرهاب ضد المقاطعين، وصلت المقاطعة إلى أميركا. ثمة منظمة تدعى Code Pink تقودها شخصية يهودية جماهيرية معروفة في الولايات المتحدة اسمها آرييل غولد، تعبّر عن إحباط مجموعة من اليهود الأميركيين من السياسة الإسرائيلية المتطرفة والذين يعتقدون أن حكومة نتانياهو تفوّت فرصة تاريخية لتحقيق السلام مع العالم العربي وتجهض التسوية السياسية مع الفلسطينيين، بل يشعرون أن هناك حاجة لإنقاذ إسرائيل من نفسها، ووصلوا إلى حد مطالبة منظمتهم بمقاطعة إسرائيل. غولد زارت إسرائيل منذ مدة. عند مغادرتها سلمتها السلطات الأمنية قائمة بما هو مطلوب منها في حال رغبت في العودة. المطلوب التنسيق مع المؤسسات الأمنية وعدم القيام بنشاطات «معادية». كرّرت العودة مرة ثانية لتتعلّم دروساً في اليهودية في الجامعة العبرية في القدس. منحت التأشيرة. وصلت إلى المطار منعها وزير الأمن الداخلي والدعاية غلعاد أردان من الدخول ونفذ قرار المنع مكتب وزير الداخلية آريه درعي. ما هو السبب؟؟ قالوا أنها عمّمت فيديوهات تبين ملاحقتها جنود الاحتلال الإسرائيلي في الخليل وتتهمهم بأنهم جنود «أبارتهايد»

نظراً لما رأته من ممارسات قاموا بها ضد أبناء الشعب الفلسطيني. واتهموها بأنها تقوم بالدعوة إلى مقاطعة إسرائيل والشركات الخارجية التي تتعامل معها!!

ومنذ أيام منعت السلطات الإسرائيلية الناشط السويدي بنجامين لادرا من الدخول إلى فلسطين بعد رحلة مشي طويلة استغرقت 11 شهراً. الناشط كان يعمل في الصليب الأحمر السويدي. أطلق مشوار الرحلة من مدينة غوتنبرغ والتي تبعد 4800 كلم عن فلسطين، عبر ألمانيا والنمسا وسلوفينيا وتركيا ثم قبرص وبعدها وصل إلى الأردن ومن هناك أراد الدخول عبر جسر الملك حسين. منعه الإسرائيليون عند نقطة المراقبة التابعة لهم من الدخول دون إبداء أي سبب. سألوه فقط إذا كان ينوي المشاركة في المسيرة الأسبوعية ضد جدار الفصل العنصري في بلدة النبي صالح!! لادار قال: «رحلتي هي للتضامن مع شعب فلسطين الذي يسعى إلى إقامة دولة تعيش مع إسرائيل بسلام. لماذا يخافون من شاب سويدي لم يفعل شيئاً سوى التعبير عن تضامنه بشكل سلمي. لقد سرت مشياً على الأقدام من السويد إلى حدود الأردن مع فلسطين دون أي مظاهر عنف. كل همي هو أن أشرح عن القضية الفلسطينية للشعوب الأوروبية وأوصل رسالة للشعب الفلسطيني بأن هناك من يسمع صوت صرخاته ويرفض ممارسة الظلم عليه. فهل هذا مخيف»؟؟

بالنسبة إلى إسرائيل هذا مخيف لأنه يفضحها. هذا ممنوع لأنه يتناقض مع ممارساتها. فكيف إذا كانت الحملة قد وصلت إلى مرحلة نشرت فيها صور لادار وأقيمت حملات تضامن معه تحت عنوان «Walk to Palestine»؟؟

فأن تكون يهودياً أو أوروبياً تدعو إلى السلام، وإلى العدالة، واحترام حقوق الإنسان ورفض سياسة التمييز العنصري فأنت متهم. وبالتالي لا مكان لك في أي موقع تحتله إسرائيل، وإذا تصرفت بشيء من التمرّد أو الرفض فمصيرك السحل تماماً كما جرى مع الناشطة الأميركية الداعية إلى السلام راشيل كوري التي سحلتها الدبابات الإسرائيلية.

هذه هي طبيعة وذهنية الإسرائيلي الإرهابي الحاكم. يحق لهم أن يفعلوا ما يشاؤون على أرض فلسطين وواجب عليك أن تسوّق الفعل وأن تدافع عنهم وعن إرهابهم.

هذا مواطن سويدي. وتلك مواطنة أميركية. في السويد وغيرها من عواصم العالم كانت ردّات فعل على التصرف الإسرائيلي مع لادار. أما أميركا فلم تقل كلمة على التصرف المشابه مع

الأميركية غولد. وتنسحب إدارة ترامب من مجلس حقوق الإنسان في جنيف لأنه دان تصرفات إسرائيل. أين حقوق المواطنة الأميركية آرييل غولد؟؟

بالنسبة إلى إسرائيل اليهودي المقبول هو اليهودي الإرهابي. والأميركي المقبول هو الداعم للإرهاب. وهذا ما تؤيده إدارة ترامب وتفضح نفسها وتبعد أميركا عن «قيمها» وتأخذ العالم نحو الفوضى.

مع ذلك لن يموت حق فلسطين. عندما يخيفهم مشي مواطن نحوها يدرك الجميع معنى فلسطين بالنسبة إليهم.

7 تموز 2018

إسرائيل: فلسطين لنا

تسلّم رئيس حكومة الإرهاب الإسرائيلي بنيامين نتانياهو رسالة منذ أسبوعين تقريباً وقّعت من قبل 76 نائباً ديموقراطياً يحذرونه فيها من الاستمرار في سياسة هدم بيوت الفلسطينيين، ويطالبونه بوقف هدم قرية «سوسيا» الفلسطينية. ومما جاء في الرسالة: «إن هدم المنازل الفلسطينية يقوّض الأمن الإسرائيلي على المدى البعيد، ويهين كرامة الفلسطينيين ويهدّد حلّ الدولتين لشعبين الذي يمكن تحقيقه بطرق سلمية».

نتانياهو كان في حالة غضب كبير عند قراءته مضمون الرسالة. هو أولاً يرفضها في المبدأ. يرفض كل مضمونها الذي يتناقض مع قناعاته واستراتيجيته وتصرفاته. هو مصرّ على إهانة كرامة الفلسطينيين، وإسقاط حل الدولتين وإقامة الدولة اليهودية ولا يريد اعتماد الوسائل والطرق السلمية مع الفلسطينيين، ويؤكد أنه يدرك مصالح إسرائيل السياسية والأمنية على المدى البعيد أكثر من كل الذين ينتقدونه.

وغضب ثانياً لأن من نشر الرسالة واحدة من أقدم السياسيين اليهود في تاريخ الولايات المتحدة، عضو في مجلس الشيوخ منذ 1999، جان شكوفسكي، كتبت تقول: «قرية سوسيا تقع جنوب الضفة الغربية المحتلة، يعني فيها نحو 400 شخص، وهي ضمن المناطق المصنفة (ج) الواقعة تحت سيطرة الجيش الإسرائيلي إدارياً وأمنياً. وفي طردهم شيء يزعجني جداً كيهودية أميركية»!!

وأعضاء الكونغرس خاطبوا نتانياهو بقولهم في الرسالة: «لقد أعلن أعضاء في حكومتك وبشكل صريح نيتهم هدم وإزالة نحو 40% من المنشآت في سوسيا بما في ذلك منازل ومدرسة

أطفال القرية وألواح الطاقة الشمسية وهي المصدر الوحيد للطاقة الكهربائية في القرية. وصرح وزير دفاعك أفيغدور ليبرمان العام الماضي بأن العمل جار لإخلاء القرية بكاملها ومعها أيضاً تجمع الخان الأحمر قرب مستوطنة معاليه أدوميم (شرق القدس) خلال أشهر. وفيما تعيش القرى الفلسطينية في ظل كابوس أوامر الهدم تقوم الإدارة المدنية الإسرائيلية بتوسيع المستوطنات لليهود في الضفة. إن الإخلاء القسري للتجمعات الفلسطينية والتوسّع الاستيطاني في مناطق في الضفة يفترض أن تصبح جزءاً من الدول الفلسطينية، يتعارضان مع القيم المشتركة للدولتين (أميركا وإسرائيل) كالعدالة واحترام حقوق الإنسان».

وأكد النواب في رسالتهم إن «هذه الإجراءات أحادية الجانب تغيّر الواقع على الأرض وتهدّد وتؤثر بشكل مرفوض على التطلعات الوطنية الفلسطينية، ودعوا نتانياهو إلى النظر بشكل عادل في طلبات الفلسطينيين بممارسة حقهم في البناء بدلاً من إخلاء التجمعات الفلسطينية بالقوة».

غضب نتانياهو تمت ترجمته سريعاً. بعد أيام بدأ تنفيذ «وعد» ليبرمان في الخان الأحمر. بدأت عمليات إخلاء القرية وتهجير أهلها. تصدى الأهل لجرافات وجيش الإرهاب. تمسكوا بأرضهم. المسألة موضع دعوى أمام المحكمة. المحكمة طلبت التأجيل. أصرّ الإرهابيون على تنفيذ خطتهم. «لا مكان لكم هنا». هذا ما قالوه لأبناء البلدة. وفي الوقت ذاته بدأ النقاش في الكنيست حول مشروع قانون يعمل على إنهاء الوضع في الضفة الغربية الذي يستند إلى قانون أردني صدر عام 1953 ويمنع شراء الأراضي فيها ممن لا يحملون الجنسية الأردنية أو أي دولة عربية أخرى، ويسمح لليهود بشراء الأراضي في الضفة، قدّمه العضو عن حزب البيت اليهودي بتسلئيل سموطريتش الذي قال: «الواقع القائم يفرض قيوداً على المواطن الإسرائيلي في امتلاك أراض في الضفة وذلك لأنه إسرائيلي وهو أمر غير مقبول. لذلك نقترح أن ينص التشريع الأساسي، على منح الصلاحية لكل شخص للحصول على حقوق ملكية العقارات في الضفة. المطلوب القضاء على التمييز ضد اليهود في شراء الأراضي في الضفة»!!

الرسالة الجوابية من نتانياهو وائتلافه، ومن الإرهابيين عموماً: كل فلسطين لنا. نستوطن حيث نشاء. نطرد ونهجّر من نشاء. ندمّر ما نشاء. نقرّر وننفذ ما نشاء. نمارس ما نراه مناسباً ضد الفلسطينيين. نمارس الاستباحة الكاملة للقوانين والمعايير والقرارات الدولية ونسنّ القوانين التي

تكرّس هيمنتنا على فلسطين. نمارس الإرهاب والتميز العنصري ولا تعنينا رسائل نواب من هنا ونواب من هناك وحركات مقاطعة من هنا أو هناك. هذا «حقنا» ونريد تكريسه على «أرضنا».

وما يجري في الضفة على هذا الصعيد ليس أمراً تفصيلياً في هذا التوقيت بالذات. إنه خطوة من خطوات صفقة القرن، العملية التي تنوي أميركا ترامب وإسرائيل نتانياهو تنفيذها ويتفاعل معهما عرب لحسابات خاصة بهم بعيدة كل البعد عن المصير العربي والمستقبل العربي العام الذي محوره وأساسه مصير قضية فلسطين مهما حاول البعض القفز فوق حقيقتها. ورغم كل ذلك يبقى معيباً ألا نسمع كلمة عربية حول قوانين نتانياهو وممارساته فيما نرى إدانات أو تحذيرات على الأقل من أميركيين أو أوروبيين ومن ناشطين مؤيدين للسلام والعدالة في العالم لا نتفاعل معهم أيضاً. عيب.

بالاحتلال. بالإرهاب. بالحقد. أو بالقانون. فلسطين لنا. هذه رسالة نتانياهو للعالم كله**!!**

أطفال فلسطين، أبناء الطائرات الورقية. يردّون: فلسطين ستبقى لنا مهما طال الزمن.

هذه هي الإرادة التي يجب أن تبنى وتعزّز**!!**

9 تموز 2018

نتانياهو وولايتي في موسكو

نتانياهو مجدداً في موسكو. الهدف تعزيز العلاقات الإسرائيلية الروسية. تأكيد وتثبيت المصالح الإسرائيلية الاستراتيجية. تثبيت حرية الحركة على الأرض السورية في مواجهة إيران وحلفائها، الأرض التي تدير العمليات العسكرية والأمنية عليها روسيا، والتأكيد على ضرورة إخراج إيران من سوريا. لماذا؟؟ لم يكن الهدف إسقاط النظام السوري من الأساس. ليس هو الخطر. إيران هي الخطر العام في سوريا وأكثر من منطقة. نغمة جاذبة لعدد من العرب وتتلاءم مع متغيرات في أميركا ترامب. في أميركا أولاً. في أميركا: الاتفاق معنا يجب أن يدفع ثمنه!! وعندما أوشك النظام على السقوط، ورغم الدعم الإيراني المباشر وغير المباشر، ذهب قائد فيلق القدس قاسم سليماني قائد العمليات الإيرانية ومكرّس الحضور الإيراني في سوريا والعراق ولبنان ومناطق عديدة في المنطقة عموماً، إلى موسكو وناشد القيادة الروسية التدخل. بعد توقيع الاتفاق النووي مع إيران في تموز 2015، أخذ الرئيس الروسي القرار بالتدخل والساحة باتت مفتوحة أمامه سياسياً ودبلوماسياً وأمنياً. لماذا هذه الإشارة؟؟ لأنها لبّ الموضوع. كيف؟؟

أولاً، بوتين جاء إلى سوريا ليس كرمى لعيون إيران ونظام الأسد. لا. جاء من أجل روسيا ومصالحها والتوقيت كان مهماً. إنه الاتفاق النووي الإيراني. فروسيا لديها مشاكل كثيرة مع أميركا التي تعثر مشروعها في سوريا ولو نجحت في تخريب المنطقة كلها. روسيا محاصرة بدرع صاروخية أميركية أطلسية. واقعة تحت عقوبات اقتصادية أميركية أوروبية خصوصاً بعد ضم جزيرة القرم إليها، ودورها في أوكرانيا، وبالتالي هي تريد مواجهة ومعالجة هذه التحديات. قبل الاتفاق النووي الإيراني كانت روسيا تناقش أميركا وتطالبها برفع درعها الصاروخية. كان الجواب التقليدي الأميركي: لا نستهدف الأمن الروسي. إنها موجهة للمشروع النووي الإيراني. جيد. تموز

2015 تم التوقيع على اتفاق مع إيران. فما المبرّر للدرع؟؟ الجواب الأميركي: زيادة المنصات أيام أوباما!! مضاعفتها أيام ترامب. وتصريحات تعتبر روسيا تهديداً جدياً لأميركا!! إذاً المسألة ليست المشروع الإيراني النووي! تدخّل بوتين في سوريا واصبح اللاعب الوحيد المقرّر فيها وعزّز علاقاته مع إيران، وتركيا وإسرائيل، وبات العرب بحاجة إليه وتقدّم إليه إغراءات ومشاريع مختلفة لكن القرار الأساس هو في واشنطن!!

الثابت روسياً وأميركياً إسرائيل. وعلى الساحة السورية يتم التنسيق مع الروسي.

إسرائيل لم تتوقف عن قصف واستهداف مواقع سورية وإيرانية في سوريا. لكن اللافت أكثر في كل مرة يكون فيها نتانياهو في موسكو تنفذ الغارات الإسرائيلية عمليات على الأرض السورية. وهذا ما جرى في زيارة الأمس!!

مع الإشارة إلى أنه عندما هدّدت أميركا منذ أشهر بقصف سوريا حبس العالم أنفاسه. ثم جاءت ضربة عادية جداً!! تبين أن الروسي هو الذي أنقذ الموقف. وكان اتفاق على عدم قصف المقرات الرسمية الأمنية السورية. وهذا ما جرى. لاحقاً حصل اتفاق مع الإسرائيلي يقضي بالسماح له بتنفيذ عمليات في سوريا لكن دون استهداف القصر الجمهوري والمقرات الأمنية الأساسية. ثم تطوّر ليشمل وفق معلومات مؤكدة الموافقة على توجيه ضربات تحذيرية للإيرانيين تستهدف مقرات معينة. وذات مرة رأينا في هذه المسرحية الرئيس السوري يدخل إلى القصر الجمهوري حاملاً حقيبة تأكيداً لـ «صموده» في وجه الإرهاب الإسرائيلي!!

اليوم، نتانياهو في موسكو يقول: «لا نريد إسقاط نظام الأسد». نريد «سحب القوات الإيرانية من سوريا». ترافق ذلك مع حديث عن اقتراح بأن يبحث ترامب في لقائه المرتقب في هلسنكي بعد يومين، مع الرئيس الروسي، صفقة لإخراج الإيرانيين من سوريا يتم التوافق على بنودها. اليوم، قبل اللقاء، نشرت الـ «نيويوركر» الأميركية معلومات تقول بأن السعودية والإمارات وإسرائيل قدّمت لترامب اقتراحاً ينضوي على معادلة تقضي بإلغاء الولايات المتحدة العقوبات التي فرضتها على روسيا قبل 4 سنوات في أعقاب الحرب في أوكرانيا وضم جزيرة القرم، مقابل أن تعمل روسيا على سحب القوات الإيرانية من سوريا!!

ثمة أسئلة تطرح هنا، واستناداً إلى ما سبق:

هل ينوي ترامب فعل ذلك؟؟ هل إذا أراد هو قادر؟؟ كيف ينعكس عليه ذلك في الداخل وهو الملاحق والمتهم بتهمة تدخل روسيا في الانتخابات لتأمين وصوله إلى الرئاسة؟؟ ما هو موقعه في سوريا اليوم؟؟ وهو الذي كان يهدّد بقطع الطريق بين إيران وسوريا، للسيطرة على الحدود وقد سقط كل شيء اليوم بفعل السياسة الروسية؟؟ وترامب وصل إلى مرحلة تحدث فيها عن الانسحاب الأميركي من سوريا. أوقف الحديث بناء لضغوطات داخلية. وصلت إلى طرح فكرة: انسحاب إيران مقابل انسحاب أميركا. هذا انتصار لإيران إذا حصل. ومكسب نسبي لروسيا.

لكن هل يكتفي بوتين بذلك؟؟ هل موضوعه هو القرم والعقوبات فقط؟؟ لا. إنها الدرع الصاروخية. إنها العقوبات. إنها أوكرانيا. إنه أمن روسيا. وهو مقتنع بأن أميركا تريد استهدافه وزعزعة الوضع الداخلي. إنها الضرائب الأميركية. إنها البلطجة الأميركية. إنه الدور الأميركي في العالم. إنها روسيا ودورها وموقعها فضلاً عن الموضوع الاقتصادي النفطي الغازي والعلاقات مع أميركا وأوروبا، وعلى خط مواز العلاقات مع الصين، ورصد العلاقات الأميركية الكورية الشمالية. إذاً، المسألة أبعد من الاقتراح الساذج المقدّم إلى ترامب، وليس ثمة قدرة على تمريره الآن!! المطلوب صفقة كاملة تطمئن روسيا، وبوتين ليس مستعجلاً!! وأميركا ترامب لديها الكثير من المشاكل في العالم مع الأصدقاء والحلفاء والمنافسين الذين تعتبر بعضهم أعداء!!

روسيا أوضحت لإسرائيل: «.... أقصى ما يمكننا فعله في هذه المرحلة العمل على انسحاب كبير للقوات الإيرانية والميليشيات الدائرة في فلكها بمن فيها حزب الله من الحدود مع إسرائيل في الجولان. لكن، ليس في مقدورنا إجبار إيران على مغادرة الساحة السورية وهي هناك بتفاهم مع الحكومة السورية. أما الوجود الأميركي فهو غير شرعي».

بالفعل، بدأ إبعاد القوات الإيرانية عن الحدود لتدخل قوات «النظام» الحليفة!!

ماذا عن إيران؟؟ لديها قدرات كبيرة. تجعلها قادرة على التعامل مع ما يجري الآن ضدها من حصار وعقوبات. مستشار الإمام الخامنئي علي أكبر ولايتي وصل إلى موسكو، أثناء وجود نتانياهو. لا ربط بين الزيارتين. لكن للبحث صلة.

في هذا السياق للأسف العرب غير ذي صلة بالواقع!!

11 تموز 2018

ولايتي يطارد المارق والمتسكّع

بعد أيام من لقاء فيينا بين إيران والمجموعة الأوروبية لمناقشة مرحلة ما بعد الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي وفرض العقوبات عليها، وفرض قيود وضغوطات وتهديدات على الشركات المتعاملة مع طهران خصوصاً في مجال النفط وذلك بهدف خنق إيران وإجبارها على الخضوع للشروط الأميركية، وبعد تقديم الأوروبيين تعهدات بالالتزام بالاتفاق مع طهران، وبالاستعداد للالتفاف على العقوبات من خلال تشجيع الشركات الأوروبية على استمرار تعاملها مع مثيلاتها الإيرانية وحل مشكلة العملة التي ستعتمد، وضمان حق إيران في عبور الممرات البحرية لنقل صادراتها بشكل آمن، وهذا ما اعتبرته الجمهورية الإسلامية خطوة متقدمة جيدة لكنها تفتقر إلى آليات للتنفيذ، وأملت في التزام أصحابها بها وتحديد الآليات سريعاً. بعد أيام، تحركت الدبلوماسية على أعلى مستوى. أوفد الإمام الخامنئي مستشاره الدبلوماسي، الشخصية الأبرز إلى جانبه، المعروفة دولياً، ذات الاحترام، والحضور والقدرة على التفاوض، علي أكبر ولايتي إلى موسكو للقاء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين حاملاً رسالة شفهية منه وأخرى مكتوبة من الرئيس الشيخ حسن روحاني فور وصوله إلى موسكو قال ولايتي: «الزيارة تأتي في إطار ترسيخ مزيد من التعاون في ضوء الظروف الحساسة التي يمر بها العالم، والذي يتعرّض اليوم لسيطرة شخص مارق بوصفه رئيساً للجمهورية في أميركا على القوانين الدولية»!! وعن مصادفة وجوده في موسكو ورئيس حكومة الإرهاب الإسرائيلي بنيامين نتانياهو هناك ويلتقي بوتين قبله قال ولايتي: «هذا شخص متسكع يسافر يومياً إلى أي نقطة في العالم ويطلق تصريحات واهية لا تتّسم بالحكمة وقد بلغ به الأمر ألا يعير أحد أهمية لتصريحاته. وجوده أو عدمه في روسيا لن يؤثر في مهمتي الاستراتيجية»!!

نعم، هي مهمة استراتيجية في توقيت حسّاس ودقيق كما أسلفنا. أضاف ولايتي: «ستتشكل منعطفاً في العلاقات الاستراتيجية بين البلدين».

لقاء تعوّل عليه طهران في مواجهة الحرب الأميركية الإسرائيلية ضدها، ولسحبها من سوريا، وسحب مواردها النفطية من يدها!! ولقاء يأتي قبل أيام من قمة ترامب – بوتين في هلسنكي و«المشكلة الإيرانية» ستكون على طاولة النقاش انطلاقاً من العروض والإغراءات التي تمّ اقتراحها على ترامب لتقديمها إلى نظيره الروسي في محاولة إضعاف إيران.

ولايتي التقى بوتين لمدى ساعتين، قال بعدها: «كان اللقاء بناءً جداً وودياً وواضحاً. العلاقات بين روسيا وإيران ترسّخت وستشهد المزيد من التطور مستقبلاً. وأشار إلى التعاون النفطي معلناً أن بوتين استعرض أمامه إحصائيات تقول إن التعاون في هذا المجال يمكن رفعه إلى خمسين مليار دولار على شكل استثمارات روسية جديدة. وهذا ما يمكن أن يعوّض نشاط الشركات التي غادرت البلاد»!! وأكد ولايتي نقلاً عن بوتين: «أن روسيا ترفض قرار أميركا فرض عقوبات على إيران وأنها ستقف مع إيران وستدافع عن حقوقها»!!

يعني أولاً: أن الضغوطات والعقوبات والتهديدات الأميركية ضد إيران والشركات الأوروبية وغيرها ومحاولة منع إيران من استخدام الممرات البحرية لتأمين وصول نفطها إلى الخارج مثل غيرها من الدول لن يكتب لها النجاح. وإذا التزمت دول اجتماع فيينا بالوثيقة التي وقعوها وذهبوا إلى تنفيذ بنودها فإن إيران ستخرج أقوى نفطياً ومالياً من هذه الحرب التي تتعرّض لها. ويعني ثانياً أن الإعلان الروسي سيشجع الأوروبيين، رغم خلافهم مع روسيا على الالتزام ويضاف إلى ذلك موقف سويسرا والنمسا الذي يؤكد على حق إيران في بيع نفطها انطلاقاً من التمسك بالاتفاق الموقّع معها مع موقف هندي عبّر عنه وزير الخارجية دارمنرا برادان أكد أن العقوبات الأميركية تشكل تحدياً لبلاده، وقال: «مصالحنا الوطنية تأتي في الأولوية وقرارنا سيكون وفقاً لها»!!

وفوق ذلك، سينتقل ولايتي إلى الصين في مهمة استراتيجية أخرى حاملاً الرسالة ذاتها إلى قادتها وهي التي ترفض إسقاط الاتفاق النووي وسياسة العقوبات والضرائب والحصار ومحاولات الخنق التي تمارسها إدارة ترامب ضد إيران، ودول صديقة وحليفة ووصلت إلى الصين نفسها التي تسعى إلى تعاون دولي بروحية مختلفة وتتحدث عن رفض الحمائية واقتصاد السوق وحرية

التجارة، وقد ردّت على الضرائب الترامبية بضرائب مماثلة. هذا فضلاً عن مصالح استراتيجية كبيرة للصين مع إيران وغيرها من الدول في العالم.

منذ أيام كان لقاء بين رئيس الوزراء لي كي تشاينغ وأنجيلا ميركل في برلين أعلن فيه: «دعم بكين للاتفاق مؤكدا أنه سيكون هناك عواقب لا يمكن تخيلها في حال انهيار الاتفاق النووي مع إيران. لا بدّ من التمسّك به».

أمام هذه الحركة الإيرانية لن يتراجع ترامب طبعاً. سيستمر في حربه. ستكون مكلفة. لكنه لن ينجح فيها في نهاية المطاف. وزير خارجيته مايك بومبيو الذي أكد منذ فترة أن أميركا تعمل لتغيير النظام في طهران جدّد دعوة «حلفاء» بلاده إلى الانضمام إلى حملتها في الضغط على إيران، وهذا المسار وفق ترامب بدأ يؤتي ثماره لأن «إيران تتعامل مع الولايات المتحدة بقدر أكبر من الاحترام مما كانت عليه في السابق». وقال أمام الصحافيين: «أعلم أن لديهم الكثير من المشاكل وأن اقتصادهم ينهار لكن سأقول لكم: في مرحلة ما سيتصلون بي وسيقولون: فلنبرم اتفاقاً. إنهم يشعرون بألم كبير الآن»!!

بغض النظر عن النتائج التي لن تكون كما يريدها ترامب، فإن الخيبة الكبرى ستصيب الذين بنوا كل حساباتهم في الرهان على أميركا ووضعوا كل أوراقهم عندها، وهي ذاهبة إلى اتفاق مع إيران التي عرفت كيف تفرض احترامها في بناء قوتها وفي التفاوض على أساسها حول مستقبلها ودورها بعيداً عن موافقة هذا الطرف أو ذاك أو عدم موافقتهما على السياسة الإيرانية.

هذا هو واقع الحال. لننتظر جولة الصين وما بعدها!!

وجولة هلسنكي وما بعدها.

إيران حاضرة في روسيا والصين وأوروبا والعالم.

وإيران حاضرة في هلسنكي.

وإسرائيل حاضرة أيضاً في كل مكان.

العرب. بعضهم ينتظر دوراً هو على استعداد لدفع ما لا يمكن تصوره من أجله، وبعض آخر يعيش تحت أنقاض دولته وبلاده، وبعض ثالث يعيش فوقها قبل أن يقبع تحتها وعلى دماء أبنائها. إنهم خارج الحاضر والمستقبل باستثناء شعب فلسطين وما تحقق في لبنان في وجه إسرائيل.

12 تموز 2018

المنتدى الصيني العربي: حزام وطريق

عام 2004 زار الرئيس الصيني السابق هوجينتاو الجامعة العربية في القاهرة وأعلن إطلاق «منتدى التعاون العربي – الصيني».

الصين دولة كبرى عملاق، استطاعت أن تحتل موقعاً اقتصادياً وسياسياً على المستوى الدولي تعتبره الولايات المتحدة تهديداً لها وتركّز دائماً على منع تقدّم وتمدّد قوتها. تدرك الصين أهمية العالم العربي، اقتصادياً، ثروة نفطية وغازية، مالياً، بشرياً، وجغرافياً، وتملك الخطط والمشاريع والبرامج الاقتصادية لتحقيق تعاون منتج، بعيداً عن سياسات أميركا وغيرها من الدول التي استعمرت المنطقة في مرحلة معينة ولا تزال تتصرف بذهنية الطامع إلى تكريس استعمار مقنع!! هذه الدول تريد وضع اليد على الثروة لا أكثر ولا أقل، والمسؤولية تقع على العرب الذين سلموا أمورهم – عموماً – إلى الأميركيين وغيرهم ولم يدركوا أهمية منطقتهم وخيراتها وقدراتها لاحتلال موقع متقدّم على الساحة الدولية.

اليوم نحن في العام 2018. بين 2004 و2018، الصين أصبحت عملاقاً كبيراً. تعمل إدارة ترامب، إدارة أميركا الأعظم، أميركا أولاً، على فرض ضرائب عليها، تحاول محاصرتها وإضعافها، تبتعد أميركا عن منطق السوق المفتوحة، لأن الصين دخلت إليها وباتت تحتل الموقع الأول. أميركا تريد الحمائية للحد من هذا التمدّد والنمو الصينيين، والصين تريد الاستفادة من السوق المفتوحة للمحافظة على صادراتها واستثماراتها في عدد كبير من الدول. ردّت على أميركا بضرائب مماثلة. بحركة سياسية اقتصادية دبلوماسية مهمة على المستوى الدولي. لا تريد حرباً تجارية تفرضها أميركا ولكنها قادرة على التصدي لها وهي متماسكة وخياراتها كثيرة من روسيا،

إلى الهند، إلى باكستان، وأفريقيا، وأوروبا وعدد كبير من الدول الحليفة والصديقة لأميركا والتي أهانتها إدارة ترامب. وبالطبع وصولاً إلى العالم العربي.

لكن العالم العربي تغيّر أيضاً بين 2004 و2018. هو عالم ممزّق. مدمّر. مفكّك. أهله مشرّدون. نازحون. ثرواته مبدّدة. يعيش حالاً من الفوضى. صورته العامة إرهاب. ومصدر قلق وتهديد للأمن الدولي والاستقرار وحروب مفتوحة. وشهوات سلطة. شهوات تثبيت أنظمة قمع واستبداد. وشهوات تركيب وتثبيت حكام جدد. كلفة هذه الشهوات الأمة وأمنها وثرواتها ومستقبلها.

في هذا التوقيت عقدت الدورة الثامنة للاجتماع الوزاري لـ «منتدى التعاون العربي – الصيني» للبحث في تفعيل ودعم العلاقات العربية الصينية. مناسبة مهمة. إذا تلقّفها العرب، الذين كان ضيف الشرف في المؤتمر آخر حكامهم الكبار وآخر حكمائهم الكبار أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح.

أراد الرئيس القوي صينياً ودولياً تشي جينبينغ أن يكون المؤتمر عربياً. وتحديداً فلسطينياً، في أصعب مرحلة تعيشها القضية الفلسطينية، في توقيت يتقدّم فيه الأميركي والإسرائيلي لتصفيتها تحت عنوان «صفقة القرن» ويتراجع فيها العرب كثيراً وتتراجع القضية في جدول اهتماماتهم وأولوياتهم وكل واحد منهم غارق في قضاياه، ويذهب بعضهم إلى مواكبة الحركة الإسرائيلية – الأميركية للأسف. نعم، أطلّ الرئيس تشي على المؤتمرين بالإعلان عن عزمه على «عقد مؤتمر دولي حول القضية الفلسطينية والسعي لإيجاد تسوية دائمة قائمة على حل الدولتين ومبادرة السلام العربية – التي تنسفها صفقة القرن وينساها العرب – التي تعدّ الأساس لمفاوضات السلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية من أجل الخروج من الجمود الحالي». وقال: «إن بكين سوف تقدم مساعدة مالية تقدر بقيمة 100 مليون دولار لدعم النمو الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين، وتبرعات لوكالة الأونروا مهمة سياسياً ومالياً» مؤكداً على «ضرورة العمل على إحلال السلام وتحقيق التنمية في منطقة الشرق الأوسط من منظور أمني مشترك واحترام خصوصية الدول والتمسك بالعدل والمساواة».

وأكد تشي «أهمية التنمية» و«التعاون لتحقيق الازدهار لشعوب الدول العربية والصين». مشيراً إلى أن «الأمة العربية تمتلك الحكمة وخلقت حضارة تستطيع مواجهة تحديات العصر الحديث»!!

لكم هو رائع هذا الكلام، يذكّر العرب بحضارتهم وقدراتهم وإمكانية أن يكونوا جزءاً فاعلاً من العصر الحديث وشركاء الكبار في العالم علّهم يدركون تاريخهم ومصدر قوتهم وكيفية استثمارها وقائد الصين يناديهم لذلك رغم ظروفهم الحالية!!

ومن أجل التنمية أعلن هذا القائد العظيم تقديم قروض بقيمة 20 مليار دولار إلى دول عربية، بحاجة إلى إعادة إعمار، مؤكداً أن القروض هي جزء من برنامج صيني خاص «لإعادة الهيكلة الاقتصادية» و«تحفيز الصناعات».

هي فرصة كبيرة للدول العربية. تأتي في السياسة الصينية من زاوية استراتيجية كاملة لمصالح الصين. لكن تشي قال: «إن العرب شركاء طبيعيون للصين في الحزام والطريق». في إشارة إلى طريق الحرير التاريخي، وإلى الطريق الجديد الذي تسلكه الصين. والحزام يحمي مصالح الجميع.

الخطاب الصيني، الاستراتيجية الصينية التي تتطلع إلى منطقتنا تريدنا شركاء. وعلينا أن نقرّر. إما أن نبقى في حالة ضياع وتشتت أو في حالة تبعية كاملة للغرب وعلى رأسه أميركا، وعقولنا في الكهوف، وحروبنا مفتوحة ضد بعضنا، ضد أنفسنا، يستهلكنا فيها هذا الغرب، أو نكون شركاء على المستوى العالمي ونحن قادرون إذا امتلكنا الإدارة.

الصين تقول لأميركا بالممارسة، ويؤيدها كثيرون ولو خافوا من قدراتها الاقتصادية وإمكانية «استباحتها» لأسواق العالم:

لن يكون العصر الجديد عصراً أميركياً.

لن يكون القرن الجديد أميركياً.

لن تتكرّس الهيمنة الأميركية.

بالتأكيد لنا مصلحة في ذلك من فلسطين إلى آخر موقع عربي.

حكيم العرب الأخير الشيخ صباح الأحمد الصباح، أكد التوجّه إلى «أصدقائنا في الصين للعمل معاً لنتمكن من تجاوز ما نواجه من تحديات، لما تمثله الصين من ثقل وتأثير دولي والتزام

صادق بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة». مؤكداً: «القضية الفلسطينية هي قضيتنا المركزية الأولى ما زالت بعيدة عن دائرة اهتمام وأولويات العالم رغم ما يمثله ذلك من تهديد للأمن والاستقرار علينا»... مؤيداً «سياسة الصين ومبدأ وحدة أراضيها ومساعيها لإيجاد حل سلمي للنزاعات على الأراضي والمياه الإقليمية عبر المشاورات والمفاوضات العربية..».

وختم قائلاً: «نتطلع من خلال مسيرة هذه المنتديات إلى تعاون واسع مع أصدقائنا في الصين بأفق واسع وتفاؤل غير محدود»!!

إنها فرصة حقيقية، فلنشدّ الحزام ولنسلك الطريق!!

12 تموز 2018

جولات البلطجي قبل هلسنكي

محطتان مهمتان للرئيس الأميركي دونالد ترامب قبل لقائه المرتقب بعد يومين مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في هلسنكي.

الأولى: قمة حلف الأطلسي، العلاقة مع الاتحاد الأوروبي كانت الأساس فيها.

والثانية: لقاء مع تيريزا ماي رئيسة الحكومة البريطانية في لندن.

في الأولى هاجم ترامب الحلف. معتبراً أنه «لا يعاملنا بطريقة عادلة». لأن دولاً عدة في الحلف ندافع عنها لا تكتفي بعدم الوفاء بتعهد الـ 2% بل تقصّر منذ أعوام في تحمّل نفقات لا تسددها»!! القصة قديمة. يريد تنفيذ التعهد بدفع 2% من نفقات الحلف. ويريد مضاعفة النسبة إلى 4% اليوم. ليس ثمة شيء مجاني.

منطقه: نحن ندافع عنكم. تفضلوا وادفعوا ما عليكم من مترتبات. هذا ما فعله مع حلفائه الخليجيين. نصيب ألمانيا من الهجوم كان كبيراً جداً. وهو فرض عليها ضرائب مؤخراً. ضرائب على السيارات. يريدون إضعافها. وتحديداً في ظل ولاية ميركل التي أعطت ألمانيا موقعاً سياسياً واقتصادياً ومالياً مهماً ليس في أوروبا فحسب بل على مستوى العلاقات الدولية. وفي إشارة واضحة إليها وإلى لقائه المرتقب مع بوتين قال ترامب: «من المفترض أن نحمي أنفسنا من روسيا. وألمانيا تذهب لدفع مليارات الدولارات سنوياً إلى روسيا في إشارة واضحة إلى مشروع السيل الشمالي 2 الذي يربط بين موسكو وألمانيا ويورّد الغاز الروسي إليها، في وقت تعمل فيه أميركا على فرض عقوبات على روسيا لتخفيف قدرتها على تصدير غازها ونفطها وبالتالي محاصرتها في القارة الأوروبية. كذلك فإن أميركا تستهدف الصين وعلاقة ألمانيا بها استراتيجية. وقد أكد رئيس قطاع

التجارة الخارجية في غرفة التجارة والصناعة الألمانية فولكر ترايز أنه بعدما تزايدت صعوبة العلاقة مع أميركا بشكل مستمر، أصبح عملاق الاقتصاد الآخر الصين حتماً أكثر أهمية بالنسبة إلينا». وتعدّ ألمانيا أكبر شريك تجاري للصين في أوروبا لنحو 43 عاماً. تظل الصين أكبر شريك تجاري لألمانيا في العالم.

وكان رئيس الحكومة الصينية كي تشاينغ وقبل وصوله إلى برلين منذ أيام قد أعلن من بلغاريا: «أن الصين ستزيد من تعزيزها للعلاقات مع شركائها الأوروبيين وستحمي نظام التجارة المتعدد الأطراف»!! وهي رسالة واضحة للولايات المتحدة الأميركية. في هذا الوضع هاجم ترامب ألمانيا واعتبرها واقعة تحت السيطرة الكاملة لروسيا. «إنها رهينة روسيا» كما قال.

ميركل ردّت عليه بأن بلادها تعتمد سياسة واضحة مبنية على الاستقلال وعلى احترام الالتزام بالاتفاق مع الآخرين وليست خاضعة لأحد!!

وزير خارجيتها قال: «لسنا رهينة لدى روسيا أو أميركا. نحن أحد ضامني العالم الحر وسنبقى كذلك».

تعبير دقيق يعبّر عن موقع ألمانيا والتعامل الندّي إلى حد ما في إطار الشراكة مع الآخرين وخصوصاً أميركا.

وزيرة خارجية السويد مارغو والستروم أكدت أنه في الوقت الذي نحتاج فيه إلى الوقوف معاً لمواجهة جميع التحديات العالمية والقضايا التي وضعناها على جدول الأعمال والتي نناقشها كل أسبوع في مجلس الأمن يجب على الدول ألاّ تهين بعضها البعض أو تتهم بعضها. يجب علينا أن نعرف كيف نتاجر مع بعضنا وقد تكون لدينا تبادلات اجتماعية واقتصادية مع بعضنا بطريقة محترمة وهذا ليس المناخ وروح المحادثة التي نحتاجها في هذه اللحظة»!!

وزير خارجية لوكسمبورغ جان أسيلبورن قال: «معظم القادة اعترفوا بأنه يتعيّن عليهم القيام بجهود، لكن رأوا مقاربة الرئيس الأميركي الحسابية عبثية»!!

أثبتت ميركل صلابة في وجه ترامب. لكن أوروبا ليست موحدة. يمكن القول إن قوى رئيسية فيها مثل فرنسا رغم انزعاجها من السياسات الأميركية سايرت ترامب. لم يكن الموقف

الفرنسي صلباً بما فيه الكفاية ليسند الموقف الألماني. الرئيس الفرنسي له حسابات أخرى. إذا استضعفت ألمانيا وعزّز هو علاقته مع ترامب يمكن أن يكون المحاور الأساسي لأميركا، ويوازن مع ألمانيا. نظرية خاطئة في رأيي. السبب بسيط. ما يريده ترامب من ألمانيا هو ذاته من فرنسا. الضرائب فرضت على الصادرات الفرنسية وأميركا لا تريد أوروبا قوية. ولا تريد علاقات قوية لها مع روسيا أو الصين وفي الوقت عينه تريد جرّها إلى موقعها وموقفها من إيران. والموضوع الإيراني يحتل أولوية أساسية اليوم في السياسة الأميركية. لذلك فإن موقف ماكرون شكّل خرقاً أو إضعافاً للموقف الأوروبي دون أن يحصل على أي شيء أساسي في مقابله!! وقد أقرّ وزير المالية الفرنسي برونو لومير بأن واشنطن رفضت طلب باريس منح الشركات الفرنسية العاملة في إيران إعفاءات من العقوبات الأميركية وقال: «تلقينا للتوّ رد وزير الخزانة الأميركي ستيفن منوتشين وجاء سلبياً». الذي أكد الاستمرار في سياسة «العقوبات على أي دولة تشتري النفط الإيراني بما فيها الصين وروسيا وأوروبا والباقون»!! بما يؤكد أن أوروبا ستكون متضررة من هذه السياسة الأميركية وأبرز المتضررين المسايرون لها.. هذه هي عقلية ترامب. أميركا لا تريد أوروبا قوية. روسيا لا تريد أوروبا قوية أو موحدة. ولا ننسى إسرائيل هنا التي لا تريد أبداً هذه الـ «أوروبا» القوية الموحدة الفاعلة في منطقتنا والمنحازة لحل سلمي للقضية الفلسطينية. وأوروبا غير موحدة وغير متماسكة. وإذا استمر الوضع هكذا سوف تقع دولها واحدة تلو الأخرى. أو لنقل سوف تدفع أثماناً كبيرة في ظل الصراع الروسي الأميركي والعقل الأميركي وسياسة العقوبات ضد إيران. حيث ستحتل العلاقات الروسية – الإيرانية والصينية – الإيرانية أولوية كبرى!!

انتهت قمة الأطلسي. صدر بيان عادي أكّد على العلاقة مع أميركا. ثبّت الموقف ضد روسيا وسياساتها ودعاها إلى «سحب قواتها من أوكرانيا وجورجيا ومولدوفيا». وبعد ساعات أتخذ الأوروبيون قراراً ينسجم مع طلبات ترامب ويؤدي إلى رفع مستوى مساهمة الدول الأوروبية إلى 2% الناتج المحلي للدول الأعضاء بحلول سنة 2024 أي مبلغ 33 مليار دولار تدفع سنوياً، إلى جانب الالتزامات السابقة «لرفع مستوى جهوزية الحلف في مواجهة التحديات الجديدة».

هنا عبّر ترامب عن ارتياحه قائلاً: «إن حلف شمال الأطلسي اليوم أقوى مما كان قبل يومين!! والدول تعهدت توسيع انخراطها إلى حد كبير وسيرفعون مستوى تمويلهم إلى حدود لم يصلوا إليها من قبل. يمكننا القول إن حلف شمال الأطلسي بات ماكينة منتظمة والناس يدفعون ما يتوجب عليهم وهم سعداء بذلك والولايات المتحدة تشعر بأن ما حصل هو أمر عادل»!!

هكذا خلال يومين تغيرت النظرة إلى الحلف. بات أقوى. أكثر التزاماً. أكثر انضباطاً. أكثر قدرة على المواجهة. لماذا؟؟ لأن ترامب أخذ منه ما أراد ولن يعطيه ما يريد. هذا أمر مؤكد. هذه سياسة البلطجة. و«التشبيح» و«التشليح» التي يبرع في ممارستها رئيس الولايات المتحدة بعيداً عن الأخلاقيات والمعايير والاعتبارات القانونية والسياسية والالتزامات بالاتفاقات مع الحلفاء قبل غيرهم!!

رغم ذلك، لم يكن ليّناً أو مهذباً مع ميركل. «أنغيلا، عليك اتخاذ موقف في هذا الشأن»!! هكذا خاطبها. ميركل لم تكن ليّنة. لم تسلّم ببساطة. قالت له: «ألمانيا هي الدولة الثانية بعد أميركا التي تشارك في العمليات العسكرية في أفغانستان وهذه المشاركة جاءت تلبية لطلب أميركا. إن الأساس في الحلف الأطلسي هو أن نساعد بعضنا بعضاً لا أن تكون هذه المسألة في اتجاه واحد».

ورغم إظهار الخوف الأوروبي من روسيا، والتخويف الأميركي بروسيا فقد قال ترامب أمام الجميع: «بوتين ليس عدوي. هو منافس ويمكن أن يكون صديقاً. أتمنى أن نصير أصدقاء. التقيته مرتين وفيهما تمّت الأمور بشكل جيد وأنتم رأيتم ذلك. هو يمثل روسيا وأنا أمثل الولايات المتحدة وهنا لا يمكن أن نتحدث لا عن عداوة ولا عن صداقة»!! ابتز الأوروبيين بروسيا. ويريد ابتزاز روسيا بالآخرين. هذا منطق الصفقات. لكن الخطورة أن الخضوع الأوروبي سيؤدي إلى تنامي دور اليمين المتطرف في أكثر من مكان وهذا سيؤدي إلى تفتيت أوروبا وإضعافها ويعتقد ترامب أن هذا يخدم سياسة بلاده. اعتقد أن المستفيد الأول من ذلك هو إسرائيل وروسيا. أما أميركا فستواجه مشاكل كثيرة في المدى المتوسط رغم نجاحات ترامب في صفقاته الحالية.

الزيارة الثانية لترامب كانت لبريطانيا. قبل وصوله إلى لندن كان قد انتقد رئيسة حكومتها تيريزا ماي في حديث إلى صحيفة «الصن» بسبب خطتها التجارية مع أوروبا بعد «بريكست» ورأى أنها «ستقضي على اتفاق متوقع للتبادل الحر مع الولايات المتحدة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أواخر آذار 2019» وأضاف: «ليس هذا ما أراده الناخبون». ورأى أن «بوريس جونسون وزير الخارجية المستقيل يمكن أن يكون رئيس وزراء عظيماً».

في لندن، وبعد المباحثات مع ماي، تمّ التوصل إلى تفاهمات. غيّر رأيه. نفى تصريحاته السابقة. نشرتها الصحيفة بالصوت. لا همّ. لا يتأثر. قال لـ «ماي»: «لا مانع لدي في كل ما تفعلينه. الشيء الوحيد الذي أطلبه هو التأكد من استمرار علاقاتنا التجارية». ماي ردّت بدورها: «نتعهد

بالسعي إلى التوصل إلى اتفاق تجاري طموح بين البلدين بعد «بريكست». اتفقنا اليوم على أنه في الوقت الذي تغادر المملكة المتحدة الاتحاد الأوروبي سيواصل السعي إلى اتفاق طموح للتجارة بيننا». ومع استعداد ترامب للقاء بوتين قالت: «اتفقنا على أنه من المهم محاورة روسيا من موقع القوة والوحدة». أجاب ترامب: «... أنا الأشد صرامة مع روسيا من أي شخص آخر. نحن الأكثر قسوة معها»!! ودعا الأوروبيين إلى التشدّد في وجه إيران!!

يومان من الراحة وينتقل بعدها إلى هلسنكي للقاء بوتين ومناقشة أزمات أوكرانيا، سوريا، معاهدات الأسلحة وغيرها من القضايا.

بوتين جمع أوراقه الإيرانية والسورية والتركية والنفطية والإسرائيلية، وترامب جمع أوراقه الأوروبية – الأطلسية الكورية الشمالية النفطية التجارية الإسرائيلية. كل منهما يريد استخدام أوراقه لتحقيق مصالحه. من سينجح؟؟ بوتين ليس كم جونغ أون. أقوى. أذكى. أدهى. أكثر حضوراً من مجلس الأمن إلى الأرض والفضاء وفي مناطق كثيرة. مع كيم قال كثيرون أنه خدع ترامب أو ضحك عليه. فماذا سيفعل بوتين؟؟

تبقى ملاحظتان: قبل هلسنكي وبعد روسيا وبعد تهديدات ترامب لإيران واستهزائه بها وتأكيد أن الإيرانيين سيتحدثون إليه قال علي أكبر ولايتي في روسيا في ختام جولته: «لا نريد عقد محادثات مع الأميركيين. وإذا منعت بلادنا من تصدير نفطها سنمنع غيرنا ولن يتمكن أحد من تصدير نفطه. ولدينا حلول لمشاكلنا»!!

وزير الخارجية الأميركي السابق جون كيري قال: «ترامب يريد تدمير سمعتنا بشكل مضطرد. لم أر رئيساً يقول شيئاً غريباً وغير مجد مثل ترامب (رداً على كلامه أن ألمانيا أسيرة روسيا وضد الناتو). كان الأمر مخزياً. مدمراً ويصب في وجه المصالح الفعلية لأميركا. لماذا يجعل الرئيس ترامب خصومه من أصدقائنا ويحوّل أخصامنا الذين كانوا يهاجمون ديموقراطية أميركا إلى حليف»؟؟

13 تموز 2018

الهند بين الترهيب والترغيب

تعتمد الهند على واردات المحروقات من إيران وفنزويلا. وهما دولتان تتعرضان لعقوبات صعبة وسوف تتضاعف. فعلياً، تتعرضان لاستهداف أميركي مباشر ومحاولات إخضاع وتركيع. ولاستكمال «عدة» الحصار والتضييق والخنق على إيران وتجفيف مصادرها المالية بدأت أميركا ضغوطات على الهند لمنعها من شراء النفط الإيراني مقابل مدّها بالنفط الأميركي الخام!! بدأت أميركا تستخدم احتياطي النفط المخزّن لديها لتنفيذ أهدافها ضد إيران وغيرها. الهند في وضع دقيق. فهي بالرغم من توتّر علاقاتها مع أميركا وإسرائيل في الآونة الأخيرة، تحتفظ بعلاقات مع إيران وروسيا والصين. إيران وبلسان أحد دبلوماسييها المعتمدين في نيودلهي مسعود رهاجي حذّرت الهند من أنها ستخسر الامتيازات الخاصة إذا ما حاولت استيراد النفط من دول أخرى، ووجهت انتقادات إليها لعدم التزامها بالوعود في ما يتعلق بالاستثمار في ميناء تشابهار الإيراني وعملية توسيعه. ودعا رهاجي إلى «أن تتخذ الهند الخطوات الضرورية العاجلة في هذا الشأن إذا كانت مشاركتها وتعاونها في تطوير الميناء الإيراني لا يزال ذا طبيعة استراتيجية لديها»!!

ومعروف أن نيكي هايلي مندوبة أميركا في الأمم المتحدة زارت نيودلهي مؤخراً ونقلت رسائل رسمية من واشنطن تتعلق بوقف الواردات النفطية من إيران وإعادة النظر في العلاقات الهندية – الإيرانية وقالت: «مع التقدير لهذه العلاقات فإنني أفكر في مستقبل الهند!! ومستقبل المقدرة على الحصول على الموارد والجهات التي تعتمد عليها نيودلهي في ذلك. وأود حضّ الهند وتشجيعها على إعادة النظر في العلاقات مع إيران»!! وألغت الولايات المتحدة المحادثات الاستراتيجية الرفيعة والمعروفة باسم «2 زائد 2» التي كان من المقرر عقدها بين وزيري الخارجية والدفاع في الدولتين في إطار الضغط على الهند لتنفيذ ما هو مطلوب منها. فلكل شيء

ثمنه مع إدارة ترامب. وإذا كانت لغة هايلي تصطنع حرصاً وعطفاً على الهند ومستقبلها ولذلك هي تفكر بها فحبذا لو تركت أمر التفكير بمستقبل الدول لقادتها وشعوبها. فإنها حملت تهديداً واضحاً وليس مبطناً لا سيما وأنها اقترنت مع إجراء إلغاء المحادثات خصوصاً وأن وزيرة الخارجية الهندية كانت قد أعلنت في أيار الماضي أن بلادها «ستواصل التجارة النفطية مع إيران ولن تتبع سوى العقوبات المفروضة من جانب الأمم المتحدة وليس العقوبات التي تفرضها دولة أخرى على إيران»!! لكن ساعة الحقيقة دقّت الآن. فماذا ستفعل الهند؟؟

وزارة النفط الهندية طلبت إلى شركات مصافي النفط الاستعداد لتخفيض الوارد من النفط الإيراني!! وقد بدأت الشركات خطواتها في هذا الاتجاه. يعني بدأت عملية التراجع عن كلام وزيرة الخارجية والانصياع بطريقة أو بأخرى للضغوطات الأميركية. السفارة الإيرانية في نيودلهي أصدرت بياناً قالت فيه «إن طهران ستبذل قصارى جهدها لضمان تأمين إمدادات النفط الإيراني إلى نيودلهي. فإيران كانت شريكاً جديراً بكل ثقة فيما يتعلق بشؤون الطاقة مع الهند»!!

الخارجية الهندية قالت بدورها: «إيران شريك يحظى بالأهمية في الطاقة والتواصل. والجانب الإيراني أوضح الكثير من الأمور وتجمعنا به علاقات قوية وراسخة ونحن على تواصل معه نناقش كل الأمور لا سيما تداعيات انسحاب أميركا من خطة العمل الشاملة المشتركة بين إيران من جهة والولايات المتحدة والصين وفرنسا وألمانيا وروسيا والمملكة المتحدة من جهة أخرى»!!

ثمة نوع من الإرباك في الموقف الهندي في ظل ممارسة أميركا سياسة الترغيب والترهيب، فأميركا ترامب لا تسامح. تريد أن يسير الجميع ممن لهم علاقات معها في السياسة التي رسمتها لإخضاع إيران «الدولة التي تقوّض الاستقرار»!! لا سيما وأن الأمور تتجه إلى تصعيد كبير مع ما يرتقب اتخاذه من إجراءات من قبل الإدارة الأميركية ضد إيران!!

في مقابل ذلك تسعى الصين إلى إقناع الهند بخطوات أخرى تحقق المشاريع الاستراتيجية الصينية من جهة وتمنع هيمنة الأميركيين على الهند من جهة أخرى. الصين أطلقت «مبادرة الحزام والطريق». دخلت على خط تهدئة الأمور بين باكستان والهند. إن لها مصلحة في ذلك. وكانت محاولة في قمة شنغهاي لعقد لقاء ثلاثي باكستاني صيني هندي، خصوصاً بعد نيل الهند وباكستان عضوية منظمة شنغهاي. وزير الخارجية الصيني دانغ يي قال يومها: «أعتقد بعد انضمام الهند وباكستان إلى المنظمة يمكننا توفير منصة أفضل وفرص أفضل لبناء العلاقات الصناعية بينهما»!!

تخفيف حدّة التوتر تخدم الجهود الصينية لاستكمال الممر الاقتصادي الباكستاني – الصيني، والهند رفضت سابقاً الانضمام إليه لأنه يمر في الأراضي الباكستانية!!

اليوم، تجري محاولة لإقناع نيودلهي بالمشروع من خلال اعتباره البديل عن تعثّر الاستثمارات الهندية في ميناء تشابهار الإيراني!!

الصحافة الهندية أشارت إلى أن الصين «تريد الظهور شريكاً ذا أهمية في تسوية الصراع في أفغانستان مع التركيز على الاعتبارات الاقتصادية والأمنية لوقف تدفق المتطرفين الأفغان إلى منطقة شينغ يانغ الصينية التي تقطنها غالبية مسلمة». بالتأكيد هذا أمر طبيعي من الناحيتين السياسية والأمنية بالنسبة إلى الصين. يضاف إلى ذلك الناحية الاقتصادية من خلال الممر المعروف مما يستوجب تنسيقاً أكبر مع باكستان خصوصاً بعد نتائج الانتخابات الأخيرة التي جاءت بأغلبية لا تؤيد السياسة الأميركية، والاستفادة من هذا الأمر، وتداعيات الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي مع إيران، والضغوطات على الهند، لتهدئة الأوضاع بين الهند وباكستان من جهة ومحاولة جذب الهند إلى الممر الاقتصادي الباكستاني – الهندي من جهة أخرى!!

أميركا بطبيعة الحال تراقب الحركة الصينية الجديدة التي تصبّ في خانة الحضور الصيني المتنامي في أكثر من مكان وأكثر من اتجاه على الساحة الدولية وهو حضور تريد أميركا استهدافه إذ تعتبره منافساً لها، يضاف إلى الدور الروسي المنافس، فكيف إذا كان دوراً يريد الالتفاف على الموقف الأميركي من طهران والاستفادة منه كما تفعل الصين مع الهند؟؟

لن تترك إدارة ترامب وسيلة إلا وستلجأ إليها لمحاولة إخضاع إيران. سيذهب هذا الرئيس في تصميمه وتهوّره إلى النهاية. لكن بالتأكيد ليس بالضرورة أن «تهوّره» مضمون النجاح. لن يترك الآخرون الساحة الدولية له، وإيران سترّد في أي مكان تقدر على استخدامه وبكل الوسائل التي تمتلكها. ليت لعرب عززوا علاقاتهم مع الهند وهي كانت من أكثر الدول المؤيدة لقضاياهم وعلى رأسها القضية الفلسطينية. لكنهم خرّبوا العلاقات بين بعضهم والأوضاع داخل دولهم، وبعضهم يعيش طموح الرهان الكامل والاتكال الكامل على أميركا وهي لن تفعل شيئاً ويعزّز علاقاته مع إسرائيل!!

14 تموز 2018

إسرائيل توبّخ أوروبا

أعلن رئيس حكومة الإرهاب الإسرائيلية بنيامين نتانياهو تصميمه على تمرير قانون يسمى «قانون القومية»، لترسيخ الطابع اليهودي لإسرائيل واعتبار اللغة العربية لغة ثانوية. ولهذه الغاية شكّل لجنة لبحث الملاحظات على القانون لا سيما إثر خلافات بين أعضاء الكنيست حول صيغته النهائية وبعضهم أنه قرار خطير يقدم عليه لكنهم مصمم على إقراره. في المشروع منحت اللغة العبرية «مكانة عليا»، بذريعة أنها لغة الدولة وبالتالي تكون هي اللغة الرسمية الوحيدة. أما اللغة العربية فتكون لها «مكانة خاصة دون أن تقدم للمتحدثين بها خدمات الدولة كما كان مقترحاً من قبل بعض أعضاء الكنيست. وهذا يعني شطب الاعتراف بها كلغة رسمية». كما ينص القانون على جعل المحكمة العليا تفضل الطابع اليهودي على القيم الديموقراطية عندما يحصل تناقض بينهما. وبكل وضوح وبساطة تمّ «شجب» كلمة «ديموقراطية» في القانون الذي يتضمن إقامة بلدات يهودية فقط، ويعلن القدس عاصمة إسرائيل ويجعل التقويم العبري التقويم الرسمي للدولة. وتجدر الإشارة إلى أن قوانين أخرى تؤكد اليهودية، لكن القوانين الأساسية تعرّف إسرائيل دولة ديمقراطية. يبدو أن نغمة إسرائيل «الدولة الديموقراطية الوحيدة» في الشرق كما كان يزعم المسؤولون الإسرائيليون ويؤيدهم الأميركي قد استهلكت. لقد حان وقت الدولة اليهودية. لا شيء يمنع تكريسها. كل الظروف ملائمة فلسطينياً (الانقسام)، عربياً (التفكك، الحروب، الهرولة نحو إسرائيل تحت عنوان العداء لإيران) والعلاقات الاستراتيجية مع روسيا وأميركا، والاندفاعة الأميركية غير المسبوقة في تأييد إسرائيل وإعلان القدس عاصمة لها ونقل السفارة إليها، والسعي الحثيث لتمرير صفقة القرن التي تقضي على الحق الفلسطيني!!

النائب العربي عن القائمة المشتركة يوسف جبارين قال: «القانون المقترح يتناقض بوضوح مع المبادئ والقرارات التي قامت إسرائيل على أساسها، القرار الأممي 181 بشأن تقسيم فلسطين عام 47 إلى دولتين تتبنيان دستوراً ديموقراطياً، يضمن عدم التمييز بين السكان بأي شكل من الأشكال بسبب الأصل أو الدين أو اللغة أو الجنس».

المحامية منى حداد من «عدالة – المركز القانوني لحماية حقوق الأقلية العربية» أكدت «إن القانون بحد ذاته لا يحمل جديداً. لا يجدّد شيئاً من حيث الممارسة الفعلية للقضاء الإسرائيلي أو للممارسة الفعلية للحكم في إسرائيل، التي تحاول تكريس يهودية الدولة في مواقع أخرى عبّر فلسطينيون عن خطر تجاهل العرب الذين هم أبناء الأرض الأصليون، ومحاولة ترسيخ العنصرية الدينية وقومية «الشعب اليهودي»!!

وأياً تكن ردة الفعل الفلسطينية فهي في موقعها الطبيعي. تندرج في سياق العمل اليومي لعدم إسقاط حق الشعب الفلسطيني والتصدي لكل محاولات تكريس وجود إسرائيل دولة اغتصاب وإرهاب وتمييز عنصري على أرض فلسطين. إلا أن ما أزعج إسرائيل وأثار مسؤوليها، موقف شجاع أعلنه سفير الاتحاد الأوروبي لديها إيمانويل جيوفري إثر محادثات أجراها مع عدد من نواب الائتلاف الحكومي بهدف وقف إجراءات «سن مشروع قانون القومية» وقال لهم: «إن رائحة عنصرية تفوح من المشروع»!! وأنه «تشريع تمييزي» «سيبعد إسرائيل عن المعايير المقبولة للدول الديموقراطية وهو تمييز ضد مجموعات خصوصاً العرب ويمسّ بالقيم التي تحاول إسرائيل الدفاع عنها». بادر نتانياهو إلى طلب استدعاء السفير وتوبيخه واتخاذ إجراءات إضافية وهذا ما جرى بالفعل. وصدر بيان عن رئاسة الوزارة يعلن «أن الاتحاد الأوروبي لا يموّل جمعيات مناهضة لإسرائيل وأعمال بناء غير قانونية فحسب بل أيضاً بدأ بالتدخل في الإجراءات التشريعية للدولة».

وأضاف: «إن الاتحاد الأوروبي لم يدرك بعد أن إسرائيل دولة ذات سيادة». ويأتي التوبيخ الإسرائيلي للاتحاد الأوروبي وسفيره بعد سلسلة من التوبيخات والإهانات وجهها الرئيس الأميركي دونالد ترامب في الأيام الأخيرة إلى أوروبا وقادتها ورموزها لعدم مماشاتهم السياسة الأميركية. بما يؤكد أنهم لا يريدون أوروبا محايدة أو صاحبة رأي على الأقل. يريدون فرض كل شيء على العالم الذي عليه أن ينصاع لشروطهم.

والمؤسف في كل ذلك أن الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين رفض القانون قائلاً: «أنه يؤذي اليهود في جميع أنحاء العالم» وقد استفاد المعارضون في الداخل من هذا الموقف لكن، لم يسمع في أي مكان كلمة عربية في هذا الخصوص.

إسرائيل تسنّ القوانين. تحاول إلغاء فلسطين. وشطبها من الذاكرة والحاضر والمستقبل، وتكريس دولتها اليهودية العنصرية الإرهابية، وبعض العرب ينفتح عليها، وفي داخلها من ينتقد وفي أوروبا من يرفع الصوت أيضاً. إسرائيل نتانياهو في سباق دائم مع الزمن لتحقيق أهدافها والعرب خارج الزمن وأحداثه وأبعادها. ويتصرف بعضهم وكأن لا مكان له إلا في إسرائيل في وقت يجب أن يكون فيه الموقع العربي حجر الزاوية في أي مكان!!

إسرائيل توبّخ أوروبا. أميركا توبّخ أوروبا. وتستنزف وتبتز العرب. والتاريخ يوبّخهم كل يوم. لكن فلسطين ستبقى لأهلها مهما طال الزمن. الطريق طويل. والثمن كبير لكن الإرهاب لا يسقط الحقائق التاريخية!!

15 تموز 2018

إسرائيل دولة سطو ولصوصية

منذ أيام صادق الكنيست الإسرائيلي على قانون عنصري، لسرقة أموال الشعب الفلسطيني، يقضي بخصم كل مبلغ تدفعه المؤسسات الفلسطينية لعائلات الشهداء والأسرى، من أموال الضرائب التي تجبيها إسرائيل للسلطة الفلسطينية لتحوّل إلى صندوق يقام مستقبلاً لثلاثة أهداف: «إنفاذ القرارات في الدعاوى التي قدمها ضحايا العمليات الفلسطينية، ضد السلطة الفلسطينية وضد المنفذين. وإقامة مشاريع لتعزيز مكافحة الإرهاب وتطوير بنى تحتية مدنية مثل الشوارع والإنارة وأخرى آنية».

صاحب القانون آفي ديختر رئيس جهاز المخابرات العامة (الشاباك) سابقاً قال: «السلطة الفلسطينية تقوم في كل شهر بتحويل رواتب للمخربين وعائلاتهم بقيمة 1.2 مليار شيكل في السنة، تعادل 7% من موازنتها. إن مخرباً من المواطنين العرب في إسرائيل اسمه وليد دقة الذي قتل الجندي الإسرائيلي ديفيد تمام قبل 34 سنة وحكم عليه بالإعدام حصل في السنوات الأربع الماضية على 600 الف شيكل منها 576 ألفاً هي الراتب، و24 ألفاً مكافأة لكونه مواطناً إسرائيلياً. هذا القانون يوقف هذا الوضع العبثي».

النائب جمال زحالقة ردّ قائلاً: «ديختر كان مسؤولاً عن قتل آلاف الفلسطينيين الأبرياء ولا يحق له الحديث عن تخريب».

النائب أحمد الطيبي أعلن: «الاحتلال هو الاحتلال. أنتم تقدّسون أشخاصاً قاموا بذبح عائلات فلسطينية وأردنية مثل مئير هارتسيون ونحن نعتبره قاتلاً إرهابياً وتدفعون مخصصات لهذه العائلات بطريقة غير مباشرة. اليوم تسنّون قانوناً، هو سطو مسلح على مخصصات الشعب

الفلسطيني. إنها عملية سطو وسرقة. اليوم كنت في فاعلية إحياء الذكرى الرابعة لحرق الطفل محمد أبو خضير على أيدي متطرفين يهود. لن تفكروا بقطع مخصصات التأمين الوطني عن قتله. منذ أسبوعين قام بعض المستوطنين بترديد نشيد (دين علي... على شواية اللحم) أمام محكمة اللد في وجه جد الطفل علي الدوابشة أمام أعين الشرطة الإسرائيلية ومرّ ذلك مرور الكرام»**!!**

مسؤولون فلسطينيون ومناضلون في هيئات وأحزاب ومؤسسات رسمية فلسطينية دانوا القانون واعتبروه: «قرصنة لصوصية حقيرة وعملية نهب عنصرية»، و«إرهاباً سياسياً منظماً» لترهيب السلطة الفلسطينية وإرغامها على القبول بـ «صفقة القرن».

موقف السلطة عبّر عنه رئيسها أبو مازن الذي قرّر منح «نوط القدس للشجاعة» الذي يعد من أعلى الأوسمة التي تمنح للعسكريين والمدنيين الذين يظهرون شجاعة فائقة، للشهداء الثلاثة الذين سقطوا في إضراب سجن نفحة الشهير الذي خاضه الأسرى قبل 38 عاماً واستمر 33 يوماً وشارك فيه 68 أسيراً وسقط فيه الشهداء: علي الجعفري – راسم حلاوة – وإسحاق مرانمة**!!** وقال الرئيس الفلسطيني تعليقاً على القرار الإسرائيلي: «نحن ننتظر ونترقّب وسنتخذ الإجراءات التي تتناسب مع مصلحتنا بهذا الأمر. بمعنى أن المال الذي تعترض إسرائيل على دفعه لعائلات الشهداء والأسرى، لن نسمح لأحد بأن يتدخل به. هؤلاء هم شهداؤنا وجرحانا وأسرانا وسنستمر بالدفع لهم ونحن بدأنا بهذا عام 1965».

موقف أبو مازن يمليه عليه دوره وموقعه وتاريخه وواجبه تجاه أبناء شعبه. الشهداء والأسرى مقاومون للإرهاب الإسرائيلي. ضحايا الإرهاب الإسرائيلي هم الذين يستحقون التكريم والتعويض لعائلاتهم لحفظ كراماتهم وأماناتهم. فكيف إذا تزامن السطو الإسرائيلي «المقونن» و«القرصنة المقوننة» و«السرقة المنظمة بقوانين» لأموال وأملاك الشعب الفلسطيني، مع قرار محكمة إسرائيلية بتبرئة من حرق منزل عائلة الدوابشة منذ ثلاث سنوات واستشهد فيه الوالدان سعد ورهام وطفلهما علي ونجا طفل آخر أصيب بحروق. المحكمة برأت المجرم القاتل وأفرجت عنه.

وأعلن وزير الإرهاب الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان: «إن إسرائيل لن تدفع تعويضات للطفل الفلسطيني الذي فقد والديه وشقيقه في عملية الحرق المتعمدة. القانون ينص على أن الدولة تدفع تعويضات للمواطنين الإسرائيليين الذين يتضررون جراء عمليات «إرهابية» لكن الأمر لا ينطبق على الفلسطينيين الذين ليسوا مواطنين أو سكاناً في إسرائيل».

يعني بكل وضوح، الفلسطينيون الذين هم داخل دولة الإرهاب والاغتصاب معرّضون للتهجير والقتل ومصادرة الأملاك والمرض والمجازر الجماعية على أيدي الإرهابيين الإسرائيليين ولا أحد يحاسبهم وعليهم أن يدفعوا دمهم وممتلكاتهم لقيام الدولة اليهودية. والذين هم خارجها حتى الآن، حيث لم تستكمل توسعها وتهجيرهم، فهم عرضة للمصير ذاته والمكافأة تكون للإرهابي والمجرم الإسرائيليين، بقوانين تسنّ في الكنيست وتوفّر لهم الحماية ولا يعوّض على الآخرين بشيء.

هذه هي ديموقراطية إسرائيل، هكذا تحترم حقوق الإنسان، فماذا تقول أميركا التي انسحبت من مجلس حقوق الإنسان لأنه دان دولة الإرهاب؟؟

عقلية الإرهابيين الإسرائيليين مطابقة تماماً لعقلية ترامب. وهم شركاء في ممارسة كل أشكال الضغط لتمرير «صفقة القرن». دفع الشعب الفلسطيني ثمناً كبيراً ولا يزال وأمامه تضحيات كثيرة بعد. لكن لا هذه الصفقة ولا غيرها يمكن أن يسقط حقه التاريخي في أرضه مهما طال عمر الإرهاب، والمرعوب من طائرات ورقية، فلن تجديه نفعاً كل هذه القوانين وأساليب السرقة والنهب.

إسرائيل دولة مارقة بكل ما للكلمة من معنى يدعمها اليوم رئيس «مارق» في أميركا اسمه دونالد ترامب بكل الإمكانات المتاحة له.

16 تموز 2018

إسرائيل وتلاميذ فلسطين

يتعرّض الفلسطينيون لإرهاب متعدّد الاتجاهات يطاول كل جوانب حياتهم. هذا الإرهاب إسرائيلي – أميركي. ثمة شراكة بين الطرفين لإلغاء «الأونروا». وفي انتظار القضاء النهائي عليها يتم تقليص ميزانيتها. فتتكفئ عن القيام بدورها وينعكس ذلك بشكل سلبي على حياة الفلسطينيين في الداخل والشتات. والسياسة الإسرائيلية الأميركية مبرمجة مدروسة. وهي اليوم تندفع بقوة الإجراءات المختلفة انسجاماً مع طرح «صفقة القرن» لتصفية القضية الفلسطينية. اليوم نصف مليون طالب فلسطيني مهددون بعدم تلقي تعليمهم. السبب إلغاء عقود 335 موظفاً من «الأونروا» وخلق أزمة تهدد العام الدراسي.

مدير عمليات الوكالة قال: «في حال استمرار العجز المالي فإن العام الدراسي لن يفتح وأن تأجيل موعده يعني وضع 22 ألف مدرّس ضمن إجازة إجبارية وبالتالي لن يتلقى 500 ألف طالب فلسطيني في مناطق عمليات الوكالة الخمس تعليمهم».

في غزة والضفة نظّم الفلسطينيون تجمعات استنكار واعتراض أمام المقرات التابعة للوكالة. أكدوا أنها بداية اعتصامات واحتجاجات ستشهدها المرحلة المقبلة. وأنهم يصرّون على عدم تقليص الإنفاق، لا سيما في مجال التربية والتعليم لأنهم مصرّون على فتح المدارس وإرسال أبنائهم إليها.

الناطق الرسمي باسم الأونروا وبعد تصاعد الخلاف مع الناشطين أعلن أن المفوض العام سيتخذ قرار بدء العام الدراسي وفتح المدارس خلال شهر آب. وطالبت الوكالة في مؤتمرين في روما ونيويورك الدول المانحة بسد العجز المالي لديها. لكنها لم تنجح.

دخلت إسرائيل على الخط مباشرة وميدانياً فأغلقت جميع مداخل «الخان الأحمر» بالبوابات الحديدية وهي المنطقة التي تريد تدميرها بالكامل وطرد أهلها وثمة نزاعات قضائية في المحاكم حتى الآن. لكن الأهالي مصرّون على البقاء وفتح المدارس ولذلك ردّ الإسرائيليون باستباق هذا القرار.

منسّق حملة «الخان الأحمر» عبد الله أبو رحمة قال: «إن نصب الاحتلال البوابات الحديدية، يعني إغلاق المنافذ المؤدية إلى قرية الخان الأحمر. وأن السبيل الوحيد أمام الأهالي والمتضامنين للدخول إلى القرية هو الجبال فقط»!!

وزير التربية والتعليم العالي صبري صيدم أعلن أن الوزارة أتمت جميع استعداداتها لافتتاح العام الدراسي مبكراً واستثنائياً في مدرسة تجمع الخان الأحمر البدوي في ضواحي القدس. ويأتي الإجراء ضمن إجراءات أخرى من بينها إعلان المنطقة قرية جديدة. تهدف جميعها إلى خلق تعقيدات في وجه قرار إسرائيل هدم المنطقة. ودعا صيدم الفلسطينيين إلى مشاركة الطلبة بدء عامهم الدراسي.

هذا قرار كبير جريء. عملي، يليق بالفلسطينيين وصمودهم وعزمهم على التمسك بأرضهم. وأطفال فلسطين كانوا على مستوى القرار والنداء. ثمة مشهد عمّمته وسائل إعلام حرة في الداخل والخارج يظهر الفتية الفلسطينيين يتسلقون الجبال مستعينين بالحبال وعلى ظهورهم حقائب كتبهم ولوازمهم المدرسية، ثم بعد وصولهم إلى التلال يسلكون طرقاً وعرة لاختصار المسافات للوصول إلى المدرسة. إنه مشهد مؤلم. نعم فيه الكثير من الألم أن ترى أطفالاً يتعرضون لحصار لمنعهم من التحصيل العلمي. لكنه مشهد يحمل الكثير من الأمل. نعم، أطفال فلسطين يعطوننا الأمل بهذا المشهد. بهذه الإرادة. بهذا الردّ على الأميركي والإسرائيلي واللذين يمتلكان أعتى قوة عسكرية ويوفّران لأبنائهما أفضل سبل وسائل الراحة والعيش والتعليم. أطفال فلسطين يقاومون الجهل والظلم والفقر والإرهاب لحرمانهم من التعليم، يتسلقون الجبال، يعبرون الوديان للوصول إلى المدرسة ليقولوا للعالم كله: ليس ثمة إجراء أو قرار أو وسيلة ضغط يمكن أن تمنعنا من حقنا، ومن إرادتنا ورغبتنا في التعلّم. بهذه الإرادة نقاوم ونقاتل. بالقلم والريشة والفكر والعلم والثقافة تماماً كما بالبندقية. هذا شعب لا يكسر. هذا شعب لا يقهر. لا يسجن داخل البوابات الحديدية. سيحصل على حقوقه ويحقق أهدافه مهما كلف الأمر. شعب يعلّمنا الصبر والعزيمة والإرادة القوية والتحدي.

وليس غريباً، فقد خرج من صفوفه مبدعون ومفكرون وعلماء وشعراء وأدباء وكتّاب ومعلمون ومهندسون وأطباء ومناضلون ساهموا في نهضة دول عديدة ذهبوا إليها وفي إبقاء الذاكرة حية والقضية الفلسطينية حية. شعب مفخرة بكل ما للكلمة من معنى.

عار على ما يسمى المجتمع الدولي أن يترك أطفال فلسطين. وعار على «قائدة العالم الحر» – الكذبة – أميركا أن تكون شريكة في ظلم هذا الشعب. العيب والعار الأكبر هو على العرب. كلفة فك مشكلة الأونروا لا توازي ثمن سفينة صغيرة محمّلة بالسلاح أو إنفاقاً في مجالات الترف واللهو!!

التحية لـ «الخان الأحمر» ولأبناء فلسطين!!

17 تموز 2018

هلسنكي: إذعان ترامب؟؟

من «قمة السبع» إلى «قمة الناتو» واللقاء مع قادة الاتحاد الأوروبي، إلى اللقاء مع تيريزا ماي في لندن، وصل دونالد ترامب إلى هلسنكي جامعاً عدّته وملفاته ومواقفه، التي أكد فيها أن روسيا والاتحاد الأوروبي والصين خصوم، للقاء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذي وصل من موسكو بعد لقاءات مع نتانياهو، ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، وعدد من قادة الدول الآخرين، وبعد نجاح كبير حققته بلاده في تنظيم مونديال كرة القدم. كل العالم ينتظر هذه القمة التي سبقتها قمة أميركية – كورية شمالية في سنغافورة شكلت حدثاً استثنائياً بعد تهديد ترامب كيم جونغ أون بسحق بلاده إذا لم ترضخ لشروطه بالتخلي عن سلاحها النووي. بعد هذه القمة تساءلت الصحف الأميركية: هل خدع كيم ترامب؟؟ وهل سيحصل الشيء ذاته مع بوتين الأقدر من أون؟؟

التقى الرئيس لمدة ساعتين وعشر دقائق ثم عقدا مؤتمراً صحافياً مشتركاً أعلنا فيه:

1 – العلاقات الثنائية:

– ترامب: علاقتنا مع روسيا لم تكن أبداً بمثل هذا السوء ويرجع ذلك إلى سنوات من الحماقة الأميركية والغباء والآن هذه الحملة الظالمة المصطنعة»!! (يعني حمّل بلاده مسؤولية تدهور العلاقات مع روسيا وبرأ روسيا سلفاً من كل الاتهامات التقليدية والحديثة الموجهة إليها والتي أدت إلى فرض عقوبات عليها. وهذه نقطة أولى مهمة تسجّل لبوتين).

– بوتين: العلاقة مع أميركا تمر بمرحلة عصيبة لكن دون سبب موضوعي. الأوضاع في العالم تغيّرت بصورة جذرية. واليوم روسيا والولايات المتحدة تواجهان تحديات جديدة تماماً. محادثات اليوم تعكس رغبتنا في تحسين العلاقات الثنائية. لا أسباب موضوعية لاستمرار التوتر بين

روسيا والولايات المتحدة. نعمل مع الرئيس ترامب لتحسين العلاقات الثنائية والتعاون في جميع القضايا التي تهمنا. ندعو إلى الاستمرار في مكافحة الإرهاب ورفع مستوى العلاقات بين أجهزة الاستخبارات في البلدين إلى مستوى منهجي. (يعني تحدث بلغة استراتيجية واثقة مسؤولة. لسنا في الحرب الباردة. لدينا تحديات مشتركة. يجب أن نكون شركاء في مواجهتها. هذه ندّية وتأكيد أن أميركا ليست وحدها من تقرّر وتتفرّد. أبدى الاستعداد للتعاون ودعا بثقة عالية إلى تفعيل العمل المشترك بين أجهزة استخبارات البلدين في وقت تُتّهم فيه أجهزة الاستخبارات الروسية بالتدخل في الانتخابات الرئاسية لمصلحة الرئيس ترامب. وكأنه أراد بذلك فتح النقاش حول هذا الموضوع واستدراج ترامب لتحقيق نقطة ثانية لمصلحته وهذا ما حصل فعلاً).

2 – التدخل في الانتخابات الرئاسية الأميركية:

– روسيا متّهمة بتدخّل أجهزة مخابراتها لصالح ترامب. تحقيقات جدية في المؤسسات الأميركية تؤرق الرئيس الأميركي. واتهام 12 ضابطاً روسياً بالتورط في العملية الانتخابية، قبل وصول ترامب إلى هلسنكي، ومطالبة بالتحقيق معهم.

– ترامب: «لا أرى أي سبب يحمل على القول أن روسيا هي التي قامت بعملية التدخل»!! «نحن قمنا بحملة انتخابية ممتازة ونجحت». (يعني تبرئة كاملة لروسيا وردّ عل الحملات الداخلية والاتهامات والتحقيقات بعد لقائه مع الرئيس الروسي وهذه نقطة ثانية لمصلحة الأخير علماً أن سفيره في موسكو جون هانستمان قال قبل وصول رئيسه إلى هلسنكي إلى «فوكس نيوز»: «ثبت ضلوع روسيا بشكل خبيث في الانتخابات الرئاسية»!! فمن يمثل هذا السفير؟؟

– بوتين: «نحن لم نتدخل في الانتخابات ولا ننوي التدخل في الانتخابات المقبلة. وما يقال هو استهزاء بملايين الأميركيين الذين عبّروا عن آرائهم في صناديق الاقتراع. سنقوم بمتابعة الاتهامات حول تورط 12 ضابطاً روسياً في الانتخابات. سنسمح لمحققين رسميين أميركيين بمقابلة مشتبه بهم ولدينا رغبة في استجواب مشتبهين فيهم أميركيين نعتقد أنهم قاموا بنشاطات ضد روسيا» (يعني، ثقة بالنفس. قوة في التعبير. استعداد لمساءلة جماعته مقابل سماح الأميركيين له بمساءلة جماعتهم وتأكيد في سياق الردّ أن روسيا قوية وقادرة على التدخّل إذا أرادت لكنها لم تتدخل. ولن تتدخّل في الانتخابات المقبلة في الكونغرس أو الرئاسية بعد سنوات حيث يرغب ترامب في النجاة

من الاتهامات الأولية وتوفير حظوظ النجاح في ولاية ثانية. وهذه نقطة مهمة لصالح بوتين الذي ظهر متماسكاً وقوياً).

– ترامب: «هذه فكرة عظيمة»!! ولدي ثقة كبيرة بالاستخبارات الأميركية لكنني سأقول لكم إن نفي الرئيس بوتين اليوم كان شديداً وقوياً. (نقطة لصالح بوتين).

3 – كوريا الشمالية:

– تفاهم على حل المشكلة بالحوار. وإعلان بوتين الاستعداد للمساهمة في الجهود المبذولة في هذا الاتجاه. (يعني لا تحلّ المشكلة أميركا وحدها. روسيا لها دور. هي شريك أساسي لا سيما في ظل الشكوك داخل المؤسسات الأميركية بنجاح ترامب في ليّ ذراع كيم جونغ أون. وهذه ورقة مهمة في يد بوتين ونقطة ثالثة عبّر عنها بقوة. إضافة إلى التأكيد أن منطق القوة، أي منطق التهديد بالسحق والوعيد والعقوبات وما شابه لا يمكن أن ينجز حلولاً. الحوار. الدبلوماسية. الشراكة هي التي تنتج الحلول).

4 – الإرهاب:

– تأكيد على التعاون بين الطرفين على اعتباره خطراً مشتركاً لا بدّ من مواجهته (وهذه نقطة لمصلحة روسيا وبوتين نظراً لما حققه في سوريا بشكل خاص في السنوات الأخيرة، إضافة إلى موقفه من الإرهاب والتطرف الديني، وعدم قبوله بادعاء أميركا بأنها وحدها تقاتل الإرهاب أو تتحمّل القسط الأكبر من هذه المسؤولية. (نقطة رابعة لبوتين).

5 – الأسلحة النووية:

– اتفاق على الآليات الدولية التي تحكم هذه المسألة. لا تقدّم ولا تراجع رغم أن أميركا تحاصر روسيا بالدرع الصاروخية التي لم تذكر علناً في المؤتمر الصحافي. لكن الروسي ثبّت الاتفاقات والمعاهدات ويعتبرها المستند القانوني الذي يواجه على أساسه السياسات الأميركية في تهديد روسيا وأمنها الاستراتيجي.

6 – أوكرانيا:

– ترامب: «ناقشت المسألة والموقف واضح: ضرورة الالتزام باتفاقيات مينسك». (لم ينتقد ضم القرم مثلاً. بل ذهب كثيرون إلى حد الاعتبار أنه تجاوز الأمر وهذه نقطة خامسة لبوتين لأنه متمسك باتفاق مينسك. يتهم أوكرانيا بعدم تطبيقه. يطالب برفع العقوبات عن بلاده الملتزمة به. وهذه نقطة خلاف مع أوروبا التي احتقرها ترامب في جولته الأخيرة التي سبقت وصوله إلى هلسنكي وهذا أعطى قوة إضافية للرئيس الروسي. لماذا فعل ترامب ذلك؟؟ في البازار بيع وشراء. الجواب في مسألتي إيران وإسرائيل المتلازمتين. أي على أرضنا نحن!!).

7 – إيران ومشروعها النووي والعقوبات عليها:

– ترامب: «أريد أن أشدّد على أهمية ممارسة الضغط على إيران لجعلها توقف حملة عنفها وطموحاتها النووية في الشرق الأوسط. لن نسمح لإيران بالاستفادة من الحملة العسكرية ضد «داعش» في سوريا»!!

– بوتين: «أشرنا خلال المحادثات بشكل مباشر إلى قلقنا من انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي. الجانب الأميركي يعلم موقفنا وهو لا يزال ثابتاً. أود التشديد على أن إيران بفضل الاتفاق النووي الأكثر خضوعاً لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. هذا الأمر يضمن بشكل فعّال الطابع السلمي البحت للبرنامج النووي الإيراني ويسهم في تعزيز منع انتشار الأسلحة النووية» (نقطة خلاف أساسية وردّ محصور بالملف النووي من قبل بوتين. يعني لم يشر إلى دور إيران في الشرق الأوسط. ركّز على النقطة الأساس. الأقوى في الموقف الدولي والتي على أساسها يرفض بوتين سياسة العقوبات التي تتعرض لها بلاده أيضاً. يعني في الموضوع النووي، ساهمنا في الوصول إلى اتفاق. الاتفاق جعل إيران تحت الرقابة فلماذا الاستفزاز والابتزاز؟؟ في الأمور الأخرى نحن حاضرون للنقاش بعيداً أيضاً عن منطق التهديد والوعيد والدمار والخراب. خطاب ذكي. أبواب مفتوحة للأخذ والعطاء. أكد فيه بوتين ثبات الموقف. أما موضوع سوريا فأمر آخر. والقرار فيه للرئيس الروسي، مع التأكيد على الترابط الموضوعي بين الملف النووي الإيراني، الدور الإيراني في سوريا، وموقف إسرائيل. فماذا عن الجانب المهم؟؟).

8 – إسرائيل:

– ترامب: «أمن إسرائيل مهم بالنسبة إلينا. ونريد أن نعمل بشكل مشترك حتى تنعم إسرائيل بالأمن والسلام. عملنا في هذا السياق مع روسيا على ضرب 90% من مقدرات «داعش» واتفقنا معها ألا تسمح لإيران بالاستفادة من هزيمة «داعش». «تكلم كلانا مع بيبي – نتانياهو – الإسرائيليون يريدون القيام ببعض الأعمال في سوريا مرتبطة بأمن إسرائيل. في هذا المجال سنعمل من أجل مساعدة إسرائيل. وهي ستعمل معنا. بلدانا معاً!! (يعني، نؤيد إسرائيل في ضمان حرية حركتها على الأرض السورية دفاعاً عن أمنها الاستراتيجي – وهذا ما يصرّ عليه نتانياهو في كل مواقفه وتصريحاته وزياراته وأعمال جيشه الإرهابي – والإشارة إلى التفاهم مع روسيا على عدم السماح لإيران بالاستفادة من هزيمة داعش كلام مهم، لأن الشروط الإسرائيلية تؤكد على إخراج إيران من سوريا. والحديث قبل القمة كان عن إمكانية التوصل إلى اتفاق تنسحب فيه إيران من سوريا وتنسحب أميركا أيضاً. لكن الروس أبدوا عدم قدرتهم على ذلك آنذاك، والأميركي يؤيد الإسرائيلي في موقفه. كيف سيترجم الاتفاق الأميركي – الروسي في منع إيران من الاستفادة من التطورات على الأرض السورية؟؟

– بوتين: «أمضى ترامب وقتاً طويلاً يتحدث عن إسرائيل خلال محادثاتنا. إن الشروط متوفرة لتعاون جدي حول سوريا. يجب إعادة الوضع في الجولان إلى ما كان عليه قبل الأزمة السورية ووفق اتفاق وقف النار بين سوريا وإسرائيل عام 1974، إحلال السلام في سوريا يمكن أن يكون مثالاً للتعاون بين البلدين. هذا سيوفّر السلام في الجولان ويؤدي إلى علاقات أكثر سلمية بين سوريا وإسرائيل وسيوفّر الأمن لدولة إسرائيل»!! (واضح أن أمن إسرائيل ومصالحها هي التزام أميركي – روسي مشترك). نقطة الخطورة، عودة إلى الاتفاق السابق. يعني انسحاب كل القوات غير السورية من المناطق المحاذية للحدود مع دولة الاحتلال. يعني إبعاد الإيرانيين وحلفائهم وهذا ما كان يجري العمل عليه قبل القمة. هل يصل إلى سحب إيران كلياً؟؟ لمصلحة من؟؟ هل ثمة قدرة؟؟ من سيحل مكانها على الحدود في المرحلة الأولى؟؟ الجيش السوري. سيعتبر ذلك مكسباً للأسد. هذا مكسب مؤقت. لكن إسرائيل هي الرابح الأكبر. لا حديث عن ضم الجولان الآن؟؟ صحيح. لكن لا حديث عن كل إجراءات إسرائيل التوسعية الاستثمارية في الجولان وهي عملياً تكرّس ضمّه. ويحصل ذلك لاحقاً في التوقيت المؤاتي. وإسرائيل ليست مستعجلة. وحرية حركتها مضمونة ضد القوات الإيرانية في سوريا. والأهم بالنسبة إليها لم يتم التطرق إلى الموضوع الفلسطيني الذي هو همّها الأول ومشروعها الأول وهدفها الأول والأخير. هناك حرية الحركة

الكاملة وهنا صفقة القرن الموعودة. هذه قمة النجاح الإسرائيلي مع التأكيد على ضرورة عدم استسهال الدور الإيراني والقدرة على مواجهة كل ما يستهدف إيران ودورها في سوريا وامتداداً في لبنان. هذه مكاسب مهمة لإسرائيل. لكن ذلك لا يعني نهاية الحرب في سوريا. بازار هذه القمة. سكوت عن أوكرانيا. علاقات جيدة مع روسيا. تراجع إيران في سوريا وليس انسحابها. ضمان حرية حركة إسرائيل. هذه خسارة كبرى لكل من راهن على إسرائيل وأميركا في ضرب إيران. ولكل من رمى أوراقه بين أيدي أركان إدارة ترامب. لقد أكدت إسرائيل ثوابتها في سوريا: أمنها أولاً وأولاً وأولاً. أما بشار الأسد ومصيره ومن يريد إبقاءه ولو لأي وقت عليه أن يدفع الثمن. ومن يريد إخراجه ولو في أي وقت عليه أن يدفع الثمن. والثمن لها بالتأكيد. هنا تلاقي العقليتين بين ترامب ونتانياهو!!

ماذا في ردّات الفعل؟؟

أبرزها، وأعنفها، وأكثرها تعبيراً عن عدم استقرار ترامب وخياراته وقراراته صدرت من أميركا. من الجمهوريين والديموقراطيين في سابقة لم تشهدها الولايات المتحدة. وهذا أمر ينبغي التوقف عنده في قراءة السياسات الدولية.

ـ مدير الـ CIA السابق جون برينان قال:

«إجابات ترامب على أسئلة الصحافيين المتعلقة بالتدخل الروسي المزعوم في الانتخابات الأميركية عام 2016 «خيانة عظمى» بكل ما تحمله الكلمة من معنى. لم تقتصر تعليقاته كمعتوه بل يخضع كلياً لبوتين. تصريحاته أكدت «أنه في جيب» بوتين تماماً. وعدم رغبة ترامب في الإقرار بالتلاعب الروسي في الانتخابات يفوق «الجرائم الكبرى والجنايات». أدعو الوطنيين الجمهوريين إلى اتخاذ موقف حاسم ضد ترامب»!!

ـ دان كوتس مدير الاستخبارات الأميركية:

«تقييم أجهزة الاستخبارات واستنتاجها بأن موسكو تدخلت في السباق الرئاسي قبل عامين كان واضحاً ومبنياً على وقائع. إن روسيا لا تزال تبذل جهوداً متواصلة ومكثفة لتقويض ديموقراطيتنا»!!

– جيمس كلابر المدير السابق للاستخبارات:

«إذعان ترامب لبوتين استسلام لا يعقل».

– السيناتور جون ماكين:

«المؤتمر الصحافي المشترك كان أحد أسوأ لحظات تاريخ الرئاسة الأميركية. إنه الأداء الأكثر عيباً لرئيس أميركي. من الواضح أن هلسنكي كانت خطأ مأساوياً». «الضرر الذي أحدثه ترامب بسذاجته وغروره ومساواته الزائفة بين موسكو والأجهزة الأميركية وتعاطفه مع حكّام متسلطين أمر يصعب تقديره. لم يسبق لرئيس أن حطّ من قيمته بهذا القدر من الذل أمام طاغية».

– بول راين زعيم الجمهوريين في الكونغرس:

«على ترامب أن يدرك أن روسيا ليست حليفتنا. لا يوجد أخلاقياً أوجه شبه بين أميركا وروسيا التي تبقى معادية لقيمنا ومثلنا الأساسية. يجب أن تركز أميركا على محاسبة روسيا ووضع نهاية لهجماتها الوضيعة ضد الديموقراطية».

– بوب كوركر الرئيس الجمهوري للجنة العلاقات الخارجية:

«عندما أتيحت له الفرصة للدفاع عن أجهزة مخابراتنا التي تعمل لصالحه أصابتني خيبة الأمل والحزن بالمقارنة التي عقدها بينها وبين ما يقوله بوتين. تصريحات الرئيس جعلتنا نبدو كدولة أشبه بلقمة سائغة»!!

– ليندسي غراهام سيناتور جمهوري:

«فوّت ترامب فرصة ليحمّل روسيا بوضوح مسؤولية تدخلها في الانتخابات عام 2016 وتوجيه تحذير حازم في شأن الانتخابات المقبلة. سترى روسيا في ردّ ترامب علامة ضعف»!!

– جيف فليك سيناتور جمهوري:

«تصريحاته عار. لم أكن أتصور أن يأتي يوم أرى فيه رئيسنا يقف إلى جانب الرئيس الروسي ويحمّل الولايات المتحدة المسؤولية عن الاعتداء الروسي».

ــ تشاك شومر زعيم المعارضة في مجلس الشيوخ:

«تصرف بشكل غير مسؤول وخطير وضعيف أمام بوتين. مسألة وحيدة لا تحمد عقباها تطرح على البيت الأبيض: ما الذي دفع ترامب لتغليب مصالح روسيا على مصالح الولايات المتحدة؟؟ كم سيستمر الملايين من الأميركيين في التساؤل عمّا إذا كان التفسير الوحيد لهذا التصرف الخطير هو احتمال امتلاك بوتين معلومات تؤذي ترامب؟؟ لم ير الأميركيون في بلادنا رئيساً يؤيد خصماً لأميركا كما فعل ترامب مع بوتين. من غير المسؤول والضعف أن يكون رئيس الولايات المتحدة مع بوتين ضد سلطات إنفاذ القانون الأميركي، ومسؤولي وزارة الدفاع وأجهزة الاستخبارات. ترامب طوال جولته الأوروبية وصولاً إلى المؤتمر الصحافي مع بوتين قام بتقوية خصومنا وإضعاف دفاعاتنا ودفاعات حلفائنا»!!

ــ نانسي بيلوسي زعيمة المعارضة الديموقراطية:

«كانت فرصة أتيحت لترامب لمواجهة بوتين بعد أقل من 72 ساعة على توجيه وزارة العدل التهمة لـ 12 ضابطاً روسياً جديداً بالتدخل في انتخابات 2016 فذهب يحمّل البلدين المسؤولية»!!

ــ إليزابيت ورن سيناتور أميركي:

«يعتلي مرة أخرى مسرحاً دولياً لإحراج الولايات المتحدة وتقويض مؤسساتها».

ــ جون كيري وزير الخارجية السابق:

«لقد عملت في الشؤون العامة لمدة 6 عقود ولم يسبق لي أن رأيت رئيساً أميركياً يفعل أو يقول ما أقدم عليه الرئيس ترامب. هذا شيء مؤسف لا يمكن الدفاع عنه. المشكلة لا تكمن في لقاء أحد الخصوم. فقد عقدت العديد من الاجتماعات مع روسيا وكان الكثير منها بناء لأميركا. حتى لو كانت لدينا خلافات هذه هي الدبلوماسية. لكن الرئيس ترامب استسلم لبوتين. لتضليل بوتين. بخصوص الهجمات على الديموقراطية الأميركية. تصريحات ترامب ليست كلمات رئيس يحمل قضية أميركا إلى العالم. فكيف يمكن أن يهتم بأوروبا أو بسوريا وينهج نهج بوتين المعروف جيداً بمهاجمته للديموقراطيات من أجل تعزيز مصالحه»؟؟

عند قراءة هذه التعليقات: ما أحلى الوقوف عند التساؤل: هل خدع كيم ترامب؟؟ لقد ذهب الأميركيون إلى توصيف رئيسهم بأبشع الصفات لظهوره ضعيفاً أمام بوتين. إنه انتصار للآخر.

بعد القمة:

– قال ترامب: «قضينا وقتاً ممتعاً. تحدثنا عن كل المواضيع والمسائل المهمة بالنسبة إلى الطرفين. بوتين كان قوياً وصريحاً جداً خلال اللقاء. لقد ناقشنا أموراً عدة من بينها انتشار السلاح النووي في العالم وقضية السلاح والحرب، بالإضافة إلى الموضوع السوري والأوكراني الذي أخذ جزءاً كبيراً من وقت اللقاء. تكلمنا عن الحوار الفلسطيني الإسرائيلي وكيفية حلّ الأزمة بشكل سلمي وعادل لكل الأطراف!! (كلام عام).

– بوتين: «أنا لا أخفي معلومات تؤذي الرئيس ترامب. والجهود التي بذلت لعزل روسيا فشلت ولا يمكن أن تتوّج بالنجاح». (كلام القوي).

ثم تراجع ترامب عن انتقاده للاستخبارات. وقال: «كان علي أن أقول: لا أرى أي سبب ألا تكون روسيا هي التي قامت بعملية التدخل»!! (موقف العبثي) وأكد: «اللقاء مع بوتين أفضل بكثير من لقاءات قمة الناتو رغم أننا جمعنا خلالها مبالغ ضخمة»!!

الخلاصة:

في قمة هلسنكي:

– بوتين: على العرش. كرّس موقعه كرئيس قوي لروسيا المحاصرة والمهدّدة. شريك فاعل في القرار الدولي. ترامب رئيس أميركا «العظيمة» أميركا الأعظم كان ضعيفاً أمامه. لا يمكن تجاوز روسيا.

– ترامب: غير مستقر. عبثي. محاصر بتصريحات نقدية نارية غير مسبوقة ضده في الداخل الأميركي من الجمهوريين والديموقراطيين ووسائل الإعلام وفي الغرب من سياسيين وإعلاميين.

– إسرائيل: كانت في القمة. المهم ضمان أمنها. من الحدود مع سوريا إلى الداخل الفلسطيني المحتل إلى دورها في المنطقة.

– سوريا – أوكرانيا: بازار محدود. إبعاد الإيرانيين عن الحدود مع دولة الاحتلال وضمان أمن إسرائيل، بجيش النظام السوري، ولو بقي بشار الأسد لمرحلة وسكوت أميركي عن القرم.

– إيران: تبقى العنوان المختلف عليه.

– فلسطين: تبقى الهدف.

– أوروبا: مصدومة. هدف مشترك لترامب وبوتين. تذهب إلى اليابان والصين وتتمايز في موضوع إيران.

– العرب: غائبون. تائهون. مستغلّون. ثرواتهم، قضاياهم، قضيتهم الأم، مصالحهم معرّضة ومعروضة للبيع والشراء.، لا موقع لهم، لا دور. إنها الكارثة...

بعد هلسنكي بداية مرحلة جديدة في العلاقات الدولية، أميركا طرف قوي فيها لكنها ليست القوة الوحيدة ولن تتحكم بالدول الأخرى. مرحلة سنشهد فيها صراعات كثيرة وتوترات كثيرة بسبب عبثية ترامب وانحرافاته.

18 تموز 2018

هلسنكي: سوريا – إسرائيل

في هلسنكي أكد الرئيسان ترامب وبوتين التزامهما مصالح إسرائيل الاستراتيجية في سوريا. موضوع الاتفاق الوحيد الثابت في كل مراحل الصراع والتفاوض: إسرائيل. بعد القمة وزير خارجية روسيا سيرغي لافروف ورئيس الأركان العامة فاليري غيراسيموف ذهبا إلى الدولة العبرية لبحث ملف الجنوب ومسألة الوجود الإيراني بعد أن أجريا سلسلة محادثات في أوروبا مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل تركزت حول تسريع التسوية السياسية في سوريا وإعادة إعمار البلاد وعودة اللاجئين.

ومعروف أن ثمة نقاشات مفتوحة بين إسرائيل وموسكو حول الأمن الإسرائيلي والوجود الإيراني حيث يطالب المسؤولون الإسرائيليون بانسحاب القوات الإيرانية من الأراضي السورية ويلاقيهم في ذلك الأميركيون. لكن الروس كانوا يقولون: الوجود الإيراني شرعي لأنه جاء بناء لاتفاق مع الحكومة السورية أما الوجود الأميركي فهو غير شرعي لأنه قائم دون اتفاق مع هذه الحكومة. وطالبت روسيا في مرحلة ما قبل هلسنكي بخروج القوات الأميركية وكذلك طهران. وفي مرحلة لاحقة لوّحت أميركا بالانسحاب لكن إسرائيل فضّلت بقاء قوات حليفتها وطرحت فكرة أن يكون الانسحاب متبادلاً. أي تنسحب أميركا وإيران معاً. لكن إيران رفضت وأكدت أكثر من مرة أنها لا تنسحب من سوريا بناء لطلب دولة خارجية!!

وفي سياق ترتيبات «المصالحات» ومناطق «خفض التوتر» تمّ التوصل إلى اتفاقات تقضي بإبعاد القوات الإيرانية وحلفائها مسافة 20 كلم عن الحدود مع إسرائيل. ثم تمدّدت المسافة لتصل إلى 40 كلم ثم إلى 60 كلم ثم إلى 80 ثم إلى 100 كلم في المحادثات الأخيرة بعد هلسنكي على أن يستلم النظام السوري الحدود تمهيداً لعودة قوات «الأوندوف» الدولية إلى المنطقة حسب اتفاق العام

1974 الذي أكدت عليه قمة هلسنكي. في بداية الأمر قبلت إسرائيل وقبلت إيران. الأخيرة اعتبرت أن قواتها ستبقى على الأرض السورية ولن ترضخ لشروط وطلبات أميركا وإسرائيل، التي اعتبرت بدورها أن أمن الحدود مضمون ولها حرية الحركة والعمل على الأراضي السورية الباقية لتعزيزه ومنع «الاعتداءات» عليها.

المسؤولون الروس أكدوا أن اتفاقاً كاملاً حصل مع إسرائيل حول المساحة الفاصلة بين قواتها والقوات الإيرانية في سوريا وبقاء «الأوندوف» والجيش السوري على الحدود وأشاروا إلى أن «القيادة الإسرائيلية قدّرت عالياً الجهود الروسية لإنشاء منطقة خفض التوتر في الجنوب السوري والذي ينطوي على سحب كافة التشكيلات المسلحة غير السورية من هذه المنطقة»!! لكن الإسرائيليين تحفظوا على هذا الكلام ودار حديث تناولته كل وسائل الإعلام عن خلاف إسرائيلي روسي نفته موسكو فوراً. لماذا كان الحديث عن الخلاف؟؟

بالنسبة إلى إسرائيل، ما تمّ التوصل إليه كان يصلح قبل قمة هلسنكي، بمعنى أن الحرب مستمرة في سوريا ومثل هذا الاتفاق المذكور يشكل نقطة لصالحها خاصة وأن وزراء في حكومة الإرهاب الإسرائيلي أكدوا أن «المنطقة الحدودية ستكون أهدأ مع تواجد الجيش السوري النظامي، وأنهم لا يريدون إسقاط الأسد»!! كلام لافت مهم ودقيق في مضمونه وتوقيته. ولكن مع الحديث عمّا سيلي هلسنكي إذا سارت الأمور كما أعلن، وبالتالي عن احتمال إمكانية الوصول إلى تفاهمات – في رأيي مستبعدة والحرب مستمرة – فإن المسؤولين الإسرائيليين تشدّدوا في ظل التشدّد الأميركي ضد إيران والعقوبات المرتقبة عليها وقالوا للروس: «ماذا ينفع ابتعاد القوات الإيرانية عن حدودنا مسافة 100 كلم ما دامت إيران ستبقي قواتها محصّنة في قواعد عسكرية داخل الأراضي السورية؟؟ وما دامت مصانع الأسلحة الإيرانية موجودة أيضاً في مناطق كثيرة في سوريا وتزود حزب الله بالصواريخ المتطورة البعيدة المدى والتي تطال إسرائيل من مواقعها الحالية؟؟ هل هذا يضمن الأمن الإسرائيلي؟؟ وما دام الطريق بين طهران والشام مفتوحاً لضمان استمرار تدفق السلاح إلى الحزب أيضاً؟؟ إن هذا الإجراء غير كاف. وأياً تكن الإجراءات والترتيبات، ومع بقاء هذه القواعد والمنصّات والمصانع وهذا الفريق فإن إسرائيل تتسمك بحقها في حرية حركتها وضرب كل موقع ترى أنه يشكل خطراً عليها. وليس ثمة مجال للبحث في إجراءات أخرى. ومع كل التأكيد على أن الجيش السوري يضمن الأمن على الحدود، لكن تواجد إيران لا يشكل عنصر اطمئنان أبداً. والوعود الروسية لا تكفي. قلنا لأقرب الناس، أي للأميركيين: لا يضمن أمن إسرائيل إلا الجيش الإسرائيلي

ولن نتخلى عن هذه المعادلة وهذه الضمانة لأحد خاصة أمام ما جرى ويجري على الأرض السورية وفي ظل سياسات التمدّد الإيراني المستمرة منذ سنوات لزعزعة الأمن والاستقرار وتهديد إسرائيل من سوريا ولبنان»!!

الأمور توقفت عند هذا الحد. أميركا تؤيد إسرائيل وتؤخّر انسحاب قواتها وتستمر في الضغط على إيران مراهنة على الوقت «لتنازل الإيرانيين». روسيا أعلنت بوضوح: «لا نستطيع أن نمنع إيران من التواجد في سوريا ولا نستطيع أن نمنع إسرائيل من القيام بعمليات أمنية لضمان أمنها». يعني الصراع مستمر، والوضح لا يحمل أي مؤشرات لانتهاء وشيك للحرب في سوريا، وهذا سيكون له انعكاسات على مستوى عودة النازحين، الوضع في إدلب، وخصوصاً الوضع بين سوريا وإسرائيل وامتداداً الحدود الأردنية وبالتحديد في محافظتي السويداء ودرعا.

هذا واحد من الألغام الموجودة في طريق الروس. ومن الخطورة بمكان تبسيط الأمور واعتبارها حسمت لصالح النظام بشكل نهائي وثابت. هو ارتاح. وإيران ارتاحت على الأرض السورية. وروسيا هي الرابح الأكبر حتى الآن، لكن لا يمكن الحديث عن وضع نهائي مستقر سياسياً وعسكرياً، هذا الأمر لا يمكن أن يتم إلا بحل سياسي شامل مضمون دولياً وإقليمياً لكننا لا نزال بعيدين عنه رغم التوافقات الروسية الأميركية!!

إيرلندا وقانون الأراضي المحتلة

نيال كولينز، عضو في البرلمان الإيرلندي عن حزب «فيانا فيل» قال لقناة «24» الإسرائيلية: «إن الحزب يؤيد بشكل مطلق تحويل التجارة مع المستوطنات الإسرائيلية إلى جريمة جنائية»! في وقت يستعد فيه البرلمان الإيرلندي لمناقشة مشروع القانون الذي يتعامل مع عملية استيراد أو تصدير البضائع من المستوطنات الإسرائيلية وإليها، باعتبارها «جريمة يعاقب عليها القانون بالسجن خمس سنوات أو بغرامة مالية قدرها 250 ألف أورو»!! وسمّي المشروع باسم «قانون الأراضي المحتلة» في إيرلندا. القانون يثير مخاوف في إسرائيل، التي حاولت تخويف النواب الإيرلنديين بقانون حظر دخول أنصار المقاطعة إلى اسائيل، لكن كولينز أصر على موقفه وقال: «سأكون قلقاً من أن تحاول إسرائيل منع نائب أجنبي من الدخول إليها، لكن هذا ليس شيئاً يمكن أن أتاجر به مقابل دعم القانون». وأضاف: «حظر الدخول إلى إسرائيل لم يكن ولن يكون عاملاً في أي اعتبارات حزب «فيانا فيل» بشأن دعم مشروع القانون». وأكد «دعم حزبه للفلسطينيين وتضامنه معهم لأنهم يعانون من خسارة بسبب احتلال الأراضي وحرمان أصحاب الحق الطبيعي من هذه الأراضي». وأجرى مقارنة الوضع القائم مع حالة حكم الفصل العنصري الذي كان قائماً في جنوب أفريقيا عندما رفض العاملون في سلسلة محلات السوبر ماركت الإيرلندية «التعامل مع أي منتج أصله من جنوب أفريقيا لإظهار الدعم والتعاون مع السكان السود»!!

وفي مرحلة سابقة دان وزير الخارجية الإيرلندي سيمون كوفيني سياسة المستوطنات الإسرائيلية قائلاً: «إن مشروع القانون له تأثير استقطابي» مشيراً إلى أنه يمكن أن يكون «منفتحاً للاقتناع» إذا لم يكن هناك تقدم في عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية.

كولينز رفض وصف المشروع بأنه مقاطعة لإسرائيل قائلاً أنه يشمل «المستوطنات، وشمال غربي قبرص التي تحتلها تركيا والصحراء الغربية». إسرائيل انتقدت مشروع القانون ووصفته بأنه «غير أخلاقي» و«يعزز الإرهاب». وهذا أمر طبيعي.

رئيس حكومة الإرهاب في إسرائيل بنيامين نتانياهو أعلن: «إن مشروع القانون يهدف إلى دعم حركة المقاطعة والمس بدولة إسرائيل»!!

بعد أيام صوّت البرلمان الإيرلندي لصالح هذا القانون. فوراً عبّر أفيغدور ليبرمان عن غضبه بالقول: «لا يوجد أي طعم لاستدعاء السفير الإيرلندي بإسرائيل إلى محادثة توبيخ. مع كارهي إسرائيل لا يمكن التحدث. يجب على إسرائيل أن تغلق سفارتها في دبلن. لن نعطي خدّنا لمن يقاطعنا».

وزارة الخارجية الإسرائيلية قالت: «مجلس الشيوخ الإيرلندي وضع يده بيد المؤامرة». واعتبر القانون «مقاطعة شعبوية لإسرائيل» «مقاطعة خطرة ومتطرفة وتضرّ بفرص الحوار بين إسرائيل والفلسطينيين». كما ستضرّ «بإعالة الكثير من الفلسطينيين العاملين في المناطق الصناعية الإسرائيلية الذين سيتأثرون من هذه المقاطعة»!!

في واقع الحال، قانون الأراضي المحتلة، وكما قدّمه المسؤولون الإيرلنديون خطوة أخلاقية إنسانية سياسية متقدمة تحترم حقوق الإنسان وتحرص على العدالة والأمن والسلم والاستقرار ولا شك في أنها خطوة شجاعة تضاف إلى سلسلة من الخطوات الأوروبية وامتداداً العالمية في بعض المواقع التي تطالب بمقاطعة منتوجات المستوطنات الإسرائيلية ولا تتحدث عن مقاطعة إسرائيل عموماً كما أوضح أصحاب القانون الإيرلندي. لكن الإرهابيين في إسرائيل لا يحتملون مثل هذه القرارات والمواقف. هم يتصرفون على أساس أن بإمكانهم بل من حقهم استباحة كل شيء على أرض فلسطين واتخاذ كل الإجراءات التي يرونها مناسبة لتوسيع رقعة الاحتلال، وإقامة الدولة اليهودية ومن واجب الآخرين أينما كانوا أن يدافعوا عنهم ويؤيدوا خطواتهم. ولهذا السبب قامت القيامة على إيرلندا ولم تقعد واتهم نواب «قانون الأراضي المحتلة» بالشعبوية والتآمر على إسرائيل!!

بعد هذا الموقف بأيام هاجم وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي غلعاد إردان وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني لأنها حسب زعمه «تتجاهل أدلة واضحة على أن منظمات المقاطعة التي تتلقى دعماً منها بشكل مباشر أو غير مباشر مرتبطة مع منظمات إرهابية مثل حماس والجبهة الشعبية أو تتعاون معها»!!

موغيريني ردّت بالقول: «الاتهامات حول دعم الاتحاد الأوروبي للتحريض أو الإرهاب لا أساس لها من الصحة وغير مقبولة والتقرير نفسه غير مناسب ومضلّل. إنه يمزج الإرهاب مع قضية المقاطعة ويخلق حالة من الارتباك غير المقبول في نظر الجمهور حول هاتين الظاهرتين المتميزتين». في تقرير إردان 6 منظمات من أصل 13 لا تتلقى تمويلاً من الاتحاد الأوروبي لأي أنشطة في فلسطين، ولا تتلقى أي منها تمويلاً من الاتحاد لأنشطة المقاطعة. الاتحاد الأوروبي لم يغيّر رأيه وموقفه. هو يؤيد التمييز الواضح بين أراضي دولة إسرائيل والأراضي المحتلة عام 1967 ويرفض أي محاولة لعزل إسرائيل ولا يدعو إلى مقاطعتها ولا يموّل الأنشطة ذات الصلة. ما ورد في التقرير اتهامات غامضة لا تخدم سوى حملات التضليل».

موقف شجاع وواضح. لكن بالنسبة إلى الإسرائيلي هو يعرف الحقيقة إلا أنه لا يوافق على التمييز بين «أراضي دولة إسرائيل» – التي احتلت وهي للفلسطينيين – وبين الأراضي المحتلة منذ عام 1967. هو يعتبر أن كل الأراضي الفلسطينية له وعلى هذا الأساس يتوسّع ويستوطن ويهجّر الناس الأصليين أصحاب الحقوق من أرضهم. هذا هو جوهر المشكلة وأصلها ولبّها هنا. وإسرائيل لن تغيّر سياستها وستستمر في الكذب والتضليل والعمل على إضعاف الاتحاد الأوروبي في كل المجالات والمواقع وعلى كل الساحات.

تبقى كلمة مؤلمة: ثمة في إسرائيل من يخاطب الأوروبيين والغرب ولجان المقاطعة بالقول: لماذا تندفعون إلى هذه الحدود؟؟ ما هي مصلحتكم؟؟ أنتم تقاطعوننا والعرب يأتون إلينا!! لا قيمة لمواقفكم. أعيدوا النظر في سياساتكم وحساباتكم»!!

20 تموز 2018

عاصفة هلسنكي

عاد الرئيسان دونالد ترامب وفلاديمير بوتين إلى بلديهما بعد «لقاء ممتع» في العاصمة الفنلندية. بدأت جردة الحساب بعد الحملة المركّزة على القمة خصوصاً في الداخل الأميركي. كيف ظهرت الصورة؟؟

– أميركا: الرئيس ترامب لا يزال محاصراً بتصريحات ومواقف محرجة من أجهزة المخابرات، ووسائل الإعلام، وسياسيين جمهوريين وديموقراطيين.

كالعادة: أشاد باللقاء مع بوتين. هاجم الإعلام «الكريه» الذي لا يريد إلا الفشل. ثم تراجع عن تصريحه المنتقد لأجهزة الاستخبارات والذي برأ فيه موسكو من التدخّل في الانتخابات. «لقد تسرّعت كان عليّ أن أقول لماذا لا تكون موسكو مسؤولة عن التدخّل بدل القول: لماذا تكون روسيا. أسأت التعبير». هكذا بكل بساطة خاطب الشعب الأميركي والعالم. لم يكن الجواب مقنعاً. في الكونغرس طلب استجواب المترجمة التي حضرت اللقاء للوقوف على دقائق الأمور خوفاً من أن يكون حصل شيء ما غير معلن. ثمة أزمة ثقة كبيرة بالرئيس وقلق من سياسته. الحملة على روسيا مستمرة. تراجع الرئيس ترامب عن أمر آخر. لم تعد فكرة بوتين «رائعة». عندما طرح الموافقة على استجواب ضباط روس متهمين بالدخول على خط التدخل في الانتخابات مقابل استجواب 11 أميركياً في روسيا متهمين بالتدخل في مسائل تهم روسيا أيضاً. سارة ساندرز الناطقة باسم البيت الأبيض أعلنت: «ترامب لن يسمح للقضاء الروسي باستجواب مسؤولين أميركيين». والرئيس أعلن الرغبة في لقاء ثان مع بوتين، وكشف عن دعوة وجهت إلى الأخير لزيارة واشنطن ووزير الخارجية مايك بومبيو لا علم له بذلك!! وقد فوجئت الأوساط الأميركية بالأمر.

في الوقت عينه أضاف ترامب إلى مشاكله وتهوّره بنداً جديداً في العلاقة مع الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو. انتقد انضمام مونتينيغرو إليهما.. وقال: «إنها بلد صغير جداً يضم أناساً أقوياء جداً وعدوانيين جداً»!! «إن هذه العدوانية يمكن أن تشعل حرباً عالمية ثالثة إذا تولّى الأعضاء الآخرون في الناتو الدفاع عن مونتينيغرو» مسؤولو هذه الدولة ردّوا على ترامب مؤكدين دورهم في الدفاع ليس فقط عن «الاستقرار والسلام في أوروبا والقارة الأوروبية فقط بل في العالم أجمع». و«نحن الذين نقاتل إلى جانب أميركا في أفغانستان».

كما توعّد ترامب دول الاتحاد الأوروبي لتجرؤها بفرض غرامة مالية على «غوغل» بقيمة 5 مليارات دولار بسبب ممارسات احتكارية عن طريق نظام تشغيل أندرويد وقال: «استغلالكم لن يستمر طويلاً»!!

إنها هزة جديدة في الحلف. والاتحاد الأوروبي. ذهب ترامب إلى هلسنكي مهيناً الاتحاد. وعاد ليستهدفه أيضاً. مشكلة مع الحلفاء الطبيعيين. هذا الأمر لا يزعج أبداً بوتين. هو هدية إضافية له. وهو الذي يقلق من توسّع الناتو في اتجاه حدوده. ولا يريد رؤية هذه الدول تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي وتحاول الاستقواء به على بلاده.

إرباك. تناقض. تقدّم. تراجع. هجوم. دفاع. هروب إلى الأمام. تخبّط. مشاكل في البيت الداخلي. مشاكل مع الحلفاء. صورة مهزوزة في الداخل والخارج. لا مبالاة. وعبثية. هذا هو وضع ترامب ولو حقق خطوات اقتصادية مالية تريح الداخل مرحلياً.

– روسيا: صورة دولية قوية لبوتين. قوي. متماسك. مستقر. ثابت. أسقط ترامب بين يديه. أهانه. كسر هيبة أميركا. تلاعب به. انتقل من موقع المحاصَر إلى موقع المحاصِر السياسي لترامب وسياساته. التساؤلات لم تتوقف حول السر الذي يعطيه هذه القوة في وجه رئيس أقوى دولة في العالم!! هل لديه شيء يخفيه يحرج ترامب؟؟؟ في المعلن لم يقدّم شيئاً. ربح في الشكل والمضمون. في الأطلسي أزمة. في الاتحاد الأوروبي أزمة. في أميركا أزمة في وجه الرئيس ترامب. هو مرتاح. الشعب الروسي يراه بطلاً أعاد لروسيا دوراً مهماً رغم محاصرتها أمنياً واقتصادياً. بعد رفض ترامب استجواب مسؤولين أميركيين متهمين في روسيا وصولاً إلى التلويح بإصدار قانون في هذا الشأن أبدى بوتين أسفه و«لن يكون متعاوناً في التحقيق مع مسؤولين روس». لم يخسر شيئاً. مؤكداً «المحادثات مع ترامب كانت ناجحة جداً وجدية جداً». وردّ ترامب: «تفاهمنا بشكل جيد

جداً الأمر الذي أزعج فعلاً الكثير من الأشخاص الذين تعتمر صدورهم بالكره وكانوا يريدون رؤية مباراة ملاكمة». «ووعد بنتائج كبيرة مقبلة»!!

أرسل بوتين مبعوثه إلى سوريا ألكسندر لافرينتييف إلى طهران. تصرّف من موقع المبادر القوي الحريص على علاقاته مع حلفائه أو أصدقائه أو شركائه مثل إيران خصوصاً في سوريا. التقى المبعوث المسؤولين الإيرانيين وضعهم في أجواء القمة وقال نائب أمين عام مجلس الأمن القومي سعيد إيرواني: «وصول المسؤول الروسي دليل على التزام واضح من البلدين بقواعد التعاون والشراكة الاستراتيجية»!! «لقد قدّم تقريراً أكد فيه أن روسيا تتعهد بدعم الاتفاقات الدولية وتؤكد على تجنّب الدول للأحادية واستغلال الأدوات الاقتصادية والتجارية لفرض الإرادة السياسية على الدول الأخرى». وعلى صعيد الوضع في سوريا نقلت وسائل الإعلام الإيرانية عن لافرينتييف تأكيده على «تعزيز التعاون بين البلدين في سوريا وعدم تغيّر مواقف الحكومة الروسية». أياً تكن نتائج القمة في ما يخص إيران نووياً وسورياً ودوراً، فإن بوتين يفرض احترام الطرف الآخر الذي يتعامل معه. وهو واثق من نفسه ومن موقعه. لم يفعل بالتأكيد شيئاً مما فعله نظيره الأميركي شريكه في القمة. وهذه نقطة بحد ذاتها مهمة بالنسبة إليه وتسجّل لصالحه مقابل ما ارتكب الشريك!! مع الإشارة إلى أن ترامب يريد الانسحاب من سوريا ولا يتوفّر له هذا الأمر بشكل لائق وكريم دون روسيا التي كانت ولا تزال تعتبر أن الوجود الإيراني شرعي لأنه تمّ بالاتفاق مع الحكومة السورية، لكن الوجود الأميركي غير شرعي لأنه لم يأت في هذا السياق. طبعاً لم يشر إلى شيء من ذلك علناً في القمة، هذه طبيعة اللعبة لكن في الواقع تصرّف على هذا الأساس والمهم بالنسبة إليه النتائج. هو المقرّر على الساحة السورية.

وبعد انتهاء اللقاء بين الرجلين تسارعت الخطوات وتكثفت المواقف والتصريحات المتعلقة بعودة النازحين برعاية روسية كاملة وترتيب روسي مع الدول المعنية.

في هذا السياق سوف تكون اتصالات تركية روسية، واتصالات – لم تنقطع – روسية إسرائيلية. فماذا على هذا الخط؟؟

– إسرائيل: الحكومة الإسرائيلية عبّرت عن ارتياحها الكبير لمواقف ترامب التي أكّد فيها التوصل إلى «تفاهمات جيدة بشأن إسرائيل». وأن «بوتين يؤمن بإسرائيل ومعجب بنتانياهو»!! وأن الروس «يقدّمون له المساعدات ونحن كذلك»!!

ثمة ما يشبه الإجماع في إسرائيل على أهمية الالتزام الأميركي الروسي بأمن إسرائيل. وثمة تقدّم في موقع نتانياهو «القائد السياسي البارع الذي هدّد وخطّط ونفّذ ونجح في فرض إرادته على الحلبة السورية». (حدود الموضوع إبعاد إيران وحلفائها من الحدود مع الأرض المحتلة. الضمانة الروسية الأميركية. لكن باب الصراع مفتوح في أكثر من مكان مباشرة وبالواسطة). وثمة تعليقات كثيرة صدرت في الداخل الإسرائيلي تعبّر عن الارتياح للخطوات التي اتخذت لحماية أمن إسرائيل في «صفقة تبادل عالمية» إسرائيل جزء أساس منها، ثم «إجلاء القوات الإيرانية، تنسحب القوات الأميركية، بلا خسائر، مقابل سكوت واشنطن على سياسة بوتين في أوكرانيا وربّما رفع العقوبات التي فرضت بسببها على روسيا»!!

هذه بالفعل خسارة أميركية واضحة ولو ظهر فيها تقدّم إسرائيلي والتزام أميركي – روسي بأمن دولة الاحتلال. انتهينا بأميركا تبحث عن انسحاب آمن من سوريا تؤمنه روسيا، تكافأ الأخيرة على تثبيت وضعها وسياستها في أوكرانيا، وهم خربوا الدنيا واتهموها وحاصروها وعاقبوها بسببها!! لكن السؤال الأهم هل ستنسحب إيران؟؟ وهل تقبل بانسحاب أميركا ثمناً لانسحابها؟؟ أشك في ذلك وتنتظرنا مفاجآت كثيرة في سوريا.

في الأساس ثمة اطمئنان للموقف الروسي الذي لم يمنع إسرائيل من تنفيذ عملياتها في كل الأراضي السورية لا سيما مناطق خفض التصعيد. احتفظت دولة الاحتلال بحرية حركتها على الأرض السورية. اليوم يتأكد الالتزام الروسي أكثر. لكن ثمة في إسرائيل من يدعو إلى مراقبة التطورات أكثر، وهذه دعوة منطقية لأننا في بداية مسار قد يحمل الكثير من المفاجآت كما ذكرت. إلا أن الثابت في قمة هلسنكي أن إسرائيل هي الرابح الأول سياسياً ومعنوياً وأمنياً حتى الآن. دون أن يعني ذلك أن إيران خسرت واللعبة لا تزال مفتوحة.

– أوروبا: قلق. غموض إضافي. ترامب «عنتر» في وجهها وضعيف أمام بوتين الذي لا تريد هذه القارة رؤيته هكذا!! ماذا عن المستقبل في ظل استمرار هجوم الرئيس الأميركي على الاتحاد الأوروبي؟؟ ماذا ستفعل أوروبا مع إيران؟ ما هي قدرتها على تنفيذ الالتزامات التي قطعتها لها؟؟ ما هو مستقبل الوضع الاقتصادي فيه في ظل التعاون الروسي الأميركي ضدها؟؟ كيف ستواجه أزمة النازحين والمهاجرين واللاجئين مع تنامي موجة اليمين المتطرف؟؟ كيف ستواجه الحملة الإسرائيلية ضدها وضد سياستها فيما يخص مقاطعة منتوجات المستوطنات والقضية

الفلسطينية والدعوة إلى حل الدولتين مع إقرار قانون الدولة القومية اليهودية في الكنيست؟؟ ثمة إرباك وعدم وضوح في أي بلد من الاتحاد الأوروبي وبالتأكيد ثمة مشكلة على مستوى الرؤيا الجماعية فيه!!

– تركيا: عضو في الأطلسي. خلاف مضبوط مع أميركا. اتفاق مضبوط مع روسيا وإيران. وضع عاد إلى تماسكه نسبياً. حضور في أكثر من موقع في المنطقة خصوصاً في سوريا، ودور محوري في مواقع كثيرة لا سيما في العراق، وأوروبا (مسألة النازحين) وإمدادات الطاقة إليها... قادرة على التفاعل مع الأحداث وصياغة علاقات دولية من الصين إلى روسيا واليابان وأفريقيا والعالم الإسلامي.

– العرب: لا كلمة عن القمة. لا تعليق خصوصاً من قبل الذين راهنوا على أميركا بالكامل. توهّموا أنها ستخوض حرباً نيابة عنهم ضد إيران. هذه حدود الصفقة الأولى. ليس لهم دور فاعل في العملية. هم في موقع المنتظر. المتلقّي. سوف يخضعون لابتزاز مالي سياسي أكثر من قبل أميركا للأسف وليسوا حاضرين مثل الآخرين في وقت تتم فيه الصفقات على أرضهم وحول قضاياهم ومستقبلهم ولا سيما القضية الفلسطينية التي تبقى القضية المركزية التي يتوقف عليها مصير السلام الثابت الدائم والاستقرار في المنطقة.

آن الأوان لإعادة النظر في هذا الوضع لإنقاذ ما تبقى ولا تزال لدينا الإمكانات لذلك. هذا إذا أراد المتربعون على مراكز القرار ولو مؤقتاً أو لمرحلة معينة!!

هنا ليس ثمة منتصر أو رابح على الأقل!! حتى الآن الكل خاسر وبطريقة بشعة. مهما سمعنا من مكابرات وادعاءات. الخسارة عامة من الآن!!

بالتأكيد سوف نرى مفاعيل جديدة وإضافية لقمة هلسنكي. نحن في بداية المسار الجديد. ماذا ستخلّف القمة والعاصفة التي رافقتها خصوصاً في أميركا!!

بالتأكيد مرة جديدة: لن تحكم أميركا العالم وحدها. إذا اقتنعنا بذلك وفّرنا الكثير من الخسائر ووضعنا أنفسنا على طريق ربح مستقبلنا إذا أحسنّا إدارة معركتنا في هذا الاتجاه!!

21 تموز 2018

عودة النازحين والقانون رقم 10

مشكلة النازحين السوريين لها أسبابها. الحرب والتهجير المبرمج الذي سبّبه النظام لملايين من السوريين تحت عنوان «مواجهة الإرهاب» وإنكار وجود معارضة داخلية تطالب بالحرية والتنوّع والديموقراطية في بلادها. وبشكل ملازم لعمليات التهجير وبنتيجة الحرب، أحرقت مواقع كثيرة فيها سجلات السوريين الشخصية وسجلات ممتلكاتهم، وتمّ نوع من الفرز الديموغرافي المذهبي فتغيرت معالم المدن والبلدات التي كانت مسرحاً للحروب والتهجير. ومع بدء الحديث عن عودة النازحين، أقرّ قانون في سوريا سمّي «القانون رقم 10» وهو الذي يعطي مهلة 30 يوماً للنازح ليعود إلى منطقته ويثبت ملكيته وإلا يفقدها.

بطبيعة الحال الهدف واضح. تأكيد الاستيلاء على الأملاك وتكريس الفرز الذي حصل. فهل يعقل أن يتمكن نازح في الداخل أو الخارج من العودة إلى ممتلكاته خلال 30 يوماً؟؟ ثمة نازحون لا يجرؤون على العودة خوفاً من بطش النظام بهم. فماذا يكون مصير ملكياتهم؟؟ هذا الأمر خلق واقعاً جديداً تجاوزه كثيرون بشكل غير منطقي وغير موضوعي في مقارباتهم لإعادة النازحين. إضافة إلى تجاوزهم نقطة أساسية وهي أن الحرب لم تنته بعد. نعم، الحرب لم تنته بعد. صحيح أن النظام بسبب عوامل عدة وتسويات مختلفة – ولأهداف تتجاوز سوريا – تطمئنه روسيا صاحبة القرار الفعلي اليوم على الساحة السورية، حقق تقدماً ومكاسب محدّدة، لكن الحرب لم تنته ولا يستطيع أحد أن يدّعي أن الأمور حسمت واستقرت على ما هي عليه. ومع ذلك، إذا سلمنا جدلاً بانتهاء الأمر، فمن يضمن عودة النازحين وعدم تعرضهم لأعمال انتقامية من النظام وجماعته مثلاً؟؟

اليوم، تقدمت تركيا وألمانيا بشكوى إلى مجلس الأمن حول القانون رقم 10 باسم 40 دولة بينها أميركا واليابان وأستراليا ودول أوروبية وعربية، تحت عنوان أنه يكرّس تغيير التركيبة

الطائفية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد!!

المندوبان التركي فريدون سيزيلي أوغلو، والألماني كريستوف هيوسغن، بعثا برسالتين يختصر مضمونهما بالتالي:

– القانون يجبر الأفراد بمجرد اختيار منطقتهم لإعادة الإعمار أن يثبتوا في غضون 30 يوماً حقوقهم في الملكية أو الحيازة حتى يضمنوا لأنفسهم التعويض أو تتم مصادرة الأملاك.

– الكثير من السوريين فقدوا مستندات إثبات الملكية بسبب الضياع أو النزوح أو اللجوء مما يهدّد عودة الملايين منهم إلى ديارهم.

– القانون رقم 10 يأتي ضمن 40 قانوناً للملكيات الشخصية تمّ إصدارها منذ بداية الحرب السورية + تدمير سجلات الملكية + قصف النظام لمبنى في حمص في يوليو 2013 كان يحتوي على وثائق من ذلك النوع + وقوع حوادث في الزبداني وداريا والقصير تبعتها أعمال تشريد السكان واستقدام آخرين موالين مكانهم، بينهم أفراد ميليشيات من دول أخرى.

– القانون يتناقض مع جهود تقودها الأمم المتحدة لإيجاد حل سياسي. ويمثل انتهاكاً صارخاً لقرار مجلس الأمن 2254(2015) الذي شدّد على الحاجة الماسّة إلى تهيئة الظروف المؤاتية للعودة الآمنة والطوعية للاجئين والنازحين.

وقد دعا المندوبان إلى معارضة تنفيذ القانون بصيغته الأصلية وإلى إدخال تعديلات جوهرية عليه لحماية حقوق ملايين السوريين المتضررين منه وتحديد التدابير التي تضمن تجنيب السوريين تبعاته. إضافة إلى ضرورة اعتماد الأمم المتحدة في تعاملاتها مع دمشق نهجاً متماسكاً موحداً يضمن احترام الالتزامات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان في الملكية.

بغض النظر عن الحسابات السياسية لهذه الدولة أو تلك لا يمكن مقاربة مسألة عودة النازحين دون الوقوف عند مخاطر هذا القانون. اليوم، وبعد قمة هلسنكي والإعلان عن مناقشة موضوع النازحين خلالها، تكثفت الحركة بين الدول المعينة، صدرت دعوات، قدمت اقتراحات للجان روسية أميركية أردنية، وروسية أميركية لبنانية، ومناقشات مع تركيا، وأعلنت الأمم المتحدة استعدادها للنقاش مع النظام السوري حول الموضوع. في هذا التوقيت قدمت الشكوى إلى مجلس

الأمن حول القانون رقم 10. ومن المفيد جداً أن يكون الأساس في النقاش لضمان العودة الكريمة والآمنة للنازحين وتحت المسؤولية الدولية الجماعية لأن عدم وجود ضمانات ثابتة سيؤدي إلى كوارث على مستوى الصراعات الدموية وعلى مستوى الملكيات الخاصة للأفراد وبالتالي على مستوى الواقع السياسي والديموغرافي في سوريا لن تكون بالتأكيد في مصلحة الاستقرار العام فيها.

22 تموز 2018

إسرائيل العنصرية

تستمر إسرائيل في اتخاذ الإجراءات «التشريعية» وتؤسس للدولة اليهودية بكل ركائزها وجوانبها. الكنيست أقرّ قانوناً بادرت إليه وزيرة «القضاء» إيليتا شاكيد الذي يسحب من المحكمة العليا صلاحية النظر في التماسات يتقدم بها الفلسطينيون من سكان الأراضي المحتلة عام 1967 ويعطيها إلى المحكمة المركزية مثل قضايا الاعتراض على مصادرة الأراضي والتخطيط والبناء فيها. شاكيد قالت: «إن القانون يطبع الحياة في يهودا والسامرة (الضفة الغربية المحتلة) ومن الآن سوف ينعم المستوطنون بالحق في التعاطي بجميع المستويات القضائية كباقي المواطنين في البلاد. التماسات اليسار ضد المستوطنات سوف ينظر فيها بدقة وعدل. هدم المستوطنات سيقل، وسيتعزّز البناء الاستيطاني»!!

هذا القانون يضع مزيداً من الضوابط أمام المحكمة العليا، لمنع إخلاء البؤر الاستيطانية، الذي هو الأساس في سياسة حكومة الإرهاب التي يرأسها نتانياهو والتي تتلاءم مع الخطة الأميركية و«صفقة القرن» «الموعودة» حيث أكد الموفدون الأميركيون الذين زاروا إسرائيل، والمسؤولون الإسرائيليون، أن الخطة لا تتضمن إخلاء البؤر الاستيطانية. وهذا يعني تشريعاً لمزيد من الاحتلال، ويتكامل القانون الجديد مع سلسلة من القوانين أقرت مؤخراً تؤكد عنصرية الدولة الإسرائيلية اليهودية المرتقب قيامها حسب مشروع نتانياهو.

وبالتزامن مع إقرار هذا القانون، أقرّ قانون القومية الذي يكرّس إسرائيل الدولة اليهودية غير الديموقراطية!! إسرائيل العنصرية بكل ما للكلمة من معنى، ويقضي على أي أمل بالتوصّل إلى اتفاق مع الطرف الفلسطيني. نتانياهو قال: «القانون مهم للغاية لضمان تأسيس وجود إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي». الزمرة الحاكمة في إسرائيل اعتبرت يوم إقرار القانون «يوماً

تاريخياً مجيداً» في حياة إسرائيل!! التي ستكون «الوطن القومي للشعب اليهودي» و«حق تقرير المصير فيها يقتصر على اليهود» (يعني القضاء على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني) و«الهجرة التي تؤدي إلى المواطنة المباشرة هي لليهود فقط» و«القدس الكبرى والموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل» و«الحكومة تعمل على تشجيع الاستيطان اليهودي في كل مكان في أرض إسرائيل» (يعني، كل فلسطين لهم، وحق قانوني لهم الاستيطان في كل بقعة منها... وبالتالي لا يبقى شيء للفلسطينيين على أرضهم) و«اللغة العبرية هي لغة الدولة الرسمية الوحيدة» أما اللغة العربية فقد فقدت مكانتها كلغة رسمية.

القانون صوّت معه 62 نائباً مقابل 55 نائباً معارضين. حتى رئيس دولة الإرهاب رؤوفين ريفلين اعترض على القانون، ونواب كثيرون عارضوا، وانطلاقاً من مصلحة إسرائيل لأنه سيقضي على إمكانية الحل مع الفلسطينيين الذين بالإجماع رفضوا القانون واعتبروه تكريس إسرائيل «دولة أبارتهيد». دولة يهودية غير ديموقراطية. دولة عنصرية. وبالتالي سوف يستمر في مواجهتها.

رئيس الوزراء السابق الإرهابي إيهودا باراك قال: «إن التهديد الوجودي على دولة إسرائيل داخلي، ويحمل في طياته رؤية وتصور نتانياهو الساعي إلى إرساء حل الدولة الواحدة للشعبين التي ستكون دولة يهودية تبشيرية ذات أغلبية من المسلمين المواطنين العاملين الأجانب يتم فيها تدمير الأسس والمؤسسات التابعة للدولة الصهيونية – الديموقراطية»!!

وأضاف: «نتانياهو ومتطرفو اليمين يطمحون إلى دولة واحدة من البحر إلى النهر وإفشال كل محاولة للطلاق من الفلسطينيين وبذلك يقودون إلى القضاء على حل الدولتين». إن النتيجة الحتمية لهذا الهدف هو اندثار إسرائيل وتحويلها إلى دولة ذات أكثرية من المسلمين وانفجار صدام داخلي عنيف وثابت. «إسرائيل لن تكون دولة يهودية، دولة صهيونية ولن تكون ديموقراطية».

كلام خبيث. يستهدف الفلسطينيين. ولكن في الوقت عينه يعتبر القانون الجديد والسياسة القديمة الجديدة لنتانياهو كارثة على مستقبل إسرائيل خوفاً من «القنبلة الديموغرافية» الفلسطينية داخل الدولة التي تسعى إلى ترسيخها.

الاتحاد الأوروبي دان القانون. كذلك تركيا وعدد من الدول. الموقف العربي أقل من عادي. ماذا يقول الذين ذهبوا إلى إسرائيل وقدموا لها كل شيء وسقطوا في وعودها لمحاربة إيران وهي تأخذ كل فلسطين؟؟

الموقف العربي الأصدق هو الموقف اللبناني الرسمي والشعبي عموماً وقد تعمّد بالدم الذي طرد الإسرائيلي وحرّر الأرض من رجسه دون أي ثمن سياسي...

اليوم، المطلوب فلسطينياً الوحدة والوحدة والوحدة. الخطة الكاملة لمواجهة الإرهاب و«قوانينه» وفرض قانون المواجهة الشعبية الميدانية والسياسية والدبلوماسية أرضاً وجواً بطائرات ورقية أرعبت إسرائيل، وتكامل مع المواقف الدولية الرافضة لسياسة الاستيطان والاحتلال وسنّ مثل هذه القوانين. الضمانة الأساسية هي موقف الشعب الفلسطيني على أرضه. لا أمل من الآخرين في الخارج إذا لم يكن الموقف الداخلي متماسكاً قوياً فاعلاً مؤثراً، والإمكانات متوافرة. داخل إسرائيل ثمة خوف وقلق من القوانين والممارسات ومن هذا الشعب البطل الذي ابتكر أساليب ووسائل مواجهة مع إسرائيل أسقطت كل إمكاناتها التكنولوجية لضبطها ومنع استخدامها ولم تفلح حتى الآن ولن تفلح في النهاية في إسقاط إرادة الفلسطينيين وحقهم.

يبقى الثابت: الموقف الأميركي يغطي إسرائيل بالكامل. والمظلة الأميركية لن تحمي أحداً من العرب. وفي الوقت الذي كان فيه الكنيست يقرّ فيه قانون العنصرية في «الدولة القومية»، كان اجتماع في الكونغرس الأميركي طالب المشاركون فيه الإدارة الأميركية بـ «الاعتراف» بسيادة إسرائيل على هضبة الجولان السورية المحتلة». وقال دوري غولد رئيس «المركز الأورشليمي» الإسرائيلي لشؤون الدولة والمجتمع: «إن وجود إدارة في واشنطن تتفهم احتياجات إسرائيل يستدعي توجيه رسالة إلى العرب مفادها أن الولايات المتحدة تقف إلى جانب إسرائيل وتعزيز مكانتها الإقليمية». أما شريكه في التحضير للاجتماع عضو الكونغرس الجمهوري رون ديسانتس فقال: «بعد ما جرى في سوريا في السنوات السبع الأخيرة يكون من الجنون تصوّر أن تعود هضبة الجولان إلى سيطرة الرئيس بشار الأسد»!!

مع الإشارة إلى أن روسيا ملزمة أمن إسرائيل أيضاً ومصالحها الكبرى. ولكن ذلك ليس قدراً بالتأكيد!! وسياسة إسرائيل هذه ستقود إلى حرب دينية. فهل هذا يتماشى مع السياسة والحسابات الروسية، إذا كان الأميركيون يؤيدون ذلك؟؟

23 تموز 2018

أميركا وطالبان

أميركا تركّب أنظمة دكتاتورية، تحميها، تغطي ممارساتها، تمنع إدانتها. وعندما ينتهي دورها أو تنتهي مدة صلاحيتها أو تهزم – وهذا غالباً ما كان يحدث – تتخلّى عن رموزها وتتحدث عن الديموقراطية. وفي أمكنة أخرى في العالم، تتدخّل في دول. تعمل على خرابها تحت عنوان إقامة الديموقراطية، وتساهم في خلق المنظمات الإرهابية لاستخدامها في حساباتها السياسية الدولية هنا وهناك – أفغانستان أبرز مثال على ذلك – وتدعم دول الإرهاب المنظّم وعلى رأسها إسرائيل في منطقتنا، وتعتبر المقاومة للاحتلال والإرهاب الإسرائيليين منظمات إرهابية. تدعو إلى احترام القانون الدولي متى تشاء وتسعى إلى تجاوزه ضد من تشاء. في أميركا قانون يمنع التفاوض مع المنظمات الإرهابية. خرقته الإدارات الأميركية المتعاقبة أكثر من مرة تحت عنوان «مصلحة الدولة» «Etat'Raison d» فتفاوضت مع منظمات تصنّفها إرهابية واتهمت وعاقبت دولاً أخرى تعاملت بالطريقة ذاتها وتحت العنوان ذاته مع المنظمات ذاتها، هذه هي سياسة الاستنساب ومحاولة التفرّد التي تمارسها أميركا وتستبيح فيها القوانين الداخلية الخاصة، والقوانين والاتفاقات الدولية.

ولادة طالبان في أفغانستان تمّت على يد المخابرات الأميركية وبشراكة سعودية في ذلك الوقت لمحاربة «الشيوعية»، «المد الشيوعي»، «الهيمنة السوفياتية» وإلى ما هنالك من شعارات. منذ ذلك الوقت الحرب في أفغانستان مفتوحة. سقط الجميع في مستنقعها وطار الاتحاد السوفياتي السابق.

مستشار الأمن القومي بريجنسكي الذي كان له الدور الأساس في ذلك. سئل في نهاية الثمانينات، وبعد الفوضى التي دبّت في أفغانستان والمكاسب التي حققتها إيران، وتمدّد الإرهاب، ثم

ظهور تنظيم القاعدة. إذا كان نادماً على ما فعله فقال: «لا أبداً. الإنجاز سقوط الاتحاد السوفياتي». لكن ماذا عند سقوط العالم في دائرة خطر الإرهاب المتنقل والحروب الدينية وما شابه من مخاطر؟؟

المهم، أثناء ولاية الرئيس السابق أوباما فاوضت إدارته حركة طالبان في قطر، وبرّرت تجاوز القانون الذي يمنعها من ذلك بـ «مصلحة الدولة». والهدف المعلن كان: تحرير أحد الأميركيين الموجودين لدى طالبان. سقوط في مستنقع أفغانستان. قرار بالانسحاب من الحرب فيها. ثم تراجع عنه. سحب قوات. ثم إعادة قسم منها. فشل في الخيارات السياسية. رؤساء ومسؤولون أفغان اتهموا أميركا بالتخلّي عنهم وممارسة سياسة البلطجة معهم. وبتقديم مصالحها على أي أمر آخر. وبتركهم يواجهون مصيرهم وخطر تمدّد طالبان لتسيطر على البلاد من جديد، والعمل على حماية عسكرهم فقط. الأميركيون تارة يؤيدون حوار الحكومة الأفغانية للوصول إلى تفاهمات وإرساء استقرار في العالم، والطالبانيون يتقدمون، وطوراً يحذرون من هذا الخيار. يخرّبون المساعي، يتركون الأمور «فالتة». أفغانستان ورقة مهمة في الحديث مع الروس. في اتهام إيران. في موضوع باكستان والضغط عليها. هكذا يتصرفون. لكن الأخطر أنهم يقولون شيئاً عن الإرهاب ويمارسونه ويحاورون تنظيماته.

اليوم، أعلن الجنرال جون نيكلسون قائد عملية الدعم الحازم التي يقودها حلف شمال الأطلسي «إن الولايات المتحدة تدرك بأن لها دوراً رئيسياً. وزير خارجيتنا مايك بومبيو قال، إننا مستعدون لإجراء محادثات مع طالبان وبحث دور القوات الدولية». وأضاف: «نأمل أن يدركوا ذلك وأن يساهم في دفع علمية السلام قدماً لإنهاء الحرب المستمرة منذ 17 عاماً في أفغانستان». وكانت صحيفة «نيويورك تايمز» قد أعلنت «أن إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب أمرت الدبلوماسيين بالعمل من أجل محادثات مباشرة مع طالبان في محاولة لإطلاق المفاوضات».

المتحدث باسم المكتب السياسي للحركة في قطر قال: «ننتظر التأكيد ونرحب بالقرار الذي يدلّ على نهج جديد»!! وأضاف: «ما كنا نريده أن نجلس مع الولايات المتحدة مباشرة ونبحث انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان». «وكخطوة أولى لرفع أسماء زعماء الحركة من قائمة سوداء للأمم المتحدة». «مسألة القوات الدولية في أفغانستان ستكون قضية رئيسية وطالبان ستكون مستعدة لبحث المخاوف الأميركية»!!

بكل ثقة يتحدث باسم طالبان مؤكداً أن المحادثات هي لمصلحة أميركا. لتأمين انسحاب آمن لها. هذه حالة أميركا في كل مكان حلّت فيه!! والحركة مستعدة لبحث المخاوف الأميركية. هم ليسوا خائفين. لا قلق لديهم على الواقع الميداني. إنها خطوة تراجعية بالتأكيد من أميركا، واقعية تفرضها ظروف المواجهة على الأرض وفشل السياسات الأميركية التي خرّبت أفغانستان ومحيطها واليوم تهدّد العالم بالخراب. اخترعوا الإرهاب. استخدموه. ثم جاؤوا لقتاله وفشلوا. يريدون ضمانات منه لتأمين انسحابهم على حساب أمن الناس ومصيرهم في كل مكان.

تبقى إشارة إلى أن المكتب الطالباني لا يزال في قطر. وأميركا تستخدمه دائماً في الاتصالات. فما هو رأي دول الحصار والمقاطعة لقطر؟؟ كيف يقرأون الموقف الأميركي وانعكاساته عليهم وعلينا جميعاً؟؟

أما الأساس الإرهابي الوحيد الحليف. المدعوم. الثابت. الذي يجب أن تتوفّر له كل الضمانات هو الإرهاب الإسرائيلي. هذه هي استراتيجيتها. فلا يتوقّعن أحد منها إلا التلاعب بمصير الدول الأخرى وشعوبها ومحاولة تحويل كل شيء لمصلحة إسرائيل في المنطقة.

ما يجري في هذا السياق يؤكد اليوم أيضاً أن أميركا أضعف من أن تحكم العالم!!

24 تموز 2018

هلسنكي: سوريا الدواعش

منذ بداية الحرب السورية والسؤال المطروح: كيف دخل آلاف «الإرهابيين» إلى سوريا؟؟ من أين جاؤوا؟؟ من سمح بمرورهم؟ ومن استخدمهم من أين استقدمهم.. وهل صحيح أن كل الذين يقولون أنهم يقاتلون الإرهاب وركبوا تحالفات ضده من هنا وهناك لم يعلموا بقدوم هؤلاء وهم يرصدون الشاردة والواردة الصغيرة والكبيرة ويمتلكون التقنيات الكفيلة بالاطلاع على كل شيء ومعرفته؟ نحن كمواطنين كنا نرى قوافل الإرهابيين بسياراتهم الحديثة وأسلحتهم المتطورة وهم يصولون ويجولون ويخترقون الحدود وكنا نسأل ألا يرى الآخرون مثلنا هذه المشاهد؟؟ لماذا تركوهم؟ الجواب الوحيد المنطقي كان ولا يزال «شعار الإرهاب جذاب. وشعار مقاومة الإرهاب جذاب أكثر». الكل استخدم هؤلاء والكل وقع في أسر مشكلته ونتائجه الكارثية من النظام إلى أخصامه. من التحالف ضد النظام إلى تحالف محور النظام. ووصلت سوريا إلى ما وصلت إليه. والكل ساهم في إضعاف وتغييب المعارضة الشعبية في البلاد. المهم، اليوم، هؤلاء يتحدثون عن نهاية الحرب، وعن الانتصار على «داعش» وفصائل الإرهاب الأخرى. أسئلة معاكسة تطرح: أين ذهب «الدواعش». أين هي الألوف المؤلفة منهم التي تحدثوا عنها؟؟ هل قضي عليها بالكامل؟؟ بالتأكيد لا. هل قضي على جزء منها؟؟ نعم. ماذا عن الباقي وهم آلاف مؤلفة أيضاً؟؟ أين ذهبوا؟؟ ما هو مصيرهم.. أين البغدادي والقادة الآخرون؟؟

ثمة معلومات مؤكدة تفيد أن فصائل معارضة بكاملها في مناطق معينة انتظمت في إطار الفرقة الرابعة بعد «المصالحات» التي أنجزها الروس في عدد من المناطق؟؟ والمقربون من النظام استغربوا الأمر. تساءلت: كيف قبل هؤلاء وهم في صفوف الأعداء. أليس ثمة خشية من أن يشكل بعضهم اختراقاً في الجيش أو أن يستخدم البعض منهم من قبله في علميات معينة؟؟

في السنوات السابقة انفتحت أجهزة أمنية غربية على الأجهزة الأمنية السورية من خلال لبنان. وزارت وفود أمنية أجنبية سوريا وزار وفد سوري أمني إيطاليا. النقاش كان مركزاً على معلومات عن عدد من الأوروبيين الذين التحقوا بـ «داعش» و«النصرة» ولا بدّ من متابعة أوضاعهم ومعرفة شبكات التواصل معهم. التنسيق الأمني مع النظام شكّل خرقاً لمصلحته. لاحقاً تطورت الأمور وفرض شروطه على المتصلين به. اليوم، سوف تزداد الشروط. وعلى رأسها لا للتنسيق الأمني. المطلوب رفع مستوى العلاقات. المطلوب فتح السفارات. لا علاقات تحت الطاولة. من يريد البحث عن مواطنين يحملون جنسيات بلاده. من يريد معلومات عن الإرهابيين حاملي جنسية بلاده فليتصرف معنا علناً. لا خدمات مجانية. وبطبيعة الحال وأمام الغموض المحيط بوضع «الإرهابيين» اليوم، وأماكن تواجدهم، وأدوارهم، لا يستطيع أحد بما في ذلك النظام الادعاء أنه يملك كل شيء. لكنه ومن خلال الروس وإيران والميليشيات الحليفة يملك معلومات أكثر من غيره. سبق لدول عربية أن دخلت إلى مناطق الأكراد. قدمت مساعدات. العنوان دعم المعارضة و«الحرتقة» على تركيا. لكن المضمون الفعلي العودة بعدد من مواطني هذه الدول المنضويين تحت راية الإرهاب.

ومنذ أيام حصل تنسيق بين الأميركيين والجيش اللبناني سلّم بنتيجته الأميركيون لبنان عدداً من «الدواعش» اللبنانيين الذين وقعوا في الأسر في المناطق التي يتواجدون فيها!!

الفرنسيون بادروا بسرعة إلى تقديم مساعدات للنازحين من خلال الروس. الهدف دور. تواصل. بحث عن «إرهابييهم»!! وهم قلقون بعد التفجيرات التي استهدفت بلدهم!!

الحرب لم تنته بعد. تشهد المناطق السورية تفجيرات. واغتيالات. وردات فعل. وعمليات أمنية كثيرة. الحرب لا تنتهي إلا بالحل السياسي والحل السياسي لم ينجز ولن ينجز قريباً. ونحن في بازار سياسي اقتصادي نفطي مالي كبير وبازار أمني. بمعنى تبادل المعلومات و«الهدايا الأمنية» وقد يكون بعضها مفخخاً. هذه لعبة الدول ومادتها اليوم «الدواعش» ومصيرهم. «الدواعش» الذين لم ينتهوا سيكون تسابق على أدوارهم وإمكاناتهم واستخدامهم في هذه اللعبة لا يمكن أن يوفّر أمناً واستقراراً في سوريا أو في أي مكان والتجارب من أفغانستان إلى الصومال إلى العراق وغيرها من الدول ماثلة أمامنا فكيف إذا كنا أمام لعبة معقّدة على الساحة السورية.

الروسي هو الرابح الأول حتى الآن. هو مدير اللعبة. هو المفوّض بإيجاد الحل. لكن هذا الحل لا ترتبط ظروفه بالسوريين في الدرجة ألأولى. الحل يجب أن يأخذ مصالح إسرائيل الاستراتيجية بعين الاعتبار كما أكد بوتين وترامب علناً في قمتهما، وعندما نقول إسرائيل نقول إيران، وإيران يعني الصراع مع أميركا والاتفاق النووي، والعقوبات، والدور الإقليمي في اليمن والعراق ولبنان وفلسطين وغيرها وغيرها. وهناك تركيا والعلاقات المتوترة مع أميركا. وتركيا روسيا. وتركيا إيران. وتركيا الناتو، وتركيا الاتحاد الأوروبي.

نحن في بداية مسار قد يحمل أكثر من انفجار. وتبقى الشبهة حول دور واستخدام «الدواعش» قائمة في أكثر من اتجاه!!

25 تموز 2018

هلسنكي: سوريا – النازحون

بعد قمة هلسنكي تسارع الحديث عن عودة النازحين السوريين إلى بلادهم. وقيل إن ثمة اتفاقاً روسياً أميركياً على هذا الأمر. وأن لجاناً أردنية روسية أميركية، ولبنانية روسية أميركية ستتشكل لهذه الغاية. وأن 890 ألف نازح سوري في لبنان سيعودون وأن اللجان هي لتنظيم العودة. وراح اللبنانيون يتسابقون بخفة استثنائية. هم في كوكب والآخرون في كوكب آخر. وفد سياسي لبناني زار موسكو قبل نهاية العام الماضي وطرح بالطبع موضوع عودة النازحين، اعتبر أن القرار هو ثمرة زيارته!! فريق رئيس الحكومة اعتبر القرار ثمرة علاقاته الخاصة بالروس وزيارته الأخيرة إلى سوتشي حيث التقى الرئيس بوتين. وفريق رئيس الجمهورية أكّد أن هذا الأمر منوط به. وأنه على اتصال مباشر مع الروس ومن خلال وزارة الخارجية أيضاً. وصل وفد روسي إلى بيروت. تقرّر عقد الاجتماع في بعبدا بحضور رئيسي مجلس النواب والحكومة والوزراء المعنيين. رئيس الحكومة أصرّ على استقبال الوفد في منزله قبل لقاء بعبدا. كل هذا جزء من المسرحية اللبنانية المفتوحة. لكن، الموضوع في مكان، واللبنانيون في مكان آخر. فهل فكّر أحد بمضمون القرار؟؟ هل ثمة اتفاق روسي أميركي فعلي؟؟ لماذا؟؟ لماذا الآن؟؟ هل قبلت أميركا بكل ذلك؟؟ ما هو الهدف؟ وهي التي تقدمت مع مجموعة دول بكتاب إلى مجلس الأمن تعتبر فيه القانون رقم 10 الذي أقرّه مجلس الشعب السوري والذي يطلب من النازحين العودة خلال شهر – في حينه – لإثبات ملكيتهم وإلا سقطت!! يتناقض مع القرار الدولي 2254 وكيف تتم عملية العودة؟؟ السؤال الأخير هو نقطة الانطلاق.

حتى الآن المبادرات التي قامت لإعادة النازحين تتم من خلال الدولة ولو بادر إليها حزب الله أو غيره من القوى لتنظيمها. ترسل اللوائح من قبل الأمن العام اللبناني إلى الأجهزة الأمنية

السورية. تدّقق فيها. توافق على من توافق وترفض من ترفض. الموافقة والرفض مبنيان على سجل المعنيين إذا كانوا موالين مضمونين أو معارضين أو مشكوكاً بأمورهم وولائهم. مما يعني أننا لسنا أمام عودة نازحين، بل نحن أمام عودة موالين. أمام فرز جديد في صفوف النازحين بعد أن تمّ الفرز في الداخل بين السوريين المقيمين!! ولأن الأمر كذلك فإن سؤالاً ثانياً يطرح: ما هو مصير المرفوضة عودتهم؟؟ هل سيبقون في أماكن تواجدهم؟؟ وماذا إذا كان هؤلاء «إرهابيين» أو «مؤيدين للإرهاب» كما يسميهم النظام؟؟ هل يقبل اللبنانيون المندفعون للعودة دون تبصّر واقعي فيما يجري بذلك؟؟ هل يقبلون بعودة من يختارهم النظام وبقاء الآخرين «عندهم»؟؟ وفي إطار عملية الفرز ذاتها ماذا إذا قبلت عائلات دون رجال، وبالتالي العائلات هناك «رهائن» والرجال هنا متّهمون، هل يقبل اللبنانيون أنفسهم هذا الأمر مع كل مخاطره التي يحذّرون منها؟؟

ماذا عن القانون رقم 10؟؟ وبالتالي أين سيسكن النازحون؟؟ يجري الحديث عن مخيمات «مؤقتة» في انتظار الإعمار الآتي والذي يستعجله كثيرون كأن الحرب انتهت!! وفي إطار الحل سوف يتم بناء أبنية عمودية مرتفعة في مناطق محدّدة لتجميع النازحين العائدين، بما يجعلهم في دائرة المراقبة الأمنية من جهة ويكرّس تنفيذ القانون رقم 10 من جهة ثانية آخذين بعين الاعتبار طبعاً أن العدد سيكون محدداً وفي سياق الإعمار من سيدفع المال؟؟ الروسي غير قادر على التمويل، لا الإيراني قادر اليوم، ولا السوري رغم محاولته فتح الباب أمام رجال أعمال أثرياء والتواصل مع شركات أجنبية تريد الاستثمار والعمل وانطلاقاً من الانفتاح الغربي على النظام الذي بدأ مع تقديم فرنسا مساعدات في مناطق معينة ومن خلال الروسي بعد هلسنكي مباشرة. لكن ماذا لو رفضت أميركا ذلك في لحظة معينة ولسبب معين لا سيما وأننا مع إدارة ترامب التي تنقلب على كل التزاماتها وتعبث بكل شيء، هذا إذا كانت قد التزمت بشيء؟؟ والثابت الوحيد الذي تلتزم به هو إسرائيل. ماذا إذا لجأت إلى فرض عقوبات على شركات؟؟

كنت ولا أزال من أوائل الذين قرأوا الموقف الروسي بدقة منذ 2015 والقائلين أن بوتين هو الرابح الأوحد حتى الآن. لكن ذلك لا يعني أن الأمور انتهت.

الحرب في سوريا لم تنته بعد. وأمام روسيا ألغام كثيرة ستنفجر في وجهها وينبغي التحسّب لمثل هذا الاحتمال والنظام لم يربح الحرب ولا يمكن أن يستمر الوضع في سوريا على ما هو عليه بعد كل الذي جرى. نحن أمام مرحلة جديدة، فيها حركة سياسية مكثفة في اتجاهات مختلفة، سوف

نشهد خلالها صدامات واصطدامات كثيرة والاستقرار بحاجة إلى وقت طويل حتى يمكن الحديث عن عودة ناجزة للسوريين وإعادة إعمار.

لبنان على المستوى الجغرافي أصغر بكثير بكثير من سوريا. وهذه تجربة التهجير ومشاكل الإعمار وعودة المهجرين. سنكون في سوريا أمام مسار طويل وأكثر تعقيداً لأننا أمام عودة مفروزة. عودة موالين تعترضها مشاكل كثيرة.

حبذا لو فكرنا في لبنان بعقل بارد، بعيداً عن الغرائز والعصبيات والحسابات الضيقة وشهوات المصالح وتحكّم العواطف والتمنيات بالمواقف البعيدة عن الواقع!!

26 تموز 2018

نيكي هايلي الإسرائيلية

تستمر نيكي هايلي مندوبة الولايات المتحدة الأميركية في الأمم المتحدة ببث أحقادها ضد الفلسطينيين والعرب، وباختلاق الروايات والأكاذيب، ومحاولة إهانة العرب، والتعبير عن «إسرائيليتها» بالكامل. هي تؤكد في كل موقف أنها تلعب دوراً أكثر تطرفاً ودفاعاً عن السفير الإسرائيلي وأكثر اندفاعاً منه في الدفاع عن الإرهاب الإسرائيلي المستمر وسياسة التوسّع والاستيطان على أرض فلسطين، وتبدي غضبها من كل كلمة تقال في مجلس الأمن تعبّر عن حقيقة هذا الإرهاب.

اليوم أعلنت: «هنا في مجلس الأمن على بعد آلاف الأميال عن الفلسطينيين الذين لهم احتياجات حقيقية (شكراً!!) لا ينتهي الحديث باسمهم وتدّعي دولة بعد أخرى تضامنها مع الشعب الفلسطيني ولو كانت تلك الكلمات تفيد المدارس والمستشفيات وشوارع بلدانهم لما واجه الشعب الفلسطيني مثل هذه الظروف الصعبة التي نناقشها هنا اليوم»!!

هذا كلام وقح. رخيص. حاقد. خبيث. فهل سمحت إسرائيل بإقامة مدارس ومستشفيات؟؟ وإذا بنى الشعب الفلسطيني مدارسه ومستشفياته، من الذي دمرها. حاصرها. جرفها. منع التلامذة من الذهاب إلى المدارس وآخر شاهد على ذلك خان الأحمر؟؟ من جوّع ويجوّع الشعب الفلسطيني؟؟ الإرهاب الإسرائيلي أم كلمات إدانته والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني وهايلي شخصياً وإدارتها والمسؤولون الأميركيون هم المدافعون بشكل دائم عن استباحة إسرائيل لكل القوانين والشرائع والمواثيق الدولية، وعن مجازرها، وإرهابها بحق الشعب الفلسطيني؟؟ ماذا يؤلم أكثر، قتل الأطفال والنساء والشيوخ وتعذيب الآخرين والمتاجرة بأعضاء أجساد المرضى في المستشفيات أم التعبير عن الوجع والألم من هذه الممارسات؟؟ إنه عار بحق الإنسانية ما تفعله أميركا ومندوبتها في الأمم

المتحدة التي من المفترض أن تكون المكان الذي تكرّس وتحمى فيه حقوق الإنسان وتعالج فيه المشاكل الدولية لا سيما مشكلة الاحتلال الوحيد الباقي في هذا العالم والمفروض على الشعب الفلسطيني فوق أرضه؟؟

وتضيف هايلي في مرافعتها الدفاعية عن إسرائيل: «لا توجد أي مجموعة من الدول أكثر كلاماً من جيران الفلسطينيين العرب. وأعضاء آخرين في منظمة التعاون الإسلامي لكن هذه الكلمات التي تنطق هنا في نيويورك لا تغذي ولا تمنح الملابس أو التعليم لطفل فلسطيني واحد»!!

صحيح أن العرب يتكلمون أكثر مما يفعلون. ويقولون ما لا يفعلون وما لا يريدون فعله. وهذه مشكلة أساسية في طبيعة صراعنا مع العدو الإسرائيلي وفي معالجة مشاكل شعوبنا كلها في دولها. ولكن الوقاحة أن هايلي تمثّل أميركا التي تريد إلغاء الأونروا التي تساعد اللاجئين الفلسطينيين وفي انتظار الوصول إلى هذه المرحلة هي تقطع المساعدات عنها. تحاصرها. لتجوّع الشعب الفلسطيني. وينعكس ذلك سلباً على المدارس وحق التعليم لأبناء فلسطين. ثم، من يصدق هايلي وهي تدافع عن أطفال فلسطين وحقوقهم؟؟ فلتترك إسرائيل هؤلاء أحياء. لتتوقف عن قتلهم. لتتوقف عن إتهام الأجنة في بطون أمهاتهم أنهم إرهابيون يستحقون القتل والتصفية قبل أن تتباكى «الإرهابية» نيكي هايلي على حقوقهم بكذب مفضوح ومكشوف في الأمم المتحدة.

وأبشع ما قالت هو: «إن الدول العربية تنكفئ حين يجب تشجيع المصالحة بين الفصائل الفلسطينية وهو أمر أساسي للسلام»!! غريب هي تعتبر «حماس» حركة إرهابية وتدعو إلى المصالحة معها من أجل السلام!!

ثم تدعو في سياق الكلام إلى «ضرورة تنديد الدول العربية بـ «إرهاب» هذه الحركة». فتناقض نفسها.

إنها تقول للعرب: إما أن تكونوا معنا في كل ما نريد وما نطلب إليكم وإما أنتم متخلفون. مقصّرون. لا تريدون السلام. ولا تعملون له. وأنتم تتحملون مسؤولية فقر ومجاعة وظروف حياة الشعب الفلسطيني الصعبة!!

كلامها، خصوصاً عن تقصير العرب بتقديم المساعدات المالية إلى الشعب الفلسطيني استفز مندوب السعودية السفير عبد الله المعلمي والذي قال: «لا تربطني علاقات مع نيكي هايلي سفيرة

أميركا بسبب سلوكها. لا تفوّت فرصة إلا وتبدي موقفها السلبي تجاه الشعب الفلسطيني بحجة الدفاع عن الإسرائيليين!! لقد أصبحت إسرائيلية أكثر من الإسرائيليين أنفسهم»!!

هذا موقف جيد. يجب تعميمه على كل المستويات وفي كل المجالات. نيكي هايلي تعبّر عن سياسة الإدارة الأميركية التي نقلت سفارتها إلى القدس وتؤيد القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، وتسعى إلى صفقة القرن لقيام الدولة اليهودية على أرض فلسطين والقضاء على حق الشعب الفلسطيني وقضيته.

يجب أخذ الأمور «بالجملة» في قراءة السياسة الأميركية – الإسرائيلية الحاقدة على الشعب الفلسطيني والمهددة لكل مصالح العرب!!

27 تموز 2018

إيران وضياع ترامب في التاريخ

في اليوم الثالث لإعلان «الاستراتيجية الأميركية» لمواجهة إيران بعد انسحاب إدارة ترامب من الاتفاق النووي في أيار الماضي، والقائمة على شروط «إنهاء نشر الصواريخ الباليستية الصواريخ القادرة على حمل رؤوس نووية»، و«وقف نشاط الحرس الثوري»، و«تهديد الجيران»، و«اعتقال المواطنين من جنسيات مزدوجة»، والمخاوف من توجّه إيران إلى «تطوير قنبلة ذرية» وتهديد وزير الخارجية الأميركية مايك بومبيو بـ «فرض أقسى عقوبات في التاريخ» على إيران إذا لم تكبح نفوذها الإقليمي وتحدّ من برنامجها النووي. جاء الردّ الإيراني الأبرز والأهم والذي يحمل دلالات هامة على لسان مرشد الثورة الإيرانية السيد الخامنئي، بعد سلسلة مواقف أطلقها المسؤولون الإيرانيون وأكدت أن إيران لن تخضع للشروط الأميركية أبداً.

وكالة الطاقة الذرية تؤكد أن إيران تلتزم بالاتفاق النووي. الدول الأوروبية لديها القناعة ذاتها. في سياق مصالحها في المنطقة مع بعض دول الخليج، وتجنباً لإثارة الإدارة الأميركية، أمسكت بالاتفاق بيد، وحملت باليد الأخرى موضوع الصواريخ الباليستية. أميركا لم تقبل ذلك لأنها تريد الاثنين، أي تريد إسقاط الاتفاق النووي وإسقاط المشروع الصاروخي الإيراني. وإيران تريد الاثنين بالشكل المعاكس. تريد التزام الموقّعين على الاتفاق به وتريد الاحتفاظ بحقها في تطوير أسلحتها الصاروخية بما لا يتناقض مع قرار مجلس الأمن المتعلق بالاتفاق النووي. وإيران بالمعنى العملي والبراغماتي للكلمة ذهبت إلى مطالبة أوروبا بترجمة التزامها بالاتفاق بخطوات عملية. والاتحاد الأوروبي يبحث هذا الأمر. وذهبت أيضاً في اتجاه الصين وروسيا. إذا نجحت هذه السياسة التزم الأوروبيون والصينيون والروس بالاتفاق تكون إيران قد أخذت كل الاحتياطات لمواجهة الضغوطات السياسية النفطية الاقتصادية والمالية التي تتعرّض لها من قبل الأميركيين. نحن هنا في

جولة جديدة من المبارزات بين الأميركيين المستعدين لفعل كل شيء لتحقيق أهدافهم، والإيرانيين المصرّين على استخدام كل شيء للدفاع عن حقوقهم. حتى الآن نجحت إيران في مبارزاتها، لنر كيف ستنتهي هذه الجولة.

الإمام الخامنئي قال: «الولايات المتحدة مارست أنواع العداء لتوجيه ضربة إلى النظام عبر أساليب سياسية واقتصادية وعسكرية ودعائية» وطالب أوروبا بخمسة شروط. الأول: إصدار قرار ضد الولايات المتحدة لخرقها القرار 2231. (هذا صعب. يمكن للدول الأوروبية أن تكون أكثر وضوحاً وتقدماً في موقفها لناحية تأكيد الالتزام بالاتفاق النووي بكل مندرجاته بما يتناقض مع القرار الأميركي).

الثاني: تتعهد أوروبا بألاّ تطرح قضية الصواريخ الباليستية ودور إيران الإقليمي للنقاش. (هذا ممكن بطرق مختلفة يتمّ التعبير عنها الآن. فريق أوروبي يتحدث ولو بخجل عن الدور الإقليمي وبطريقة مختلفة عن الطرح الأميركي. وفريق آخر يطرح مسألة الصواريخ الباليستية من زاوية مراعاة مصالحه مع بعض دول الخليج خاصة بعد سقوط صواريخ من اليمن على أراضي المملكة العربية السعودية واعتبارها صواريخ إيرانية تمّ تزويد الحوثيين بها. هذا الشرط الثاني إذاً يمكن التعامل معه ولو بقي موضع خلاف).

الثالث: أن تواجه أوروبا العقوبات الأميركية ضد إيران. (هذا ممكن التعامل معه لما فيه مصلحة أوروبا أيضاً ليس فقط في إيران من خلال الاستثمارات التي بدأتها شركات أوروبية عملاقة بل للردّ على الضغوطات الاقتصادية التي تتعرّض لها من قبل أميركا التي تلوّح بفرض غرامات على الصادرات الأوروبية إليها وأميركا لا تحترم أوروبا ولا تريدها قوية).

الرابع: أن تضمن أوروبا بيع النفط الإيراني وتقديم ضمانات لتعويض الإضرار به وشراء النفط الإيراني. (هذا ممكن وصعب في الوقت ذاته. لكن أوروبا تدرسه كخيار أساسي ترجمة لالتزامها بالاتفاق النووي وحرصاً على مصالحها. وإيران تعتبره مسألة حيوية لأن أميركا تريد محاصرة منابع النفط بمنع بيعه لتجفيف مصادر المال الإيراني، وخلق صعوبات في الوضع الداخلي ورهان على فكفكته وزعزعته وإضعاف إيران لجرّها إلى تقديم «الطاعة» أو إسقاط النظام كما يفكر البعض. وإيران تريد أن تتمكن من بيع نفطها. وأوروبا مع متاعبها في وجه أميركا تستفيد من هذا الأمر).

الخامس: أن تضمن البنوك الأوروبية التجارة مع إيران. (هذا شرط أساسي وموضوعي ومنطقي إذا أرادت أوروبا التمسك بالاتفاق والاستمرار في شراء النفط الإيراني. ويمكن إيجاد وسائل عديدة للالتفاف على القرارات الأميركية. يمكن عدم التعامل بالدولار. ويمكن التعامل بالواسطة من خلال عملاء – دول أو غير دول – وقد حصل ذلك سابقاً في فترات الحصار على إيران قبل توقيع الاتفاق معها).

شروط خامنئي مدروسة. مضبوطة على إيقاع دقيق. يلاقي أوروبا التي أعلنت رفضها إسقاط الاتفاق النووي. وقناعتها بخطورة هذا الأمر وانعكاسه على الأمن والسلام في المنطقة وعلى العلاقات الدولية. هو يريد الاطمئنان إلى الموقف الأوروبي بعد أزمات ثقة وهبّات باردة وساخنة في العلاقات مع إيران، ليتفرّغ لمواجهة الأميركيين. يريد الاطمئنان إلى ضمان استمرار تدفّق المال كي لا تكون متاعب اقتصادية مالية في الداخل وإذا وجدت كي يكون قادراً على مواجهتها. والقيادة الإيرانية لديها خبرة كبيرة في هذا المجال وهي اليوم قوية!!

واكب موقف المرشد سيل من التصريحات لمسؤولين إيرانيين تصبّ كلها في الاتجاه ذاته لكنها موجّهة إلى الأميركيين بقوة.

– وزير الخارجية محمد جواد ظريف، الذي سيقوم بجولة تقوده إلى موسكو وبكين وبروكسل، قال إن المباحثات التي سيجريها «ستتناول الاتفاق النووي فقط ولا يوجد مطلب إيراني غير ذلك». في إشارة إلى رفض مناقشة دور إيران الإقليمي وبرنامج الصواريخ الباليستية». وأضاف: «على الملتزمين بالاتفاق ضمان توفير مكاسبنا منه ونحن لدينا خطط لافتة حول ذلك». واعتبر كلام بومبيو «بعيداً كل البعد عن الأدب والمنطق». و«أن المسؤولين الأميركيين ليسوا عالقين في تصوراتهم الخاطئة فحسب بل انهم عالقون في سجن الماضي أيضاً والأسوأ أنهم سجناء لأدوات ضغط فاسدة»!!

– رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية محمد باقري قال: «القوات المسلحة الإيرانية لا تنتظر رخصة أو ضوءاً أخضر من أي قوة لتطوير قدراتها الدفاعية». و«واشنطن ليست لديها الشجاعة لمواجهة عسكرية مع طهران»!!

– مستشار المرشد للشؤون العسكرية اللواء رحيم صفوي أعلن: «إن إيران هي القوة الأولى في منطقة غرب آسيا، سواء أرادت الولايات المتحدة ذلك أم لم ترد. واشنطن في الواقع لم تعد القوة العظمى في العالم متعدد الأقطاب في القوة». وعن كلام بومبيو قال: «منذ 40 عاماً يعرقل الأميركيون الثورة والحكومة الإيرانية لكننا أصبحنا أقوى على الصعيد الداخلي والسياسي والثقافي والاقتصادي والنفوذ الإقليمي، والآن نحن نعدّ القوة الأولى في غرب آسيا، نظراً لموقعنا الجيوسياسي، والقوة الثقافية والسياسية والعسكرية التي تتنامى إلى درجة تمكننا من الدفاع عن الأمن القومي والمصالح الوطنية»!!

هذا كلام دقيق وصحيح إلى حدود بعيدة سواء أعجب البعض أم لا. هذه حقيقة. وقد اعتدنا على الصراخ الأميركي والوعود الأميركية لـ «الحلفاء والأصدقاء» ثم التخلّي عنهم وإدارة الظهر والتراجع والدخول في بازارات وصفقات وهذا ما سيحصل مع إيران في هذه المرحلة إذ لا أعتقد أننا ذاهبون إلى مواجهة عسكرية معها وإمكانية تدميرها أو إسقاط عناصر قواتها وقدراتها ليست بالبساطة التي يتحدث عنها البعض.

لقد قال الإمام الخامنئي كلمة دقيقة ومعبّرة جداً. ولها أبعادها ودلالاتها الكبيرة عندما تأتي من موقع مثل موقعه. نبّه ترامب إلى تصريحاته الموتورة بالقول: «إن مصيره لن يكون أفضل من مصير أسلافه جورج بوش ورونالد ريغان والمحافظين الجدد، وسيضيع في التاريخ»!!

جميل جداً هذا التعبير. إذا دققنا فيه لسألنا: هل سيكون للعرب موقع ما في التاريخ ليضيعوا فيه؟؟ إنهم خارج التاريخ في هذه المرحلة وجغرافيا الحروب المفتوحة!!

28 تموز 2018

عهد الحرية: عهد فلسطين

اليوم أطلق سراح الشابة الفلسطينية المناضلة الرمز عهد التميمي. كنت أتابع تحرّكها ونشاطها وأوضاعها في السجن من خلال والدها باسم منذ اعتقالها ومحاكمتها وأسرها. لم أفاجأ بحيويتها وعنادها عندما تواصلت مع والدها الذي كان يشدّد في كل مكالمة على «الإصرار على النضال والتصدي للاحتلال الإسرائيلي» و«عدم الانكسار أمامه» و«ضرورة تسليم الراية» للأجيال الجديدة لتكمل المسيرة على الثوابت ذاتها. في واقع الحال هذا ما فعلته عهد. هذا ما نفّذته في وجه المحتل. وعندما كلمتها بعد وقت قصير من خروجها من السجن قائلاً لها: «لقد رفعت رأسنا يا عهد. أنت بطلة مناضلة. نحن فخورون بك. أنت تعطينا أملاً وقوة ومعنويات». كان جوابها متماسكاً سريعاً: لقد قمت بواجبي. وسنكمل الطريق. أشكر متابعتك لقضيتي. لن نتراجع أمام الاحتلال. ولن يتوقف نضالنا».

شعرت حقيقة أنني أتحدث إلى مناضلة، صاحبة تجربة طويلة في التحدي والتصدي للاحتلال وإرهابه. ثم تابعت مؤتمرها الصحفي تحدثت فيه ببراءة وبراعة ونقلت رسائل زميلاتها الأسيرات الفلسطينيات والتي ركّزت على:

- الوحدة الوطنية.
- دعم وتعزيز الصمود الشعبي.
- الأسيرات في نضالها من أجل الحرية.

وهذا أقل ما يمكن أن يقوم به أي مواطن مؤمن بقضيته لا سيما اليوم وأمام المخاطر التي تواجهها القضية الفلسطينية في محاولات القضاء عليها من خلال الممارسات الإسرائيلية الإرهابية

والقوانين التي تسنّ لتكون الدولة دولة يهودية وخصوصاً قانون القومية، ولفرض السيطرة «اليهودية» بالكامل على الأراضي الفلسطينية، وأيضاً من خلال صفقة القرن التي تفرضها إدارة ترامب الأميركية التي تبدو إسرائيلية أكثر من الإسرائيليين. فالوحدة الوطنية هي أساس أي تحرك وضمان نجاحه اليوم أكثر من أي وقت مضى. لأن ثمة محاولات واضحة لاستكمال المشروع الاستيطاني الإرهابي على مستوى الضفة الغربية والانتقام من السلطة الفلسطينية ورئيسها أبو مازن الذي يرفض الإجراءات الإسرائيلية والسير في صفقة القرن ويتعرّض لضغوط أميركية إسرائيلية مشتركة، واللعب على التناقض بين الضفة وغزة، حيث يعيش القطاع أوضاعاً اقتصادية اجتماعية معيشية صعبة تنذر بانفجار تريد إسرائيل تداركه، فتتقدّم المشاريع والأفكار والإغراءات المالية والوعود بإنشاء مرافئ – تكون تحت السيطرة الإسرائيلية – ويتم تأمين الكهرباء وتوضع مليارات الدولارات لحل «المشكلة الإنسانية» ويتكرّس الانقسام الفلسطيني بتحميل السلطة مسؤولية الوضع في النظام بعد فشل مشاريع المصالحة، ويكون كل ذلك تمهيداً لتمرير صفقة القرن. إسرائيل لن تكون يوماً ليّنة مع فريق فلسطيني ومتشدّدة مع آخر. ولن تكون اليوم بالتأكيد متشدّدة مع السلطة المتهمة تقليدياً بالتنسيق معها ورفض المقاومة المسلحة وليّنة مع حركة «حماس» المتهمة بالإرهاب والتي تملك قوة عسكرية كبيرة وتلعب دوراً مقاوماً.

أكرّر دائماً المعادلة التي على أساسها تتصرّف إسرائيل: «الفلسطيني المقبول هو الفلسطيني المقتول». إسرائيل تستهدف الجميع. لذلك الوحدة الوطنية هي أساس أي موقف وتحرّك وضمان نجاحه. وهذا يساهم في تعزيز العنصر الثاني في رسائل الأسيرات الفلسطينيات وهو الصمود الشعبي. الخيار الوحيد أمام الشعب الفلسطيني. أما العناية بالأسيرات وحقّهن في النضال من أجل الحرية فهو حق مقدّس لا نقاش فيه.

وفي المؤتمر ذاته شرحت عهد أن الشيء الوحيد الذي كان يسبّب الضغط هو الخوف من فقدان العام الدراسي!! ولكن العكس هو ما حصل. أكّدت أنها أنهت مستوى التوجيهي في السجن مع أسيرات، وقرّرن معاً تسمية أنفسهن «فوج التحدي». كأنهن يتخرّجن من المدرسة أو الجامعة ويطلقن على دورتهن اسم «فوج التحدي». عهد قدمت نفسها وكأنها كانت في دورة تعليمية تدريبية في السجن، لتحصيل العلم من جهة، وللتحصّن بالوعي والصبر والإرادة الصلبة من جهة أخرى لمقاومة الاحتلال وتحمّل إجراءاته الإرهابية.

عهد التميمي بما فعلته وقالت، وبروحها النضالية ومستوى تفكيرها والتزامها وهي في بداية الطريق، وبإصرارها وعنادها وصبرها، تقدّم أنموذجاً عن أبناء الشعب الفلسطيني لتؤكد أنه شعب لن يقهر. لن تموت قضيته بل هو مدرسة في النضال سيبقى يخرّج أفواجاً للتحدي وبالتالي سيستعيد حقه مهما طال الزمن وكانت التضحيات. هنا أهمية الالتزام بالقضية الفلسطينية وأهلها الجديرين بالحرية ليبقى عهدهم عهد الحرية ولتبقى عهد التميمي مثال هذا العهد!!

29 تموز 2018

هلسنكي: سوريا – السويداء

في ظلّ الحديث عن حسم المعركة ضد تنظيم «داعش» في سوريا، وانتصار النظام، والوصول إلى معبر نصيب على الحدود الأردنية والسيطرة على محافظة درعا عادت إلى الواجهة منطقة السويداء ذات الغالبية الدرزية والموقع الاستراتيجي الهام على الحدود مع إسرائيل. منذ بدايات الحرب في سوريا انقسم الدروز هناك. منهم من رفض القتال خارج المنطقة، ومن هؤلاء من تقاتل مع الجيران البدو وغيرهم، ومنهم من اعترض على الانضمام إلى حروب النظام واكتفى بحماية مناطقه مقترباً سياسياً من المعارضة أكثر من القرب من النظام. في كل الحالات كان النظام يريد استخدام الجميع، وانحياز الجميع إليه وليس فقط الاكتفاء بالعناصر التي قاتلت في صفوفه، وشكّلت رمزية معينة «معادية» لفريق كبير في سوريا.

أما إسرائيل، وتحت عنوان «العامل الإنساني فتحت حدودها»، وقدّمت «مساعدات» و«تسهيلات» لكثيرين في المنطقة على مختلف انتماءاتهم المذهبية أو الطائفية، لتكون لاعباً في منطقة حسّاسة جداً بالنسبة إليها، لا سيما وأن ثمة عدداً من أبناء الطائفة الدرزية داخل كيان الاحتلال. بهذا المعنى، النظام يريد أن يكون الدروز إلى جانبه وهم مكوّن أساسي فاعل في تاريخ سوريا مهمّش فعلياً منذ عقود من الزمن، واليوم يسعى النظام إلى تقديم نفسه الحامي لوجود هذا المكوّن. والإسرائيلي يريد أن يقدّم نفسه الضامن والحامي «الأكثر ثقة» نظراً لما جرى ويجري على الساحة السورية، وأن يكون له دور أساس في مستقبل سوريا خصوصاً وأن المنطقة موضوعنا اليوم تواجدت على أرضها أطراف مساندة للنظام ومعادية له بالتحديد إيران. يمكن اختصار العملية بصراع وتسابق على الطائفة الدرزية هناك في ظل الظروف الصعبة التي تعيشها.

بعد الحديث عن استلام قوات النظام الحدود، وانسحاب القوات الإيرانية، والعودة إلى اتفاقات العام 1974 وبالتالي إلى وجود قوات «الأوندوف» الدولية، واستمرار الدور الروسي في ترتيب الأوضاع، وبعد الحديث عن انسحاب داعش وهزيمته، فجأة استفاقت السويداء على تفجيرات في قلب المدينة وعمليات تصفية لمواطنين دروز أبرياء في بيوتهم في عدد من القرى قامت بها جماعة «داعش». سبق ذلك محاولات تطمين من النظام بأن الأمور تحت السيطرة، وطلب سحب السلاح من الفصائل المؤيدة التي اكتفت بتواجدها في المنطقة، وذهب الروس إلى مناقشة المستقبل مع الفاعليات والأهالي والمشاكل العالقة مع النظام لناحية الخدمة الإجبارية وهو يطلب 51 ألفاً من أبناء المنطقة إلى الخدمة، وملفات عدد كبير منهم عالقة، والأمن وكيفية ضمانه. وترافق ذلك مع إصرار النظام على «تحرير» إدلب التي تجتمع فيها الآلاف من المقاتلين المعارضين للنظام والذين أخرجوا من مناطق محيطة بدمشق باتفاقات «المصالحات» أو «الهدنات» ونقل أهالي «كفريا» و«القرعة» من إدلب إلى مناطق أخرى تمهيداً للمعركة الكبرى التي تنتظر المدينة الأخيرة. ولهذه المعركة النظام بحاجة إلى عناصر ويريد أن ينخرط فيها أبناء السويداء، لأن في المنطقة المستهدفة عدداً من القرى الدرزية.

مجزرة داعش في السويداء، هزّت الدروز في كل مكان. سيل من الأسئلة طرح لماذا انقطعت الكهرباء عن المنطقة قبل ساعات من المجزرة؟؟ لماذا تمّ تسليم السلاح قبل أيام بناءً لطلب الأجهزة الأمنية السورية؟؟ كيف وصلت عناصر «داعش» إلى المنطقة؟؟ من أين جاءت؟؟ كيف قيل بأن «داعش» لم يعد موجوداً هناك؟؟ إنه مشروع الفتنة بين أبناء السويداء الدروز وجيرانهم. ومشروع استخدامهم في معارك جديدة وبالتحديد إدلب تحت عنوان الانتقام لأهلهم الذين قتلوا والذين فاق عددهم الثلاثماية شهيد إضافة إلى عدد من الجرحى والمعتقلين لدى داعش؟؟

إسرائيل التي كانت قد أعلنت وقف مساعداتها للقرى المحيطة بـ «حدودها»، عادت أيضاً للحديث عن استعدادها لحماية المدنيين خاصة الدروز المستهدفين في محاولة لاستدرار عطف دروز الداخل الذين رفضوا بالإجماع قانون القومية!!

بهذا المعنى يمكن القول مجدداً أن ما جرى يؤكد أن الحرب لم تنته بعد. ولغم السويداء واحد من الألغام التي تحدثت عنها في طريق روسيا. ولا تزال لعبة الأمم تفعل فعلها على الأرض السورية. والدروز يريدون حماية. وللروس دور أساسي اليوم في ظل حصر الأمور بهم واختفاء

الأميركي ودخول الفرنسي على خط التنسيق معهم في تقديم مساعدات للنازحين لحفظ دور في سوريا والبقاء على مسافة قريبة من الأحداث ومعرفة مصير النازحين من جهة وجماعة «داعش» «الفرنسيين» من جهة ثانية، لأن ثمة خشية من عودتهم إلى بلادهم وتنفيذ عمليات إرهابية جديدة وهي مخاوف تقف عندها دول كثيرة غير فرنسا. وفي سياق اللعبة، ولأسباب مصلحية، سورية، نظامية، وإسرائيلية، يقع الدروز بين فكّي الكمّاشة: هم أداة أو هدف. إذا استخدموا أداة خسروا. وإذا كانوا هدفاً خسروا. وبالتالي هم على مفترق طرق حقيقي. ومصيرهم مرتبط بمصير الوضع العام في سوريا غير المحسوم حتى الآن وينعكس على إخوانهم في الدول التي يتواجدون فيها. لا سيما وأن ما يجري على مستوى التسوية في سوريا لا يزال بعيداً لناحية الوصول إليه، وبعيداً عن فكرة الدولة المدنية الديموقراطية حتى الآن وبالتالي، وبعد اتفاق النظام مع الأكراد، يسود شعور الخوف والقلق وتسود لغة الخوف على «الأقليات» ومصيرها ويتنامى دور الدول في لعبة الأمم.

إذا لم نقرأ المسألة من هذه الزاوية يكون خطأ كبير في الحساب.

تحية إلى شهداء السويداء اليوم، وإلى من يحتكم إلى العقل في كل يوم!!

30 تموز 2018

العالم أمام مفترق خطير

لقاءان مهمان عقدا في الأيام الأخيرة. لقاء ترامب ورئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر، وقمة البريكس. العنوان واحد: مواجهة الحرب التجارية التي تعلنها إدارة الرئيس الأميركي. في اللقاء الأول أعلن ترامب أنه: «تمّ الاتفاق على العمل للوصول إلى «صفر تعريفات جمركية» – وهذا تطور جديد إذا تحقق – في التبادلات الصناعية بين واشنطن وبروكسل على أن يستثنى من ذلك قطاع السيارات. وأن الاتحاد الأوروبي يبدأ بشراء الكثير من «الصويا». وسنجد حلاً لمسألة التعريفات الجمركية على الصلب والألومنيوم الأوروبيين». أما السيد يونكر فقد أعلن أننا «توصلنا إلى اتفاق ويرغب الاتحاد الأوروبي في زيادة صادراته من الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة الأميركية من أجل تنويع مصادره من الطاقة» (التخفيف من استعمال الغاز الطبيعي الروسي المسال تلبية للطلب الأميركي) وأضاف: «حدّدنا عدداً من المجالات التي سنعمل عليها سوياً». «نحن نمثل نصف التجارة العالمية أي حوالي ألف بليون دولار».

ألمانيا اعتبرت الاتفاق انفراجة يمكن أن تجنّب الحرب التجارية وتنقذ ملايين الوظائف. ووزير اقتصادها بيتر ألتماير هنأ يونكر وترامب وقال: «تحققت انفراجة. هذا جيد جداً للاقتصاد العالمي».

الرئيس الصيني شي جينبينغ حذّر ترامب قائلاً: «لا أحد يخرج منتصراً من الحرب التجارية».

أما المفوضة الأوروبية للتجارة سيسيليا مالمستروم فقالت: «نأمل خفض حدة التصعيد لكننا نضع لائحة بمنتجات بقيمة عشرين مليار دولار يمكن استهدافها برسوم جمركية في حال فشلت

المحادثات».

اللقاء مهم. لكن القلق من سياسات ترامب ومفاجآته قائم دائماً وهذا ما عبّرت عنه مالمستروم. فالرئيس الأميركي اعتبر قبل اللقاء أن الأوروبيين «مهذبون. لكنهم قساة». واستغرب ما «يفعله» الاتحاد الأوروبي بالأميركيين!!

بعد أيام قليلة كذّب ترامب السيد يونكر. فالأول أعلن لمواطنيه أنه فتح باب أوروبا أمام المزارعين. لكن الثاني أكد «أن الزراعة هي خارج الاتفاق وإلا لكان فشل على الأرجح». وزير المالية الأميركي ستيفن منوتشين ساند رئيسه بالتأكيد أن «الزراعة تشكل بالفعل جزءاً لا يتجزأ من المحادثات». يعني نحن أمام «هدنة مؤقتة في الحرب التجارية على جانبي الأطلسي» كما قالت «وول ستريت جورنال». لم يكتف ترامب بذلك. أراد استغلال الهدنة في محاولة للضغط على الاتحاد الأوروبي سياسياً ومالياً. ولذلك عقد اجتماع عام مع رئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي وكان بحث في تطوير العلاقات وصولاً إلى إقامة تحالف للسيطرة على المتوسط!! ترامب قال في قمة السبع: «كونتي متشدد قوي في موضوع الهجرة. وسيقوم بعمل رائع». فردّ كونتي بصورة على «فايسبوك» تجمعه مع ترامب معلناً: «تحالف تاريخي. صداقة جديدة». ويدور حديث عن رغبة كونتي بلعب دور الوسيط بين أميركا والاتحاد الأوروبي مع الإشارة إلى أن الرجلين يرغبان في إعادة عضوية روسيا ضمن «مجموعة الدول السبع». ويأتي ذلك بعد تصريح لهنري كيسنجر قال فيه: «أنصح الرئيس ترامب ببناء علاقة أوثق مع روسيا ودول أخرى في المنطقة لمنع قوة ونفوذ الصين المتزايد»!!

في هذا الوقت، بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وفي مواجهة الحرب التجارية الأميركية يسجّل تقارب صيني – بريطاني تجسّد في زيارة وزير خارجية بريطانيا الجديد جيرمي هانت إلى بكين حيث أعلن: «إن الحكومة الصينية مستعدة لبدء محادثات حول صفقة تجارية مع المملكة المتحدة». وأن نظيره الصيني السيد وانغ «عرض فتح باب النقاش حول اتفاق التجارة الحرة المحتمل بين بريطانيا والصين». مؤكداً معارضة البلدين لسياسة «الحمائية» ودعمهما التجارة العالمة الحرة وحمايتها». السفيرة البريطانية في بكين باربرا وودوارد أعلنت: «في ظل التوترات الحالية في التجارة العالمية ترغب لندن في العمل مع بكين للتأكد من أن تصبح منظمة التجارة العالمية جزءاً فعالاً بآلية حل النزاعات». والسؤال الكبير: هل سيقبل ترامب ذلك؟؟ هل يقيم

اعتباراً لهذه المنظمة ودورها في ظل سياساته وقراراته في الحرب التجارية المفتوحة في كل اتجاه؟؟

أما قمة «بريكس» التي عقدت في جوهانسبورغ وضمت: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوبي أفريقيا ودعيت تركيا إلى المشاركة فيها والتي جاءت بعد قمم: «ترامب – كيم» – شنغهاي – «قمة السبع» – الناتو وترامب والاتحاد الأوروبي – هلسنكي – الصين والاتحاد الأوروبي – الصين ومنتدى التعاون مع العرب – فهي مهمة في توقيتها وأبعادها. تنعقد والخوف من الحرب التجارية يغطيها. وترامب توعّد بفرض رسوم جمركية على الواردات الصينية بقيمة 500 مليار دولار وعلى كندا والمكسيك وأوروبا وروسيا. الرئيس الصيني أعلن: «يجب رفض الحرب التجارية لأنه لن يكون فيها فائزون. تتزايد الأحادية والحمائية وتوجه ضربة قوية للتعددية والنظام التجاري المتعدد الأطراف. أميركا ونحن نواجه خياراً بين التعاون والمواجهة، بين الانفتاح وسياسة الأبواب المغلقة، بين القيادة المشتركة ومقاربة إفقار الجار. لقد وصل المجتمع الدولي مرة أخرى إلى مفترق جديد».

رئيس جنوب أفريقيا سيريل رامافوزا أيد كلام الرئيس الصيني وقال: «قلقون من تزايد الإجراءات الأحادية التي لا تنسجم مع قوانين منظمة التجارة العالمية وقلقون من تأثيرها!!

هكذا تدفع أميركا العالم مجدداً إلى الفوضى، والحرب التجارية التي قد تؤدي إلى صدامات كثيرة وكبيرة وسباقات تسلّح بين الكبار. وفي الوقت ذاته تؤدي إلى تحالفات تجارية وسياسية لمنع الأحادية الأميركية من فرض هيمنتها على العالم.

«بفضل» أميركا تقوم هذه التحالفات. والمؤشرات كلها في القمم المذكورة والحركة الدولية المتطورة تؤكد أن ثمة رفضاً كبيراً في العالم لسياسة ترامب وتوجهاته. وتجعلنا نجدّد القناعة أن أميركا لن تحكم العالم ولو كانت مواجهتها مكلفة.

31 تموز 2018

أميركا والسلام مع طالبان

تجاوزاً للقوانين و«المحرّمات» الأميركية تذهب أميركا إلى محاورة «طالبان» التي كانت تصنّفها حركة إرهابية. أين؟؟ في الدوحة؟؟ يعني في عاصمة الدولة التي تتعرض لحصار دول «المقاطعة» في الخليج «حليفة» أميركا – من المفترض ذلك – لماذا الحوار؟؟ هل صحيح أن أميركا تبحث عن أمن واستقرار أفغانستان؟؟ هذه كذبة. ما فعلته أميركا هناك منذ تدخّلها ومساهمتها الفعلية في استخدام «المتطرفين» أو «الإرهابيين» – في نظرها لاحقاً – لأهداف سياسية تريد من خلالها مواجهة الاتحاد السوفياتي السابق. تورطت أميركا. خرّبت البلد، سيطرت القوات المناوئة عليها أصبحت قواتها في خطر واستفادت إيران التي تُفرض العقوبات عليها اليوم، وتتهمها بـ «تقويض الاستقرار في المنطقة» ودعم «الإرهاب» وأميركا فاوضت بل تعاونت مع إيران في أفغانستان، ثم لاحقاً في مواجهة «الإرهاب» وبالتحديد جماعة «طالبان» وامتداداً «القاعدة» في أكثر من مكان. هدف التفاوض اليوم تأمين انسحاب آمن للقوات الأميركية من أفغانستان. لا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بالتفاهم مع طالبان التي باتت تسيطر على أجزاء كبيرة من الأراضي الأفغانية، يضاف إلى ذلك محاولة معاقبة باكستان اليوم بالتحديد وبعد حسم خيار الشعب الباكستاني في الانتخابات لغير مصلحة أميركا وحلفائها بانتخاب حزبي عمران خان لقيادة الحكومة. وثمة مصالح اقتصادية لدول أخرى من الصين إلى الهند ومصالح سياسية واقتصادية وأمنية لروسيا تدركها تماماً الولايات المتحدة وتتطلع إلى موقع تفاوضي أقوى مع هذه الدول يفترض أن لا تكون أسيرة استهدافات أو تهديدات لها في أي موقع خصوصاً في أفغانستان اليوم.

السفيرة الأميركية أليس ويلز نائبة مساعد وزير الخارجية الأميركية لجنوب ووسط آسيا قامت بزيارة إلى الدوحة منذ أيام والتقت مسؤولين قطريين ووفداً من حركة «طالبان»، في محاولة

«لإنهاء الحرب المستمرة منذ 17 عاماً»!! وبعد وقف إطلاق نار ناجح استمر ثلاثة أيام بين مقاتلي الحركة والحكومة الأفغانية. وسبق للأميركيين أن حضروا اجتماعات رسمية أفغانية مع «طالبان» في باكستان بحضور الصين، توقفت اللقاءات بعد مقتل الملاّ عمر زعيم حركة طالبان. كانت محاولات لإحياء المفاوضات لكنها توقفت أيضاً بعد مقتل زعيم آخر للحركة الملاّ أختر منصور في باكستان. وكان سبق ذلك لقاءات أميركية – طالبانية في الدوحة تحت عنوان البحث في تحرير «رهينة أميركية» لدى الحركة.

اليوم مجدداً تكسر أميركا المحرمات. تريد حواراً مع «العدو» مع «الإرهاب». لا مشكلة. لا قيمة لمبادئ ومواقف ولا ثوابت باستثناء ثابت المصالح الأميركية ولو أدّى ذلك إلى خراب دول وأمم وتمّت التضحية بأدوات أو جهات «حليفة» أو صديقة. هذه هي أميركا. دولة لا تتمتع بشيء من الصدقية أو الثقة أو النزاهة والالتزام بالتعاطي مع الآخر وخصوصاً أميركا ترامب اليوم التي تنقلب بعد ساعات على أي اتفاق توقّعه، فكيف بالنسبة إلى اتفاقات عقدتها إدارات سابقة؟؟ اليوم تريد أميركا تأمين انسحاب قواتها، أعلن ذلك وزير الخارجية مايك بومبيو عندما قال: «الولايات المتحدة مستعدة للعمل مع الحكومة الأفغانية وطالبان للتوصل إلى اتفاقية سلام ومناقشة دور «القوى الدولية» في إشارة واضحة إلى مطلب طالبان منذ فترة طويلة بضرورة انسحاب كل القوى الأجنبية من أفغانستان وعلى رأسها القوى الأميركية!!

وكان الرئيس ترامب قد أعلن منذ عام تقريباً استراتيجية جديدة تقوم على إرسال مزيد من القوات إلى أفغانستان وزيادة الضغط على باكستان لدفعها إلى قطع علاقاتها مع طالبان، بذريعة أنها تقدّم الدعم لها ولا تساعد على تحقيق السلام هناك!! إذاً الأهداف الأميركية واضحة وسيكون الضغط الأميركي على إسلام أباد مضاعفاً وأكثر تشدداً بعد التطورات الأخيرة التي حملتها نتائج الانتخابات وتصريحات الرئيس الجديد، وستذهب أميركا إلى حوار مفتوح مع «طالبان» لتأمين مصالحها ولو اكد المسؤولون الأميركيون أنهم شركاء للحكومة الأفغانية التي كان ويبقى لها الدور الأكبر في الحوار مع طالبان.

الشريك الوحيد الذي تقدّم له أميركا كل شيء وبشكل دائم ومستمر وتلتزم به هي إسرائيل. الباقون معرّضون لكل أشكال الخطر والبيع والشراء والتضحية الرخيصة بهم، وهذا فن يتقنه ترامب اليوم.

31 تموز 2018

أميركا تبتز العالم وإيران تربح

فيما تستمر الأزمة بين دول الخليج المقاطعة لقطر ويشتدّ الحصار عليها، وتتكون أزمة ثقة غير معلنة رسمياً لكنها واضحة في المواقف والممارسات على الأرض بين هذه الدول و«الحليف» الاستراتيجي الولايات المتحدة الأميركية، بعد رهان على دوره في تبني موقفها و«معاقبة» قطر، ورغم أن كثيرين لم يتوقفوا عند اندلاع الأزمة منذ أيار 2017 عند تصريح نيكي هايلي سفيرة أميركا في الأمم المتحدة والتي قالت فيه: «هذه الأزمة أفضل فرصة لابتزاز الطرفين»!! فقد خرج وزير الدفاع القطري خالد العطية ليقول: «قطر ستنفق 1.8 مليار دولار لتطوير قاعدة العديد التي تستخدمها أميركا في عملياتها العسكرية لمكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط، يشمل التطوير بناء مرافق سكنية أسرية جديدة لأكثر من 200 ضابط وتوسّعات أخرى في البنية التحتية في جانب التحسينات التشغيلية». وسيعلن عن ذلك في احتفال تتويجاً لنتائج اجتماعات على مدار عام بين الوزير القطري ونظيره الأميركي جيمس ماتيس (طبعاً ضروري أن يرتاح العسكر الأميركي وتتوفّر له كل عناصر وعوامل الرفاهية!!) وأعلن أيضاً أن الحضور الرسمي الأميركي سيكون منخفض المستوى «تفادياً لإغضاب الدول المقاطعة لقطر». (ترجمة ابتزاز الطرفين).

صحيفة «واشنطن بوست» قالت: «قطر من الدول المانحة الرئيسية لخطط الإدارة لتقديم مساعدات إنمائية إلى غزة والضفة الغربية كجزء من خطة أميركية سرية للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين». «قطر أحد العملاء الرئيسيين لصناعة الدفاع الأميركية (12 مليار العام الماضي – شراء 36 طائرة أف 15. يدعم 50 ألف وظيفة في أميركا وأكثر من 550 مورداً في 42 ولاية أميركية. شراء صواريخ جافلين الموجهة بقيمة 20 مليون دولار وخدمات لوجستية ودعم بقيمة 700 مليون دولار لأنظمة تسليح بـ 200 مليون دولار تخدم أهداف السياسة الخارجية والأمن

القومي الأميركي»!!) و«على مدار السنوات الخمسين المقبلة، ستنشئ قطر قاعدتين بحريتين كبيرتين جديدتين على أعلى مستوى وكلتاهما ستكونان قادرتين على استضافة القوات الأميركية إذا أرادت ذلك. وقطر ستسمح للولايات المتحدة بالتحليق بالقاذفات من قاعدة العديد وهذا أمر ذو أهمية خاصة في المنطقة»!!

أما القائم بالأعمال الأميركي في قطر راين تيسها فقال: «الأزمة الخليجية كانت أزمة وفرصة في نفس الوقت. نجحنا في تقديم العديد من المبادرات المهمة لتقوية العلاقات بين قطر والولايات المتحدة. العلاقة العسكرية بين بلدينا هي الأقوى في تاريخ العلاقات. أميركا لن تكون قادرة على القيام بما تقوم به فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب والتطرف في المنطقة دون الدعم القطري عبر قاعدة العديد»!!

أما وزير الدفاع البريطاني غافين ويليامسون فأعلن: «قطر صديق قوي وهام لبريطانيا. وهي البلد الوحيد الذي لدينا معه سرب مشترك. وهذا يتطلب قدراً من الثقة النابعة من التاريخ المشترك ومن الالتزام بمستقبل مشترك وطائرات تايغون ستعزز مهام الجيش القطري بمواجهة التحديات في الشرق الأوسط ودعم استقرار المنطقة وأمن قطر»!

بعد سنة ونيف على المقاطعة والحصار والانقسام، والخسائر، وتفكك مجلس التعاون الخليجي، والآثار المدمّرة للأزمة، وبعد تكرار المواقف الأميركية خصوصاً والبريطانية عموماً، وابتزاز طرفي الأزمة، وتحميل المسؤولية للدول المعنية والتلاعب بثروات وأمن واستقرار المنطقة والسيطرة على مواردها ما دام أهلها غير مكترثين – غير مدركين الخطر – إضافة إلى تقديم أوراق قوة إضافية لإيران الدولة التي يعتبرها البعض اليوم «العدو الأول»، وتقديم أوراق كثيرة للعدو الأول والحقيقي إسرائيل، بعد كل ذلك ها هم المسؤولون الأميركيون والبريطانيون، يستفيدون، يبتزّون، ويحققون مصالحهم والآخرون يزدادون انقساماً وعناداً ويراهنون على الدعم الأميركي خصوصاً ويقدّمون كل وسائل الراحة للعسكر الأميركي، ويوفّرون فرص العمل للشركات الأجنبية ويعززون اقتصادات ولايات أميركية كثيرة فيما ترتفع نسب البطالة في دولنا وتتراجع الاستثمارات، ونستمر في الإنفاق على حروب هي مستنقعات أغرقونا فيها من اليمن إلى هذا الصراع الكبير في الخليج.

حتى إيران التي ذهب البعض إلى رمي أوراقه في السلة الأميركية والإسرائيلية تحت رهان واهم أن الآخرين الحلفاء «الجدد والقدامى» سيقاتلون «دولة فارس» ويضعون حداً لـ «تمددها في المنطقة» و«تدخلها في شؤونها» و«سيغيرون نظامها» لتحقيق السلام في المنطقة، هذه الإيران سيرونها في موقع التفاوض مع أميركا وغيرها من موقع القوي لأنها لم تتخل عن عناصر القوة التي امتلكتها فيما نحن تخلّينا عن كل شيء للآخرين.

لقد آن الأوان لوقف هذا التهوّر. وهذه السياسة العبثية. آن الأوان لمعالجة الأزمة بعقل وحكمة داخل البيت الخليجي والخروج منها بأقل الخسائر الممكنة. والمحافظة على الحد الأدنى من التضامن لحماية ما تبقى من ثروة وإمكانات والذهاب إلى قرار شجاع بوقف الحرب في اليمن والعمل على تنفيذ القرارات السابقة التي وافق عليها أطراف النزاع والدخول في حوار مع طهران، نعم حوار مع طهران، لما فيه مصالح الخليج وأمنه واستقراره قبل أن نقف متفرجين على الحوار الأميركي – الإيراني المباشر أو غير المباشر ونقيم المناحات و«الملامات».

أميركا دولة لا يمكن الوثوق بها والرهان عليها. هكذا علّمنا تاريخها وعلمتنا دروس العلاقة معها وتدخلاتها هنا وهناك وهكذا صرّح أكثر من مسؤول في إداراتها المتعاقبة. فهل نريد أن نتعلّم؟؟

1 آب 2018

أميركا: جاء دور تركيا

شارك الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في اجتماع قمة دول «البريكس» في جوهانسبورغ، والتي تضم ربع سكان الأرض وهي: البرازيل. روسيا. الهند. الصين. جنوب أفريقيا. وهي القمة التي رفضت الأحادية الأميركية والحرب التجارية التي يعلنها الرئيس الأميركي في كل اتجاه وضد كل دولة تخالف توجهاته وقراراته وأهدافه وسياساته!!

في القمة التقى الرئيس التركي بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين حيث أكد الأول أن «أشكال التضامن بين تركيا وروسيا تثير الغيرة لدى البعض». و«أن هناك تنامياً كبيراً للغاية في العلاقات التركية الروسية في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والتجارية»!! في مقابل توتّر واضح ومستمر منذ أشهر في العلاقات الأميركية – التركية، وتلميحات من قبل ترامب ونائبه بنس إلى استعدادهما لزيادة الضغوطات على أنقرة إن استمرت في سياساتها المغايرة للأهداف والسياسات الأميركية!! إن لناحية العلاقة مع روسيا أو الصين وخصوصاً لناحية العلاقة مع إيران الدولة المستهدفة اليوم من قبل ترامب وإدارته بإجراءات وعقوبات وحصار يجب أن تشارك فيه تركيا حسب الطلب الأميركي وهي لا ترفض فقط المشاركة بل أكدت وتؤكد استعدادها لاستمرار التنسيق مع طهران ورفض سياسة العقوبات التي تعرف أنها ستصل إليها بفعل الذهنية الترامبية الحاكمة في أميركا اليوم. كذلك وقع خلاف حول الوضع في سوريا لا سيما في المناطق المحاذية للحدود التركية وخصوصاً في المناطق الكردية التي تعتبر تركيا أن الدور الأميركي فيها يدعم «الأعداء» (الأكراد) في وجه الحلفاء (تركيا) في الحلف الأطلسي. ومع التطورات التي شهدها الوضع السوري وخصوصاً بعد قمة هلسنكي، والعقوبات الأميركية على إيران توسّع الخلاف أكثر بين واشنطن وأنقرة، إضافة إلى إصرار تركيا على عقد صفقة السلاح «أس 400» مع روسيا وهذا

ما لا تريده واشنطن وإسرائيل ترفض في الوقت ذاته تسليم أنقرة طائرات «أف 35». كذلك ثمة مشكلة عبد الله غولن ومطالبة تركيا بتسليمه إلى القضاء التركي يقابلها مشكلة القس الأميركي أندرو برنسون المعتقل في تركيا بتهمة الإرهاب والتجسس والذي تطالب أميركا بإطلاق سراحه وإعادته إلى بلاده.

في هذا التوقيت خرج ترامب بموقف واضح: «سنفرض عقوبات كبيرة على تركيا بسبب اعتقالها منذ وقت طويل القس برنسون، الرجل المسيحي العظيم والإنسان الرائع والرجل البريء الذي يجب إطلاق سراحه فوراً»!!

وبعده مباشرة أكد نائبه مايك بنس التوجّه ذاته معتبراً أن «وضع برنسون في الإقامة الجبرية خطوة جيدة لكنها ليست كافية»!!

طبعاً التوجّه إلى العقوبات ليس بسبب اعتقال مواطن أميركي. هذا هو العنوان. العذر. السبب هو ما ذكرناه أعلاه من خلافات تركية – أميركية وتوجهات تركية لا تتوافق والسياسات الأميركية في المنطقة. الرئاسة التركية طالبت أميركا بأن «تعيد تقييم مواقفها في أقرب وقت وأن تعود إلى أرضية بناءة من دون أن تضرّ بمصالحها وعلاقات تحالفنا»!!

رئيس مجلس النواب علي يلدريم قال: «إذا كانت أميركا دولة قانون فتركيا أيضاً دولة قانون، وعلى أميركا أن تتوقف عن لغة التهديد الرخيصة وأن تحترم القرارات القضائية»!!

وزير العدل عبد الحميد غل، أكد أن «تركيا دولة مستقلة وذات سيادة تامة وتقرّر مصيرها بنفسها والكلمة الفصل في قضية القس ستكون للعدالة التركية».

أما الناطق باسم الخارجية حامي أقصوي فشدّد على أنه «لا يمكننا القبول برسائل التهديد الأميركية والتي تتجاهل علاقات التحالف والصداقة بين بلدينا».

كل هذا الكلام لا مكان له في الإدارة الأميركية. ترامب مصرّ على السير على طريق العقوبات. هذا سلوك يستهويه، ويعتقد أنه يقوّيه. ومجلس الشيوخ بدأ مسار ابتزاز أنقرة، ففي خطوة أولية وافقت لجنة العلاقات الخارجية فيه على مشروع قانون يقيّد حصول تركيا على قروض من المؤسسات الدولية وليس المؤسسات الأميركية فقط. هم أصحاب اليد الطولى!! يقرّرون ما يشاؤون

يعاقبون من يريدون ويحمون ويدعمون من يريدون!! هذه بداية مسار لعقوبات جدية ضد تركيا تتخذها أميركا من جانب واحد وتفرضها على الجميع. وبالتأكيد سيكون لهذه الخطوات والسياسات تداعيات كبيرة على الداخل التركي والعلاقات التركية – الأميركية والتركية – الأطلسية وعلى التطورات في مسار الضغوطات على إيران، وكذلك روسيا حيث من المتوقع تعرضها لعقوبات جديدة أيضاً!!

وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو اتصل بنظيره الأميركي مايك بومبيو، بعد إعلان وزير الدفاع الأميركي جيمس ماتيس «إن العلاقات العسكرية والتعاون بين البلدين لم يتأثرا حتى الآن». وأكد المسؤول التركي أن بلاده «لن ترضخ لتهديدات أحد وقواعد القانون تنطبق على الجميع».

في الداخل التركي تحرّك سيادي قانوني وطني إن صح التعبير. زعيم «حزب الشعب الجمهوري» المعارض كمال كليشدار أوغلو قال: «إن رسائل التهديد التي وجهها الرئيس الأميركي وفريقه ضد تركيا تتعارض مع قانون التحالف. ومواطنو تركيا لن يقبلوا بتلك الرسائل».

هذا موقف مهم وفي هذا التوقيت وأمام هذه الأزمة الكبرى وبالتأكيد يكون عنصراً مساعداً في مواجهة الضغوطات والعقوبات الآنية. هذا هو ترامب. يتصرّف على أساس «الأمر لي». لا احترام لحلفاء أو أصدقاء. لغة فوقية تعتمد التهديد والوعيد والابتزاز في وجه الجميع. يتصرّف وكأن قادة العالم تلاميذ في مدرسة أو موظفون في شركاته. يحدّد لهم أدوارهم. ويحاكمهم على سلوكهم!! إنه يقود العالم نحو الخراب والدمار والفوضى.

هذه الخطوة الأميركية وما سبقها من خطوات مماثلة وما سيليها من قرارات تستهدف تركيا والصين وجنوب أفريقيا وروسيا وإيران بالتأكيد والاتحاد الأوروبي لا يمكن أن تترك هذه الدول ومجتمعاتها مكتوفة الأيدي وتتطلع إلى تحكّم مركز قرار واحد من واشنطن بمصائرها ومصائر شعوبها. منطق الأمور يقول ذلك. لهذا السبب ينبغي التحرك السريع لرسم خطوات عملية واضحة تمنع التفرد والأحادية وتوقف دفع العالم نحو الفوضى. فلن تحكم أميركا العالم.

2 آب 2018

موقف درزي واحتضان فلسطيني وعربي

ثمة حركة عربية داخل فلسطين ضد قانون القومية. تلاقيها أصوات يهودية ترفض قيام دولة «أبارتهايد». ولأن محاولات إسرائيل منذ قيامها كياناً غاصباً محتلاً، ترمي إلى التفرقة بين العرب الفلسطينيين واعتبار أبناء طائفة الموحدين الدروز أقلية غير عربية أو غير إسلامية وتدّعي معاملتهم معاملة خاصة، بعد أن انخرط عدد منهم في الجيش الإسرائيلي، ووصل بعضهم إلى رتب عالية، أما في واقع الحال فهي تمارس ضدهم سياسة التمييز العنصري مثل غيرهم. إسرائيل تصادر أملاكهم. تفرض عليهم القيود، مناطقهم فقيرة، لا تلبية للحد الأدنى من طلباتهم. تصدّى عدد منهم لهذه السياسات وصولاً إلى رفض الخدمة الإلزامية وخلق حالة اعتراض حقيقية تأكيداً لانتمائه إلى فلسطين العربية وتمسكاً بهويته ورفضه للاحتلال. اعتقل كثيرون. أودعوا السجون لسنوات طويلة. عذّبوا. مورست ضد عائلاتهم أقسى أنواع الإرهاب المعنوي والجسدي والمادي مثل غيرهم من عائلات الأسرى الفلسطينيين.

اليوم، مع إقرار قانون القومية في الكنيست على قاعدة التمييز العنصري واعتبار اليهود عرقاً مميزاً انتفض نواب وعسكر ومشايخ هذه الطائفة بإجماع ضد القانون. الأمر استنفر الإرهابي نتانياهو وجماعته. 100 ضابط درزي كبير ينضمون إلى المعركة ضد قانون القومية. النواب يتلاقون مع آخرين أشقاء عرب ومع يهود وينظّمون الحملات ضد القانون. الكل يطالب بإدخال بند على القانون يضمن: «المساواة لجميع المواطنين» ويلغي «تفوّق العرق اليهودي».

العميد عاد فارس قال: «أشعر اليوم أنني كالميت الذي يدفنونه خارج المقبرة ويرمونه للكلاب. نحن لسنا بلهاء. كنا طوال الوقت نشعر بالتمييز العنصري ضدنا. لكننا كنا نقول إن هذه المعركة يجب أن نخوضها من داخل المؤسسة حتى تتحقق المساواة فواصلنا الخدمة العسكرية

الإجبارية من دون اعتراض يذكر. الآن، بعد أن تمّ سن القانون بات الأمر خطيراً. أصبحت سياسة التمييز مكرّسة في القانون ولا يجوز أن نسكت».

العميد أمل سعد أكد: «خدمت الجيش الإسرائيلي 26 سنة ويفترض أن تعطيني هذه الخدمة الحق في أن اشعر أنها دولتي. لكن القانون أخرجنا وعائلتنا وطائفتنا من الحساب. هذا محبط. يجب أن نبذل كل جهد ممكن لإسقاطه»!!

أمل نصر الدين أحد مؤسسي حركة ولاء للسلطة تدعى «الصهيونية الدرزية» قال: «اشعر بغضب شديد. عقلي لا يستوعب هذا الجحود. كيف يمكن لصانعي القرار في إسرائيل أن يوجهوا لطمة كهذه لأبناء الطائفة الدرزية؟؟ نحن الذين شاركنا في كل حروب إسرائيل نصبح خارج اللعبة في ليلة ظلماء»؟؟

العقيد أنور صعب الذي يدير اليوم شركة طيران إسرائيلية صغيرة، انتقد كل الذين وقفوا مع القانون وعلى رأسهم الأعضاء الدروز في الكنيست الذين وافقوا في البداية ثم غيّروا رأيهم وقال: «إذا سكتنا على القانون وتركناه يطبّق فإن الأجيال القادمة من الدروز ستثور علينا وعلى الدولة. نحن لم نرب أولاداً خانعين يسكتون على الظلم و«أبدى ارتياحاً لوجود يهود مستعدين للكفاح ضد القانون».

في هذا السياق قال البروفسور كرفيتسر رئيس المعهد الإسرائيلي للديموقراطية: «القانون شهادة فقر للمجتمع الإسرائيلي». بكى وأضاف: «أنا أخجل كوني جزءاً من دولة يهودية تسن قانوناً كهذا. فالمفترض أننا نحن اليهود كنا من ضحايا العنصرية فكيف نسمح لأنفسنا بممارسة العنصرية كسياسة ثم نكرّسها في قانون أساسي»؟؟

الموسيقار دانئيل برنباوم قائد الأوركسترا السمفونية العالمي وشريك البروفسور العربي الراحل إدوارد سعيد في حركة السلام الفلسطينية – الإسرائيلية المشتركة قال: «أخجل من كوني إسرائيلياً بعد سن هذا القانون»!!

وزير المالية موشيه كحلون دعا إلى تصحيح القانون بطريقة «نتجنّب فيها المساس بالدروز» يجب «تعديل القانون». «إذا كان هناك مشكلة يجب تصحيحها». تحدث عن الدروز

فقط!! وأكد وقوفه إلى جانب القانون المقدّم من النواب الدروز من حزبه على رأسهم أكرم حسون الذي وصف القانون بـ «العنصري المهين».

وزير التربية نفتالي بينيت أقرّ بأن القانون الذي أيّده «يمسّ بشكل كبير أبناء الطائفة الدرزية». وهذا لم يكن ضمن نيات الحكومة لكن مسؤولية التصحيح تقع على عاتقها»!! وأضاف: «الطائفة الدرزية بنت حلف حياة مع إسرائيل. أبناؤها يحاربون إلى جانب إخوانهم اليهود في ميادين القتال».

واضح أن هؤلاء شركاء نتانياهو أو المحسوبين عليه يركّزون على الدروز فقط في إطار سياسة التمييز بينهم وبين الآخرين أبناء فلسطين!!

نتانياهو دعا إلى اجتماع في وزارة الدفاع حضره الوزراء ليبرمان وكحلون وأيوب قرا والنائبان أكرم حسون وحمد عمار. أعلن بعده أنه سيلتقي الرئيس الروحي للطائفة موفق طريف، وستتم بلورة «خطة لتجسيد التزام إسرائيل العميق حيال المواطنين الدروز»!! طريف قال: «نريد أن نعرف مكانتنا في قانون القومية وكيفية تعريف مكانة الطائفة وحقوقها في دولة إسرائيل»!!

رئيسة المعارضة تسيبي ليفني قالت: «المواطنون الدروز هم شركاء حتى قبل إقامة دولة إسرائيل. المساواة يجب أن لا تطبق على قسم من الشعب وإنما على الجميع».

واضح أن نتانياهو وعصابته يستمرون في التركيز على الدروز دون غيرهم في إطار السياسة التقليدية المعتمدة من قبل الحكومات الإسرائيلية الإرهابية المتعاقبة. بعض اليهود في الأحزاب أو على مستوى حركات ثقافية وفكرية يتحدثون عن المساواة العامة.

التقى نتانياهو بالشيخ طريف، كرّر وعده بتشكيل لجنة لدراسة المطالب وبلورة الخطة المذكورة سابقاً وحصر المسألة بـ: «مناقشة البناء غير المرخّص. توفير فرص العمل. إحداث تغيير في وضع الجنود المسرّحين». مسائل تافهة. عبّر عن حقده وتمسكه بالقانون. بالعنصرية. بالتمييز. لكن طريف ردّ قائلاً: «هذه المرة لا نبحث عن امتيازات عينية بل عن التزام حكومي في الأساس يغيّر ما ورد في القانون المذكور بشأن تفوّق العرق اليهودي داعياً إلى «إضافة بند واضح يثبت في القانون المساواة لجميع المواطنين اليهود وليس فقط الدروز».

النقاش لم يتوقف حول موقف الدروز في فلسطين لا سيما بعد انخراط معظمهم في الجيش الإسرائيلي. اليوم، وعندما تصدر مواقف من الذين خدموا في الجيش وعلى هذا المفترق الخطير، تشكّل «صحوة» أو «انتفاضة نفسية» لنقل ذلك أو رفضاً حقيقياً لواقع لم يعد يحتمل، فيجب ترسيخه أولاً في أوساط أبناء الطائفة والبناء عليه لتكريس هذه الروحية، هذه القناعة، والتعاون مع الأشقاء الفلسطينيين الآخرين، ومع قوى يهودية ترفض القانون. وفي الوقت ذاته، فإن هذا الموقف الهام يجب أن يحتضن ويتم تلقّفه من كل فئات الشعب الفلسطيني والعرب لتثبيت موقف موحّد في مواجهة الاحتلال وقوانينه. هي فرصة استثنائية يجب ألا تفوّت وتستحق بذل كل الجهود للاستفادة منها. صحيح أن الكنيست سيدخل في إجازة، ولن يكون النقاش داخله الآن، إلا أن الحركة الشعبية، السياسية، التثقيفية، الإعلامية، يجب أن تتصاعد، لتكوين مناخ يساعد في إطلاق حملة منظمة ضد القانون رفضاً للعنصرية و«الإرهاب القانوني» الذي تمارسه حكومة الإرهابي نتانياهو ضد كل الفلسطينيين، وبعض اليهود الذين يشعرون بالقلق والخطر أيضاً!!

3 آب 2018

معايير إسرائيل

في «الإسرائيليات الديموقراطية» الحديثة الرامية إلى القضاء على حق الشعب الفلسطيني والمؤسسة لحرب دينية خطيرة والمتجاوزة لكل القوانين الدولية الممارسات والوقائع التالية:

– عملية قرصنة خارج المياه الإقليمية «الإسرائيلية» تستهدف سفينة نروجية على متنها طاقم من المستشارين القانونيين لخمسة نروجيين كانوا بين 22 راكباً تمّ احتجازهم في إسرائيل لمدة 4 أيام ممن كانوا على متن سفينة «كارستامين». وهي واحدة من 3 سفن انطلقت في شهر مايو الماضي من النرويج والسويد بغرض كسر الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة وعلى متنها 45 ناشطاً من 15 دولة ممن يرفضون الحصار بينهم مواطنان إسرائيليان أحدهما كان مقاتلاً طياراً في الجيش الإسرائيلي. وزارة الخارجية النرويجية طلبت توضيحات من السلطات الإسرائيلية حول ظروف احتجاز الركاب و«الأسس القضائية التي يستندون إليها في احتجاز المركب» ولا جواب من قبل الخارجية الإسرائيلية!! إسرائيل دولة لا تحترم إلا إرهابها.

– تقرير قضائي رسمي إسرائيلي صادر عن النيابة العليا يؤكد أن المحكمة العليا في القدس الغربية ردّت عام 2017، 89% من الالتماسات التي رفعت إليها من قبل سكان الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلة. ورفضت المحكمة معظمها بالكامل (59%) وردّت قسماً منها (27%) جزئياً. يعني لا خيمة قانونية فوق رؤوس الفلسطينيين. المحاكم هي فقط لليهود «العرق المتفوق» في قانون القومية الجديد!!

– مصادقة إسرائيلية على مشروع أميركي لتوسيع السفارة في القدس وإضافة بناء بمساحة 700م2 نصفه فوق الأرض ونصفه الآخر تحت الأرض. وهناك مشروع لبناء إضافي يتم تحضيره.

رئيس البلدية مئير بركات يعتبر المشروع «مرحلة جديدة في مسار تعزيز مكانة السفارة الأميركية في مدينة القدس سيساهم بالتأكيد في تعزيز العلاقات المميزة مع الولايات المتحدة في عهد رئيسها «المميز» دونالد ترامب».

واقع الحال يؤكد إن الشراكة الإسرائيلية الأميركية كاملة في تثبيت القدس عاصمة أبدية لإسرائيل الكبرى الدولة العنصرية والقضاء على حل الدولتين وبالتالي الاستمرار في تهديد الأمن والاستقرار في المنطقة وليس فقط في فلسطين المحتلة!!

– ممثل السلطات الإسرائيلية يعلن خطة لبناء 4 سجون جديدة للفلسطينيين حتى سنة 2025 وتوسيع معتقل قائم حتى سنة 2026 بغية «تحسين معيشة المعتقلين» ونقلها إلى مستوى «المعايير الأوروبية» حسب قوله.

إسرائيل لا تحترم المعايير الدولية وليس فقط المعايير الأوروبية. ولا تقيم وزناً لأوضاع الأسرى والمعتقلين في سجونها بل تمارس ضدهم كل أشكال الإرهاب المعنوي والجسدي والنفسي. يموتون في حالات مرض، يدخلون إلى المستشفيات يستأصل الإسرائيليون أعضاء من أجسادهم للمتاجرة بها. إسرائيل تريد زيادة عدد السجون وتوسيع الموجود منها لأنها تخطط لاعتقال المزيد من أبناء الشعب الفلسطيني ليس إلا – لأنها تعرف تماماً ماذا تخطط، وما تنوي القيام به – وهي متأكدة أن الفلسطينيين لن يقبلوا، فيكون مصيرهم القتل. هذه هي معايير إسرائيل!!

– محكمة «الصلح» الإسرائيلية في الناصرة أصدرت حكماً بحبس الشاعرة دارين طاطور لأنها كتبت قصيدة وعممتها على مواقع التواصل الاجتماعي واستخدمت صوراً لتصدي الفلسطينيين للقوات الإسرائيلية. المحكمة اعتبرت ذلك إرهاباً!!

– أفينحاي أدرعي المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي أعلن توقيف 20فلسطينياً – إعلامياً ومراسلاً وطالباً – يشتبه بضلوعهم بنشاطات إرهابية وأعمال شغب عنيفة ضد المدنيين وقوات الأمن و«اعتبر أن الإعلاميين يعملون كذراع إعلامية للإرهاب»!!

أن تمارس دورك بل رسالتك الإعلامية وتنقل الأحداث وتعلّق عليها أو تعبّر عن ألمك بقلمك وريشتك فهذا عمل إرهابي بامتياز. هذا هو تعريف الإرهاب في دولة الإرهاب المنظّم

إسرائيل التي تعتبر نفسها وتعتبرها أميركا الدولة الديموقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط. وأميركا بالتأكيد لم تعلق على أي من هذه الممارسات بل تؤيدها عملياً!!

– تحت اسم مركز «تراث يهود اليمن» دشّنت إسرائيل كنيساً جديداً وأقامت بؤرة استيطانية في حي سلوان جنوب المسجد الأقصى بمشاركة وزراء في حكومتها الإرهابية بعد الاستيلاء على مبنى يملكه عرب أصليون من المنطقة. وكالعادة تذهب إسرائيل إلى تحريف الوقائع وتزوير التاريخ لتأكيد «الرواية» القائلة بأن هذه الأرض هي لليهود وليست لغيرهم. المشاركون مجدداً رئيس حركة «عطيرت كوهنيم» الاستيطانية ورئيسها مناي دان الذي حضر الاحتفال ووصفه وزير شؤون القدس زئيف الكين بـ «الكاهن الأعظم الذي نعمل جميعاً من أجله في الحكومة وفي الكنيست في كل مرة يجب فيها أن نتجنّد للعملية الهامة للعودة إلى أماكن شعب إسرائيل».

أما وزيرة الثقافة ميري ريغف فقالت: «شكراً لمناي دان وعطيرت كوهنيم على العمل المقدس الذي يقومان به. سنواصل العمل من أجل شعب إسرائيل ودولة إسرائيل وتوراة إسرائيل».

اليمن يدمّر. يحترق. مستشفياته ومدارسه ومؤسساته تدمّر. فقر. مجاعة. أمراض. وحروب استنزاف لا تتوقف لا يستفيد منها إلا أميركا وإسرائيل بشكل خاص، وإذا كان البعض يريد معاداة إيران قبل إسرائيل، فهي أيضاً تستفيد ونخسر نحن كل شيء فيما إسرائيل تمجّد «العرق المتفوق» وتنتصر ليهود اليمن!!

المطلوب أن ينتصر العقل عندنا ولو لمرة. وأن تتوقف الحرب في اليمن. ونفكر بالخطر الأميركي – الإسرائيلي المحدق بنا، ونستفيد مما تبقّى من عناصر القوة والاستمرار لدينا.

في انتظار ذلك، على الأقل أن نتضامن مع الشعراء والأدباء والكتّاب والإعلاميين والمراسلين الفلسطينيين. إسرائيل بكل وضوح تخاف كلمتهم. فماذا لو قلنا كلنا كلمة واحدة: لا للإرهاب الإسرائيلي وليس ثمة اسهل من فضحه.

على الأقل لنقتدي بالنرويجي أو السويدي أو الأوروبي الذي يقاطع إسرائيل ويتضامن مع فلسطين.

4 آب 2018

أميركا وأسلحة الـ 3D

انتشار الأسلحة في أميركا بين أيدي المواطنين مسألة عادية قانونية تحكمها مصالح شركات السلاح وأموال الداعمين لهذه الإدارة أو تلك، لهذا الرئيس أو ذاك، أو للمرشحين لأدوار سياسية أمنية اقتصادية مالية معينة، إدارة الرئيس ترامب ورغم حصول جرائم مختلفة في عدد من الولايات داخل مدارس وجامعات، وفي الطرقات، وضد السود، وسقوط عدد من الضحايا في عدد من العمليات الناجمة عن «تفلّت» السلاح، وقفت إلى جانب منتجي السلاح. رفضت أي تشريع أو فرض قيود، يؤدي إلى الحد من هذه الظاهرة. لقد أصبحت الجريمة «مشرّعة» في المجتمع الأميركي. والأسئلة التي تطرح دائماً: لماذا اقتناء السلاح؟؟ ضد من؟؟ ألحماية الذات؟؟ ممن؟؟ من يهدد الأميركيين؟؟ هل يهدّدون بعضهم إلى هذا الحد؟؟ لماذا؟؟ هل السبب هو العنصرية؟؟ (هذا جانب حقيقي موضوعي من المشكلة) من يضمن أمن الأميركيين؟؟ الدولة أم الأمن الذاتي لكل فرد؟؟ في أي دولة يعيش الأميركيون؟؟ أي مجتمع هناك؟؟ أي مستقبل للأميركيين؟؟

اليوم يدور نقاش في أميركا حول المواطن كودي ويلسون الذي نشر مخططات طباعة ثلاثية الأبعاد لصنع مسدسات بلاستيكية على الإنترنت ما يتيح لأي شخص تصنيع سلاح خاص به عبر طابعة ثلاثية الأبعاد، تتيح الحصول على منتج كامل، إذ تقوم بطباعة طبقة فوق أخرى وبمساعدة برنامج يسمّى «أوتوكاد» وترش الطابعة مسحوقاً على شكل طبقات، وبمجموعات مختلفة من المواد حتى يتكون الشكل النهائي وتستخدم الطابعات الخزف والمعادن والبلاستيك.

ويلسون حدّد موعداً لإطلاق الموقع. نشر التعليمات الخاصة بتنزيل الملف وطباعة المسدسات مما يتيح لأي شخص الحصول عليها من دون ضوابط أو رقابة!! إنه استخدام «مشروع للتكنولوجيا». هذا الأمر أثار جدلاً قانونياً وسياسياً وتشريعياً. بعد أن حصل ويلسون على موافقة

الحكومة الأميركية. الرئيس ترامب أمام الضجة المثارة قال إنه «يبحث في قرار الحكومة» لكنه لم يوضح ماذا يريد أن يفعل. كل ما في الأمر أن نائب المتحدثة باسم البيت الأبيض هوغان جدلي قال: «ترامب ملتزم بسلامة وأمن جميع الأميركيين»!! كيف؟؟ مع هذا المشروع الجديد؟؟ وعندما تصبح إمكانية صنع المسدسات في البيوت متاحة أمام الجميع؟؟ خصوصاً أن ثمة فريقاً مؤيداً لويلسون بتمسك بالدستور الأميركي وما ينص عليه في التعديل الأول الذي يمنع الكونغرس من إصدار قانون يحظر حرية التعبير وحرية الصحافة ونشر الأفكار والآراء والحق في التجمع السلمي!!

هكذا بكل بساطة يؤيدون صناعة الأسلحة وانتشارها بين أيدي الناس واستخدامها في عمليات عنف وجرائم مختلفة تقوّض أسس المجتمع ويعتبرون ذلك نوعاً من «الإبداع» الذي لا يجوز أن يقيّد. هو كناية عن حرية التعبير عن الرأي. جميل!! حرية التعبير عن الرأي تمارس في إطار صناعة السلاح واستخدامه كيفما نشاء!!

في وقت الرئيس ترامب يهاجم الإعلام. يسعى إلى تقييده ومنعه من الوصول إلى المعلومات ويمنع مراسلو الـ CNN من الدخول إلى البيت الأبيض!! دولة من رأسها إلى كعبها مروراً بكل مؤسساتها تشجع على الجريمة وتنتهك الحريات وتفرض القيود وصولاً إلى ممارسة العنصرية وحماية العنصريين في الداخل والخارج وإنتاج وحماية الإرهاب في الخارج وتعميمه. هذه الدولة تقود مجتمعها إلى الفوضى. إلى الانقسام. إلى التفلّت. إلى التفكّك. وتقود العالم إلى فوضى كبيرة. تقود الأمور إلى عالم بلا ضوابط!! إنه المشروع الأخطر وخصوصاً فوضى السلاح تصنيعاً واستخداماً من قبل كل الناس.

مسؤولون في الحزب الديموقراطي ضغطوا عبر تقديم مشاريع قوانين في الكونغرس تدعو إلى ضبط تصنيع بيع أي سلاح لا يمكن تعقبه، أو نشر مواد تتعلق بصناعة الأسلحة على الإنترنت. مسؤولون آخرون في الحزب الجمهوري، دعوا إلى اعتماد تكنولوجيا جديدة تواجه التكنولوجيا التي سمحت لويلسون تعميم تصنيع السلاح من قبل الأفراد، واعتبروا أن ابتكار تقنيات جديدة لمواجهة تقنية طباعة مسدس بلاستيكي ثلاثي الأبعاد، مثل تطوير تكنولوجيات للكشف عن الأسلحة البلاستيكية في المدارس والمطارات والأماكن العامة، هو المسار الأكثر فعالية وذكاء!!

يعني اختراع الشيء وضده. في الطريق تعمّ الفوضى. ويقتل الناس. المهم: الشركات. المال. المصالح!! علماً أن قضاة فدراليين في عدد من الولايات أصدروا أوامر بمنع ويلسون من المضي

قدماً في نشر مخططاته، وثمة ولايات مختلفة إضافة إلى واشنطن ترفع دعاوى قضائية مشتركة لإجبار إدارة ترامب على منع ويلسون من الاستمرار في مشروعه.

المجتمع الأميركي يشعر بالخطر الكبير. يدفع الثمن. وترامب يتحدث عن «الأمة العظيمة» وأميركا أولاً. ماذا أولاً في أميركا أولاً؟؟ السلاح. المال. المصالح.

5 آب 2018

تداعيات قانون القومية

من تداعيات قانون التمييز العنصري الذي أقرّه الكنيست الإسرائيلي وسمّاه قانون القومية مكرّساً تفوّق العرق اليهودي في وجه كل العرب. يمكن تسجيل الملاحظات والتطورات التالية:

– تحت عنوان «نعم للمساواة والشراكة اليهودية العربية. لا لقانون القومية» شارك نحو ألف إسرائيلي يهودي في درس لتعلم اللغة العربية في قلب تل أبيب.

– مي عرد، إحدى المعلمات العربيات اللاتي قدّمن درس اللغة قالت: «هذا قانون يجرّد اللغة العربية من مكانتها ويؤذي المواطنين العرب بشكل مباشر. إذا كنا مهتمين بمستقبل مشترك هنا، فنحن بحاجة إلى التحدث ولكي نتحدث علينا أن نفهم لغة بعضنا بعضاً».

– فراس خوالد، المرشد في حركة الشباب العربي «أجيال» قال: «الطلاب يفهمون أنهم يعتبروننا درجة ثانية في إسرائيل عام 2018».

– الفنان داني كارافان الحائز على «جائزة إسرائيل» وأحد المبادرين إلى هذا النشاط ألقى كلمة جاء فيها: «قانون القومية فاشي. لدي أخبار أنهم يجلسون أمام الجدار الذي صمم في الكنيست، والقدس محفورة في المنحوتة داخل دائرة، وهي مقسّمة، لذا فليعرفوا ذلك وليشاهدوا ذلك وليذهبوا إلى الجحيم».

– 78 من مفوضي الشرطة الإسرائيلية المتقاعدين انضموا إلى حملة الاحتجاج.

– أمير جمال ضابط «درزي» أنهى خدمته في الجيش الإسرائيلي قال رداً على القانون، وهو الذي شارك في الحروب في غزة ضد أبناء الشعب الفلسطيني: «عندما استيقظت صباح اليوم

وهممت بالذهاب إلى القاعدة العسكرية التي أخدم فيها سألت نفسي: لماذا علي مواصلة خدمة دولة إسرائيل؟؟ أنا لا أريد مواصلة خدمتي العسكرية. أنصح قادة الطائفة بتجميد قانون التجنيد الإلزامي. أدعوهم إلى النهوض من كبوتهم».

– النائب تمار زنبرغ، رئيسة حزب «ميريتس» أكدت: «إن نتانياهو قرّر أن يدرج المواطنين في إسرائيل إلى عدة أصناف: اليهودي من درجة (أ) والدرزي العربي درجة (ب) والعرب درجة (ج) – تمييز بين الدروز والعرب – وهو لا يخجل في ذلك. إنه قانون سيئ يجب إلغاؤه وليس تصحيحه».

– غالبية الجمهور الإسرائيلي لا تزال قوية.58 % مع مقابل 34% معارضة.

– نتانياهو متمسّك بالقانون وليس بتعديله. وأبدى غضبه من اتهام ضابط درزي سابق له بأنه يريد تحويل إسرائيل إلى دولة «أبارتهايد» وقال: «لا أسمح لأحد بإهانة دولة إسرائيل».

– يحاول نتانياهو وعصابته فكفكة الموقف الدرزي من خلال وعود بتنمية المناطق ومعالجة بعض المشاكل. الأهم بالنسبة إليهم زرع الشقاق بين الدروز وإخوانهم الآخرين. كما يحاول استمالة الشركس بإجراءات مماثلة. لكن أزمة ثقة كبيرة بينه وبين الناس.

– ثمة نقاش داخل الطائفة الدرزية حول مقترحات نتانياهو. المهم أن يبقى الموقف ثابتاً. هذه فرصة لا تتكرّر. ونتانياهو لن يتغيّر. والإرهاب الإسرائيلي سيستمر ومشروع إقامة الدولة القومية اليهودية هو المشروع الاستراتيجي الذي تتمسك به إسرائيل وتريد تنفيذه من خلال صفقة القرن التي تقدمها الولايات المتحدة الداعمة لكل الخطوات الإسرائيلية.

– ثمة نقاش على المستوى الفلسطيني حول كيفية المواجهة، إذ يعتبر الجميع أن القانون مدمّر لآمال قيام دولة فلسطينية في ظل السياسات المستمرة التي اعتمدها نتانياهو والضغط الأميركي على الفلسطينيين كلهم، ومحاولات تحويل المشكلة في غزة إلى مشكلة إنسانية، واستمرار الاستيطان والتوسّع في الضفة وذلك في إطار الصفقة ذاتها الهدف الأساس لحكومة الإرهاب.

– عندما تصدر أصوات يهودية من داخل المجتمع اليهودي ترفض العنصرية وقانون القومية وتدعو إلى المساواة ينبغي أن تتوحّد الجهود داخل الصف العربي وإسقاط كل محاولات

التفرقة والتمييز التي تحاول تمريرها إسرائيل، وعلى قاعدة التوافق هذا تتكثف الجهود مع الآخرين لاستكمال المواجهة الصعبة والتي تحتاج إلى وقت طويل لكنها تستحق كل عناء وتعب.

ومن المهم جداً أن تكون المظاهرة التي دعا إليها أبناء الطائفة الدرزية لرفض القانون، مظاهرة ذات بعد أخلاقي إنساني رافض للتمييز بكل أشكاله وأن تضم في صفوفها كل المعترضين لتأكيد التوجّه الواحد. ولسنا في حاجة إلى التذكير هنا أن مثل هذه المواقف تؤسس لحالة مستقبلية مهمة جداً لا سيما وأن العنصريين في إسرائيل يتحدثون بقلق عن «القنبلة الديموغرافية» العربية، وتوقّع ازدياد مفاعيلها وقوتها مع الوقت كيف إذا كان توافق مع نسبة من اليهود تعارض سياسات العنصرية.

مرة جديدة، هذه فرصة للدروز العرب ليؤكدوا انتماءهم، وللعرب عموماً ليؤكدوا وحدة الجذور والموقف في المواجهة وللاستفادة من الظروف المؤاتية لتعزيز شروطهم وحضورهم وإثبات قدرتهم على التأثير في حماية حقهم في تقرير مصيرهم على أرضهم!!

6 آب 2018

مجرمو إسرائيل وقانون القومية

نظّم أبناء طائفة الموحدين العرب الدروز في فلسطين المحتلة مظاهرة حاشدة في تل أبيب في ميدان رابين رفضاً لقانون القومية، شارك فيها عدد من اليهود. طلب رئيس حكومة الإرهاب نتانياهو الاجتماع بالشيخ موفق طريف ورؤساء السلطات المحلية الدرزية فقط دون الضباط الدروز المبادرين إلى الاعتصام الاحتجاجي وعلى رأسهم أمل أسعد الذي انزعج منه نتانياهو في الاجتماع السابق في مقر وزارة الدفاع لأنه هاجم القانون ومؤيديه. رفض المجتمعون الطلب وغادروا إلى الميدان. وهيب حبشي رئيس المجلس المحلي لقرية يركا الدرزية في الجليل شمال إسرائيل الذي شارك الجلسة السابقة المشحونة قال إن نتانياهو أنهاها بعد دقيقتين بعدما أدرك أن الدروز مصرّون على موقفهم.

بعد ذلك قام متطرفون صهاينة بنشر صور في مواقع التواصل الاجتماعي تحمل عبارات تحريضية ضد الشيخ طريف واضعين إحداها على صورة طريف ملصقة بصورة الزعيم النازي أدولف هتلر!! فيما أظهرت صورة أخرى طريف يرتدي زي ضابط نازي وعليها عبارات تدعو لقتله!! هكذا وباسم «قانون القومية» و«الديموقراطية» يصبح كل من يرفض العنصرية وتفوّق «العرق اليهودي» وأن يحدّد غيره له مصيره، نازياً، وتطلق الدعوة لقتله علناً!! فماذا ينتظر الفلسطينيين، كل الفلسطينيين بكل طوائفهم في إسرائيل الدولة اليهودية؟؟

وفي حفل تخريج طلاب كان يرعاه عضو حزب الليكود الإسرائيلي آفي ديختر الذي بادر إلى سن قانون القومية، والحفل كان مقرراً مسبقاً، هاجم عدد من أبناء الطائفة «الراعي» وقالوا له: «اخجل». ودعوا الطلاب إلى عدم استلام المنح الدراسية المقررة لهم!! الشرطة الإسرائيلية أوقفت أمير خنيفس رئيس منتدى الدروز المناهض لقانون القومية، وانضم جنود وضباط من البدو إلى

إخوانهم الدروز، وقالوا إنهم ينظرون في وقف أداء خدمتهم العسكرية في الجيش الإسرائيلي إذا لم يتم تغيير قانون القومية، لأنهم يشعرون بأن الدولة تخلّت عنهم!!

أما المظاهرة فقد نجحت. بعد أن حاول نتانياهو إفشالها من طريق دق أسافين بين الدروز وبقية الطوائف وزرع الشقاق من داخل الطائفة الدرزية وصلت الأمور إلى حد تهديد نتان إشل أحد أبرز المقربين إلى رئيس حكومة العصابات الحاكمة الدروز بالترحيل وقال: «إن في سوريا عدداً كبيراً من الدروز فمن لا تعجبه إسرائيل وقوانينها يستطيع الانتقال إلى هناك وإقامة دولة اسمها «دورزيا» لكن قانون القومية لن يتغيّر»!!

هكذا يكشفون عن حقيقة أهدافهم من قانون القومية. يريدون عملياً التخلّص من كل العرب داخل كيان الإغتصاب والإرهاب حتى لو خدموهم وقتلوا من أجلهم وقتلوا من إخوانهم أعداداً كبيرة. لا قيمة للعربي في هذه الدولة. مشروعهم تهجير كل الناس والانتقام منهم وإقامة الدويلات المذهبية والطائفية في المنطقة لتبقى إسرائيل اليهودية الدولة «الأنقى» عرقياً وليبقى عرقها «العرق المتفوق» كما أقرّ قانون القومية.

المفاجأة لنتانياهو في المظاهرة كانت مشاركة اليهود، ورئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت، ووزير الدفاع الأسبق موشيه أرينز، وكلاهما من اليمين، والوزير والجنرال المتقاعد متان فلنائي وزعماء أحزاب المعارضة: تسيبي ليفني، آفي غباي رئيس حزب العمل، نمار زانبرغ رئيسة حزب «ميرتس» ويائير ليبيد حزب «يوجد مستقبل»، ورئيس أركان الجيش ومدير عام وزارة الدفاع السابق غابي أشكينازي ورئيسا جهاز الشاباك السابقان عامي إيلون ويوفال ديسكن، ورؤساء جهاز الموساد السابقون، تسفي زمير، وغير برودو، وأفرايم هليفي، ورؤساء جهاز الشرطة السابقون: يعقوب تيريز ويسرائيل دنينو، وأساق حيفتس، و78 ضابطاً متقاعداً برتبة لواء في الشرطة ورئيس النيابة العامة السابق دودي لادور، وعدد كبير من الشخصيات الثقافية والأكاديمية والأدبية والفنية والإعلامية..

الشيخ طريف قال: «رغم ولائنا غير المشروط للدولة، الدولة لا تنظر إلينا كمواطنين متساوين».

رئيس بلدية تل أبيب ياف رون خلوائي قال للمتظاهرين: «انتبهوا. لا تقعوا في «مصيدة العسل» التي ينصبها لكم نتانياهو الذي يريد تمزيق صفوفكم. تعالوا نواصل الكفاح معاً يهوداً وعرباً من كل الطوائف حتى نكرّس قوانين المساواة ونجهض قانون التفرقة هذا». رئيس الشاباك السابق ديسكن قال: «لقد تم إرسال كلاب البودل لنشر الأكاذيب. نتانياهو ردّ على المتظاهرين بالتأكيد أنه لن يغيّر «القانون». «دولة إسرائيل هي الدولة القوية الخاصة بالشعب اليهودي، هي دولة يهودية ديموقراطية، من دون قانون القومية لا يمكن ضمان مستقبل إسرائيل». هو يحصّن قانون العودة ويضمن حقاً تلقائياً يمنح اليهود هم فقط، الحق بالهجرة إلى إسرائيل. الكلام واضح. إسرائيل دولة يهودية نقية. يجب أن نجمع فيها كل يهود العالم. وبالتالي سنشهد تطورات مهمة في الدول التي يتواجدون فيها اليوم لترحيلهم بطريقة أو بأخرى إلى «الجنة» إلى «دولتهم اليهودية» إلى «أرض الميعاد». وسيكون ذلك مكلفاً. هذا يترافق مع موجات اليمين المتطرف و«النازيون الجدد» في أوروبا، وينسجم مع تسييج أميركا كما يفعل ترامب، ويكرّس إسقاط حق عودة الفلسطينيين بوضوح، ويؤشر إلى ضرورة إخلاء فلسطين من أبنائها المقيمين أيضاً من خلال صفقة القرن وتوطين الفلسطينيين حيث هم وتهجير ما تبقى للم شملهم في الخارج وليس لم الشمل في الداخل. وهذا ما تقوم به أميركا من خلال ترامب وصهره الذين يطرحون صفقة القرن من جهة وبدأوا بإعداد التشريعات لإنهاء الأونروا أو حصر خدماتها بما تبقى من لاجئي فلسطين وعددهم حسب «قرارهم» 40 ألفاً فقط لأنه إذا كانوا 700 ألف في السابق من جهة ثانية، فالذين بقوا على قيد الحياة هم 40 ألفاً أما الذرية فغير محسوبة!! هذه «قوانين» اللعبة الإسرائيلية الأميركية الواضحة والتي التزم بها بعض العرب للأسف.

الوجود العربي كله أمام خطر وعلى مفترق طرق في كل فلسطين. مظاهرة رفض قانون القومية شارك فيها إسرائيليون قتلوا فلسطينيين وهم إرهابيون، كما شارك يهود مؤمنون بحل الدولتين وبتأكيد المساواة. ينبغي في كل الحالات الاستفادة من أي صوت وموقف يدين إرهاب نتانياهو ويمنع تمرير قوانينه ويعرقل خطة ترامب الإجرامية. المهم ثبات الدروز على موقفهم. هذه فرصة تارخية مهمة كما ذكرنا سابقاً، واحتضان هذا الموقف من قبل كل العرب في الداخل والخارج ليتكون موقف موحد مدعوم ببعض المواقف «اليهودية» للاستمرار في هذه المعركة المصيرية أيضاً بالنسبة إلى الأجيال القادمة!!

7 آب 2018

الحقد الأميركي على الفلسطينيين

تستمر المؤامرة الأميركية على الشعب الفلسطيني وحقوقه وفي طليعتها حق العودة. والأمر طبيعي جداً. إذ عندما تدعم الإدارات الأميركية المتعاقبة وخصوصاً الإدارة الحالية بزعامة ترامب إسرائيل بشكل مطلق وصولاً إلى نقل السفارة إلى القدس واعتبارها عاصمة أبدية لإسرائيل، وتأييد قانون القومية الذي يصبّ في هذا الاتجاه ويكرّس يهودية الدولة، وعندما تطرح هذه الإدارة مشروع صفقة القرن لتصفية القضية الفلسطينية، من الطبيعي أن تندفع لتحقيق هدف إسرائيلي أميركي مشترك يقضي بإلغاء «الأونروا» ومنع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم!!

في آخر الأخبار والفصول أن الصهر الغالي، جاريد كوشنير، «العبقري السياسي» مستشار «العم» ترامب، والشريك الأساسي في صفقة القرن وتسويقها، وفي تكريس الخطوات الإسرائيلية الأخيرة، يعمل على إلغاء وضعية ملايين اللاجئين، لتصفية قضيتهم، وقد نشرت مجلة «فورين بوليسي» مضمون رسائل بريدية بينه وبين كبار المسؤولين الأميركيين بينهم مبعوث الرئيس الأميركي إلى الشرق الأوسط جيسون غرينبلات، وفيها يعبّر «الصهر» عن ضرورة بذل كل الجهود لتعطيل الأونروا لأنها «تدير الستاتيكو القائم ولا تساعد في علمية السلام». أصبحت الأونروا المسؤولة عن عدم إتمام عملية السلام وليس الإرهاب الإسرائيلي والخطوات الإسرائيلية التي أسقطت كل الاتفاقات السابقة مع الفلسطينيين وآمال عقد اتفاقات جديدة مستقوية بالدعم الأميركي أصبحت النتيجة الحقيقية للإرهاب أي تهجير الناس والاستيطان والتوسّع والقتل والحصار، هي السبب في عدم التوصل إلى السلام، وليس السبب الأساس إسرائيل وممارساتها. مرة جديدة يريدون تدمير الأونروا لأنها تعتبر عدد اللاجئين خمسة ملايين وما فوق. وتسعى إلى مساعدتهم. إسرائيل تشنّ حرباً شعواء عليها. أميركا قطعت المساعدات عنها. جرت محاولات في

الكونغرس لإلغاء دورها لكنهم لا يستطيعون إلغاءها كهيئة قائمة تابعة للأمم المتحدة ومع ذلك استمرت رغم كل المتاعب والشكاوى من بعض الممارسات فيها. «الصهر» يعتبر الوكالة فاسدة. غير فعّالة. لا تساعد على السلام. وتزامن هذا الموقف مع مشروع قدّمه في الكونغرس النائب داغ لامبورات مع عشرة نواب آخرين يتعلق بالمساعدات الأميركية لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» بحيث يتم اعتماد عدد جديد!! وعلى أساسه يتم تحديد المساعدة!! هكذا يهجّرون الناس بالملايين ثم يقرّرون هم عدد اللاجئين!! فيسير اقتراح القانون إلى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين الحالي لا يتعدى الـ 40 ألفاً، وهو المقدّر وفقاً للوكالة بـ 5.2 ملايين!!

هكذا. قضية إنسانية. سياسية. أخلاقية. قانونية. دولية. ترعاها الأمم المتحدة والمواثيق والشرائع والقرارات الدولية تعني شعباً لا يزال يقبع تحت الاحتلال ويتعرّض لأبشع أنواع الإرهاب، تتوهّم أميركا أن بمقدورها تحويلها إلى مسألة إدارية عددية يتمّ التلاعب بها. أن البشر أوراق يمكن لأي كان أن يمزّق ما يشاء منها ومتى يشاء وكم يشاء!!

هذا حقد وخبث أميركيان واضحان. ولا يصدّقن أحد أن مثل هذه السياسة يمكن أن تؤدي إلى سلام. حتى لو كان البحث جارياً لإيجاد حل لقضية اللاجئين، ولو بالتعويض، وإسرائيل كانت تسعى، وأعدت ملفاً، إلى مخرج كتبنا عنه مراراً، يهدف إلى تحقيق تعادل بين عدد اللاجئين الفلسطينيين وبحدود الـ 700 ألف، وعدد اليهود الذين غادروا الدول العربية، وإحصاء الممتلكات اليهودية في هذه الدول، ويقام الحساب على هذا الأساس ويكون لإسرائيل في ذمتنا «مال مستحق»!!

إسرائيل بدت أرحم من أميركا في طرحها وإن كان طرحها خبيثاً ويؤدي إلى الهدف الواحد المشترك الأميركي – الإسرائيلي للقضاء على حق الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة. نعم، تندفع أميركا أكثر من إسرائيل بحقدها ضد الفلسطينيين فكيف يراهن عليها لتحقيق السلام؟؟ كيف يصدّقها من يراهن عليها لدعمه في حروب أو خيارات هنا أو هناك في منطقتنا؟؟ إسرائيل شر دائم. ومفتوح. وأميركا تغذي وتنمّي هذا الشر وترفده بكل العناصر التي تؤدي إلى انتشاره في منطقتنا.

أميركا هنا تخطو خطوة سريعة لتحقيق المشروع الإسرائيلي العنصري من خلال قانون القومية الذي هو الأساس في صفقة القرن.

أين حقوق الإنسان التي تدّعي نيكي هايلي الحرص عليها؟؟ أين الديموقراطية التي تدّعيها أميركا؟؟ أين الحرص على الاستقرار في المنطقة عندما تقرّر دولة عظمى مثل أميركا، خطوات كالتي ذكرنا وتقف وراء كل ما يكرس الظلم والقهر والإرهاب ضد الشعب الفلسطيني؟؟

إذا كانت طبيعة الإدارة الأميركية الحالية خصوصاً، والسياسة الأميركية عموماً لا تنتج إلا مثل هذه السياسات، فإن الطبيعي والبديهي أن يبادر ما تبقى من عرب إلى فهم هذه الحقيقة لأن أحداً منهم لن يكون بمنأى عن نتائجها وأن لا يغرق أحد من الفلسطينيين في أوهام الاتفاقات والهدنات مع العدو ويتعامل من زاوية الصراع الفلسطيني – الفلسطيني الداخلي لأن إسرائيل وأميركا لا تميّزان بين الفلسطينيين وتريد القضاء على حقوقهم وقضيتهم الواحدة.

8 آب 2018

إيران أميركا: بدأت المواجهة

تبدأ الإدارة الأميركية بتطبيق المرحلة الأولى من العقوبات ضد إيران، على أن تبدأ المرحلة الثانية في الأسبوع الأول من شهر تشرين الثاني المقبل وهي تشمل:

– حظر تبادل الدولار مع الحكومة الإيرانية والتعاملات التجارية المتعلقة بالمعادن النفيسة ولا سيما الذهب، وفرض عقوبات على المؤسسات والحكومات التي تتعامل بالريال الإيراني أو سندات حكومية إيرانية. (محاولة التفاف على ما يمكن أن تقوم به دول ترفض العقوبات وتعتبر أن إيران تلتزم الاتفاق النووي الموقّع معها ولا تجوز معاقبتها بهذا الشكل إضافة إلى حرص هذه الدول على العقود التي وقعتها شركاتها مع الدولة الإيرانية).

– حظر توريد أو شراء قائمة من المعادن أبرزها الألمنيوم والحديد والصلب وفرض قيود على قطاعي صناعة السيارات والسجاد في إيران. (السجاد مصدر مالي أساسي في الداخل، وفي التجارة الخارجية لإيران، والسيارات مسألة داخلية أساسية إضافة إلى اتفاقيات إيرانية مع شركات أوروبية عادت لتعمل داخل إيران بعد توقيع الاتفاق النووي معها وبالتالي تريد أميركا ضرب العصافير كلها بحجر واحد. ضرب إيران. وإجبار أوروبا على الالتزام بسياساتها وقد استهدفت الدول الأوروبية بغرامات مهمة تستهدف قطاع السيارات، وبابتزاز أميركي لإجبارها على زيادة مساهمتها في تمويل حلف الأطلسي. أميركا ترامب «المنشار» والبلطجي الذي يصادر أموال الدول والأفراد).

– حظر استيراد أو تصدير التكنولوجيا المرتبطة بالبرامج التقنية الصناعية، ذات الاستخدام المزدوج المدني والعسكري.

– فرض عقوبات ضد الشركات التي تدير الموانئ الإيرانية إلى جانب الشركات العاملة في الشحن البحري وصناعة السفن.

– فرض عقوبات على قطاع الطاقة الإيراني وخاصة قطاع النفط.

– فرض عقوبات على البنك المركزي وتعاملاته المالية.

وسبق ذلك، مبادرة دول تراهن على الحصار الأميركي الإيراني إلى شراء كميات كبيرة من سبائك الذهب الإيراني منذ مدة، عبر عملاء إيرانيين، وقد اعتقلت السلطات الإيرانية عدداً من المسؤولين في المصرف المركزي الإيراني.

هذه العقوبات ستؤدي إلى «خنق إيران» كما يقول المسؤولون الأميركيون الذين يتهمون طهران «بزعزعة وتقويض» الاستقرار في الشرق الأوسط. ويعتبر الرئيس ترامب أن هذه السياسة ستأتي بالإيرانيين إلى طاولة الحوار أو التفاوض بالأحرى الذي دعاهم إليها وهم رفضوا دعوته لأنه غير موثوق به وهو يتراجع عن كل تعهداته. فعاد وقال: «لا همّ إن جاؤوا إلى التفاوض أم لا». «لن أغير رأيي هم ذاهبون إلى مشكلة كبيرة. والشعب الإيراني سيقول كلمته». ترافق هذا الأمر مع تحركات شعبية في إيران في محافظات مختلفة تنتقد سياسة الحكومة وتطالب بحل الكثير من المشاكل الاجتماعية رافقتها بروباغندا إعلامية أميركية بريطانية تتحدث عن فوضى وعدم استقرار في البلاد وصولاً إلى إنشاء مراكز إعلامية ومواقع إلكترونية تبث باللغة الفارسية لمواكبة التحركات والاحتجاجات ولمخاطبة الشعب لإيراني مباشرة وبلغته. ويعتبر ترامب أن «الاتفاق النووي ساهم في تمويل دكتاتورية نظام طهران الذي سفك الدماء ونشر القوة والعنف» وشدّد على أن «الولايات المتحدة تقف مع الشعب الإيراني الضحية الحقيقية لسياسات النظام» ونتوقّع «تأثيراً كبيراً للعقوبات على اقتصاد طهران» لكنه أكد أن «العقوبات لا تستهدف تغيير النظام»!! الذي «استغل – حسب قوله – الاتفاق النووي للتصرف بمزيد من العدوانية وللحصول على موارد لتمويل أنشطته الخبيثة»!!

ولا شك في أن العقوبات ستصيب الشعب الإيراني الذي يدّعي ترامب وقوفه إلى جانبه على أساس أنه ضحية النظام. وهم لا يريدون تغيير النظام، يعني أن عقوباتهم سوف تؤثر على الشعب. هذه هي سياسة أميركا أينما كان. ما «دعمت» شعباً بهذه الطريقة إلا وأصيب «بالخيبة» وخسر.

وليس دفاعاً عن إيران بالتأكيد بل تكريساً لحقيقة: إن السياسة الأميركية هي السياسة الخبيثة في كل مكان وخصوصاً في منطقتنا. أميركا لا تقيم اعتباراً لأي دولة أو شعب أو فريق باستثناء إسرائيل. إسرائيل هي الثابت والأساس ولها وحدها حق اتخاذ القرارات المناسبة وامتلاك كل عناصر القوة وانتهاك حقوق الإنسان وشنّ الحروب وقتل الناس واحتلال فلسطين كل فلسطين وتهديد السلام والأمن والاستقرار في المنطقة. إسرائيل الفرحة، المرتاحة لسياسة واشنطن تجاه إيران، والتي إن أدت إلى اتفاق جديد يفرض شروطاً قاسية على طهران فهذا جيد. وإن أدّت إلى تغيير نظامها فهذا ممتاز. هكذا يعلّق المسؤولون الإسرائيليون على ما يجري.

أما العرب، غير الموجودين أو المؤثرين في المعادلة، فبعضهم للأسف يواكب العقوبات، بل يراهن عليها أملاً في تغيير سلوك إيران أو نظامها. وبعض العقلاء وهم قلة جداً وعلى رأسهم أمير الكويت، يحاول أن يلعب دوراً لمعاجلة الأمور بطريقة أخرى.

الرئيس الإيراني حسن روحاني ردّ على ترامب قائلاً: «الولايات المتحدة لا يمكن الوثوق بها وطهران تؤمن دائماً بالدبلوماسية». ترك الباب مفتوحاً للمبادرات الدبلوماسية مع التشكيك بأميركا وقيادتها. مشيراً إلى أن حديث ترامب عن المفاوضات «كلام دعائي» فأي «معنى للمفاوضات مع فرض العقوبات» ودعا أميركا إلى «إثبات رغبتها في حل المشاكل عبر المحادثات». الرسالة واضحة أوقفوا العقوبات لنتفاوض. وترامب يؤكد أن «العقوبات هي الوسيلة للتفاوض لأن الاقتصاد الإيراني سينهار». وهو يمارس ضغوطاً على تركيا وروسيا والصين وأوروبا والهند لعدم التعامل مع إيران مهما كلف الأمر للوصول إلى أهدافه. لا أعتقد أن إيران ستفرّط بإنجازاتها. ولن تنجرّ إلى مواجهات وستحافظ على مواقع نفوذها وحلفائها لا سيما الاستراتيجيين – تحديداً حزب الله – وعلى الاحتياطي الكبير الذي يختزنونه. وستفتح قنوات التواصل غير المباشر. لكن المواجهة ستكون صعبة وقد تشهد المرحلة المقبلة تجاذبات كثيرة وأعمالاً تواكب هذا التواصل من كلا الطرفين ولا شك أن إيران قادرة هنا على فعل الكثير وقد اعتادت مثل هذه المواجهات ولو أن بعض الظروف قد تغير ولكن هي تدرك في الوقت نفسه حجم مشاكل ترامب وإدارته مع حلفائه قبل أخصامه وتراهن على إمكانية الخروج بما يحفظ مصالحها وحساباتها الاستراتيجية.

أما عندنا فهناك من يراهن، أو يجدّد الرهان على أميركا ويغرق في التحليل ويدعو إلى الانتظار لرؤية أميركا «تزعزع» النظام الإيراني وتغيّر المعادلة، فيتقدم «محورنا» – كما يقولون، ولا بد من الصبر..

مرة جديدة «الخفة» و«الولدنة» في التفكير تقود بعض المسؤولين العرب وبعض اللبنانيين ولن تكون نتائجها أفضل من سابقاتها. فحذار تكرار التجارب المخيبة. اللعبة كبيرة بل أكبر من هؤلاء. ومن يدير الأمور عندنا أصغر منها وللأسف.

9 آب 2018

إيران وإسرائيل والمضائق

في كل عرس لإسرائيل «قرص» كما يقال. «قرصها» اليوم في عرس العقوبات الأميركية على طهران. ومسرحه المضائق. مضائق الملاحة البحرية حيث التهديدات تتوالى بإقفالها ومنع عبور قوافل النفط منها مع ما يعني ذلك من مخاطر استراتيجية مالية واقتصادية عالمية والأهم ما يمكن أن تجرّه من مخاطر أمنية هائلة.

عام 1967 كان إغلاق مضائق تيران أحد الأسباب الرئيسية التي استند إليها قادة العدو الإسرائيلي لشنّ حروبهم. وهي تقع شرقي شرم الشيخ في جنوب شبه جزيرة سيناء.

منذ أيام أعلنت السعودية وقف مرور سفنها الناقلة للنفط في باب المندب إثر تعرّض إحداها لصاروخ أطلقه الحوثيون في سياق الحرب الدائرة في اليمن. الحدث كان كبيراً والقرار كان مقلقاً لعدد كبير من دول العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة. تهديد الملاحة البحرية في هذه المنطقة أمر خطير. وسبق ذلك أن هدّدت أميركا إيران بالعقوبات وبمنع تصدير نفطها. الجواب الإيراني كان تهديداً بمنع الآخرين من تصدير نفطهم. المسؤولون الإيرانيون قالوا كلمة واحدة «لن نتفرج على كل الدول تصدّر نفطها ويمرّ من أمامنا ونحن ممنوعون بقرار أحادي أميركي من التصرّف بثروتنا. لن نقبل بتجويعنا. ونحن أيضاً سنقفل المضائق وبالتحديد مضيق هرمز». الفعل وردّ الفعل. التهديد والتهديد المضاد قد يأخذ الأمور إلى ما لا تحمد عقباه. اليوم، بعد حادث السفينة السعودية والقرار السعودي بالتوقف عن إرسال النفط عبر باب المندب، كوسيلة ضغط على العالم لوقف «الاستهدافات الحوثية»، والسماح والمساعدة بحسم المعركة في الحديدة، اهتزت أسواق النفط العالمية، وبعد أيام عادت السعودية عن قرارها لكن أميركا استمرت في تهديداتها وأطلقت عقوباتها وطلبت إلى دول العالم الالتزام بها!!

دخلت إسرائيل على خط المضائق. أعلنت أنها ستنضم إلى تحالف دولي ضد إيران وستكون شريكاً في منع إقفال المضائق. تضرب هنا أكثر من عصفور بحجر واحد. تحاول بيع موقف أنها ستكون شريكاً لكل من يقف في وجه إيران، في ذروة الضغط الأميركي عليها، وتحاكي بعض الدول العربية، وفي الوقت ذاته، تريد المحافظة على مصالحها الاقتصادية إذ تبلغ نسبة التجارة البحرية الإسرائيلية عبر مضيق باب المندب 12% من مجمل التبادل التجاري لإسرائيل الذي بلغ العام الماضي 130 مليار دولار (2017) وتصل نسبة الواردات منه إلى 18% والصادرات 5%. ونسبة البضائع التي تستوردها الصين 15.5% من مجمل الواردات البحرية ثم تليها ألمانيا فالولايات المتحدة وتركيا. وبلغ حجم الصادرات إلى الصين العام الماضي 916 مليون دولار بينما تستورد منها عبر البحر 1.4 مليار دولار. إسرائيل هنا تخشى إقفال المضيق وتحاول الانضمام إلى تحالف ضد إيران من أجل «الدفاع عن مصر والسعودية» في حال مشاركتهما في التحالف. كما قالت صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية. الهدف الإسرائيلي ليس الدفاع عن مصر والسعودية. بل تأكيد الدور الاستراتيجي الريادي في المنطقة. وتطوير العلاقات مع دول عربية تحت عنوان التصدي لإيران لكن الهدف تمرير صفقة القرن في فلسطين لإقامة الدولة اليهودية. هناك العدو الأول. هناك الهدف الأول. فلسطين والشعب الفلسطيني. وضماناً لذلك تريد تثبيت وضمان عدم اللجوء إلى أي قرار ينعكس سلباً على مصالحها السياسية الأمنية والاقتصادية براً وبحراً وجواً. التفوّق «للعرق اليهودي» في الدولة القومية في إسرائيل يجب أن يضمنه تفوّق الإمكانات وحرية التصرّف في كل مكان!! لا يجوز السماح لإيران بإقفال مضيق هرمز أو باب المندب من خلال الحوثيين كما لا يجوز تكرار تجربة العام 1967. ويقف الإسرائيليون عند الاتفاق المصري – السعودي حول صنافير وتيران من جهة، والمشاريع التي ستطرح لغزة لمعالجة «الأزمة الإنسانية» من جهة ثانية في سياق الضمانات المطلوبة لقيام الدولة اليهودية الكبرى وضمان حمايتها واستمرارها واستقرارها!!

لإيران علاقات استراتيجية ومصالح تريد المحافظة عليها وفي هذا التوقيت بالذات أكثر من أي وقت مضى مع روسيا والصين وتركيا ودول أوروبية وعربية لا تنخرط في الحرب التجارية الاقتصادية ضدها بل تسعى إلى المعالجة الهادئة والدبلوماسية، وبالتالي لن تنجرّ إلى ما تريده أميركا وترتكبه من حماقات. يعني قد تشهد المضائق «مناوشات» و«مناورات» و«اصطدامات»، وحصل ذلك في السابق أكثر من مرة، لكن لن تصل الأمور إلى حد إغلاقها وتهديد التجارة العالمية

وسوق النفط العالمية بما سيتركه ذلك من انعكاسات على مستوى الأصدقاء قبل الأعداء. الإيرانيون أذكى من ذلك وهم قادرون على الردّ على الأميركيين وحلفائهم وتهديداتهم بوسائل وأساليب مختلفة في أكثر من ساحة في المنطقة. ونفسهم طويل. لذلك ينبغي عدم التهوّر والتسرّع والبناء على الوعود والتصريحات الأميركية – الإسرائيلية. مصلحة العرب في تهدئة الأمور والحوار مع إيران. في هذا السياق يجب تلقّف فكرة فتح مكتب لرعاية المصالح الإيرانية في السعودية علّها تكون خطوة تعيد الجميع إلى لغة العقل والمنطق والمصالح المشتركة وتبعدنا عن سياسات التهويل والتهديد وتجاوز القرارات الدولية واستغلال ثروات المنطقة لمصلحة أعدائها وعلى رأسهم إسرائيل وإدارة ترامب!!

10 آب 2018

العالم ضد العقوبات الأميركية

بعد بدء تنفيذ المرحلة الأولى من العقوبات الأميركية على إيران قال الرئيس الأميركي دونالد ترامب: «العقوبات الإيرانية فرضت رسمياً. هذه العقوبات هي الأكثر إيلاماً التي تفرض على الإطلاق. وفي تشرين الثاني المقبل ستشدّد إلى مستوى جديد. أي جهة تتعامل تجارياً مع إيران لن يكون بإمكانها التعامل تجارياً مع الولايات المتحدة. لا أسعى إلى شيء أقل من السلام العالمي».

كلام يحمل الإصرار على «معاقبة» إيران. محاصرتها. تجويعها. ضربها من الباب الاقتصادي. كما يحمل تهديداً واضحاً للعالم كله. نعم للعالم كله. كل من يتعامل مع طهران لا يمكن التعامل معه. هو الآمر الناهي الموجّه. المتحكّم بمفاصل القرارات السياسية والاقتصادية والمالية ومصائر الشعوب. هذه هلوسة بكل ما للكلمة من معنى مهما امتلك صاحبها من القوة والغرور!! أما الكذبة الكبيرة فهي في قوله: «لا أريد إلا السلام السلام العالمي». هل بمثل هذه السياسة يتحقق السلام؟؟

– الإمام الخامنئي قال للإيرانيين: «لا تقلقوا على الإطلاق. فيما يتعلق بوضعنا لا أحد يستطيع فعل شيء».

– الرئيس روحاني أعلن «أن السياسة الجديدة التي أعدّتها الحكومة ستنفّذ بالكامل خلال الأسبوع المقبل وستكون أنشطة الطرفين حرّة. وسيحرّر إدخال العملة الصعبة والذهب إلى البلاد من دون رسوم جمركية أو ضريبة على القيمة المضافة».

– وزير الخارجية محمد جواد ظريف أعلن مجدداً حول تصدير النفط والأسلحة الصاروخية: «إذا أراد الأميركيون الاحتفاظ بهذه الفكرة الساذجة المستحيلة فعليهم أن يدركوا

عواقبها. لا يمكنهم التفكير في أن إيران لن تصدّر النفط وأن آخرين سوف يصدّرون». وكان الرئيس الإيراني قد ألمح منذ فترة إلى أن بلاده قد تقفل مضيق هرمز وهو ممر ملاحي رئيسي للنفط إذا حاولت أميركا وقف الصادرات النفطية الإيرانية. وأضاف روحاني: «أعدت أميركا غرفة عمليات حرب ضد إيران. لا يمكن أن نستدرج إلى مواجهة معها بالسقوط في فخ غرفة عمليات الحرب هذه واللعب على جبهة القتال»!!

واضح الإصرار الإيراني على المواجهة بكل الوسائل وتجنّب الوصول إلى الحرب رغم تصريحات قادة إيرانيين بارزين أبدوا فيها كل الاستعداد للتصدي لأميركا في المنطقة وهم يملكون عناصر قوة كثيرة. لكن الحرب الحالية في ذهن ترامب هي الحرب التجارية وحولها تدور كما قلنا سابقاً تجارة الحروب.

– المساعد الخاص لرئيس مجلس الشورى الإيراني حسين أمير عبد اللهيان قال: «الاتفاق النووي يشكّل القضية الرئيسية بالنسبة إلى الأميركيين والسعودية. قضيتهم الإنفاق الصاروخي الإقليمي. والسعوديون يخشون اتفاقاً إيرانياً يؤدي إلى تقليص دورهم في المنطقة». وأعطى مثالاً بالقول: «الأميركيون لم يتجرأوا على مهاجمة العراق قبل القضاء على جميع الأسلحة العراقية وتأكّدهم أن العراق لا يملك صاروخاً يتجاوز مداه كيلومترين وهذا الأمر بالنسبة إلى أفغانستان أيضاً».

كلام واضح. لا علاقة لموضوع السلاح الصاروخي بالاتفاق النووي. هما أمران منفصلان. وإيران لن تتراجع عن حقها في امتلاك القوة الصاروخية التي تحمي أمنها واستقرارها!!

– وزير خارجية الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني أعلنت: «أن الاتحاد يبذل قصارى جهده لضمان بقاء إيران في الاتفاق النووي واستفادة الشعب الإيراني من قوته الاقتصادية»!!

– وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط أليستير بيرت قال: «إن حماية الشركات الأوروبية من العقوبات ممكن. إذا كانت الشركة تخشى أي تحرك قانوني ضدها، وتنفيذ أي قرار بحقها من كيان ما استجابة للعقوبات الأميركية فإن هذه الشركة يمكن أن تحظى بالحماية من خلال تشريع الاتحاد الأوروبي».

– موسكو: «إعادة العقوبات مثال واضح على أن واشنطن تواصل انتهاك القرار 2231 الصادر عن مجلس الأمن». والخارجية الروسية تعبّر عن «خيبة أمل شديدة إثر القرار الأميركي». وأكدت إن تجربة السنوات الأخيرة أثبتت أن «الحصول على تنازلات من إيران عبر الضغط لا ينجح». وأنها ستقوم «بكل ما يلزم» لحماية الاتفاق النووي. «موسكو لا يمكن أن توافق على عقوبات أحادية الجانب من قبل أميركا وهي تتعرّض لها مثل إيران!! المبدأ مرفوض يضاف إليه المصالح المشتركة مع إيران في أكثر من مجال وساحة وقضية والحوار مع أميركا يجب أن يكون من منطلق القوة لا من منطلق الخضوع لعقوباتها»!!

– الصين أكدت مجدداً «أن الروابط التجارية مع إيران منفتحة وشفافة ومعروفة وأن بكين تعارض دوماً العقوبات الأحادية الجانب وسياسة الذراع الطويلة».

– وزير الخارجية الألماني هايكوماس جدّد تأكيد موقف بلاده الحريص على «الاتفاق النووي الإيراني» والمحذّر من خطر الخروج منه وفرض العقوبات الأحادية ضد طهران فقال: «إعادة فرض العقوبات على إيران يمكن أن يزيد حال عدم الاستقرار في الشرق الأوسط ويعطي دفعاً للقوى المتطرفة في المنطقة. ونحن نعتقد أن التخلّي عن الاتفاق النووي كان خطأ». ولفت إلى أن قرب إيران جغرافياً من أوروبا منبهاً إلى أنه «على أي جهة تأمل في تغيير النظام ألا تنسى أنه يمكن نتاج ذلك أن تجلب لنا مشاكل أكبر بكثير». وأضاف: «يمكن عزل إيران أن يقوّي القوى الراديكالية والأصولية. الفوضى في إيران كما شهدنا في ليبيا أو العراق قد تزيد حال عدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة المضطربة أصلاً».

– وزير الاقتصاد التركي أكد أن بلاده «ستواصل شراء الغاز الإيراني بموجب اتفاق تصدير طويل الأمد يسري حتى عام 2026 والكمية المتفق عليها 9.5 مليار متر مكعب. فلا يمكننا ترك مواطنينا في الظلام». وكانت أنقرة قد أكدت في أكثر من موقف استمرارها في التعاون مع إيران ورفضها سياسة العقوبات التي تتعرّض لها هي أيضاً من قبل أميركا في بعض الجوانب كما تتعرّض لتهديدات متعددة الاتجاهات واللهجات لأن إدارة ترامب ليست راضية على العلاقات التركية – الإيرانية وغيرها من الأمور!!

أميركا «البلطجي» ترامب تريد أن تستخدم الجميع في حروبها وسياساتها وليس بإمكان أحد أن يعترض أو أن يبدي ملاحظة. وهي تدفع العالم إلى الفوضى وعدم الاستقرار والاضطراب

الدائم. في مواقف الدول المعلنة تعبير عن رفض الهيمنة والاستباحة والتفرّد بالقرار، ورفض سياسة العقوبات. مصائر الشعوب لا تقررها دولة أو حاكم في أي موقع كان. والاستقرار العالمي والأمن ومواجهة الإرهاب، تتطلب تعاوناً دولياً إذا كان ثمة صدق في التصدي لهذه التحديات الكبرى التي يعيشها العالم اليوم إضافة إلى تحديات المناخ وقضايا المياه والهجرة واللجوء والتجارة العالمية وغيرها وغيرها...

الخبير الأميركي الإيراني في شؤون الشرق الأوسط ولي نصر، ورداً على سؤال حول العقوبات الأميركية ومحاولات إسقاط النظام أو تحويل إيران إلى دولة فاشلة قال: «إذا حدث وتحوّلت إيران إلى دولة فاشلة تحت ضغط العقوبات فستكون مساحات شاسعة من الأرض لا أحد يسيطر عليها. وهذا ما سيتسبّب بصراع قلّ نظيره للمنطقة كما سيشكل أيقونة للمخدرات والإرهاب في كل المنطقة ذات أهمية استراتيجية لا نظير لها»!!

ولي قال هذا الكلام أثناء إدارة أوباما والعقوبات التي كانت على إيران. الوضع اليوم هو أخطر بكثير. السبب التحولات والتغيرات التي حصلت منذ ذلك الوقت. والسبب الأهم، أن اتفاقاً وقّع مع إيران لتفادي «الصراع» والكوارث والمشاكل، فجاءت إدارة ترامب لتطلق العنان للمواقف والقرارات والخطوات والسياسة التي تعتمد الانسحاب من كل الاتفاقات مع الحلفاء والأصدقاء والأعداء والخصوم، لتعمّم المزيد من الفوضى والإرهاب والآفات الاجتماعية في كل مكان تصل إليه!!

لن تحكم أميركا العالم رغم كل ما تفعله. بل لن تكون بمنأى عن نتائج ما تفعله.

11 آب 2018

هذه أوامر التوراة!!

تستمر إسرائيل في محاولة فصل الدروز وامتداداً الشركس عن أبناء وطنهم الأم في فلسطين. فمع هبّة هؤلاء ضد قانون القومية، وإصرار نتانياهو وعصابته على عدم إدخال أي تغيير جوهري عليه يؤكد المساواة، تقدّم بعض معاونيه بأفكار تضيف بنداً يعطي خصوصية – لا مساواة – لمن يخدم في الجيش الإسرائيلي. هو مشروع خبيث. يؤكد إصرار العصابة على التمييز العنصري في الدولة اليهودية المزمع تكريسها. وزير السياحة في حكومة نتانياهو ياريف لفني قال: «هذا الاقتراح أحدث شرخاً في صفوف الدروز. والأكثرية اقتنعت به»!! وأضاف: «لأول مرة منذ 70 عاماً كانوا فيها يخدمون الجيش الإسرائيلي ويدفعون ثمناً باهظاً في الدفاع عن إسرائيل تعترف الدولة لهم بدورهم. من يعارض هذا الحل اليوم هم أولئك المتطرفون الذين لن يرضيهم أي حل»!! واضحة الخلفية الحاقدة تجاه هؤلاء المواطنين. وثابت الاعتراف بأن ما كانوا يقولونه في السبعين عاماً الماضية عن الدولة الديمقراطية وعن تمييزهم للدروز كذبة كبيرة. هو يقول أن الدولة لم تكن تعترف بدورهم. تحاول الآن وعبر هذا الاقتراح الخبيث. أما الحديث عن غالبية وافقت عليه فهذا غير صحيح ومهم جداً أن يبقى كذلك وأن يتكرّس!!

القيادات الدرزية اجتمعت في كفريا سيف. طبيعي أن يكون خلاف حول المخارج المطروحة بعد الموقف الذي اتخذوه. بعضهم طالب بالموافقة على مقترحات نتانياهو وكثيرون رفضوا وأكدوا ضرورة ترسيخ المساواة في الدولة. فالمسألة لم تعد اليوم مسألة خدمات بلدية وإنمائية وتربوية وثقافية تخلّت عنها الدولة لمدة 70 عاماً!!

لجنة المبادرة العربية قالت في بيان لها: «التوجه يجب أن يكون لجميع المواطنين بواسطة إلغاء هذا القانون ومساواة الجميع من دون استثناء وليس مجرد طبطبة على الظهور ومنح بعض

الفئات بعض الفئات». وأكدت اللجنة التي كان من بين مؤسسيها الشاعر الوطني الكبير سميح القاسم ورجل الدين الشيخ فرهود فرهود، أنه يجب «استمرار النضال لمنع أن نكون مواطنين من الدرجة الثالثة أو الرابعة كما تريد القوى العنصرية الظلامية»!!

في المقابل توجّه رئيس جهاز الأمن العام الشاباك السابق يوفال ديسكين ورئيس جهاز الموساد السابق تامير باردو إلى أبناء الطائفة الدرزية بدعوتهم إلى رفض القانون وألا ينخدعوا بوعود نتانياهو «الخبير في قطع الوعود وعدم تنفيذها»!!

أما الحاخام الأكبر لمدينة صفد شموئيل إلياهو فقد اعتبر أن حملة الاحتجاج التي يقيمها الدروز ضد قانون القومية هي «نشاط استفزازي في غير محله. فهم لا يفهمون أنه لا مكان لإسرائيل كدولة إذا لم تكن معرّفة كدولة يهودية. هذه أوامر التوراة»!!

وأضاف: «احترم الدروز ودورهم ومكانتهم لكن عليهم أن يعرفوا أنهم هنا ضيوف لا أكثر. هم ضيوف أعزاء وحلفاء وشركاء ولكن فقط عند سيد البيت اليهودي»!!

هل ثمة أوضح من هذه القناعة الراسخة الخبيثة وهذه النظرة إلى الدروز الذين يطالبون بالمساواة في الدولة لكن الحاخام الأكبر لا يعترف بهم أبناءها؟؟ إنهم ضيوف. شركاء وحلفاء. يعني، إنهم ضيوف نستخدمهم في حروبنا. نحن أسياد البيت اليهودي!!

ويلاقيه في هذا الموقف العنصري الخطير الدكتور حجاي بن آرتسي قائد أحد التيارات الصهيونية المتطرفة بالقول: «إن الدروز لا يكشفون حقيقة أهدافهم في هذه الحملة. إنهم في الحقيقة ينزعجون من البند الذي يعطي اليهود وحدهم حق العودة والمواطنة في أرض إسرائيل. إنهم يريدون أن يصبح هذا الحق لهم أيضاً حتى يستوعبوا في إسرائيل أهلهم الدروز السوريين الذين يتعرضون للاضطهاد والتمييز من أبناء السنة!! وهذا أمر خطير يجب منعه تماماً. وإذا كانوا يريدون هذ الحق ثمناً لخدمتهم في الجيش الإسرائيلي فإنني لا أريدهم في الجيش. ليتركوه ويريحونا»!! هذا العنصري لا يعترف بحق المواطنة للدروز في «دولتهم» ويذهب إلى اتهامهم بسعيهم للمجيء بإخوانهم السوريين إلى «البلاد» ويحاول دق إسفين بينهم وبين أبناء الطائفة السنية في وقت هم يحاولون فيه مع غيرهم من الفلسطينيين العرب، ومن اليهود الوصول إلى المساواة!!

أما اللجنة الوزارية المكلفة البحث في المخارج «لإرضاء الدروز» فقد عقدت اجتماعها الأول وتغيّب عنه 8 وزراء من أصل 13 وزيراً!! وبدا واضحاً أن لا توجّه لإقرار بند المساواة بل الاكتفاء ببعض فئات الخدمات!! لكن ما قيمة ذلك عندما ينظر إلى الدروز أنهم ضيوف؟؟ والمطلوب استخدامهم ليس إلا، وإذا رفضوا فليكن الطرد هو الخيار، وسبق أن تمّ التعبير عن ذلك بتهديدهم بطردهم ودعوتهم إلى إقامة الدولة الدرزية «دورزيا» خارج «وطننا» كما قال المتطرفون العنصريون الإرهابيون!!

الناشطة في حراك «أرفض شعبك يحميك» هدية كيوف من عسفيا قالت: «من العام 1948 تعاقبت السياسات العنصرية تجاهنا نحن الفلسطينيين بمن فينا الدروز عبر ممارسات القهر والقمع والإهمال والإفقار. وجاء قانون القومية ليؤكد هذه الممارسات، وإن إسرائيل دولة يهودية ولا مكان لغير اليهود فيها!! الدروز وصلوا إلى قناعة أن الدولة خانتهم»!!

في «هآرتس» نشر 300 كاتب وأكاديمي إسرائيلي إعلاناً يرفضون فيه قانون القومية ويدعون إلى مظاهرة في تل أبيب تعبيراً عن ذلك. قالوا: «لا توجد ديموقراطية من دون مساواة. والمؤيدون للمساواة عليهم إلغاء قانون القومية»!!

في وقت كشفت فيه حكومة الإرهاب عبر شهادة رسمية مقدّمة إلى المحكمة، أن أحد أهدافها من سنّ القانون هو طرح قاعدة قانونية تتيح لها منح الشرعية لأكثر من 3500 وحدة سكنية مبنية في المستوطنات على أراض فلسطينية خاصة، لأن القانون يتحدث عن منح أفضلية للاستيطان اليهودي في جميع أنحاء أرض إسرائيل (فلسطين التاريخية)!!

أقيمت مظاهرة في تل أبيب. شارك فيها فلسطينيون ويهود منهم عامي إيلون رئيس جهاز «الشاباك» السابق الذي قال: «أنا يهودي عانى شعبه من التمييز العنصري مئات السنين لا أستطيع إلا أن أقف إلى جانب المساواة».

كما شارك زعماء حزب «ميرتس» ورئيس الوكالة اليهودية الأسبق ورئيس الكنيست في حينه أبراهام بورغ، وصاحب صحيفة «هآرتس» عاموس شوكن، وعد كبير من الكتّاب والأدباء والشعراء والسياسيين والعسكريين المتقاعدين. رفعت في المظاهرة أعلام فلسطين. ثارت ثائرة نتانياهو وعصابته وقال: «العديد من المتظاهرين يريدون إلغاء قانون العودة لليهود والنشيد الوطني

والعلم الإسرائيلي وتحويل إسرائيل إلى دولة فلسطينية»!! أعلام منظمة التحرير رفعت في قلب تل أبيب. وسمعنا دعوات مثل «بالدم والنار نفديك يا فلسطين». أصبح من الواضح أكثر من أي وقت مضى أن قانون القومية كان ضرورياً لضمان مستقبل إسرائيل دولة يهودية»!!

لعب على وتر التخويف من الحضور الفلسطيني، والعلم الفلسطيني، والترويج لدولة فلسطين. وهو يريد دولة يهودية قومية عنصرية. ولكن وجود الفلسطينيين فيها، قنبلة ديموغرافية يهدّد هذا الهدف. لذلك الضمانة الأساس هي طرد الفلسطينيين وهذا ما يسعى إليه. إنهم يأخذون الأمور إلى حرب دينية بكل ما للكلمة من معنى ولذلك يتطلعون إلى الجميع بنظرة واحدة. حتى تسيبي ليفني ورئيس حزب العمل آفي غباي، اللذين رفضا القانون وقفا عند مخاوف نتانياهو ولقيا انتقاداً من منظمي المظاهرة. أما مؤيدو نتانياهو من العنصريين فقد اعتبروا المظاهرة بمثابة «الطلقة التي وجهها العرب إلى أقدامهم إذ إنهم ينفرون عنهم أوساطاً واسعة من اليهود المعادي لقانون القومية ويبعدونهم عن ساحة النضال المشترك ضد القانون»!!

في كل الحالات، سواء أكانت الهتافات لفلسطين عفوية، وهذا طبيعي أن يتحرك أبناء الأرض دفاعاً عن حقهم في تقرير مصيرهم عليها وعدم حصر هذا الحق بغيرهم وهم محتلون، أو كانت مبرمجة بمعنى أنها منظمة من قبل جهات معينة تساعد نتانياهو في محاولة استغلالها، فإن ذلك لا يغيّر شيئاً في جوهر القانون وفي نظرة الإرهابيين إلى غير اليهود على أرض فلسطين أرضهم التاريخية.

الدروز ضيوف. مستعدون لطردهم إذا لم يقبلوا خياراتنا.

والفلسطينيون الآخرون لا مكان لهم عندنا. دولتنا دولة نقية وعليكم أن تخضعوا لقوانينها!!

هذا هو المشروع الاستراتيجي!! سيخلّف تداعيات كثيرة في الداخل وفي المنطقة بالتأكيد رغم كل ما يجري في العالم العربي. ليس بمثل هذه البساطة يمكن سحل الفلسطينيين وحقهم على أرضهم!!

13 آب 2018

أميركا تعاقب تركيا على الصّح

لقد فعلها ترامب بسرعة. فرض عقوبات على وزيري الداخلية والعدل التركيين وغرامات على تصدير الصلب والألمنيوم من تركيا والحبل على الجرّار. ثمة عقوبات وغرامات جديدة والتهديدات تتوالى. القرارات الأميركية أدت إلى تدهور في العملة التركية. الرئيس رجب طيب أردوغان اعتبرها «حرباً وطنية» ضد بلاده وشعبه ودعا إلى حماية الليرة التركية ومواجهة الحرب الأميركية. وأعلن الفراق مع واشنطن. قال لترامب: «وداعاً. لقد تخلّيت عن أقرب الحلفاء. لقد طعنتنا في الظهر وإن لدينا بدائل سنلجأ إليها لأننا لن نرضخ لإجراءاتكم وتهديداتكم»!!

الحرب التجارية على تركيا بعد الحرب على إيران والصين وروسيا الموعودة برزمة عقوبات جديدة وعلى كوريا الشمالية وجنوب أفريقيا، وكل من لا يؤيد السياسة الأميركية، يريدها ترامب «تأديباً» و«عقاباً» وتأكيداً لقوته وحضوره ويريد استثمارها في الانتخابات النصفية في الداخل الأميركي في تشرين الثاني المقبل حتى إذا فاز حزبه فيها ضمن التجديد لنفسه ولاية ثانية في الرئاسة!!

الرئيس التركي أعلن أن بلاده لن تقبل لغة التهديد من «العقلية الإنجيلية الصهيونية» وأكد فرض غرامات على البضائع الأميركية أيضاً ومنها السيارات والكحول والتبغ ومقاطعة المنتجات الإلكترونية الأميركية كخطوة أولى والاستعداد لتصنيع وتصدير منتجات أفضل من التي تستورد من الخارج! وأجرى مع وزرائه سلسلة اتصالات مع المسؤولين الروس والصينيين وعدد من الدول لتوفير الدعم المطلوب لاستيعاب «الصدمة» الأولى من جهة والتخطيط للمرحلة المقبلة من جهة ثانية في ظل موجة من الذهول العالمي من تصرفات ترامب الغريبة.

الصين عرضت على تركيا الانضمام إلى «قمة شنغهاي». إلى ناد اقتصادي مالي كبير، وروسيا، التي تعمل للاستفادة من كل الأزمات لتعزيز دورها وموقعها من سوريا إلى أوكرانيا وصولاً لرفع العقوبات عنها، لا تستطيع إلا أن تقف إلى جانب تركيا في هذه المرحلة وثمة قاسم مشترك بين الصين وإيران والآن مع تركيا حول كيفية تجاوز التعامل بالدولار الذي تتحكم به أميركا. ولا بدّ أن ثمة وسائل يمكن من خلالها الالتفاف على جزء من هذه العقوبات والإجراءات الأميركية. في الأساس اعتادت عليها دول حوصرت سابقاً وتحاصر اليوم، وتقاطع مصالح المتضررين يفرض ذلك أيضاً. باكستان مثلاً التي تعتمد على الاستثمار الصيني أيدت تركيا وتلقت عرضاً من المساعدات العسكرية الروسية لاستبدال التدريب والإمدادات الأميركية المحجوبة.

المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل رأت «أن ليس من مصلحة أحد زعزعة استقرار تركيا» داعية إلى «القيام بكل شيء ليتمكن مصرف مركزي مستقل من العمل».

وقال وزير الاقتصاد في حكومتها بيتر التماير: «إن الرسوم التي فرضها ترامب على الواردات التركية والصينية تضرّ بالاقتصاد العالمي. وتركيا بالنسبة إلى أوروبا تعني «الأمن والموثوقية». نحن نعمل مع تركيا بشكل عظيم في مسألة الهجرة ونرغب في تطوير العلاقات الاقتصادية معها».

ثمة إرباك في مواقف عدد من الدول لا سيما الأوروبية منها. فهي واقعة تحت الغرامات ولا تريد مشاكل إضافية مع أميركا. لكن القلق يحيط بالجميع نظراً لأن السياسة الأميركية الحالية لن توفّر أحداً حتى لو تمت مسايرة ترامب وهذا أمر صعب. في الحصار والعقوبات على إيران رفضت دول أوروبية القرارات الأميركية. ولا يزال النقاش داخل الاتحاد الأوروبي قائماً لجهة إيجاد الحمايات المطلوبة للشركات الأوروبية العاملة في إيران أو التي تريد أن تتعامل معها. ولا تريد هذه الدول أن تحصل مشكلة ثانية أيضاً هي المشكلة التركية. الأمور والمصالح مترابطة ببعضها البعض. وبين الدول المتضررة ثمة تقاطع مصالح وتعارض مصالح. لكن الكل لا يقبل العقوبات. سندخل في سوق مقايضات ومبادلات وبازار بيع وشراء لكن لا أحد له مصلحة في تكريس سياسة العقوبات الأحادية الأميركية.

وكالعادة في كل هذه «المعمعة» – المعركة الكبيرة المفتوحة – يبدو العرب المفترض أنهم قادرون جداً، غير موجودين. في وقت ينبغي أن يفكروا فيه ملياً بتجربة العلاقات التركية –

الأميركية. هذه تركيا عضو في الحلف الأطلسي وشريك أساسي ومنذ عقود من الزمن وقاعدة أنجرليك العسكرية الكبرى موجودة على أرضها وتقدّم خدمات كبيرة للجيش الأميركي وتمّ التخلّي عنها بهذه السرعة والبساطة، بل تمّ فرض عقوبات وحصار وشن حرب عليها!! وهذه هي السياسة الأميركية مع «الحلفاء والأصدقاء». إنها مناسبة لاتخاذ العبر والتحسّب لما هو آت علينا من أميركا بعد أن تكون قد استولت على أموالنا وثرواتنا فلا يبقى لنا شيء. هذه تجربة لا يمكن تجاوزها. وأخطر ما في الأمر أن يتعامل بعضنا بنوع من التشفّي أو الشماتة بتركيا وقرارات قيادتها رغم أخطاء كثيرة ارتكبتها هذه القيادة لكن لا يجوز أن ننسى أنها عندما فعلت ذلك كانت على توافق تام مع أميركا التي كانت تستفيد منها أو تركتها تتورّط. في الحالتين أميركا لا تعاقبها على هذه الأخطاء. أميركا تعاقبها على الصّح الذي التزمته لذلك يجب الانتباه إلى هذه النقطة. أميركا لا تريد الصّح في أي مكان في المنطقة. السياسة الصّح، والموقف الصّح، والخيار الصّح، «والإرهاب الأصح» هو في إسرائيل فقط!!

14 آب 2018

موازنة حصار وخراب العالم

وقّع الرئيس الأميركي دونالد ترامب «الموازنة الأكبر في التاريخ الأميركي الحديث» و«أهم استثمار في جيشنا ومقاتليه في التاريخ الحديث» كما قال واعداً بالعمل على «تقوية جيشنا كما لم يحدث من قبل»!! واستعرض مئات الدبابات والعربات المقاتلة وآلاف السيارات التكتيكية وعشرات المروحيات العسكرية والطائرات الحربية والسفن مؤكداً ضرورة تحديث الترسانة النووية وإنشاء قوة أميركا الفضائية التي كان قد أعلن عنها منذ أيام نائبه مايك بنس عندما قال في وزارة الدفاع: «حان الوقت لكتابة فصل جديد في تاريخ قواتنا المسلّحة والاستعداد لساحة المعركة المقبلة حيث سيدعى الأميركيون وهم الأفضل والأكثر شجاعة إلى تجنّب موجة جديدة من التهديدات لشعبنا وأمتنا للتغلب عليها. حان الوقت لإنشاء قوة الولايات المتحدة للفضاء»!!

وقد حدّد قانون «الدفاع الوطني» لـ «أميركا أولاً» وأميركا «الأمة العظيمة» وأميركا «الأقوى في العالم» الأهداف بدقة. الهدف الأول روسيا. تمّ تمديد حظر التعاون بين البنتاغون ووزارة الدفاع الروسية باستثناء قنوات الحوار والاتصال في سوريا لمنع وقوع حوادث في سمائها. وجدّد تأكيد حظر أي خطوات أو عمليات يمكن اعتبارها اعترافاً بانضمام شبه جزيرة القرم إلى روسيا وزيادة المساعدات العسكرية إلى أوكرانيا من 200 مليون دولار إلى 250 مليون سنوياً. واتهم القانون روسيا بانتهاك معاهدة الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى، وألزم الرئيس بتقديم تقرير دوري عن مدى الالتزام هذا، بالإضافة إلى معاهدة «ستارت 3» واتفاقي «السماوات المفتوحة»، وتقديم لائحة دورية بالأشخاص المرتبطين بالاستخبارات الروسية والذين تفرض واشنطن عقوبات عليهم. وأكد القانون مساعدة الحلفاء الأوروبيين في الأطلسي لمواجهة «الخطر الروسي». وبالتأكيد الهدف الثاني إيران و«ردعها» والإجراءات المنسجمة مع العقوبات المتخذة

ضدها. والثالث كوريا الشمالية إلى أن «ترضخ» وتتخلى عن برنامجها النووي مبدئياً، بعد بدء المفاوضات معها. وثمة الهدف الرابع «العدو الجديد» تركيا. وإدارة ترامب لا تميّز فعلياً بين عدوّ وصديق. أكد القانون منع توريد مقاتلات أف 35 إليها، في انتظار صدور تقرير جديد عن العلاقات التركية – الأميركية، وذلك بسبب شرائها صواريخ «400S» من روسيا.

ووضع قيوداً على التعامل مع شركات صينية. وأكد إنشاء «القوات المسلحة الأميركية الفضائية». وقال ترامب: «كما في الجو والبر والبحر لقد أصبح الفضاء بيدنا للقتال». مشدداً «أن القوة الجديدة ستتيح للولايات المتحدة اللحاق بركب منافسيها والتفوّق عليهم بسرعة لأنهم بدأوا بتسليح الفضاء حتى أن الصين أنشأت فرعاً جديداً في قواتها المسلحة للإشراف على برامجها العسكرية في الفضاء» وأكد «لا يكفي أن يكون هناك وجود أميركي في الفضاء. يجب أن تكون هناك هيمنة أميركية على الفضاء».

إنه مشروع الهيمنة الأميركية على العالم من فوق ومن تحت. من الفضاء إلى الجو إلى أعماق البحار مروراً بالأرض. سلفاً أقول: «التكنولوجيا قد تتيح كل شيء لأي فريق. والتطورات العلمية لا حدود لها. وثبت بعد استهداف البرجين في أميركا عام 2001 أنها لا يمكن أن تكون حكراً على أحد وأن يستخدمها أحد ويدّعي أنه الأقوى والمسيطر والمهيمن على العالم. وكان لا بدّ منذ تلك اللحظة أن تذهب أميركا إلى تأكيد الشراكة والتعاون الدوليين مع دول العالم المؤثرة لتجنّب خراب العالم ودماره وتعميم الفوضى ولإنقاذ البشرية من الكوارث. لقد أصيبت أميركا أبشع إصابة أكثر من غيرها. ولكن لم تتعظ. ومع هذه الإدارة هي تذهب إلى الجحيم وتأخذ العالم معها إلى هناك. «قانون الدفاع» الجديد، الموازنة الجديدة ممكن إقرارها. في أميركا مال ومشاريع وعقول وشركات وتقدّم تقني لكن ذلك لا يعني أن العالم سيقف مكتوف الأيدي. إنها جريمة بحق الإنسانية ما تفعله إدارة ترامب بتوجهاتها الخطيرة. الإدارة التي انسحبت من اتفاقات تاريخية أخذت سنوات من النقاش مع دول كبرى، فأدارت ظهرها لها لأنها تريد التفرّد ولا تقيم اعتباراً للمتغيرات المناخية وأثرها على الشعوب أو الأمن والسلام الدوليين، المهم أميركا العظيمة حتى لو تمّ تدمير العالم. هذا عقل شرير جهنمي!! «قانون الدفاع الوطني»، تثبيت وتكريس لقرارات معاقبة الدول وفرض الغرامات والقيود عليها لتبقى أميركا المتفوقة.

وفي موضوع القوة الفضائية تفعل أميركا فعلتها وتتهم الآخرين. أو تريد أن تمتلك عناصر القوة وتمنع غيرها من ذلك وهي طالما تهربت من تطبيق المعاهدات مع روسيا أو استكمال النقاش حول البعض منها وذهبت إلى الإجراءات الأحادية. وعندما جاء غيرها لحماية نفسه والردّ على استهدافاتها قامت القيامة عليه. هذا ما جرى في الأمم المتحدة منذ أيام عندما دار نقاش حول معاهدة منع سباق التسلّح في الفضاء. مساعدة وزير الخارجية لشؤون الحدّ من التسلّح السيدة بوبليت قالت: «إن سعي روسيا لامتلاك قدرات فضائية «أمر مقلق»!! تصرفاتهم تناقض أقوالهم»!! «أعلنوا في أكتوبر الماضي إنشاء «نظام مراقبة فضائي» وهذا النظام وضع في مدار. وعمله على المدار يتناقض مع أي شيء معروف من قبل بما في ذلك أنشطة أقمار المراقبة الروسية. نحن قلقون مما يبدو أنه طريقة غير طبيعية جداً لنظام فضائي معلن». وأكدت: «إن سعي روسيا لامتلاك قدرات فضائية أمر مزعج نظراً لسلوكها الخبيث في الفترة الأخيرة»!!

ترى هل سلوك أميركا عموماً وخصوصاً في الفترة الأخيرة كان ولا يزال سلوكاً ناعماً وأخلاقياً وإنسانياً وحريصاً على الأمن والاستقرار ورضاء الشعوب وحريتها؟؟

كل هذه القيم والمبادئ ليست موجودة في قاموس السياسة الأميركية وآخر من يحق له الإشارة إلى هذه الأسس هو الإدارة الأميركية الحالية. هذا لا يعني أن سياسات الدول الأخرى منسجمة تماماً مع حقوق الإنسان والقيم والديموقراطية لكن ذلك لا يسمح لأميركا التي تعتبر نفسها الدولة الديموقراطية الأكبر في العالم أن تجنح إلى مزيد من التفرّد والهيمنة والتسلّط ومحاولات إخضاع الآخرين لفرض شروطها عليهم!!

على كل حال الدبلوماسي الروسي في جنيف الكسندر دينيكو ردّ على المندوبة الأميركية بالقول «إن كلامها افتراء» وأميركا لم تقترح إدخال أي تعديلات على مشروع المعاهدة الروسية الصينية «فالجانب الأميركي يثير مخاوفه الخطيرة بشأن روسيا في وقت يجب أن يكونوا نشطين في العمل على تطوير معاهدة من شأنها أن تلبي المصالح الأمنية للشعب الأميركي بنسبة 100% لكنهم لم يقدموا هذه المساهمة البناءة».

أما سفير الصين لشؤون نزع السلاح فو كونغ فقال: «عملت الصين دائماً على الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي ونحن ضد تسليح الفضاء الخارجي أو سباق التسلّح فيه وندعو إلى إجراء مناقشات جدية لتؤدي إلى مفاوضات نصل في نهايتها إلى اتفاق»!!

لا حياة لمن تنادي. أميركا في مكان آخر. ترامب في عالم آخر. في فضاء داخلي وخارجي آخر!! يريد السيطرة وبالتأكيد هذا توجّه المؤسسات الأميركية الأساسية السياسية والأمنية وللشركات الكبرى دور مركزي في ذلك.

وتبقى أسئلة مهمة ولو بدت تفصيلية حول هذه المخاطر والمشاريع واحتمالات التوتر العالمي والخراب بسببها. هل سيطبّق ترامب قانون الدفاع الوطني؟؟ هل سيقدّم بشرف ونزاهة أسماء جماعته المتعاونين مع المخابرات الروسية؟؟ والملفات بالأطنان حول هذا الأمر؟؟ وهل سيشنّ هذه الحرب المفتوحة بعد هلسنكي على روسيا، حيث بدا في تلك القمة أسير فضائحه المحفوظة في خزنات بوتين؟؟ هل سيذهب إلى هذه الحرب الفضائية «الخارجية» وفي كل مكان ويستمر في حروبه التجارية في كل اتجاه لتجويع العالم وتركيعه ويتوقع ألا يردّ عليه أحد؟؟ أم أننا سنشهد المزيد من التصعيد للتغطية على الفضائح والذهاب في المواجهات السياسية والإعلامية إلى النهاية ليضمن الفوز بالانتخابات النصفية في الكونغرس تمهيداً لولاية رئاسية ثانية؟؟

15 آب 2018

نظام محتال وفتح مبين

قال المرشد الأعلى للثورة الإسلامية الإمام علي خامنئي كلمته في النقاش الدائر حول العقوبات – الحرب – على بلاده والتصريحات الأميركية التي أطلقها الرئيس الأميركي ترامب بالتوازي معها لناحية استعداده التفاوض مع الإيرانيين من دون شروط، مؤيداً مطالب الشعب الإيراني. وبعد أن كان وزير خارجيته مايك بومبيو قال: «لا نريد إسقاط النظام في إيران». قال الإمام: «هناك لعبة بديهية في قضية التفاوض. أحدهم يقول المفاوضات بشروط مسبقة، والثاني من دون شروط مسبقة»!! ودعا إلى «تحصين قوة بلاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مقابل الضغوط الأميركية» وأضاف: «منع المرشد الأول – الخميني – التفاوض مع الولايات المتحدة وأمنعه أنا أيضاً اليوم» و«حتى لو افترضنا أننا سنتفاوض مع الأميركيين فإننا بالتأكيد لن نتفاوض مع الحكومة الحالية»!! ووصف إدارة ترامب بأنها عبارة عن «نظام ترهيب ومحتال». قال هذا الكلام بالتزامن مع عرض قوة قامت به القوات المسلحة الإيرانية بعد المناورات البحرية التي أثارت الأميركيين، فكشف وزير الدفاع عن الجيل الجديد من صاروخ باليستي قصير المدى أطلق عليه اسم «فتح مبين» مؤكداً الإصرار على تعزيز القدرات الدفاعية لإيران مهما كانت الضغوطات والتحديات»!!!

وقال: «إرادتنا لتطوير قوتنا الدفاعية في كل المجالات ستتعزّز كلما زادت الضغوط علينا. الصاروخ محلي الصنع بالكامل وعالي القدرة». وأكد وزير الخارجية محمد جواد ظريف بالمقابل: «إن إيران لن تغيّر سياساتها في المنطقة بسبب العقوبات والتهديدات الأميركية»!!

بالتأكيد لن تكون مفاوضات أميركية – إيرانية مباشرة. وثمة مساع تقوم بها سلطنة عمان، وعلى جري العادة القديمة يحاول بعض الدول الأوروبية الدخول على خطها لكن العلاقات

الأوروبية – الأميركية ليست الآن كما كانت عليه سابقاً، أوروبا مع بقاء أميركا في الاتفاق النووي والمحافظة عليه وأميركا في مكان آخر كلياً. وقد فرضت عقوبات مشددة على عدد من الدول أيضاً.

تجارب التاريخ والنزاعات وحتى الحروب تقول: دائماً ثمة تواصل بطرق ووسائل وقنوات مختلفة، قد لا تؤدي في هذا الوقت أو ذاك إلى نتيجة لكنها تبقي الخيوط موصولة وتشكل نوعاً من التراكم في الأفكار والمخارج عن الأزمات حتى عندما تأتي اللحظة يمكن البناء عليها. وكلام المرشد الخامنئي دقيق جداً. أمنع التفاوض. وإذا افترضت سنصل إليه لن يكون مع هذه الحكومة!! الكلام دقيق. هذه الحكومة تجاوزت كل الخطوط الحمر مع إيران. وتريد التجديد لنفسها!! أمامها اليوم انتخابات الكونغرس النصفية في نوفمبر المقبل، وفي بداية هذا الشهر تبدأ المرحلة الثانية من العقوبات النفطية على طهران وبالتالي يريد ترامب استخدام كل وسائل الضغط والترهيب على إيران لإخضاعها والمجيئ بها إلى طاولة المفاوضات مستفيداً من تجربته مع الرئيس الكوري الشمالي كيم جونغ أون. إيران تعرف ذلك. هل هي قادرة على الصمود في ظل الحرب المالية التجارية والعقوبات المشدّدة عليها وعلى كل من يمكن أن يفتح قنوات تعامل معها؟؟

الوضع الداخلي في إيران صعب اجتماعياً واقتصادياً ومالياً. والمرشد الخامنئي اعترف شخصياً بذلك ولو حاول تحميل الحكومة – حكومته – المسؤولية عمّا آلت إليه الأوضاع في البلاد معتبراً أن سببه ليس الضغوط الأميركية. ثمة مسؤولية داخلية. وأراد في كلمته تطمين الإيرانيين قائلاً: «لا حرب ولا تفاوض لا تقلقوا». عدم الانجرار إلى الحرب حكمة كبيرة. الإيرانيون بارعون في التعامل بعد تجارب الأربعين عاماً الأخيرة خصوصاً. وقد أكد أكثر من مسؤول إيراني الاستعداد للحرب وامتلاك كل عناصر القوة في مواجهة أميركا وغيرها وتشددوا في رفض أي مطلب أميركي أو إسرائيلي أو من قبل بعض دول الخليج. ويملكون أوراقاً كبيرة في المواجهة دون الاضطرار إلى الانزلاق إلى الحرب. هم أقوياء حاضرون في اليمن. قدرتهم على الضغط ثبت أنها أكبر من قدرات التحالف ضدهم. فاعلون وقادرون في العراق رغم مواقف العبادي الأخيرة المؤكدة على ضرورة الالتزام بالعقوبات الأميركية ضد طهران. هم أقوياء هناك وما بقي من أميركيين على أرض العراق «هم رهائن». نعم «رهائن». قد يتعرضون لعمليات أمنية من قوى كثيرة. وتستفيد إيران وتضطر أميركا للبحث عن خارج آمنة لقواتها!! موجودون في سوريا ولن يخرجوا. وثبت ذلك بعد هلسنكي حيث توقع كثيرون أن إيران ستخرج سريعاً بموجب الاتفاق الروسي فتبين لهم العكس. موجودون في فلسطين رغم محاولات الوصول إلى اتفاقات تهدئة مع حماس من قبل

إسرائيل وأميركا. نعم، حماس «إرهابية» في نظر أميركا وإسرائيل ومعها يريدون اتفاق التهدئة في فلسطين بمعزل عن السلطة الفلسطينية. لكن إيران تمتلك أوراقاً كثيرة هناك وفي ساحات أخرى. اللعبة خطيرة مع دولة مثل إيران. أما الرهان على الوضع الداخلي فمسألة قديمة ولم تصل إلى نتيجة. واليوم سيحاول النظام الاستفادة من التهديدات الأميركية لتأكيد «التضامن الوطني» في الداخل. وتقول وندي شرمن أبرز المفاوضين الأميركيين مع إيران على الملف النووي: «إن العقوبات تجعل المواطنين تحت ضغوطات معيشية لكن الشعب الإيراني يتمتع بثقافة المقاومة والصمود».

أضف إلى ذلك إن الأوضاع الاقتصادية والمالية في إيران وعلى صعوبتها ليست مثل ما هي عليه في فنزويلا أو كوريا الشمالية. إيران تواجه متاعب ومصاعب ولكن اللعبة لعبة وقت. وكلام المرشد الخامنئي يعني أنه لن يعطي فرصة لإدارة ترامب لتربح مرة جديدة الانتخابات. المسألة مسألة وقت يمكن تمريرها.

في هذا السياق قال وزير الخارجية الأميركية الأسبق جون كيري لنظيره الإيراني محمد جواد ظريف في اللقاء الأخير بينهما: «أصمدوا في وجه ضغوط ترامب والبقاء في الاتفاق النووي». الديموقراطيون لا يريدون سقوط إيران بالضربة القاضية اليوم على يد «النظام المحتال». بل يريدون سقوط ترامب في الانتخابات. وإيران لا تريد التعامل معه وهي تراهن على «فتح مبين» ونجحت حتى الآن!! لكن المواجهة ستكون صعبة!! ليت العرب يستفيدون من عناصر قوة التاريخ والجغرافيا وثروات الأرض والبشر!! ليكون لهم موقع في التفاوض على مصيرهم على الأقل!!

16 آب 2018

هدنة من جانب واحد

كشف النقاب اليوم عن لقاء سري عقد في 22 مايو الماضي بين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ورئيس حكومة الإرهاب الإسرائيلي بنيامين نتانياهو. اللقاء بحد ذاته ليس مفاجأة. فالعلاقات الدبلوماسية قائمة بين مصر وإسرائيل. ولذلك تطرح الأسئلة التالية: لماذا عقد بشكل سرّي؟؟ ولماذا أعلن عنه اليوم بعد شهرين تقريباً على انعقاده؟؟ ومن سرّب الخبر؟؟

الموضوع الأساس هو غزة. غزة تنفجر في وجه الاحتلال والجوار. كارثة إنسانية يعيشها القطاع، والانفجار إذا وقع ستكون نتائجه كبيرة. اهتمام إسرائيل نابع من هنا وليس من الحرص على وضع الفلسطينيين في هذه المنطقة أو غيرها من الأراضي الفلسطينية. وموضوع غزة هو جوهر صفقة القرن في مرحلتها الأولى. وهي القائمة على «الاستفراد» بالضفة، والاستمرار في التوسّع والاستيطان، وتحويل القضية الفلسطينية إلى قضية إنسانية في غزة لا بدّ من التصدّي لها عبر مشاريع اقتصادية وهي جاهزة من المرفأ، إلى محطات الكهرباء ومحطات تحلية المياه، والتي ستكون كلها بإشراف إسرائيلي مع اعتماد رصيف في مرفأ قبرص خاص لنقل البضائع والمواد الضرورية إلى القطاع عبر ممر مائي ويكون كل ذلك تحت الإشراف الإسرائيلي أيضاً. أما التمويل فهو عربي وقد تكرّر الحديث عن مبلغ مرصود قيمته 10 مليارات دولار أميركي.

وغزة هي النقطة الأصعب في الحوار الفلسطيني – الفلسطيني الذي يتم برعاية القاهرة بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس. إذ ثمة توجّه لأن تستلم السلطة القطاع وتكون هي المسؤولة، ولذلك لا بد أن تكون في قلب المفاوضات. إلا أنها ليست في هذا الموقع عملياً. فهي على خلاف كبير مع الولايات المتحدة الأميركية ولا تعتبرها شريكاً نزيهاً في عملية السلام بعد نقلها السفارة إلى القدس وتأييد خطوات إسرائيل التوسعية لإقامة الدولة اليهودية وتحضيرها لصفقة القرن، بين جاريد

كوشنير صهر الرئيس ترامب ورئيس حكومة الإرهاب نتانياهو ومحاولة فرضها على السلطة وعدم ترك أي خيار لها!! كذلك إسرائيل تتهم رئيس السلطة أبو مازن بأنه يدعم ويمجّد «الإرهاب» و«ليس شريكاً في السلام»، ومصر تريد أن يكون ثمة دور للسلطة لكنها لم تتمكن من الوصول إلى اتفاق بين السلطة و«حماس»، بل سهلت مرور وفد من حماس إلى القطاع يضم المطلوب الأول من قبل إسرائيل صالح العاروري للبحث مع قيادة الحركة في اتفاق هدنة مع إسرائيل!! بات الاتفاق بين حماس وإسرائيل ولو على هدنة أقرب منه بين السلطة وحماس. السلطة التي انتقدت ضمناً مواقف مصر التي لا تريد مضايقة الأميركي، ولا تستطيع تجاوز الإسرائيلي في أمور غزة وجوارها لا سيما وأن صفقة القرن تقوم على توسيع القطاع باتجاه الأراضي المصرية لإقامة الدولة الفلسطينية هناك!!

تمّ الاتفاق مبدئياً على الهدنة. السلطة خارجها. والمناوشات مستمرة والتهديدات الإسرائيلية بعمليات اجتياح جديدة للقطاع ارتفعت وتيرتها، وحماس والفصائل أعلنت جهوزيتها. في هذا التوقيت كشف عن اللقاء، وقيل أن الأميركيين هم الذين سرّبوا الخبر لإحراج المصريين والفلسطينيين. لماذا؟؟ لأن السلطة الفلسطينية لا تزال على موقفها الرافض لصفقة القرن وللمواقف والخطوات الأميركية، وهي تستعد لإعلان خطوات سياسية من قبلها بلسان أبو مازن في الأمم المتحدة خلال الشهر المقبل، ولأن «حماس» لا تزال وستبقى «حركة إرهابية»، ولأن إسرائيل مصرّة على حرية الحركة على «أرضها» لحماية أمنها الاستراتيجي وأميركا تدعمها، وما على مصر إلا المساهمة في كل هذه الخطوات وهي لم تحقق شيئاً حتى الآن!!

الخبث الأميركي – الإسرائيلي واضح. وطبيعي. ومحاولات التلاعب بالفلسطينيين وبينهم وبين مصر، مسألة بديهية. المهم ألا يقع الفلسطيني في الفخ أولاً. الهدنة التي وافقت عليها إسرائيل تريدها لمصلحتها ومن جانب واحد. لن تتوقف عن استهداف واغتيال قادة الحركة إذا تمكنت وفي أي ظرف ومكان بمن فيهم وبالدرجة الأولى الذين وقعوا الاتفاق وسهلوا الوصول إليه!!

هذه هي إسرائيل. وستبقى تستهدف السلطة. وبالتالي لا يجوز الغرق في الرهان من قبل أي فلسطيني على إسرائيل في أي أمر. والضمانة الأساس هي في وحدة الموقف وتعزيز الثقة بين أبناء القضية الواحدة. كذلك فإن مصر الغارقة في مواجهة «الإرهاب» وبشكل خاص في المناطق القريبة من الحدود مع «إسرائيل» ليس لديها هامش حركة كبير. وهي تستهدف في الداخل بعمليات إرهابية

ويد إسرائيل قادرة على التخريب أيضاً!! وبالتالي الضمانة بالحد الأدنى لمصالح الفلسطينيين ومصر في وقت واحد، هي في التفاهم الفلسطيني الفلسطيني، وفي التفاهم الفلسطيني المصري، وأي محاولة لإدخال موضوع غزة بشكل منفصل عن الضفة جغرافياً، وعن السلطة سياسياً هو خطأ وفخ كبير وخدمة عن قصد أو غير قصد لمن يريد تمرير صفقة القرن ونحن لا نزال في بداية الطريق للوصول إلى هذا الهدف.

لم تحم ولن تحمي أميركا أحداً من الذين التزموا مشاريعها. فهل ستحترم الذين قاوموها وعاندوها أو رفضوا سياستها لاستئصالهم من أرضهم وتصفية قضيتهم وحقوقهم؟؟

17 آب 2018

عصابات إسرائيل وذهنية ترامب

يتخذ الرئيس الأميركي دونالد ترامب موقفاً وقحاً يعكس شخصيته من الإعلام الذي ينتقده. بل هو في موقع العداء لمحطة الـ «CNN» التي منع مندوبتها من الدخول إلى البيت الأبيض. كما سبق أن منع مندوبي مؤسسات إعلامية أخرى من القيام بواجبهم المهني، فقط لأنهم ولأن الوسائل الإعلامية الذين يمثلون تنتقد سياساته ومواقفه العبثية والعنصرية!!

في إسرائيل عصابة حاكمة تمارس السياسة ذاتها وتمتلك الذهنية ذاتها، آخر أخبارها توقيف الأميركي اليهودي بيتر بينارت المعلّق السياسي في الـ «CNN» في غرفة التحقيق في مطار اللد لمدة 3 ساعات. حيث أجروا معه تحقيقاً استفزازياً سألوه خلاله عن تاريخه السياسي ونشاطاته ومشاركاته في مظاهرات يسارية. وقال بينارت أن المحقق تصرّف معه بشكل فيه الاستخفاف والغطرسة والتبجّح، ووصف التحقيق بعد خروجه أنه «تحقيق بوليسي قمعي مهين»!! وهو جاء إلى إسرائيل للمشاركة في حفل عائلي لأقاربه وهكذا عاملته!! واتهم أجهزة الأمن الإسرائيلية بأنها وضعت «قوائم سوداء سياسية تنكّل باليهود الأميركيين وغير الأميركيين وغير اليهود» فقط لأنهم يعارضون سياسة نتانياهو!!

جهاز الشاباك قدّم تبريراً هو عذر أقبح من ذنب، معتبراً أن خطأ إدارياً حصل مع «الموقوف»، وتبنى نتانياهو التبرير مؤكداً أن «إسرائيل ترحّب بزائريها سواء كانوا مؤيدين أو منتقدين». لكن المعلّق قال: «أنا أرفض نصف اعتذار»!! و«المطلوب هو ألا يكون الشاباك في خدمة أجندة الحكومة وألا يتماشى مع روح العنترة بل أن يحافظ على «الديموقراطية الهشة» لإسرائيل ويتحرك ضد التيار غير الديموقراطي السائد فيها»!!

والحادث الأخير هو واحد من سلسلة ممارسات قامت بها الأجهزة الأمنية الإسرائيلية تمّ بموجبها توقيف 6 شخصيات يهودية أميركية في مطار اللد وأخضعت لتحقيقات استفزازية تناولت نشاطها السياسي مثل ما جرى مع بينارت. وأثار الأمر استهجان كثيرين في أميركا وعبّر بعضهم بتأكيد وجود قوائم سوداء تتضمن أسماء الناشطين في حركة المقاطعة لسياسات إسرائيل الاستيطانية «BDS» أو مؤيديهم يجري تعقّبهم أينما كان خصوصاً إذا أرادوا زيارة إسرائيل. وقد أكد المعترضون تصميمهم على الاستمرار في رفض السياسات هذه والتصدي لكل محاولات «التنكيل» باليهود وغيرهم على حد قولهم.

الشيء بالشيء يذكر. تزامن هذا الموقف مع النقاش الدائر في الأوساط السياسية والأمنية داخل إسرائيل حول تعيين رئيس جديد للأركان والاسم المقترح يائير جولان الذي شارك في 4 أيار عام 2016 في إحياء ذكرى ضحايا الهولوكوست اليهود وأدلى بتصريحات شبّه فيها سلوكيات وتصرفات في المجتمع الإسرائيلي بسلوكيات وتصرفات أقدمت عليها النازية في ألمانيا»!! وقال: «أكثر ما يخيفني تشخيص أمور تبعث على الغثيان كانت قد حصلت في أوروبا عامة وألمانيا خاصة قبل 70 أو 80 أو 90 عاماً وأن هناك أدلة على حصول مثل هذه الأمور في إسرائيل في عام 2016». الذكرى يجب أن تدفعنا إلى التفكير معمّقاً بشأن مسؤولية القيادة ونوعية القيادة، فلا يوجد أبسط وأسهل من الكراهية ولا أسهل من إثارة الرعب والمخاوف. إن الاستخدام غير السليم للسلاح وانتهاك حرمة السلاح قد تغلغلا منذ تأسيس جيش الدفاع الإسرائيلي»!! وأضاف: «أفضّل تعريض جنودي للخطر على أن أقتل امرأة فلسطينية تتقدم نحوهم دون معرفة أهدافها»!!

هذا المسؤول، هو إسرائيلي، يخدم في جيش يرتكب المجازر بحق الفلسطينيين مرشّح لأن يكون رئيس أركان يعترف بإجرام عناصر الجيش الإسرائيلي، وبالتهوّر والحقد وسيمنع من الوصول إلى المركز المرشّح له، وهذا النوع من العناصر هو من طالب المعلق الأميركي الذي أهين في مطار اللد بتعيينهم حماية للديموقراطية لكن جواب العصابة الحاكمة في إسرائيل واضح. مثل هؤلاء لا مكان لهم». «إنهم يعرّضون جنودهم للخطر». هيئات ومنظمات دافعت عن تاريخ الضابط الذي قاتل في أكثر من جبهة ولكن العصابة لا تزال على موقفها!!

هذه العصابة هي استمرار للعصابات الأولى الأم، التي عملت على إقامة دولة إسرائيل بالقتل والإرهاب والإجرام والسرقة والأكاذيب واستغلال كل شيء وتجاوز كل المحرّمات. ففي

الوقت الذي يدور فيه هذا النقاش حول تعيين رئيس للأركان، وممارساته، ومواقفه، وحول توقيفات اليهود في مطار اللد والتنكيل بهم، كشف عن ممارسة خطيرة معروفة وكتب عنها الكثير من المسؤولين الإسرائيليين أصرّوا على مدى عقود من الزمن على إخفائها ومنع الحديث عنها. إنها سرقة أطفال اليهود من اليمن ومن دول أخرى وجلبهم إلى إسرائيل منذ سبعين عاماً. أسلوب اعتمد واستمر لسنوات طويلة. العصابات كانت تختطف الأطفال من اليهود اليمنيين ومناطق أخرى وعددهم بلغ الآلاف. كانوا يخفونهم من المستشفيات من أمهاتهم بعد الولادة مباشرة. أو إذا أصيبوا بمرض ما ثم يقولون للأهل إنهم ماتوا تحت العلاج!!

في الواقع كانوا يهرّبونهم ويتم بيعهم إلى عائلات يهودية أشنكازية من القادمين من أوروبا وخصوصاً العائلات التي عانت من الاضطهاد في أوروبا أو نجت من المحرقة النازية!!

هذا جزء من بنيان إسرائيل. قائم على سرقة عصابات المشروع أبناء جاليتهم وبيعهم في السوق!! الذي يسرق أطفاله ألا يسرق أطفال الآخرين ويتاجر لاحقاً بالأعضاء الجسدية للفلسطينيين الذين يدخلون إلى المستشفيات ويخرجون منها دون كلى أو أعضاء أخرى لزرعها في أجساد يهود أو بيعها في السوق؟؟ المهم أن يموت الفلسطيني فوراً أو يعيش مشوّهاً طيلة حياته!!

هذه هي ذهنية عصابات إسرائيل من التأسيس وحتى اليوم.

الأبشع أن العصابات الحاكمة تريد استغلال ما تم إخفاؤه منذ نشوء دولة الاغتصاب والإرهاب. لماذا؟؟ لأنها تعتبر أن الجريمة المذكورة مسجّلة في خانة العصابات التي حكمت في الماضي وهي اليوم في المعارضة، وبالتالي تريد العصابات الحالية أن تشوّه سمعتها لتحقق مكاسب سياسية داخلية وانتخابية!!

دولة عصابات بامتياز هي دولة إسرائيل.

دولة إرهاب ورعب وقتل وسرقة وتنكيل باليهود قبل غيرهم باعتراف المنكّل بهم. والعصابات الحاكمة اليوم تكمل تجارب من سبقها بوسائل وأساليب أخرى وتحميها ذهنية ترامب العنصري الحاكم في أميركا!!

18 آب 2018

يهود أميركا وكندا ضد قانون القومية

عام 2014 زار زعيم حزب العمال البريطاني جيريمي كوربين تونس وشارك في إحياء ذكرى قادة فلسطينيين اغتالتهم إسرائيل. اتهم آنذاك من قبل البعض بمعاداة السامية وشارك في الاتهام عدد من نواب حزبه. الموضوع قديم. لكن جديده هو فورة رئيس حكومة الإرهاب الإسرائيلية بنيامين نتانياهو اليوم. فقد كتب في تغريدة: «إن قيام كوربين بوضع إكليل من الزهور على قبر الإرهابيين الذين ارتكبوا مجزرة ميونيخ وتشبيهه إسرائيل بالنازية يستحق إدانة قاطعة من الجميع في اليمين واليسار وما بينهما»!! تحريض مباشر ضد الزعيم العمالي الذي ردّ على اتهام نتانياهو بأنه «زائف» وقال: «إن قتل إسرائيل للفلسطينيين خلال مشاركتهم في احتجاجات على حدود غزة خلال الأشهر القليلة الماضية هو الذي يستحق الإدانة القاطعة». وأضاف: «كنت هناك لأني أرغب في رؤية إحياء ذكرى مناسبة لكل من يموت بسبب أعمال إرهابية». داعياً «إلى وقف ذلك لأنه لا يمكن تحقيق السلام ومواصلة دائرة العنف. إن ما يستوجب الإدانة هو قتل أكثر من 160 فلسطينياً في غزة من قبل القوات الإسرائيلية بما في ذلك الأطفال».

صحيفة «ديلي ميل» المؤيدة لليمين في لندن اتهمت كوربين بأنه وضع إكليل زهر على قبور أعضاء في منظمة فلسطينية قتلت 11 رياضياً إسرائيلياً ورجل شرطة ألمانياً في أولمبياد ميونيخ عام 1972. كوربين ردّ: «كنت حاضراً عند وضع إكليل من الزهور ولا أعتقد أنني شاركت في وضعه»!! «الزيارة كانت ضمن مساعي السلام». حزب العمال أصدر بياناً في الاتجاه ذاته!!

لماذا الحملة على كوربين بعد 4 سنوات؟؟ السبب وجيه ومهم وحساس بالنسبة إلى نتنياهو وعصابته. زعيم حزب العمال انتقد «قانون القومية» واعتبر أنه «تمييز ضد الأقلية الفلسطينية في

إسرائيل». ودعا إلى «الوقوف إلى جانب عشرات الآلاف من العرب واليهود الذين تظاهروا في تل أبيب منذ أيام مطالبين بالمساواة في الحقوق»!!

هذه هي خطيئة كوربين التي لا يسامح عليها!! ممنوع انتقاد قانون القومية. حق المصير يقرّره اليهود بأنفسهم. لا يحق لأحد التدخل في شؤونهم أياً تكن القرارات!! وهذا ما يريد نتانياهو تكريسه!!

لكن القانون يواجه اعتراضات كثيرة. فلسطينية من كل مكونات الشعب الفلسطيني. يهودية داخل كيان الاحتلال. واليوم برزت اعتراضات يهود الولايات المتحدة الأميركية وليس فقط اعتراض كوربين وغيره في أوروبا والعالم!!

رئيس اتحاد المنظمات اليهودية في أميركا الشمالية جيري سيلبرمان الذي يمثل مئات المنظمات اليهودية في أميركا وكندا دعا حكومة إسرائيل إلى «إيجاد طريقة للتراجع عن القانون وتغييره أو إلغائه». واعتبر القانون «مخيباً للآمال ويبعث على القلق إزاء تعامل الدولة اليهودية مع الأقليات فيها» وأشار إلى أن هذا الأمر «سيكون موضع نقاش رئيسياً في مؤتمر الاتحاد السنوي الذي سيعقد في تل أبيب في تشرين الأول المقبل، حيث سيتم طرح مبادرات لدعم الأقليات العربية في إسرائيل»!!

أما رئيس المؤتمر اليهودي رون لاودر فقد كتب مقالاً أكد فيه إن «قانون القومية والإجراءات الكثيرة التي اتخذتها حكومة إسرائيل في مجالات عدة في الفترة الأخيرة تهدّد باتساع الهوة بين إسرائيل واليهود في العالم وخصوصاً الأجيال الجديدة منهم» وقال: «إن حكومة برئاسة نتانياهو أقدمت في السنوات الماضية وتستمر في الإقدام على نشاطات هدّامة تجعل اليهود قلقين على مستقبل إسرائيل وخطر انهيار القيم الديموقراطية فيها. وإذا لم تتوقف عنها فإن هناك خطراً كبيراً لأن نخسر يهود العالم»!! وقال لاودر: «الشباب اليهود في الولايات المتحدة لا يتفهمون قوانين تعطي تفوقاً لليهود على شعوب أخرى. إنهم يشعرون بالغربة عن إسرائيل ولم يعودوا متحمسين لمحاربة قوى معادية لإسرائيل مثل تنظيم المقاطعة «بي دي إس» وهذا يخلق صعوبات شديدة لدى التنظيمات اليهودية التي تريد أن تدافع عن إسرائيل».

وقبل أشهر انتقد لاودر بشدة حكومة إسرائيل بسبب «سياسة الاستيطان والتخلي عن مسيرة السلام مع الفلسطينيين».

هذه مواقف يهودية. بل مواقف يهود أميركا وكندا. قانون القومية، قانون التفوّق العنصري لليهود ضد غيرهم يشكل خطراً على اليهود أنفسهم ولا يسمح لكثيرين من مؤيدي إسرائيل بالدفاع عنها. بل يوقف اندفاعة هؤلاء الذين كانوا ينوون الوقوف في وجه مقاطعة إسرائيل. وماذا يعني ذلك؟؟ ليس قرار الكنيست الإسرائيلي ودعم إدارة ترامب له قدراً لا يقاوم. داخل إسرائيل ثمة من هو ضد القانون من اليهود. إضافة إلى مواقف كثيرة من خارج الدوائر اليهودية في العالم. العيب الكبير أن الموقف العربي عموماً مُخزٍ. ليس بالمستوى المطلوب. والعرب هم المستهدفون بتصفية «القضية الفلسطينية» وتأكيد تفوّق العرق اليهودي على غيره، وللأسف لا يريدون أن يتعلموا ويتّعظوا!! خصوصاً هؤلاء الذين يمسكون زمام الأمور وأوصلونا إلى هذا العالم المكسور، المأزوم، الممزّق الغارق في الحروب وبحر الدماء.

هذه مناسبة، لمن وقف ضد قانون القومية لتوسيع حركته ودائرة اتصالاته، داخل أميركا وغيرها من الدول، مع المنظمات اليهودية، والمنظمات والأحزاب والقوى والشخصيات الفكرية والثقافية والإعلامية والأكاديمية ومراكز الأبحاث والدراسات للبناء على المواقف الصادرة من مواقع مختلفة لزيادة وتيرة الضغط على نتانياهو المصرّ على القانون متسلحاً بقرار الكنيست بعد التصويت والذي يهدّد باللجوء إلى انتخابات مبكرة في محاولة للإمساك بالأكثرية في مراكز القرار في الكنيست والتفرّد في السياسات والخطوات التي تؤكد قانون القومية لإقامة الدولة اليهودية مدعوماً بموقف إدارة ترامب وما يجري في الإقليم!!

19 آب 2018

أميركا – إسرائيل وفخ الاقتتال الفلسطيني

كشفت صحيفة هآرتس بنود مشروع الاتفاق المزمع توقيعه مع حركة «حماس» تحت عنوان الهدنة أو التهدئة وهي:

1. وقف شامل لإطلاق النار.
2. فتح المعابر وتوسيع رقعة الصيد البحري قبالة غزة.
3. إدخال مساعدات طبية وإنسانية.
4. تسوية موضوع الأسرى والمفقودين المعتقلين.
5. ترميم واسع للبنى التحتية في القطاع بتمويل أجنبي.
6. محادثات حول مرفأ بحري وآخر جوي!!

وفد مركزي من المخابرات المصرية زار تل أبيب وبحث مع المسؤولين الإسرائيليين المسودّة الأخيرة للاتفاق في ظل استمرار نقاش حول مسائل أساسية حسّاسة في بعض بنود وفي موقف السلطة الفلسطينية الرافض المشاركة فيه كما هو. السلطة تصرّ على اتفاق شامل. واضح. أساسه أن تكون هي المسؤولة في القطاع. تمارس الحكومة التي يمكن التوافق عليها مع حماس بموجب اتفاقات القاهرة سلطتها كاملة. السلطة لا تقبل اتفاقاً مع فصيل وتغييبها أو تقييدها. هذا مشروع فتنة داخلية واستفراد بحماس وبالسلطة ويخدم المصالح الإسرائيلية. في موضوع التمويل ثمة تحفظات على دور قطر رغم الاتصالات التي جرت معها والموافقة التي أعطتها لا سيما وأن الإمارات كانت تبدي الاستعداد لزيادة تقديماتها في القطاع، ودخلت في تفاصيل البحث في موضوع

الكهرباء ورواتب الموظفين ولعب محمد دحلان دوراً مهماً في هذا المجال وهو مدعوم منها. لكن مصر التي ترتاح إلى دور الإمارات لا تطمئن إلى دوري قطر وتركيا!!

كذلك حاولت حماس أن تطرح إشرافاً دولياً على الممر البحري المنوي إنشاؤه إلا أن إسرائيل رفضت بالمطلق هذا الطرح. أكدت ما كانت تؤكده للأميركيين قبل غيرهم وللجميع: «أمن إسرائيل لا يضمنه إلا الجيش الإسرائيلي». «من ممر قبرص البحري إلى ممر غزة الرقابة يجب أن تكون بالمطلق لإسرائيل»!!

التوجّه العام هو لإقرار الاتفاق. وكل فريق يحاول تسجيل مكاسب في طريقه. لكن أسئلة تطرح.

1. لماذا تصرّ أميركا ترامب وإسرائيل نتانياهو على توقيع الاتفاق مع حماس وهي في نظرهما حركة إرهابية؟؟ ولماذا يصرّح ترامب وغيره من المسؤولين الأميركيين أن الاتفاق سيوقّع بحضور السلطة الفلسطينية أو في غيابها؟؟

2. هل هي «براءة» أميركية إسرائيلية؟؟ ونية طيبة؟؟ ورغبة في مساعدة الشعب الفلسطيني؟؟ وتأمين حقه في العيش الكريم على أرضه؟؟ ولماذا اليوم؟؟

3. ما علاقة هذا الاتفاق بمستقبل القضية الفلسطينية؟؟ في ظل مشروع صفقة القرن القائم على «تمديد» قطاع غزة نحو الأراضي المصرية لإقامة الدولة الفلسطينية هناك؟؟

4. ما علاقة هذا الاتفاق في الحسابات الأميركية الإسرائيلية بالوضع في المنطقة؟؟ ومعروفة علاقات «حماس» مع إيران وتركيا وقطر؟؟ وعندما نقول إيران نعرف حجم الاستهداف الأميركي بالعقوبات «الأقسى في العالم» والذهاب في المواجهة معها إلى الآخر.. وفي استهداف حزب الله بشكل خاص؟؟

5. ماذا ستفعل إيران إذا وقّع الاتفاق.. هل ستعطي موافقتها عليه؟؟ ما هي قدرتها على التعطيل والتأثير؟؟

في الإجابات:

1. لو تمكنت إسرائيل من القضاء على المعارضة منذ وقت طويل وحتى اليوم لما وافقت على هدنة أو اتفاق مع أي فصيل من الفصائل!!

2. لو تمكنت إسرائيل من إخضاع السلطة الفلسطينية وإسقاط شرعيتها لما أبدت هذا الانزعاج الكبير وواجهت الإحراج الكبير معها واستمرت في سياسة تعقبها في كل خطواتها وفي شنّ الحملات عليها ودعواتها إلى المشاركة في الاتفاق، في ظل اتهامها بانها ليست شريكاً يمكن الرهان عليه في الوصول إلى اتفاق سلام. فكيف يمكن الوثوق به للوصول إلى اتفاق مع حماس، وحماس حركة إرهابية في نظر نتانياهو وعصاباته؟؟ يعني اللجوء إلى الاتفاق هو ضرورة بسبب عدم القدرة على منع «الطائرات الورقية» ووقف حرائقها السياسية والبيئية وانكشاف العجز أمام الإرادة الفلسطينية في مسيرة العودة وغيرها من الوسائل المبتكرة لمواجهة الاحتلال. هذه نقطة تؤكد الإرباك الإسرائيلي في مواجهة المقاومة بكل وسائلها. لكن الاتفاق يهدف إلى تسجيل نقاط أخرى.

3. أولى النقاط إيقاع الفتنة بين الفلسطينيين. فوزير الحرب الإسرائيلي ليبرمان أكد أن: «من جهتنا هذا ليس اتفاقاً بل التزام من طرف واحد يجلبه لنا الوسطاء وبناء عليه نقرّر كيف نتصرّف. والمبدأ هو وقف نار مقابل وقف نار وتسهيلات نقررها نحن لأننا لسنا معنيين بتضييق الخناق على السكان في غزة – «أوادم هم» – لجأنا إلى هذه المبادئ لأن أبو مازن افتعل أزمة ليجرّنا إلى خلاف مع حماس». كأنه يقول تريدون معركة بيننا وبين حماس فلتكن بين السلطة وحماس!! واضح هذا الهدف. ويؤكد ليبرمان أنهم يريدون التخلص من حماس لكن الطريق إلى ذلك إما احتلال غزة من جديد. وهذا أمر مكلف. وإما حرب بينها وبين السلطة. وهذا لم يحدث ولن يحدث. وإما «ربيع عربي» كما قال. يعني تنفق الأموال في الداخل. يتم تخفيف الضغط الإنساني والحصار. ثم يحركون الناس ضد حماس في محاولة لتحميلها مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع ويكون التخريب من الداخل بفعل تداعيات الاتفاق، دون أن يتوقفوا عن أعمال تصفية قادتها ورموز المقاومة في أي مكان. هنا يقول ليبرمان: «سنشجع أهل غزة على الإدراك أن مشكلتهم ليست إسرائيل بل حماس وأن عليهم الخروج إلى الشوارع لإسقاط حكمها فأنا أتلقى التقارير اليومية عما ينشره الغزيون عن حماس وألاحظ أن هناك انخفاضاً حاداً في دعم الحركة في أوساط سكان القطاع»!!

كل الخيارات المطروحة من قبل الإسرائيليين يريدون من خلالها الاقتتال الفلسطيني – الفلسطيني، مع تخدير الوضع المعيشي لفترة زمنية معينة يظهرون فيها في موقع الحريص على عدم «تضييق الخناق» على الناس ويحمّلون المسؤولية للآخرين!!

والأفكار المطروحة لذلك ليست جديدة، طرحت منذ أشهر بين مصر وأميركا وإسرائيل!!

4. والهدف الأمني – السياسي الكبير الذي تريده إسرائيل: تهدئة الداخل الفلسطيني. ولذلك الاشتراط على هدنة لسنوات. وإذا حصل ذلك فهم يتفرّغون للساحات الأخرى بعد ضمان الهدوء في الداخل. وبالتحديد سوريا ولبنان. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في بداية العام كان ثمة تحرّك أميركي شمل لبنان تحدث خلاله الأميركيون عن إمكانية شنّ حرب على سوريا لاستهداف إيران وحلفائها هناك (المعلومات في مكان آخر في الكتاب تاريخ 8/2/2018) توقيت الطرح اليوم يتزامن مع الضغوطات على إيران لناحية إخراج قواتها من سوريا، وضمان عدم وجود مصانع أسلحة متطورة لها تسلّم إلى حزب الله أو تستخدم من هناك في أي مواجهة مع إسرائيل، وهذا الأمر ارتفعت وتيرة البحث فيه بين الأميركيين والروس والإسرائيليين بعد قمة هلسنكي ولم يتم التوصل إلى تفاهمات بشأنه حتى الآن. كما يتزامن التوقيت مع العقوبات المشددة ضد إيران لإجبارها على قبول الشروط الأميركية وهذا ما يؤيده بعض العرب وبالتأكيد إسرائيل. يعني في مثل هذه الحالة سوف يزداد الضغط على الأرض السورية وهذا يؤكد أن الحرب لم تنته بعد، والضغط على لبنان أيضاً، وثمة سيناريوهات كثيرة تبحث حتى مع الروس حول الحرب وما بعدها!! هذا ما يدور في كواليس الاتصالات الدولية وقد سرّب جزء من المعلومات حوله.

5. ماذا ستفعل إيران؟؟ وفد من «حماس» زار تركيا لطمأنتها إلى أن الاتفاق لا تنازلات فيه. لا مسّ بالسلاح!! ولا نقاش حول المقاومة. هو هدنة تؤكد موقع ودور حماس التي أرسلت رسالة رسمية إلى إيران لطمأنتها لأن في طهران عدم ارتياح لما يجري وإدراكاً للأهداف الإسرائيلية من ورائه. في الرسالة تأكيد على عدم «التخلي عن المقاومة والسلاح» واعتبار أن هذا الاتفاق يشبه إلى حد ما موافقة حزب الله على القرار 1701»!! أوساط مقربة من إيران وحزب الله ردّت على هذا الطرح بالقول: كل المعادلة مختلفة. حزب الله قاوم ووصل إلى الـ 1701 وكان مدعوماً من إيران وسوريا مباشرة. واليوم المعركة معه لأنه أصبح أقوى ولأن «مشروع الآخرين فشل في سوريا» ولأن الطريق من طهران إلى بغداد إلى الشام وبيروت بات مفتوحاً وآمناً ولم

تتمكن أميركا من إغلاقه وهذا يساعد الفلسطينيين على «الثبات ولا يضطرهم إلى الدخول في هذا الاتفاق المفخخ مع إسرائيل».

وإيران قادرة في مثل هذه الحالة على التعطيل والتأثير وتخريب الاتفاق من خلال فصائل أخرى ولذلك كان الإصرار الإسرائيلي المصري على مشاركة فصائل تعتبر في معظمها «إرهابية» في نظر الأميركيين والإسرائيليين، في التوقيع على الاتفاق!!

في هذا السياق، خرج تصريح للسيد طلال ناجي نائب الأمين العام للجبهة الشعبية القيادة العامة التي يرأسها أحمد جبريل يؤكد فيها التمسك «بحق الفلسطينيين في تنظيم مسيرات العودة ومقاومة الاحتلال» وهذه أولى الإشارات في الاتجاه التي ذكرنا.

في المحصلة اللعبة الإسرائيلية – الأميركية المدعومة للأسف من قبل بعض العرب، وتحت عنوان مواجهة إيران ستؤدي في نظرهم إلى: تحييد الساحة الفلسطينية باستفراد أطرافها وتقييدهم باتفاقات معينة، والعمل على استهداف الوجود الإيراني في سوريا، لاستفراد الساحة اللبنانية. لعبة تستهدف الجميع. حسناً فعل أبو مازن في عدم الدخول فيها وفي التركيز على المشروع الأساس والعمل لإسقاط صفقة القرن، ومواجهة قانون الدولة القومية، والاستعداد لمخاطبة العالم في الأمم المتحدة للخروج من وضع السلطة إلى واقع الدولة الفلسطينية واستخدام الأوراق المتاحة في هذا المجال.

وحدة الموقف الفلسطيني هي الضمانة في أي اتفاق مع العدو. سواء أكان اتفاق هدنة أو اتفاق حل!! والأمران ليسا واردين في عقل الإسرائيلي وترامب إلا لاستهداف الفلسطينيين وتصفية قضيتهم وحقوقهم. الله يستر من الأيام المقبلة!!

20 آب 2018

العار يلاحق العرب

يستمر مسلسل تصفية القضية الفلسطينية بشراكة أميركية إسرائيلية تامة، بل باندفاعات أميركية غير مسبوقة تسابق الخطوات الإسرائيلية في ظل إدارة ترامب، الذي أعلن بكل بساطة منذ مدة قصيرة: «إننا وضعنا القدس خارج الطاولة – تعليقاً على نقل سفارته إليها واعتبارها عاصمة لإسرائيل – وإن إسرائيل ستدفع ثمناً كبيراً لما نالته». ترافق كلامه مع تأكيد أنه سيضع قريباً حق عودة اللاجئين خارج الطاولة أيضاً بعد قراره بإلغاء مساعدة بقيمة 200 مليون دولار للفلسطينيين!! وبالتالي أمام هاتين الخطوتين الهامتين الخطيرتين، على إسرائيل أن تدفع ثمناً ما. يعني أن تعطي شيئاً ما!! هذا ما فهمه كثيرون!! أو تساءلوا حوله. لا توصي حريصاً كما يقال!! نيكي هايلي أعلنت تنفيذ وعد ترامب الثاني في ما يخص عودة اللاجئين وأن القرار اتخذ ولا عودة عنه إلا إذا نفذت منظمة الأونروا «المنحازة» القرار الأميركي بتخفيض عدد اللاجئين إلى خمسماية ألف، كأساس. ولاحقاً يحصون الموتى ولا يبقى بالتأكيد إلا عدد الأربعين ألفاً الذي كتبنا عنه سابقاً كتوجّه لدى إدارة نيكي هايلي «المحترمة»!!

ثم خرج الحريص الثاني ديفيد فريدمان سفير ترامب في إسرائيل وهو إسرائيلي أكثر من الإسرائيليين ليقول: «إن إسرائيل غير مطالبة بثمن ولن تدفع أي ثمن لقاء المواقف الأميركية. لقد أسيئ فهم كلام الرئيس»!! من الواضح أن عملية السلام إذا تمت ستطرح على الطرفين واحداً من حلّين: إما أن تقام دولة فلسطينية منزوعة السلاح وتنشد السلام وإما أن تكون هناك دولة واحدة للشعبين وهو الأمر الذي يهدّد يهودية إسرائيل»!!

نسف فريدمان كلام الرئيس وعبّر عن حقيقة الموقف. إسرائيل ليست ملزمة بشيء. لن تدفع ثمناً. على غيرها أن يدفع الثمن. إسرائيل دولة يهودية ولا نقاش في ذلك. وأكد أن من حقها عدم

تفكيك المستوطنات في الضفة. وقال: «الوضع في الشرق الأوسط والمفاهيم هناك مختلفة تماماً عن الغرب لدرجة أن الغرب لا يفهمها. ولذلك يخطئ في تقديراته وتصرفاته في الشرق الأوسط وفي أنحاء كثيرة من العالم تسود حقيقة بسيطة مفادها أنه لا مكان للضعفاء. الضعفاء فيها ينهارون ويذبحون ويمحون من التاريخ بينما الأقوياء يبقى ذكرهم في التاريخ. يتم التحالف معهم وفي نهاية الأمر يصنع السلام معهم. يتوجب على إسرائيل الحفاظ على قوتها لأن العرب لا يفهمون إلا لغة القوة»!!

هذه فلسفة فريدمان، بل فلسفة إدارة ترامب وسياساتها واستراتيجياتها. وهي تتلاقى تماماً مع ما يتصرف على أساسه نتانياهو الذي وفي مناسبة إطلاق اسم شيمون بريز على موقع مفاعل ديمونا قال: «توجّه الدول العربية المركزية للتطبيع مع إسرائيل بشكل خيالي يدلّ على أن العرب لا يفهمون إلا لغة القوة ولا يحترمون إلا القوي!! مسار التطبيع بين إسرائيل القوية والدول العربية المركزية يجري بوتيرة لم نكن نتخيلها في الماضي وذلك لأن العرب يقدّرون القوي ويسعون إلى التحالف معه»!!

تطابق في التفكير واللغة والمفاهيم والتعبير بين نتانياهو وفريدمان. قناعة واحدة. العرب لا يفهمون إلا لغة القوة ولذلك لا مكان لتحالف. فالعرب يأتون بالقوة. تأخذ منهم ما تشاء وبالقوة. وهذا ما يفعلونه بالفعل. هذا عيب وعار على العرب. والعار الأكبر هو أن يقال هذا الكلام من الأميركيين والإسرائيليين معاً. من الذين يأخذون المال منا بجنون لقاء لا شيء إلا الإهانة!! ومن الذين ينفذون مشروعهم التاريخي ويصفون القضية الفلسطينية، ويخترقون كل دولنا ويذهب بعضنا إليهم لأن ثمة قوياً آخر اسمه إيران فلا بد من مواجهته بهؤلاء الأقوياء الأميركيين والإسرائيليين وهؤلاء لا يفعلون ذلك من أجلنا. هم يحتقروننا. يستغلوننا. يفعلون ذلك من أجل مصالحهم.. نعم، لم يأخذ هذا الكلام ما يستحقه من اهتمام سياسي أو إعلامي، وهو يحمل الإهانة والخطورة البليغتين بحق العرب!!

ليس مطلوباً منهم الزحف نحو القدس. وشنّ الحرب على إسرائيل. العمل البسيط، أن يسدّدوا لـ «الأونروا» ما تحتاجه فتستمر في عملها ولا يذلّ الفلسطيني، ويبقى الحق الفلسطيني على طاولة الأمم المتحدة وغيرها من طاولات الحوار والتفاوض للوصول إلى حل يتلاءم مع القرارات الدولية. شيء من المال الذي ينفق بشكل عشوائي هنا وهناك يمكن أن يغيّر في مسار اللعبة السياسية. هذا إذا

كان ثمة إرادة. عدم المبادرة إلى أي فعل يؤكد نظرة نتانياهو – ترامب ولن يبقى شيء للعرب أو منهم!!

حتى في كلام فريدمان عن الموضوع الفلسطيني، وخيار دولة منزوعة السلاح يقول: «أميركا وإسرائيل معنيتان بسيطرة السلطة الفلسطينية على قطاع غزة والسلطة أفضل بكثير من حماس»!! ويؤكد أن ليس ثمة هدنة طويلة مع حماس في ظل دعوات وضغط من ترامب وغيره في المنطقة إلى توقيع اتفاق معها بمعزل عن السلطة التي يريدون استغلال شرعيتها فقط لتمرير ما يريدون. أبو مازن أعلن موافقته على دولة منزوعة السلاح منذ مدة. أداروا الظهر له. تركوه. اتهموه. كذابون منافقون. يريدون كل شيء لهم. ويعتبرون العرب كذابين كما قال عنهم نتانياهو في الساعات الماضية بعد كلامه المهين الذي عبّر عنه وفريدمان معاً.

عار الإهانة والذل يلاحق العرب في تعامل إسرائيل وأميركا معهم، ونظرتهما اليهم. لكن حقيقة ساطعة موضع فخر واعتزاز تناقض قولهم. في لبنان، نحن عرب أقحاح. أسقطنا إسرائيل طردناها من لبنان ولم ندفع أي ثمن سياسي. نحن في لبنان أثبتنا أننا أقوياء بإرادتنا وصلابتنا وحقنا وقضيتنا وهزمنا الجيش الأسطورة الذي لا يقهر كما كان يقال!! مجد العرب في لبنان. وذلّ إسرائيل فيه وعلى أرضه. وهكذا أيضاً في فلسطين. وثمة عرب كثيرون لا يؤيدون هذه الغطرسة والعنجهية والعنصرية الإسرائيلية والإرهاب الأميركي!! بالأمس القدس. اليوم حق العودة. غداً السيادة على الجولان ستوضع خارج الطاولة. لن يبقى شيء للعرب على الطاولة. بل لن تبقى طاولة. والعار الأكبر أن أحداً من العرب لم يردّ على كلام نتانياهو – فريدمان.

1 أيلول 2018

لا يحمي أوروبا إلا أوروبا

دونالد ترامب يكره أوروبا. يريد إخضاعها بل يريد تدميرها!! هو الذي سبق أن قال: «إن بلجيكا التي تضم مقرّي الاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي هي قرية في مكان ما من أوروبا وليست دولة». هكذا يحتقر الدول. يسقطها. يشطبها. يتجاوزها بكل تاريخها ورمزيتها وأدوارها!!

بعد سنتين من انتخابه أدرك كل قادة أوروبا هذه الحقيقة. حتى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الذي أخذ عليه شركاؤه الأساسيون أنه ساير ترامب، ولم يكن حاسماً في وجهه في ما يتعلق بمستقبل أوروبا وطريقة تعاطي الإدارة الأميركية. حتى ماكرون قال في لقاء السفراء منذ أيام: «التحديات أمامنا. إن على أوروبا أن تحمي نفسها. لا تستطيع أن تراهن على أميركا. علينا أن نتحمّل مسؤولياتنا لضمان أمن وسيادة أوروبا»!! «الأميركيون الشركاء الذين بنينا معهم نظام ما بعد الحرب يديرون ظهرهم للتاريخ المشترك»!! «إن تفكيراً عميقاً بقضايانا مع شركائنا الأوروبيين هو الأساس». ودعا إلى «علاقات استراتيجية مع روسيا في مجال الدفاع»!!

هذا تطوّر كبير جداً في ظل الخلافات بين أوروبا وروسيا. وعدم ارتياح الأخيرة إلى ضم عدد من دول الاتحاد السوفياتي السابق إلى الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، وتمدّد الدرع الصاروخية الأميركية في هذه الدول لتحاصرها، فضلاً عن مشكلة أوكرانيا. حتى فرنسا لم يعد بإمكانها تحمّل هذه السياسة الأميركية الهدّامة المدمّرة المستهدفة أمن كل أوروبا. إنها فرصة بالتأكيد لحوار جدي روسي أوروبي حول عدد كبير من القضايا الدولية، والخاصة بالطرفين، في ظل محاولات ترامب تقويض أسس النظام الدولي الحالية المالية والتجارية والاقتصادية والأمنية والسياسية واستهداف المؤسسات المنبثقة عنها من الأمم المتحدة إلى منظمة التجارة الدولية إلى

الأونيسكو، إلى مجلس حقوق الإنسان، إلى محكمة العدل الدولية وغيرها وغيرها من الهيئات والمنظمات.

مسألة الأمن تقع في الأولوية، وبالتأكيد مسألة الاقتصاد والتجارة حيث يفرض ترامب غرامات وعقوبات عشوائية على عدد من الدول.

كلام ماكرون الأخير ذكّر بكلام المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل التي دعت فيه إلى «أن يأخذ الأوروبيون مصيرهم بأيديهم»!! فيما انتقد وزير خارجيتها هايكو ماس العقوبات التي تفرضها واشنطن على شركاء الاتحاد الأوروبي التجاريين مما قد يجبر أوروبا على الردّ بالمثل معلناً أن «سياسة عقوبات واشنطن على الصين وروسيا وتركيا وغيرها من شركائنا التجاريين يؤثر كثيراً في أوروبا وألمانيا».

سيلفي كوفمان كتبت في صحيفة «Le Monde» (12/7/2018) : «إن الأوروبيين الذين كانوا من أبرز المؤيدين والمسحورين بالولايات المتحدة أدركوا مؤخراً أن ترامب ليس مرحلة عابرة أو صدفة في التاريخ. ثمة قرارات وإجراءات تتّخذ بتغيير العالم» «إن هدف ترامب ليس فقط الحمائية بل تدمير نظام القيم العام»!!

ونقلت في مقالتها عن عدد من الاقتصاديين ورجال الأعمال والمال والباحثين: «ثمة حقيقة تظهر بوضوح. يجب أن نتوقّع قيام عالم لن يكون فيه الجبّار الأميركي صديقاً لأوروبا»!!

نعم، هذه حقيقة بات يدركها كثيرون. هذا الرجل بتصرفاته وقراراته لا يحترم حليفاً أو صديقاً أو اتفاقية أو قراراً أو عملاً مشتركاً. أميركا أولاً. يعني يجب أن تقوم العلاقات على أساس أن يخضع الجميع للمصلحة الأميركية كما يراها هو. أياً تكن انعكاسات القرارات على اقتصادات وسيادات وأمن واستقرار الدول. إذ كانت أوروبا باتت تتحدث بلسان كبار قادتها هذه اللغة، وإذا كان هؤلاء يدعون إلى تعاون وثيق مع الصين وروسيا وتركيا، رغم التباينات والخلافات في كثير من القضايا والمواضيع الاقتصادية والمالية والسياسية، فهذا يعني أننا أمام بدايات تكوّن نظام دولي جديد أو عالم جديد، تضع فيه أميركا نفسها في مكان وكل الآخرين في مكان آخر، وتريد أن تفرض سياساتها عليهم. وهذا أمر لا يمكن أن يمرّ هكذا. ماذا يعني ذلك؟؟

ترامب لن يغيّر. وما دام في السلطة فهو سيستمر في هذه السياسة. يعزل أو لا يعزل مسألة تحتاج إلى وقت، لكن ما دام موجوداً هذه هي سياساته. سيأخذ العالم إلى الفوضى إلى مزيد من التطرف والانغلاق والتعصّب. ومنطق الأمور يقول أن تتلقف روسيا بوتين رسالة ماكرون، ومواقف ميركل التي تواجه مشاكل داخلية صعبة، ليست سياسات ترامب بعيدة عنها، خصوصاً بعد مقتل رئيس جمهورية دونتسك في أوكرانيا المحسوب على روسيا. والاغتيال جاء بعد دعوة ماكرون إلى تمتين العلاقات الدفاعية مع روسيا، في ظل الخلاف المستمر حول الوضع في أوكرانيا. وإن كان البعض قد ربط بين الاغتيال وبين ما يجري في سوريا، لناحية إتهام روسيا أميركا بعدم تسهيل الحل هناك أو بعرقلة الدور الروسي، على أساس أن روسيا «عالقة» هناك كما قال جون بولتون مستشار الأمن القومي الأميركي. في كل الحالات، اللعبة كبيرة بين الأميركيين والروس في أكثر من مكان وتبادل الأوراق، بالتجسّس أو بالتدخّل في الانتخابات، أو بالدم بالواسطة هنا وهناك، أو بالضغط الاقتصادي أو بسباق التسلّح، قائم ومستمر. لكن مع هذا الموقف الأوروبي يمكن الذهاب إلى تفكير من نوع آخر نستفيد منه نحن في المنطقة، في ظل موقف أوروبا المقاطع للمستوطنات الإسرائيلية، والمؤيد لحل الدولتين في فلسطين. مع التذكير هنا بأن التفاهم الأميركي – الإسرائيلي على استهداف أوروبا قائم ثابت ويتطور. منذ أيام قال الإرهابي نتانياهو أثناء زيارته إلى ليتوانيا: «إسرائيل تحمي أوروبا. آن الأوان لكي تدرك ذلك»!! «بفضل رجال استخبارات شجعان كثيرين نجا أوروبيون كثيرون في مدن كثيرة. إنني معني بإحداث توازن في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل من أجل الحصول على تعاون نزيه أكثر وحقيقي أكثر»!!

لماذا التركيز على روسيا؟؟ ليس فقط لأنها اللاعب الأساسي في منطقتنا وحسب، والقوة التي تحسب لها أميركا حساباً رغم حصارها وفرض العقوبات عليها، إنما لسبب آخر وهو أن الصين العملاق السياسي والاقتصادي يتصرف بطريقة مختلفة بمعنى الصين منفتحة على أوروبا وغيرها. ليست متورطة في حروب هنا وهناك. في الأساس تطرح مشاريع مبادرات اقتصادية ومالية هامة على المستوى الدولي وبالتأكيد تريد الاستفادة وتعرف كيف تستفيد من الموقف الأوروبي الرافض لعقوبات وغرامات ترامب!!

بداية مسار يستحق كل الجهد. لمواجهة أميركا الهدّامة. غير الوفية لحلفائها.

2 أيلول 2018

قريباً: أسقطنا سيادة الجولان

مستشار الأمن القومي الأميركي جون بولتون قال تعليقاً على دعم إسرائيل لضم الجولان نهائياً إليها: «سمعت اقتراح الفكرة. لا يوجد نقاش يدور حولها ولا قرار داخل الحكومة الأميركية. من الواضح أننا نفهم قول إسرائيل أنها ضمت الجولان لكن لا تغيير في الموقف الأميركي الآن»!! واضح الكلام. تفهّم الموقف لكن الآن لا قرار. يعني المسألة مسألة توقيت. لاحقاً يمكن أن يأتي القرار ويقال: لقد أزلنا سيادة الجولان عن الطاولة كما سبق وذكرنا في موقف من المقايضة الأميركية – الإسرائيلية المطروحة لتصفية القضية الفلسطينية وما يرتبط بها من قضايا عربية.

رئيس حكومة الإرهاب الإسرائيلية بنيامين نتانياهو الذي يؤكد أن لا عودة عن قرار ضم الجولان، وأن ما كان قائماً عام 2002 عندما أقرّت المبادرة العربية، وفيها تأكيد على الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة بحدود 1967 مقابل العلاقات الطبيعية مع الدول العربية، لم يعد قائماً اليوم. آنذاك كان ثمة شرق أوسط، واليوم ثمة شرق أوسط آخر. طبعاً نجح نتانياهو باستغلال ظروف المنطقة منذ سنوات، وأقامت إسرائيل علاقات مع عدد من الدول العربية قبل الانسحاب بالتأكيد، ويستفيد من خطة «صفقة القرن» التي تطرحها أميركا والقائمة أساساً على تفاهمات مع «دول الإقليم» وما على الفلسطينيين إلا قبولها!!

اليوم، بعد بولتون يقول نتانياهو: «الدولة العبرية لا تزال عند توقعاتها بأن تعترف الولايات المتحدة بسيادتها على الجولان»!!

رئيس فرع الحزب الجمهوري الأميركي في إسرائيل مارك تسيل أكد أن «هناك جهوداً تبذل حالياً في الكونغرس للدفع نحو قرار يؤدي إلى اعتراف الولايات المتحدة بقرار ضم الجولان

لإسرائيل الذي اتخذه الكنيست عام 1981». الموقف يعبّر عن توجّه لدى هذا الفريق لرفع قضية ضم الجولان إلى مرتبة القضية الأولى في معركة الانتخابات النصفية التي ستجري في نوفمبر المقبل، من خلال السعي لكسب أصوات اليهود.

السفير الأميركي في إسرائيل ديفيد فريدمان، وهو إسرائيلي أكثر من الإسرائيليين ويعبّر عن توجهات ترامب الحقيقية قال: «لا يمكنني تخيّل وضع تعاد فيه هضبة الجولان إلى سوريا. لا يمكنني أن أتخيل وبصدق وضعاً لا تكون فيه هضبة الجولان جزءاً من إسرائيل إلى الأبد. ولا تنسوا أنه لا يوجد في هضبة الجولان سكان أصليون يتطلعون إلى حكم ذاتي»!! وأضاف في حديث مع صحيفة «إسرائيل اليوم»: «التنازل عن المنطقة العليا لهضبة الجولان من شأنه أن يضع إسرائيل في مستوى أمني متدن جداً، إلى جانب أنه لا يمكنني التفكير بحصول أكثر شخص غير جدير كبشار الأسد بهذه الجائزة. وهناك سلسلة كاملة من الأسباب تجعلني أتوقع أنه سيتم الحفاظ على الوضع القائم اليوم»!!

وفي الحديث ذاته أكد فريدمان الثوابت الأميركية: «الاعتراف الأميركي بالقدس عاصمة لإسرائيل قرار أبدي لا يمكن لأي إدارة أميركية أن تلغيه»!! وأن «الأونروا منظمة تالفة بشكل حرج وهي لا تساعد على تحقيق سلام إقليمي بل وتخلّد الظروف التي تجعل السلام أصعب. وكونها كذلك لا ترى الولايات المتحدة كيف أن استثماراً آخر في المنظمة سيعيد قيمتها بشكل لائق بالنسبة لدافع الضرائب الأميركي»!!

واضح تماماً التمسّك الكامل بمضمون صفقة القرن. تصفية حل الدولتين. إسقاط حق العودة. تكريس سيادة إسرائيل على الجولان. يعني إسقاط كل الحقوق العربية.

وزير المواصلات والمخابرات الإسرائيلي إسرائيل كاتس وزعيم حزب «يوجد مستقبل» يائير ليبيد المعارض أعلنا أن تصريحات السفير الأميركي فريدمان تعتبر فرصة تاريخية للاعتراف الرسمي من الولايات المتحدة بضم الجولان السوري المحتل إلى إسرائيل.

كاتس قال: «السفير فريدمان وصف بدقة الوضع في الجولان عندما قال أنه لمن الجنون أن يتصوّر المرء أن تقبل إسرائيل بعودة الجيش السوري إلى المرتفعات المطلة على الشمال الإسرائيلي»!! «هذا هو الوقت الملائم للإقدام على مثل هذه الخطوة. الردّ الأشد إيلاماً الذي يمكن

توجيهه إلى إيران هو الاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان ببيان أميركي، إعلان رئاسي منصوص عليه في القانون»!! واعتبر أن هذا الأمر يمكن تحقيقه خلال «بضعة اشهر قد تزيد أو تنقص قليلاً»!!

أما ليبيد فقال: «تصريحات فريدمان تأتي ضمن مسلسل منطقي لانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الأول مع إيران واعتراف الرئيس ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة إليها. إنها فرصة تاريخية ينبغي على الحكومة أن لا تفوّتها لتحصيل الاعتراف الرسمي بهذا الضم».

واضح أن كل ما يجري هو ضمن برنامج محدد ومدروس زمنياً. أي اعتماد سياسة الخطوة خطوة. أو القرار قرار. يعني، تأتي القرارات بشكل متتال، مبرمج، الواحد تلو الآخر، للوصول إلى الهدف النهائي وهو فرض المشروع الإسرائيلي من الدولة اليهودية إلى إلغاء كل الحقوق العربية ولذلك وفي فترة قريبة جداً سنسمع من الرئيس ترامب ومن سفيرته في الأمم المتحدة نيكي هايلي: «لقد أسقطنا سيادة الجولان عن طاولة المفاوضات. نؤيد قرار إسرائيل بضم هذه المنطقة إليها»!!

نحن في أسوأ وضع عربي. الأميركي والإسرائيلي يعلنان بوضوح ماذا سيفعلان بنا. كيف سيسقطان حقوقنا. كيف سيكرّسان الاحتلال ويمارسان الإرهاب. ويذهبان معاً إلى التنفيذ. بعضنا لا يقرأ. وبعضنا يقرأ ويتفاعل ويتضامن لأنه يعتبر أن ما يجري هو ضمن «التفاهم» مع الأميركي أساساً ومع الإسرائيلي لمواجهة إيران وحماية المصالح العربية.

مرة جديدة: ليس دفاعاً عن إيران، ولكن هل تحمى المصالح العربية بالدولة اليهودية وإسقاط حق عودة اللاجئين وضم الجولان والتمدّد الإسرائيلي في ديارنا؟؟

بالتأكيد لا!!

8 أيلول 2018

تهديدات غرينبلات وبولتون

الإدارة الأميركية تريد لقاءً مع السلطة الفلسطينية. لماذا؟؟ لماذا بعد التهديدات والإجراءات والقرارات والخطوات التي أعلن عنها الرئيس ترامب واعتبرها مع جوقته إجراءات عقابية ضد السلطة لأنها ترفض دوراً لأميركا في الحل في المنطقة بعد قرارها نقل السفارة إلى القدس والسعي إلى إلغاء دور الأونروا وإسقاط حق العودة. الرغبة الأميركية الآن هي مناورة. أولاً لم يتمكن ترامب ومن معه في المنطقة من فرض مشروع «التهدئة» في غزة مع إسرائيل بمعزل عن السلطة. وهم يريدون هنا شرعية السلطة ليس أكثر، لكنهم لا يعترفون بها في الأمور الأساسية. عاد بند المصالحة الفلسطينية – الفلسطينية ليتقدّم على بند التهدئة مع إسرائيل. ثانياً تستعد السلطة للذهاب إلى الاجتماع الدوري للأمم المتحدة. قد تعلن هناك عن خطوات منها الاستعداد للانتقال من سلطة إلى دولة، والانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية وغيرها من الإجراءات. لم تعارض السلطة لقاء مع الأميركيين لكنها تقدمت بشروط منها العودة عن القرارات وانتهاء دور عرّابي صفقة القرن جاريد كوشنير وجيسون غرنيبلات. وبالتأكيد الرئيس ترامب لم يوافق على ذلك. أصرّت السلطة على مواقفها. فماذا جرى؟؟

غرينبلات أعلن بوضوح: «لن نقدم أي خطة لا تلبي جميع جوانب أمن إسرائيل. لأن للأمن الإسرائيلي أهمية كبيرة بالنسبة إلينا. والإدارة ملتزمة بأمن إسرائيل ونعتقد أن الخطة ستعكس ذلك بشكل واضح في النهاية وسيشعر كلا الطرفين بالارتياح»!! الخطة ستكون وثيقة شاملة وستقدم حلولاً واضحة ستسمح للطرفين بالنظر فيما إذا كانا على استعداد للتعايش معها. والرئيس الأميركي فعل شيئاً لم يملك أي رئيس شجاعة القيام به. الاعتراف بحقيقة أن القدس هي عاصمة إسرائيل

وستظل دائماً عاصمة لإسرائيل»!! وأكد غرينبلات الموقف من الأونروا: «النموذج الحالي معيب ولا يمكن إصلاحه»!!

ترى كيف يمكن أن يشعر الطرف الفلسطيني هنا بالارتياح؟؟ القدس عاصمة أبدية لإسرائيل. والأونروا يجب أن تلغى. يعني يجب أن يتكرس إسقاط حق العودة. كيف يمكن للفلسطيني أن يشعر بالارتياح عندما يتم تكريس المواقف والخطوات والقرارات والإجراءات الأميركية – الإسرائيلية بما يلغي حقوقه؟؟ وكيف يمكن أن يتحقق سلام مع هذا الإجراء الأميركي على أن لا خيار ولا حلول بديلة إلا ما تقدّم به الرئيس ترامب الذي يمتلك حسب غرينبلات، توجهاً بشأن النزاع الشرق أوسطي «مختلفاً» عن أسلافه، لأنه يعرف تاريخ النزاع ولا يعتمد على الأفكار البالية حول ما يجب أن يكون لكنه يركز على ما يمكن أن يكون»!!

أقرب المقربين إلى ترامب يؤكدون جهله وعدم معرفته بتاريخ المنطقة وقضاياها ولا سيما القضية الفلسطينية. لا بل وصفوه بأبشع الأوصاف والنعوت. ما تقدّم به هو ضرب من الجنون لأنه لا يمكن أن يفتح باب السلام بل أبواب جهنم والحروب والكراهية والحقد لأن فيه إلغاء لشعب ولحقوقه بالكامل وهذا لا يمكن أن يمر بهذه السهولة حتى لو كانت الإدارة الأميركية وإسرائيل مقتنعتين بأن الظرف العربي الحالي والعلاقات مع بعض «دول الإقليم» يمكن أن يمرّر هكذا مشروع فتتجاوزا حقيقة أن الصراع في المنطقة سببه الاحتلال الإسرائيلي لأرض فلسطين لا يمكن أن يحل بطرد الشعب الفلسطيني وإسقاط حقوقه. بالعكس هذا سبب لاستمرار الحروب المفتوحة، والتي ستكلف الكثير من الدماء، وهي بالتأكيد لن تكرّس أمناً وسلاماً واستقراراً.

في هذا الوقت خرج الإسرائيليون وعلى رأسهم وزراء واقتحموا المسجد الأقصى مع عدد من المستوطنين بحماية أمنية مباشرة، وبمنع واضح للمصلين المسلمين من القيام بواجب الصلاة في مسجدهم. وأعلن المستوطنون إصرارهم على إعادة بناء «الهيكل» لأن الأرض لهم!! إضافة إلى الإعلان عن خطوات استيطانية جديدة في القدس وحولها وفي الضفة، في سياق حرمان الفلسطينيين من البقاء في أراضيهم!! فهل هذا يطمئن الفلسطيني كما يدّعي غرينبلات الذي لاقاه مستشار الأمن القومي الحاقد جون بولتون الذي ومع رفض السلطة الفلسطينية الشروط الأميركية للقاء، وتحسباً لما يمكن أن يعلنه الرئيس الفلسطيني في الأمم المتحدة قال: «سنذهب إلى إقفال نهائي لمكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن لأن الفلسطينيين يرفضون بدء مفاوضات مهمة ومباشرة مع

إسرائيل»!! ماذا تركتم لهم يا سيد بولتون للتفاوض بشأنه؟؟ أين هي المفاوضات المهمة؟؟ ماذا ستتناول؟؟

وأضاف: «إذا قامت المحكمة الجنائية الدولية بملاحقتنا نحن وإسرائيل أو حلفاء آخرين فلن نبقى من دون حراك. يمكن أن نمنع القضاة والمدّعين العامين في المحكمة من دخول أميركا. كما يمكن أن نفرض عقوبات على أرصدة المحكمة المودعة في المنظومة الدولية الأميركية وسنحاسبها في إطار العدالة!! وسنفعل الشيء ذاته مع أي دولة أو شركة تتعاون مع تحقيق المحكمة الجنائية الدولية ضد الأميركيين»!!

هكذا بكل وقاحة ووضوح يقولون: نحن من يقاضي مؤسسات العدالة الدولية: نحن القضاة. نحن أصحاب القرار. نقرّر ما نشاء. نفعل ما نشاء. نرتكب ما نشاء ندمّر ما نشاء وأينما نشاء ولا يحق لأحد مساءلتنا. وأي جهة أو منظمة من منظمات العدالة الدولية وحقوق الإنسان ممنوع عليها التوجّه إلينا وإلا تعرضت هي للملاحقة من قبلنا.

إنهم قطّاع طرق. فارّون علناً من وجه العدالة. متمردون عليها. خارجون على القانون. فالتون. فهل يشكّلون مصدر اطمئنان لأحد في العالم؟؟ فما بالكم بفلسطين وشعبها؟؟ إلا أن ممارساتهم في الوقت ذاته تعبّر عن الخوف وعن القلق مما يمكن أن يواجههم لأنهم يعرفون تماماً ماذا يفعلون.

المسألة هي برسم العالم وليست برسم الفلسطينيين وحدهم. في هذا السياق ينبغي توجيه رسالة تأييد وتهنئة إلى وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني لرفضها استقبال وفد من المستوطنين اليهود برئاسة رئيس المجلس الإقليمي الاستيطاني في شمال الضفة الغربية المحتلة يوسي داغان، الذي وصل إلى مقر الاتحاد في بروكسل في سياق حملة لمواجهة ما يسمونه «الحملة الدعائية الفلسطينية العنصرية ضد إسرائيل واليهود» و«لمكافحة نزع الشرعية والمقاطعة التي تستهدف الدولة العبرية» (المقاطعة هي للمستوطنات ومنتوجاتها وليست لإسرائيل كما يزعمون). ويأتي هذا التحرك بعد قيام وفد من نواب الكنيست العرب بزيارة الاتحاد الأوروبي وشرح أبعاد مخاطر قانون القومية وسياسة التوسّع والاستيطان التي تنفذها إسرائيل.

ليت العرب يفعلون شيئاً في هذا الاتجاه!!

10 أيلول 2018

فلسطين: الحقيقة الساطعة

تتوالى القرارات الأميركية الإرهابية ضد الشعب الفلسطيني. نعم. أميركا تمارس الترهيب. لا مانع لديها من تعريض صحة الفلسطينيين، ومنع الطبابة والدواء عن مرضاهم، وتهديد وجودهم، ومنعهم من التعلّم، بقرارات مباشرة منها تضاف إلى سلسلة من الممارسات الإسرائيلية الإرهابية التي تعرّض للخطر حياة كل الفلسطينيين على أرضهم وتسعى إلى تجويعهم وتعطيشهم وقتلهم وتهجيرهم وطردهم من ديارهم لإقامة الدولة اليهودية عليها.

أميركا أقفلت مكتب منظمة التحرير في واشنطن. طردت ممثلها. حجبت المساعدات عن السلطة الفلسطينية بقيمة 200 مليون دولار، أوقفت مساهماتها في تمويل الأونروا ورفضت استمرار دورها. بدأت بالمدارس في القدس التي قال رئيس بلديتها: «سنغلق مدارس الأونروا ونسمح باختيار أفضل للأهالي كما يفعل 99% من السكان. الهدف هو إزالة العامل الذي يعيق التطوير المستمر للقدس!! نريد إنهاء الإشارة إلى اللاجئين وسنعاملهم كمقيمين»!! وأضاف: «إزالة الأونروا من القدس سيخفض التحريض والإرهاب ويحسّن الخدمات».. بعد المدارس جاء قرار بوقف المساعدات للمستشفيات التي تخدم ملايين الفلسطينيين، ومن بينها مستشفى أوغوست فيكتوريا وهو مستشفى كنسي عريق إلى جوار جبل المشارف ومستشفى سانت جورج الفرنسي، وهو أهم مركز تخصصي لعلاج أمراض العيون في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة!!

موتوا. جوعوا. موتوا قهراً وظلماً وترهيباً واغتيالاً، وتحت التعذيب، وفي السجون، امرضوا. ولا علاج لكم. فليصبكم العمى، والمرض المستعصي والدواء أمامكم ويمنع عليكم استخدامه!! هذه إنسانية ترامب وفريقه. وهكذا «يخفّض التصعيد». وهكذا يتحقق السلام!! هذا هو مفهوم العنصريين في أميركا وإسرائيل للسلام والأمن والاستقرار!!

صهر الرئيس جاريد كوشنير يقول: «هذه أفضل طريقة لدفع الفلسطينيين إلى المفاوضات وتحقيق السلام»!! إدارة ترامب تعزز فرص السلام لأنها تبدّد الأوهام التي تعلّق بها الكثيرون في المنطقة بشأن صنع السلام في الشرق الأوسط وكانت يجب أن تتغير حسب رأينا»!!

أما شريكه في خطة صفقة القرن جيسون غرينبلات فقد كرّر القول باستخفاف كلي بعقول الناس: «الإجراءات العقابية الأميركية الأخيرة لن تضرّ باحتمالات السلام بل ستزيد فرص تحققه. وهي أزالت «الحقائق الزائفة» المحيطة بعملية السلام. والقيادة الفلسطينية تستحق قطع المساعدات عنها بسبب شيطنتها الإدارة الأميركية». وأعلن: «إن المفاوضين الأميركيين دخلوا مرحلة ما قبل تدشين الخطة رغم مقاطعة القيادة الفلسطينية لها»!! داعياً إلى إنهاء الجزء الاقتصادي من الخطة لأن الاقتصاد الناجح حاسم بالنسبة إلى الفلسطينيين!!

الصهر يعتبر القدس وحق العودة أوهاماً. وغرينبلات يعتبر الأمرين ومطالب الفلسطينيين حقائق زائفة!! ثمة حق واحد ثابت ومؤكد بالنسبة إليهما وإلى رئيسهما والاستراتيجية الأميركية، إنه حق إسرائيل في الاستيلاء على الأرض، وقتل الناس وطردهم وإقامة الدولة اليهودية، أي مشروع الحرب المفتوحة في المنطقة. فهل بمثل هذه السياسة يتحقق السلام؟؟ الأوهام الحقيقية هي في العقل الأميركي. في القناعة بأن الفلسطينيين سيقبلون بالتخلي عن حقوقهم مقابل تحسين أوضاعهم الاقتصادية بعد تعريضهم للجوع والفقر والأمراض. يفكرون بمنطق الصفقات والرشوة. مجموعة من الجهلة الحاقدين الذين لا يعرفون تاريخ المنطقة وتاريخ الصراع فيها. متهورون. عبثيون، لا يقدّرون عاقبة ما يقولون وما يفعلون. يستندون إلى أحقادهم ومنطق القوة لكن عبر التاريخ وفي كل التجارب لم يكن الحقد مرشداً إلى الأمن والاستقرار والإقرار بالحقوق وتحقيق السلام. كما لم يكن منطق القوة الضمانة لذلك. ثمة شعوب احتلت أرضها لسنوات طويلة أو خضعت لاستعمار وانتداب لعقود طويلة من الزمن. قاتلت. تحملت. صبرت. ثم نالت حقوقها. وها هي فرنسا اليوم تقدّم اعترافاً ولو ناقصاً واعتذاراً ناقصاً عما ارتكبته بحق الجزائر وشعبها!!

ما يفعله الأميركيون والإسرائيليون العنصريون اليوم قد يتحقق منه الكثير لأسباب عديدة. لكن ذلك لا يعني أنه حسم الصراع. وفي آخر قرارات الحكومة الأميركية قطع التمويل عن مشاريع تشجع على التعايش بين الفلسطينيين واليهود وإقامة نشاطات رياضية وما شابه. مركز بيريز للسلام

في يافا انتقد القرار الأميركي، كما سبق لكثيرين من اليهود الأميركيين أن انتقدوا السياسات الإسرائيلية المتهورة.

أميركا وإسرائيل تستندان إلى منطق القوة وتتصرفان بخوف من المحكمة الجنائية الدولية ومن محكمة العدل الدولية. لأن عدداً من رموزهما متهم بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وتخشيان استدعاءهم إلى المحاكمة. لا يدوم ظلم وقهر. ولا تدوم قوة. القوة الوحيدة التي يجب الاستناد إليها هي قوة العقل والمنطق. وما يجري اليوم لا علاقة له بالعقل أو بالمنطق. أبداً.

إنها اندفاعة مجنونة من مجموعة من الحاقدين تستفيد من واقع عربي مأزوم ومن اندفاعات عربية غير مسبوقة باتجاه إسرائيل لكن لا سلام في المنطقة دون حل عادل للقضية الفلسطينية مهما افتعلوا من مشاكل ومارسوا من ضغوطات واطلقوا من تهديدات. فلسطين هي الأساس. العرب تعهدوا بدفع مبلغ من المال للأونروا. يجب أن يبقى مستمراً، في موازاة ضغط على الأميركيين لوقف اندفاعاتهم التي تسبق الخطوات الإسرائيلية، والاتحاد الأوروبي اتخذ قراراً شجاعاً بتعويض النقص الحاصل في ميزانية الأونروا تمسكاً بموقفه المدافع عن حل الدولتين.

كل ما يجري في المنطقة في سياق الصراع المفتوح أساسه فلسطين وحقها ومستقبلها. هذه هي الحقيقة الساطعة وكل الادعاءات الأخرى والتحليلات والسياسات المبنية عليها هي الحقائق الزائفة والأوهام. لعنة الله على هذه الأيام يأتي فيها جاهل مثل جاريد كوشنير يهدد الاستقرار العالمي ويضع حلولاً لتصفية القضية الفلسطينية معتبراً أنها السلام الحقيقي، ليلاقي عصابات الإرهاب في إسرائيل التي قال أركانها التالي:

وزير الطاقة يوفال شطانيش: «السلطة الفلسطينية تجاوزت كل الحدود حان الوقت كي يدفعوا الثمن»!!

إسرائيل كاتس وزير الاستخبارات: «ترامب يقشّر قشرة تلو الأخرى كما يقشرون البصل، ويدعم تجنيس اللاجئين في دول أخرى مثل سوريا ولبنان والعراق والأردن.. الخطوات الأميركية تنبع من سياسة داخلية وأيضاً من رؤية تاريخية صحيحة وعميقة للنزاع»!!

وزير البناء والإسكان يوؤاف غالانت: «كلام بولتون حول محكمة العدل الدولية واضح وشجاع عندما قال أميركا ستحارب القرارات المحرفة للمحكمة»!!

16 أيلول 2018

ماذا بعد إسقاط الطائرة الروسية؟؟

أن تضرب إسرائيل مواقع إيرانية أو «نظامية» على الأرض السورية لم يعد حدثاً للأسف. الطائرات الحربية الإسرائيلية تتصرف بحرية تامة وحكومة الإرهاب في إسرائيل تكرّر التأكيد أنها ستستخدم كل الوسائل لضرب المواقع ومراكز الأسلحة الإيرانية وطرق الإمداد التي يتم إيصال السلاح من خلالها من الجانب الإيراني إلى حزب الله. لكن ضربة الساعات الأخيرة في محيط اللاذقية وسقوط طائرة عسكرية روسية كان حدثاً مدوّياً. منطق الأمور يقول أن لا مصلحة للإسرائيلي في استهداف الطائرة الروسية مباشرة، لأن التنسيق قائم بين المسؤولين الروس والإسرائيليين، لمنع حصول أي اصطدام، على قاعد تأكيد حرية الحركة لإسرائيل وتفهّم دوافعها، وهي بدورها تدرك حساسية وأهمية الدور الروسي وتستفيد منه، وتبلغ روسيا عن أي تحرك تريد القيام به. إذاً ماذا جرى؟؟ وما هي النتائج؟؟

العملية الأخيرة، جاءت بعد ساعات على اتفاق بوتين – أردوغان حول إدلب. في الأساس، روسيا وإيران والنظام السوري لم يكونوا مع هذا التوجّه. الروس كانوا يتحدثون عن حسم المعركة ضد الإرهابيين وضرورة انسحابهم من المنطقة ورفضوا إعطاء مهلة إضافية لأردوغان لضمان سحبهم، والإيرانيون كانوا ينتظرون «المعركة الأخيرة»، والنظام كان يتحدث دائماً عن الحسم واستعادة كل المناطق الواقعة تحت سيطرة الإرهابيين. اجتماع طهران الثلاثي بين روحاني وبوتين وأردوغان لم يصل إلى نتيجة حاسمة. لقاء أردوغان بوتين عقد في ظل الإصرار التركي على رفض العملية العسكرية، من قبل النظام وحلفائه، والتمسك بمطالبه ومصلحة تركيا في هذه المنطقة، وهي على أزمة عميقة مع أميركا خصوصاً لناحية علاقة الأخيرة بالأكراد، نظراً للتهديدات الأميركية لإيران، ومضاعفة العقوبات على روسيا، والعمل الأميركي لعرقلة الدور الروسي على

الأرض السورية خلافاً لما أوحت به قمة «هلسنكي» ولما راهن عليه كثيرون وبنوا حساباتهم على أساس أن اتفاقاً نهائياً قد تمّ بين ترامب وبوتين فيما يخص سوريا، وبعد فشل كل المحاولات للاتفاق على ملفات سوريا وأوكرانيا تحديداً والقضايا الاستراتيجية الأخرى من الدرع الصاروخية إلى النفط والغاز والعقوبات على طهران، وامتداداً على موسكو، منطق الأمور يقول بالمحافظة على هذا التفاهم الروسي الإيراني التركي في هذه المرحلة. فكان الاتفاق حول إدلب. لكن الاتفاق يشدّد على إخراج الإرهابيين، وبقاء القوات التركية في مناطق معينة، الإيرانيون أيدوا. النظام أيّد. مما يعني عملياً أن العملية العسكرية لم تُلغَ. تأجلت. وبالتالي ينبغي أن يكون تفاهم بين القوى الثلاث روسيا إيران تركيا على «استئصال» جبهة «النصرة» و«داعش» وغيرهما من التنظيمات المصنفة إرهابية. وإذا لم يحصل ذلك، يعود الآخرون إلى خطتهم. إنها لعبة الوقت في دائرة لعبة المصالح. لا سيما وأن رفضاً روسياً لبقاء القوات الأميركية في المناطق الكردية – مناطق النفط – وأميركا تعمل على ابتزاز روسيا وتضع أمامها هدف إخراج إيران من سوريا بالتنسيق مع إسرائيل، كما أن ثمة رفضاً لبقاء القوات التركية. إذ إن «الوجودين» «التركي والأميركي» ليسا منسّقين مع «الحكومة السورية»!! كما يؤكد دائماً الوزير الروسي لافروف: «كل القوات الأجنبية الموجودة في سوريا من دون إذن دمشق يجب أن تغادر». يرد بولتون: «واشنطن لديها ذراع في المفاوضات مع موسكو لأنها عالقة في سوريا في الوقت الراهن». واضح الكلام عن محاولة توريط روسيا وإغراقها وابتزازها كما أعلن ترامب: «ترفع العقوبات عن روسيا مقابل التعاون حول سوريا وأوكرانيا»!! والإشارة إلى عدم إمكانية انطلاق عملية إعادة الإعمار دون الحل السياسي بعد أن كان ترامب يؤكد العمل على سحب قواته. إنها إسرائيل!! والحرب على إيران، والحديث عن ناتو عربي في هذا المجال ردّ عليه وزير الدفاع الإيراني العميد أمير حاتمي: «الكلام عن ناتو عربي جزء من استراتيجية زرع الخلافات واستغلالها. كلام لا أكثر لأن الحلف سيصبح تحت تصرف الذين يحملون همّ القضية الفلسطينية ويعتبرون الكيان الصهيوني العدو الأساسي. سنحتفظ بقدراتنا الصاروخية ونعمل على تعزيزها»!!

النار تحت الرماد كما يقال.. وتتزامن هذه الوقائع مع استمرار الحديث الأميركي عن استعداد النظام لشن حرب بالأسلحة الكيميائية تستوجب رداً قاسياً من أميركا وعدد من الدول الغربية، واستمرار المسؤولين الروس بالحديث عن سيناريو يعدّ من قبل «أصحاب الخوذ البيضاء»

ومن وراءهم لتنفيذ «مسرحية» هجوم كيميائي على إدلب ومحيطها وإتهام النظام به للقيام بعمل ضده!!

كل هذه الأحداث والتطورات والمواقف توصل إلى نتيجة واحدة. ما زلنا في دوامة الحرب. وما دام الهدف إخراج إيران من سوريا فالحرب ستكون طويلة. العد العكسي يقترب لفرض المزيد من العقوبات الأميركية على إيران وروسيا، والضغط الأميركي على الدول المصدّرة للنفط لزيادة إنتاجها ومنع ارتفاع الأسعار، وقد كرّر ترامب الكلام التهديدي الواضح «نحن نحمي أمن هذه الدول وعليها أن تحمي مصالحنا أيضاً وأن تزيد إنتاجها وتمنع ارتفاع الأسعار وإلا من دوننا فهي تنهار»!!

إيران في المقابل تقوم بحركة سياسية دبلوماسية مع الصين وروسيا وخصوصاً مع أوروبا لدفعها إلى ترجمة وعودها بالمحافظة على الاتفاق النووي بخطوات عملية تردّ على الضغوطات الأميركية وتحمي «حقوق إيران ومصالحها» كما كرّر أكثر من مرة وزير خارجيتها محمد جواد ظريف، وتلوّح بالاستعداد للمواجهة في كل مكان كما يعلن القادة والمسؤولون العسكريون والمرشد الأعلى الإمام الخامنئي.

تبقى الإشارة إلى نقطة مهمة يجب أن يعرفها المعنيون: جنرال إيراني كبير قال لمسؤول أمني عربي صديق رداً على مطالبة أميركا بانسحاب القوات الإيرانية من سوريا: «عندما تنسحب إسرائيل من الجولان، تنسحب إيران من سوريا»!!

هل يحتاج هذا الكلام إلى تفسير؟؟

إسرائيل لن تنسحب من الجولان بل ستضمه إليها وبدعم أميركي، وبالتالي إيران لن تنسحب بالسهولة والخفة التي يتوقعها البعض، وهذا يعني ما يعنيه من استمرار الحرب بأشكال وأساليب مختلفة آخذين بعين الاعتبار أن إسقاط الطائرة الروسية سيزيد الأمور تعقيداً ولن تقبل روسيا «الاعتداء» أو «الإهانة» الإسرائيلية لهيبتها ولسلاحها فوق الأراضي السورية. وبالتأكيد سيكون لروسيا قرارات وإجراءات تؤثر في مجرى الأحداث.

19 أيلول 2018

خطأ أميركا في العراق مستمر

يعترف الرئيس ترامب بأن أخطر القرارات التي اتخذتها أميركا هو قرار إدارة الرئيس جورج بوش الابن إرسال قوات عسكرية إلى منطقة الشرق الأوسط!! وأن الخطأ الثاني الاستراتيجي هو قرار الرئيس باراك أوباما سحب هذه القوات!! وقد كلفت هذه العمليات 7 تريليون دولار وملايين البشر، من أفغانستان إلى العراق وغيرها. كأنه يقول: إدارة بوش ورّطتنا وأرسلت القوات ولم يعد بالإمكان سحبها لذلك ينتقد إدارة أوباما. علماً أنه أكد سعي إدارته لسحب القوات الأميركية من أفغانستان وكذلك من سوريا. في الجانب الأول تسير المفاوضات قدماً مع طالبان، وثمة خطط لاستبدال القوات النظامية بقوات شركة «بلاك ووتر» التي دمّرت العراق ونهبت ما نهبت بإشراف مسؤولين أميركيين وهذا يعني فعلياً استباحة الأرض الأفغانية من قبل «مرتزقة» هذه الشركة دون رقيب أو حسيب. أما في سوريا فقرار الانسحاب قائم لكن ترامب يبحث عن ثمن يريده، وهو بالتأكيد لا يعطي إشارة التنفيذ قبل التفاهم مع إسرائيل المعنية مباشرة بما يجري على الساحة السورية إضافة إلى الحسابات الأميركية مع روسيا.

ليست تصريحات ترامب الأولى في سياق الاعتراف بمسؤولية أميركا عن خراب الشرق الأوسط تحت عنوان تعميم الديموقراطية. ولي في هذا الصدد كتابان. واحد بعنوان «إدارة الإرهاب»، يتعلق بسياسة إدارة بوش الابن، والثاني بعنوان «إدارة الخراب» يركّز على دور إدارة أوباما. علماً أن التدخل الأميركي في أفغانستان حاصل منذ السبعينات والهدف كان استهداف الاتحاد السوفياتي آنذاك، ورغم الكوارث التي حلّت بالبلاد وامتدت إلى مناطق أخرى والتداعيات الخطيرة ومنها استفادة إيران التي يريد ترامب مواجهتها اليوم، فإن المسؤولين الأميركيين عن تلك الأعمال التي كانت بداية إطلاق الحركات المتطرفة وامتداداً «الإرهاب» كما يصفه الأميركيون أنفسهم

وتحديداً إدارة ترامب كانوا يفاخرون بما حققوه من إنجاز سقوط الاتحاد السوفياتي – المهم –. اليوم، ماذا يريد ترامب من وراء كلامه؟؟

انتقاد التدخل، وإرسال القوات، وانتقاد سحب القوات، بسبب فشل التدخل، وكلفة بقاء القوات المادية والسياسية والأمنية والمعنوية والبشرية، يعني الاستمرار في سياسة الهروب إلى الأمام. أما في المضمون والمبدأ فماذا فعل؟؟ تدخّل في أكثر من مكان. وذهب إلى أبعد مكان في ما فعله في فلسطين. هل قرار اعتبار القدس عاصمة أبدية لإسرائيل هو قرار عقلاني وسليم، ويرسي الاستقرار في الشرق الأوسط؟؟ وهل قرار تأييد قيام «الدولة اليهودية» يؤكد على الديموقراطية والحرية أم يكرّس العنصرية؟؟ وهل «صفقة القرن» وإقرارها من الجانب الأميركي ومحاولة فرضها على الطرف الفلسطيني ولأنه رفض تمّ اتخاذ سلسلة من الإجراءات العقابية وفاخر مساعدو ترامب بها واعتبروها مسهّلة للعملية السلمية فيما هي محاولة قضاء على القضية الفلسطينية بالكامل مع ما يعني ذلك من مخاطر ومن دفع الأمور إلى صدامات دموية وإلى تعميم الحقد والكراهية؟؟

كلام ترامب جاء بعد ساعات من التطورات التي شهدتها الساحة السورية إثر قصف إسرائيل لمنشآت ومواقع تعتبرها مراكز حساسة وتخزن فيها أسلحة إيرانية تسلّم إلى حزب الله، وبعد أيام من قصف محيط مطار دمشق واستهداف طائرة إيرانية محمّلة بالسلاح إلى حزب الله كما أعلنت القيادة العسكرية الإسرائيلية والحدث الأبرز كان إسقاط طائرة روسية ومصرع 15 عسكرياً كانوا على متنها بصواريخ «روسية» موجودة لدى الجيش السوري أثناء محاولة الرد على القصف الإسرائيلي.

حادث خطير، وله دلالاته، اعتبرته موسكو عدوانياً وسعى نتانياهو إلى محاولة لملمة تداعياته وتأكيد حرصه على العلاقة مع روسيا وعلى حق إسرائيل في استهداف أي موقع يمكن أن يشكل خطراً عليها!!

وفي ذكرى عاشوراء في لبنان، ردّ السيد حسن نصرالله على المسؤولين الإسرائيليين وتهديداتهم بالقول: «إذا كنتم تتحدثون عن صواريخ وأسلحة متطورة، وتريدون قطع طرق تمويل الحرب بها فقد انتهى الأمر». و«حسم الأمر». «إن الحزب يملك من الصواريخ الدقيقة وغير الدقيقة ما يجعلكم في حال وقوع المواجهة ترون ما لا تتوقعونه أبداً»!!

نتانياهو وعصابة الإرهاب في إسرائيل الذين يهددون دائماً بضرب لبنان واستهدافه لتدميره وإعادته خمسين عاماً إلى الوراء، أكدوا «أن لا نية لدينا للحرب» لكن «إذا فرضت علينا سيكون الرد قوياً ولا يتوقعه أحد»!! مؤكدين أن «إيران تدعم تهديدات نصر الله» وأن «استمرار تدفق السلاح هو الدافع لشن العمليات على سوريا».

يأتي هذا الكلام بعد أيام من نقاشات دارت في إسرائيل طرحت خلالها تساؤلات حول جهوزية واستعداد الجيش الإسرائيلي للحرب، وصلت إلى حد مطالبة مفوض شكاوى الجنود في الجيش يتسحاق بريك، بشكل غير مألوف، إلى تعيين «لجنة تحقيق من خارج الجيش برئاسة قاض متقاعد من المحكمة العليا كي يدقق في مدى جاهزية الجيش للحرب»!! وجاء كلامه بعد أيام من تصريح رئيس أركان الجيش غادي أيزنكوت «أن جيشه على أتم الاستعداد لمواجهات حربية في كل الجبهات»، وأكد اليوم قائد القوات البرية الموقف ذاته. لكن مجرد صدور الموقف الأول والمطالبة بالتحقيق يعني أن ثمة قلقاً كبيراً داخل الجيش الإسرائيلي فكيف إذا توقف المعنيون أمام كلام السيد نصرالله والذي يقول فيه بوضوح. لقد فات الأوان. مرّرنا كل ما نريد من أسلحة وجهوزيتنا عالية للمواجهة.

ما جرى في الأيام والساعات الأخيرة لا يخرج عن معادلة أن الطرفين يستعدان للحرب ولكنهما لا يريدانها. على الأقل الآن. إلا أن تراكم الأحداث يمكن أن يؤدي إلى تدحرج الوضع نحو المواجهة فكيف إذا كانت الحركة الإسرائيلية منسّقة مع الأميركيين الذين لوّحوا مراراً باحتمال شن حرب ضد سورية ولبنان لاستهداف إيران فعلياً، وفي ظل الخلاف الأميركي – الروسي والمبالغة الروسية في الحديث عن انتهاء الحرب في سوريا وانتصار النظام أو الحلف الذي وفّر الحماية له؟؟

منطق الأمور، ما دامت القضايا الأساسية لم تحل بين لبنان وإسرائيل، وليس ثمة حل سياسي ثابت نهائي في سوريا، وإسرائيل تصرّ على حرية الحركة بغطاء روسي أميركي، رغم إسقاط الطائرة الروسية، ومع ازدياد الضغط الأميركي على إيران وعلى كل من يقف إلى جانبها، فإن احتمال المواجهة في لحظة ما يبقى قائماً. ويجب التحسّب له. وعلى المستوى اللبناني، أياً تكن المواجهة، والتي يمكن أن تصل نتائجها إلى تدمير البلد، فإن إسرائيل لا يمكن أن تربح. وقد جربت في السابق ووصلت إلى هذه النتيجة. وأي حل سياسي لا يمكن أن يتجاوز إيران في ظل الوقائع

والمعطيات الميدانية السياسية والمصالح الأمنية والاقتصادية لروسيا وإيران، وفي جانب معين لتركيا، من قبل الأميركيين والإسرائيليين.

مرة جديدة، تؤكد الوقائع للأسف أن الحرب في سوريا وفي هذه المنطقة الجغرافية المحيطة بها من لبنان إلى العراق، لم تنته بعد. وسنشهد فصولاً دموية كبيرة.

وللتذكير نعود إلى ما قالته السفيرة الأميركية السابقة في الكويت وليبيا ديبورا جونز إلى صحيفة غازيتا الروسية (25/2/2018) : «لا أعتقد أن أحداً في الشرق الأوسط يفكر أن غزو العراق كان خطأ استراتيجياً وسوف ينظر إليه على أنه خطأ استراتيجي في القرن 21. كل عمل إرهابي أو عسكري ضد أميركا يرافقه تغيير في العقيدة العسكرية، والمفارقة في ما حدث تكمن في أنه كان لدينا جنرالات في الخارجية كولن باول وريتشارد أرميتاج كانا ضد الغزو ويعارضانه فيما المدنيون مثل رئيس البنتاغون ورامسفيلد كانوا يدعمون القرار بقوة»**!!** الخطأ الذي ارتكب حلّ كارثة على المنطقة ودمّر كل شيء ولا تزال تداعياته مستمرة حتى اليوم».

إنه اعتراف بمسؤولية أميركا، وما يجري اليوم شبيه بما قالته جونز. ولم يتغير شيء في الذهنية. المتغير الوحيد: تدهور الوضع في الدول العربية عموماً. خرابها. وتدهور البعض في الهرولة نحو أميركا، وامتداداً نحو إسرائيل ولم يحصد إلا الخيبات والصدمات.

20 أيلول 2018

أميركا واللعب بالنار

في نهاية العام الماضي أعلنت إدارة الرئيس ترامب خطتها الاستراتيجية وفيها: الصين وروسيا دولتان منافستان ووضعت برنامجاً للحد من نفوذهما ودورهما المتناميين. سياسات الأشهر السابقة بنيت على أساس هذه الاستراتيجية. لكن تشابك الأمور الداخلية الأميركية بدءاً من التركيز على التدخل الروسي في الانتخابات التي أوصلت ترامب إلى الرئاسة، والتحذيرات المتتالية من تدخلات جديدة في الانتخابات النصفية المقبلة، والعلاقات الوثيقة بين مساعدي ترامب وجهات روسية، وخصوصية ما تملكه روسيا من معلومات حول هذا الموضوع، جعل معلقين أميركيين يعتبرون رئيسهم ضعيفاً أمام «النرجسي» بوتين في هلسنكي، و«غرامات ترامب» وعقوباته على العالم، على دول صديقة وحليفة ومنافسة، والتهوّر والاستعلاء في التعاطي مع الآخرين، ولغة البازار والمتاجرة المقرونة بالتهديد والوعيد التي يستخدمها، كل هذا أدى إلى توترات خطيرة يشهدها العالم اليوم، والتي اعتبر مسؤولون في إدارة ترامب أن ما أقر في الاستراتيجية الأولى والأساس ليس كافياً، فأعلنت وزيرة الأمن الداخلي الأميركي كريستين نلسن في الأسبوع الأول من الشهر الحالي أن «الإدارة الأميركية تعدّ استراتيجية جديدة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة وستكون «تحذيراً» لأعدائنا وتمهّد الطريق للتغلب عليهم، لأن الولايات المتحدة تشهد حالياً عودة الدولة القومية المعادية بعد ستة عشر عاماً من أحداث 11 أيلول»!!

واعتبرت أن «الدول الأكثر تهديداً هي الصين. روسيا. إيران وكوريا الشمالية». وقالت: «بتوجيه من فلاديمير بوتين أطلقت موسكو حملة نفوذ متعددة الوجوه لتقويض الإيمان العام في عمليتنا الديموقراطية وتشويه انتخاباتنا الرئاسية»!! «إن أعداءنا لا يحترمون الحدود وتهديداتهم لا تقتصر على مناطق جغرافية معينة، تهديدات اليوم موجودة في عالم لا نهاية له ويجب علينا

التصرف بالطريقة ذاتها»!! وأضافت: «كان توازن القوى الذي ميّز النظام الدولي منذ عقود متآكلاً، وضع أميركا أحادي القطبية بات في خطر. فراغ القوة في جميع أنجاء العالم يتم ملؤه بسرعة من قبل الدول القومية المعادية والإرهابيين والمجرمين والعابرين للحدود الوطنية وهم جميعاً يقفون على هدف مشترك. إنهم يريدون تعطيل أسلوب حياتنا وكثير منهم يحرضون على الفوضى وعدم الاستقرار والعنف»!!

إن الاعتراف بمأزق نظام القطب الواحد، وفي الوقت ذاته الاعتراف بالإصرار عليه والعمل استراتيجياً لمنع الآخرين من رفضه والدفاع عن مصالحهم وأدوارهم. فالفراغ ممنوع ملؤه من قبل الآخرين. بل لا يجوز أن يكون ثمة فراغ. يجب أن تكون السيطرة الكاملة للأميركيين حتى لو استخدموا كل الأساليب لإلغاء الآخرين.

منطق الأمور والعقل يقول أن هذا أمر سيحمل الكثير من الجنون ولا يمكن لدول وشعوب وقوى أن تقبل به. وبالتالي يمكن أن تتوحّد أو تتلاقى وتتقاطع مصالحها لمواجهة الخطر الأميركي المبني على هذا النمط من التفكير والممارسة!! وترجمة لهذه الاستراتيجية ذهبت إدارة ترامب إلى سياسة الانتقام والبلطجية وفرض العقوبات والحصار والحروب التجارية على كل من الصين وروسيا وإيران وكوريا الشمالية وحتى على أوروبا وآخرين من المقرّبين إليها، وجرت محاولة الانقلاب على فنزويلا واستخدمت أساليب الترهيب والترغيب دون أن تتخلى عن أهدافها الاستراتيجية. فهي مثلاً تريد روسيا إلى جانبها إن هي عملت لسحب إيران من سوريا، وشاركت في منع تمدّد العملاق الصيني. ولقاء ذلك يمكن التفاهم على سوريا وأوكرانيا. وفي مكان آخر تنفتح على الصين مقابل تطويق روسيا القوية والمقلقة والمزعجة عسكرياً والضعيفة اقتصادياً. تريد من الصين وروسيا تطويق إيران، ومنع كوريا الشمالية من التمادي في أسلحتها النووية، يعني تعتقد إدارة ترامب أنها قادرة على استخدام كل القوى والاستفادة من طاقاتها لتحقيق أهدافها واستراتيجيتها وفي الوقت ذاته لإنهاء أو إضعاف أدوار هذه القوى!!

من الطبيعي أن تردّ الصين وأن تذهب إلى تحقيق «مبادراتها» و«أحزمتها»، وأن تحافظ على مصالحها في كل العالم، ولذلك قدمت دعماً كبيراً لأفريقيا منذ فترة قصيرة قدّر بعشرات مليارات الدولارات، ودعماً جديداً لفنزويلا مقابل اتفاقات معها. فنزويلا التي تستهدفها أميركا وتريد إسقاط نظامها، وتستخدم إمكاناتها وتحالفاتها لذلك، وقد أعلن هذا الهدف على لسان أكثر من مسؤول

وبشكل خاص من قبل الأمين العام لمنظمة الدول الأميركية لويس الماغرو، إذ طالب المجتمع الدولي بتشديد الخناق على «الدكتاتورية التي تم تأسيسها في نيكاراغوا». واعتبر خلال زيارة إلى كولومبيا أن تدخلاً عسكرياً لا يمكن استبعاده للإطاحة بالرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو بعد فشل عملية الانقلاب عليه في بداية الشهر الفائت، واتهام أميركا وكولومبيا بالتخطيط لها. هذه هي سياسة أميركا وهكذا تحترم دولة القانون وسيادة الدول. رئيس فنزويلا زار الصين. وكان توافق على تجديد الدعم له. وتوسيع الشراكة في قطاعات مختلفة لا سيما في قطاع النفط وهذا بشكل خاص ما لا تريده أميركا لأنها تعتبر أنها بعقوباتها على فنزويلا وحصارها والعمل على إسقاط نظامها، يمكنها أن تسيطر على مفاصل القرار السياسي والنفطي فيها. اتفاق الصين الجديد، يدفع إلى رفع حصة الجانب الصيني في ملكية الشركة الوطنية للنفط إلى 49.9% وهذا ما لا تريده أميركا. كما أعلنت فنزويلا انضمامها إلى المشروع الصيني المعروف بطريق الحرير الجديد والذي يضم خطوط تواصل تجاري ويجري ربطه بين 60 دولة لتكون بذلك ثاني شريك للصين في هذا المشروع من أميركا اللاتينية بعد الأوروغواي!! وهذا يعني أن العملاق الصيني الذي تخشاه أميركا وتريد تقليص نفوذه، سيتمدّد أكثر بما يوسّع هذا النفوذ في قلب أميركا اللاتينية ذات الموارد العظيمة، ويمكنه من الإمساك بحصة وازنة في تجارة النفط والغاز على المستوى العالمي وهذا يشكّل ضربة لأميركا. وذهبت الصين إلى روسيا. شاركت منذ أيام في المناورات العسكرية الضخمة التي نظمتها موسكو وعرضت فيها أسلحة متطورة جداً مقلقة للأميركيين. وقعت عقوداً لشراء مقاتلات «سوخوي سو 35» و«منظومة صواريخ 400.S». قامت القيامة ولم تقعد، وقررت إدارة ترامب عقوبات إضافية على كل من الصين وروسيا. بطبيعة الحال ذهبت الدولتان إلى الردّ السريع. الصين اعتبرت الإجراءات الأميركية «انتهاكاً» خطيراً للمبادئ الأساسية للعلاقات الدولية ودعت أميركا إلى «تصحيح خطتها والتراجع الفوري عن العقوبات وإلا سيكون عليها تحمّل العواقب. فأميركا ليست الزعيم ولم ينصّبها أحد حاكماً على العالم لتعاقب الدول». كما قالت الخارجية الصينية.

نائب وزير الخارجية الروسية سيرغي ريابكوف قال: «سيكون من الجيد بالنسبة لهم (الأميركيين) أن يتذكروا مفهوم الاستقرار العالمي الذي يهزّونه دون تفكير عبر تصعيد التوتر في العلاقات الروسية – الأميركية. اللعب بالنار أمر غبي لأنه يمكن أن يصبح خطيراً».

أما وزير الخارجية سيرغي لافروف فقد أشار إلى سعي بلاده للتخلي عن الاعتماد على الدولار الأميركي قائلاً: «الثقة في النظام النقدي العالمي الحالي مقوّضة. سنفعل كل ما بوسعنا

لإنهاء الاعتماد على دول تعامل شركاءها بهذه الطريقة»!!

وينبغي التذكير بوقوف الصين وروسيا إلى جانب تركيا في مواجهتها للعقوبات الأميركية التي فرضت عليها أيضاً وقد جدّدت الخارجية الصينية استعداد الدولة الصينية «لتسهيل الاستثمار والتجارة مع تركيا عبر استخدام العملة المحلية» مشيرة إلى «ابتكار سياسات جديدة من شأنها إتاحة الفرصة لاستخدام العملات المحلية في المبادلات التجارية بما يتلاءم مع التصريح الروسي»!!

عندما تبني أميركا استراتيجيات، وتقوم بسياسات وإجراءات وقرارات وتتخذ خطوات معلنة لتطويق دول وإضعافها وتجويع شعوبها، من الطبيعي أن يكون ردّ عليها فكيف إذا كنا نتحدث عن روسيا والصين وتركيا وإيران، وبعض الدول الأوروبية، وكل المتضررين من السياسات الأميركية التي تجرّ العالم إلى الفوضى وتعرّض البشرية للخطر.

نعم، إنه لعب بالنار التي ستشتعل في مكان، يمارسه أغبياء وحاقدون والأخطر أن يكون وراءهم من يدرك ماذا يفعل!!

21 أيلول 2018

من يصدّق كذبة أميركا؟؟

ثمة احتقان كبير في العراق حول رئاسة الحكومة الجديدة. صراع أميركي إيراني مكشوف. هبّة باردة. هبّة ساخنة. الهبّة الباردة تحمل معها كلاماً عن توافق غير مباشر بين الطرفين. والهبّة الساخنة تحمل كلاماً معاكساً يشير إلى التباعد والتحدي وعدم حسم الأمور. يرافق ذلك احتقان في الشارع. وصل إلى حدّ «خراب البصرة» وإحراق القنصلية الإيرانية. حلفاء إيران اتهموا السعودية وأميركا. واستهدفوا المراكز الأميركية.

هذا الصراع هو حلقة من حلقات المواجهة الكبرى الدائرة بين أميركا وإيران وعلى ساحة من الساحات، الممتدة من اليمن إلى العراق وسوريا ولبنان وفلسطين وصولاً إلى أفغانستان، وروسيا وتركيا والصين وأوروبا بسبب سياسة العقوبات المفروضة على إيران، وانسحاب أميركا من الاتفاق النووي، ومطالبتها كل الدول بالالتزام بالعقوبات، وفرض عقوبات على بعض منها لأسباب مختلفة. إسرائيل هي قلب هذا الصراع. تحقق أرباحاً ولا تدفع ثمناً حتى الآن. رغم حادث إسقاط الطائرة الروسية منذ أيام في منطقة اللاذقية بعد العملية العسكرية الإسرائيلية ضد مواقع سورية وإيرانية، وتوتر العلاقة الإسرائيلية – الروسية، فإن إسرائيل لا تزال تتمتع بحرية الحركة بل تصرّ عليها.

اليوم حصل تطور خطير. عملية في «الأهواز». استهدفت العرض العسكري الإيراني الذي يقام سنوياً بمناسبة ذكرى الحرب العراقية – الإيرانية، أدت إلى سقوط عدد من الجنود الإيرانيين والمدنيين. إيران اتهمت دولتين خليجيتين بالوقوف وراء العملية وقالت إن «ردّها سيكون حاسماً». «الحركة الأهوازية» أعلنت مسؤوليتها، و«داعش» أعلن مسؤوليته لكن الإيرانيين استمروا على اتهامهم وموقفهم وتهديدهم. تطورت الأمور في الردّ الإيراني على موقف مستشار سابق لولي عهد

أبو ظبي، عبد الخالق عبد الحق، عندما قال تعليقاً على العملية: «ليست عملية إرهابية لأنها استهدفت عسكريين». ودعا إلى نقل المعركة إلى الداخل. الردّ الإيراني كان بتهديد الإمارات مباشرة وذكّر بعض المسؤولين الإيرانيين بموقف سعودي مشابه أعلنه منذ أشهر ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بأنه يريد نقل المعركة إلى الداخل الإيراني!! نحن أمام مسلسل من التصعيد في المنطقة. والتطوّر الذي حصل اليوم جاء بعد ساعات من كلام لمندوبة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة نيكي هايلي أثناء انعقاد مجلس الأمن لمناقشة الوضع في الشرق الأوسط، رفضت خلاله السفيرة الحديث عن القضية الفلسطينية، وتجاوزت كل ما يتعلق بها، مركزة هجومها على إيران. كأن هذه القضية هي في منطقة أخرى أو لأنها لم تعد مؤثرة في استقرار الوضع أو عدمه!! علماً أنها كانت ولا تزال أساس أسباب الصراع والهدف المركزي الأول لأميركا وإسرائيل أيضاً اللتين اتخذتا خطوات خطيرة في الفترة الأخيرة ولا تزالان تهددان بخطوات أخرى لمعاقبة الفلسطينيين لأنهم لم يقبلوا حتى الآن بصفقة القرن.

المهم، خرجت السيدة هايلي لتقول: «النقاش حول القضية الفلسطينية يركّز بشكل مفرط وغير عادل على إسرائيل. النزاع الفلسطيني جاد ويستحق اهتمام المجلس لكن هناك بلداً واحداً هو مصدر النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط إنه إيران»!! لأنه «منذ ما يقارب 40 عاماً ظل النظام الإيراني موجوداً خارج مجتمع الدول الملتزمة بالقانون، ومن الصعب أن نتحدث عن نزاع في الشرق الأوسط لا يحمل بصمات إيران التي يموّل ويدعم نظامها الدكتاتوريين الذين يسمّمون شعبهم بالغازات، وتنقل الصواريخ إلى المسلحين، وعبر الشرق الأوسط داست إيران على سيادة جيرانها في لبنان وفي سوريا. وفي اليمن. وأظهر النظام الإيراني تجاهلاً تاماً لسيادة بلد ما في مرحلة حرجة من تطوره السياسي: العراق». وحمّلت إيران مسؤولية الهجمات على المصالح الأميركية في بغداد والبصرة!!

مجدداً ليس دفاعاً عن إيران. ومجدداً تأكيد وتأكيد وتأكيد أن سبب عدم الاستقرار في المنطقة في الأساس هو نشوء كيان الإرهاب والاغتصاب على أرض فلسطين: إسرائيل. والسبب الثاني الملازم: دعم أميركا لدولة العنصرية والأبارتهايد هذه منذ نشوئها وحتى اليوم مروراً بالقرارات الخطيرة الأخيرة التي اتخذتها إدارة هايلي، والسبب الثالث القصور العربي في فهم الوقائع أو الاعتراف بها أو التعامل معها بحجمها ومخاطرها، والذهاب إلى سياسات عنوانها المواجهة مع إسرائيل أو رفض مشاريعها ومخططاتها ومضمونها: المحافظة على الأنظمة، وصراع الأنظمة،

وتصفية حسابات. في هذا الوضع قامت أنظمة في دول مثل إيران شاركت أميركا في انطلاقها بعد تملّصها من نظامها القديم الذي كان مدعوماً من قبلها، وولدت حركات متطرفة ثم باتت إرهابية وبدعم وتمويل أميركي بشكل أساسي، في سياق أجندة ومصالح الولايات المتحدة في مواجهة الاتحاد السوفياتي، ثم استخدمت أميركا وإسرائيل هذه الورقة لخلق الفتن الطائفية والمذهبية في المنطقة وتفتيت دولها وإضعافها لتبقى إسرائيل الدولة المتفوقة. ولذلك لا يمكن تحت أي بند من البنود مسح 70 عاماً من الإرهاب الإسرائيلي والاعتداء على الشعب الفلسطيني والعرب، واعتبار أن إيران هي المسؤول الأساس عن كل ما يجري.

ومع ذلك، هل يصدّق أحد أن الولايات المتحدة حريصة على الأمن والاستقرار في المنطقة وهي تطلق يد إسرائيل فيها، أو حريصة على سيادة العراق؟ عيب!! احترموا عقول الذي يحرصون عليها. نعم، قبل ساعات من كلام هايلي أعلن رئيسها ترامب نفسه أن أسوأ خطأ تاريخي ارتكبته أميركا إرسال القوات العسكرية إلى العراق. وبالمناسبة بني الاحتلال وتدمير البلد على معلومات خاطئة هل احترمت هذه الأميركا سيادة العراق؟؟ من نهب البلد؟؟ من قتل علماءه؟؟ من فكك جيشه؟؟ من دمّره؟؟ من سرق نفطه؟؟ من فرّط بآلاف المليارات من الدولارات؟؟ من تسبّب بقتل مئات الآلاف من البشر؟؟ من استفاد من هذا الموضوع أليس إيران أيضاً؟؟ وأميركا التي خرّبت كل شيء. فتأتي اليوم السيدة هايلي لتتباكى على العراق وسيادته واستقراره؟؟ أما التباكي على سوريا وشعبها وحريته والحديث عن نظامه الذي استخدم الكيمائي، فماذا فعلت أميركا لهذا الشعب؟؟ ماذا فعلت للمعارضة السورية؟؟ ألم تؤكد أكثر من مرة وعلى مدى السنوات والأشهر والأسابيع والأيام الأخيرة أن هدفها في سوريا محاربة «داعش» وليس إسقاط النظام؟؟ ألم يقل جون بولتون منذ أسابيع أن «إدارة ترامب مستعدة للتعايش مع بشار الأسد رئيساً لسوريا لأنه ليس المشكلة الأساسية بل إيران»؟؟ ألم يزر وفد أميركي أمني سوريا ليلتقي أركان النظام؟؟ ألم يعلن المسؤولون الأميركيون إصرارهم على قطع الطريق بين إيران والعراق وسوريا، ثم أعلنوا الاستعداد للانسحاب، وبدأوا تخفيف التواجد على الحدود وفي العراق، وركزوا وجودهم في مناطق النفط؟؟ ماذا فعلت أميركا مع داعش؟؟ ألم تكن تراقب مرور قوافله وأسلحته إلى سوريا وغيرها؟؟ إنها شريك أساسي في المسؤولية.

أما الحديث عن الدول الملتزمة بالقانون!! أين أميركا من دولة القانون وهي انسحبت بما يخالف القوانين الدولية من اتفاقيات أساسية مع دول في العالم صديقة وحليفة وعدوة؟؟ ودعمت

دكتاتوريات وأنظمة وقادة مارسوا القتل والإرهاب في دولهم؟؟ ويكفي دعمهم لإسرائيل. هل احترموا سيادة فنزويلا بتركيب الانقلاب الأخير والتهديد المستمر لها؟؟ هل احترموا سيادة لبنان بدعم إسرائيل وإرهابها المستمر ضده؟؟ ألا تتجاوز أميركا القوانين الدولية، والقرارات الدولية، والمنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة عندما تفرض عقوبات أحادية على الصين وروسيا وإيران وتركيا وأوروبا وكندا والمكسيك وتعرّض العالم للفوضى؟؟ أليس هذا اعتداء على سيادة الدول وعلى القوانين الدولية بغض النظر عن رأينا وموقفنا من هذه الدولة أو تلك وهذا النظام أو ذاك؟؟

إذا كانت أميركا تعتبر أنها بقوتها العسكرية، والاقتصادية، والإعلامية، والأمنية وبضعف بعض الناس في العالمين العربي والإسلامي يمكنها أن تفرض سياساتها و«قيمها» ومشاريعها على الآخرين، وتزوّر الحقائق والتاريخ وتمسح القضية الفلسطينية وحقوق العرب، وتجعل من إسرائيل الدولة اليهودية الأكثر عنصرية في العالم وتغرق المنطقة في حروب مفتوحة، وذلك تحت عنوان مواجهة إيران أو غيرها، فهذا أمر مكشوف ومفضوح. إنها تدفع دولاً وتنظيمات وقوى مختلفة إلى التلاقي والتصدي معاً لأنها تشعر أن السياسة الأميركية تستهدف الجميع. إنها قمة التهوّر والغرور والغطرسة والبلطجية، يقف عليها رئيس أميركي قال فيه مساعدوه وأصدقاؤه وإعلاميو وسياسيو أميركا ما لم يقله أحد في غيره.

22 أيلول 2018

مدّ وردّ وجدّ

في ردّ واضح على إسرائيل واتهام مباشر لها بإسقاط الطائرة الروسية «إيل 20»، قال اللواء إيغور كوناشينكوف الناطق باسم وزارة الدفاع في موسكو، بعد سرد تفصيلي لمجريات العملية: «... إن الجانب الروسي لم ينتهك أبداً الاتفاقات مع إسرائيل ولم يستخدم منظومات الدفاع الجوي المنتشرة في سوريا وخلال تنفيذ إسرائيل غارات جوية ظهرت في أكثر من مرة ظروف شكّلت تهديداً محتملاً لسلامة الجنود في القوات المسلحة لروسيا الاتحادية. وخلال فترة سريان الاتفاق تم إعلام مركز قيادة القوات الإسرائيلية بـ 310 إشعارات عن أعمال القوات الجوية الروسية بالقرب من الأراضي الإسرائيلية. ومع ذلك قدّم الجانب الإسرائيلي إشعارات في 25 مرة وحسب وقبل تنفيذ الغارات. إسقاط الطائرة ردّ جاحد تماماً على كل ما قامت به روسيا من أجل الدولة الإسرائيلية والإسرائيليين»!! وأضاف: «عملنا على انسحاب جميع القوات الموالية لإيران وأسلحتها الثقيلة من مرتفعات الجولان إلى مسافة آمنة بالنسبة إلى إسرائيل وهي 140 كلم شرق سوريا. بددنا مخاوف الجانب الإسرائيلي بناءً على طلبه بشأن النقل المحتمل لطرف ثالث لما يسمى بنماذج «المنتوجات العسكرية الحساسة» التي سلمتها روسيا إلى سوريا. وفي عام 2016 تمّ نقل دبابة «مجاح 30» إلى الطرف الإسرائيلي بناءً على طلب ملّح لرئيس هيئة الأركان العامة لجيش الدفاع الإسرائيلي الجنرال غادي أيزنكوت التي احتجزت عام 1982 في الأراضي اللبنانية وكانت موجودة في روسيا وتمّ تسليم الدبابة بحضور رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتانياهو. وساعدت وزارة الدفاع في الحفاظ على الأماكن اليهودية المقدسة والمقابر في حلب. ولعبنا دوراً في البحث عن جثامين العسكريين الإسرائيليين وفق الأبعاد المحددة في أراضي سوريا. بدأت أعمال البحث بعدما توصلت روسيا إلى اتفاق مع الشركاء السوريين، بناءً على طلب إسرائيل. لذلك إسقاط الطائرة «إيل 20» يخرج من إطار العلاقات الحضارية وهذا يدلّ على أنه إما القوات الإسرائيلية لا تقدّر مستوى

العلاقات مع روسيا أو لا تتحكم ببعض القيادات والقادة الذين كانوا يدركون بأن أعمالهم قد تؤدي إلى كارثة»!!

أمام هذه الاعترافات يبدو الموقف الروسي في صدمة وذهول وعدم توقّع حصول ما حصل. ولذلك وضع الناطق الرسمي باسم وزارة الدفاع الاحتمالين المذكورين وهما بشكل أدق: إما أن إسرائيل عن سابق تصور وتصميم فعلت ذلك لاختبار ردّ الفعل الروسي بعد الألغام الكثيرة التي ظهرت في وجه روسيا بعد سوء تقدير نتائج قمة هلسنكي، وإما أن ثمة اختراقاً ما داخل الجيش الإسرائيلي أدى إلى هذا الحادث الذي لا يمكن لروسيا أن تتجاهله أو تتجاوزه ببساطة. ولذلك ثمة مأزق كبير الآن، سوف تكون له نتائجه على مسار الأحداث في سوريا. روسيا بوتين لا يمكن أن تتساهل مع هكذا «عدوان» على الطائرة كما وصفته القيادة العسكرية!! وبوتين لا ينسى بالطبع أنه أعلن التزامات لرئيس حكومة الإرهاب الإسرائيلي نتانياهو بحماية المصالح الأمنية الاستراتيجية الإسرائيلية وصولاً إلى تغطية كل العمليات العسكرية ضد المواقع الإيرانية والسورية وإن كان التدخل الشخصي للرئيس الروسي أدى إلى تحييد المقرات الرسمية والمراكز الأمنية الأساسية التابعة للنظام السوري أكثر من مرة. وبوتين قال لنتانياهو مرة: «لدينا في إسرائيل أكثر من مليون يهودي من أصل روسي. نعتبر أنفسنا شركاء معكم في حماية أمنهم ومصالحهم»!!

لن يقبل من الجانب الآخر هذه الصفعة. والإسرائيلي لا يمكن أن يبلع الهزيمة. بالتوقف عن استهداف «إيران» و«مصانع أسلحتها» و«قوافل صواريخها» التي تنقل إلى حزب الله وهو يخوض حرباً في المنطقة ويعزّز حضوره وتمدّده السياسي والأمني والدبلوماسي فيها تحت عنوان مواجهة إيران ومنع تمدّدها ولجم حضورها ونفوذها، ويطلق التهديدات المتتالية ضد سوريا ولبنان مؤكداً دائماً: إن لإسرائيل حرية الحركة في استهداف أي موقع ترى فيه خطراً عليها على الأرض السورية. وهذا الموقف أكّده أفيغدور ليبرمان عندما قال: «ستستمر عملياتنا في سوريا رغم سقوط طائرة «إيل 20» الروسية».

الوضع دقيق. لن يكون اشتباك مباشر. لكننا أمام أزمة مفتوحة وطويلة. الروسي ارتكب غلطة شاطر بسوء تقدير الموقف الأميركي والضغط الإسرائيلي والفخ الذي نصب له في سوريا. والإسرائيلي ارتكب غلطة شاطر هو الآخر باستفزاز الروسي بهذه الطريقة. سيكون وقت طويل لإعادة ترتيب الأمور، آخذين بعين الاعتبار جدول أولويات كل طرف منهما وأساساً جدول أولويات

وأعمال الإدارة الأميركية قبل أيام من دخول العقوبات الأميركية على إيران حيّز التنفيذ والانتخابات النصفية للكونغرس وهما محطتان مهمتان متلازمتان.

في مثل هذه الحالة من الطبيعي أن تتجه الأنظار مجدداً إلى لبنان. أي أن تركّز إسرائيل تهديداتها له من خلال استهداف إيران وحزب الله بالعقوبات المشدّدة أو بالعمل العسكري المباشر. وسبق لمسؤولين أميركيين أن زاروا لبنان ونبّهوا إلى هذا الخيار محمّلين الجانب اللبناني المسؤولية، داعين الجهات المعنية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف «النشاط العدواني» لحزب الله، وتلاقي هذه الدعوات والمواقف تأييداً في عدد من الدول العربية. في هذا السياق سنرى في الأيام والأسابيع المقبلة مزيداً من الضغوطات على لبنان في هذا الاتجاه، وسيذهب الإسرائيلي إلى اعتماد الأسلوب ذاته الذي اعتمده مع إيران وأسلحتها في سوريا و«مصانع صواريخها» ليعلن عمّا أشار إليه الموفدون الأميركيون إلى لبنان، ويشن حملة مركزة على البلد. سقوط الطائرة الروسية في سوريا سيغيّر قواعد اللعبة ولو لحين.

بين المدّ الإيراني والردّ الإسرائيلي والحدّ الروسي النار تحت الرماد. والحرب في سوريا مستمرة.

25 أيلول 2018

أدفن أحلامك بالانسحاب

بعد خطابه الأخير في الأمم المتحدة قال الرئيس الأميركي: «نحن مع حل الدولتين وأريد أن تعرف إسرائيل أننا معها 100%» يعني: إذا رفض أي مقترح نحن معها يعني لا دولة فلسطينية لأنها لا تريدها!!

رئيس حكومة الإرهاب الإسرائيلي بنيامين نتانياهو قال في خطابه: «أميركا لا تعارض احتفاظ إسرائيل في حال السلام بالسيطرة على الضفة وبينها وبين نهر الأردن. أما الدولة الفلسطينية فما هي هذه الدولة؟؟ كوستاريكا أم إيران؟؟ من سيكون له السيطرة الأمنية؟؟ وإسرائيل عازمة على العمل ضد إيران في سوريا ولبنان والعراق». كلام واضح بعد إسقاط الطائرة الروسية في سوريا، وتسليم منظومة 300.S الروسية إلى النظام السوري وعودة إلى تهديد لبنان، وتعبير عن تمسك بضرورة إخراج إيران من كل المنطقة. ليس من سوريا فقط!! وأضاف نتانياهو: «ندعو أوروبا إلى الانضمام إلى إسرائيل وأميركا والانسحاب من الاتفاق النووي الذي قرّب العرب منّا»!!

السفير الأميركي في إسرائيل ديفيد فريدمان وبعد كلام معلّمه في نيويورك قال: «لن ننتزع من إسرائيل الحق بالحفاظ على الاحتياجات الأمنية. إذا كان الحكم الذاتي – فما بالكم إذا كانت الدولة – يتعارض مع أمن إسرائيل فإن واشنطن ستكون في صف إسرائيل التي تحدد بنفسها احتياجاتها وأمنها». يعني لا حكم ذاتي ولا دولة. وأضاف بصراحة ووقاحة: «ترامب يدعم إسرائيل أكثر من أي رئيس آخر في التاريخ الأميركي»!! وترافق ذلك مع إعلان إنشاء «ناتو عربي» – لابتزاز العرب مالياً واستمرار تهديدهم بإيران – من خلال طلب المال مقابل الحماية، وإنشاء إطار تعاون مع إسرائيل لمواجهة طهران. وانتقد فريدمان الفلسطينيين الذين جمّدوا اتصالاتهم مع البيت الأبيض. وفي مثل هذه الحالة لماذا الاتصالات؟؟ كأنه يقول لهم: «عليكم أن تتحدثوا إلينا لتسمعوا مطالبنا بل

أوامرنا وتذهبوا إلى تطبيقها. عدم الإصغاء المتعمد، عدم الحكي معنا يعرّضكم للعقاب ولا يعفيكم من مسؤوليتكم في تنفيذ ما يطلب إليكم ولو عبر الإعلام. نحن أسيادكم. نحن أصحاب القرار. نحن أولياء أموركم ولا خيار لديكم إلا الخضوع»!!

في هذا الوقت، أطل الموفد الأميركي الجديد إلى سوريا جيمس جيفري، ليعلن عن «استراتيجية عزلة» تشمل العقوبات إذا عرقل الأسد التسوية السياسية الرامية لإنهاء الحرب في سوريا بعد 7 سنوات، وذلك بعد اجتماع أركان اللجنة التي تضم أميركا بريطانيا فرنسا ألمانيا مصر الأردن والسعودية وغابت الإمارات، ومع دعوة دي ميستورا إلى تشكيل اللجنة الدستورية ورفع تقرير بشأن التطورات نهاية أكتوبر. وقال جيفري: «النظام عالق بنصف أراضي سوريا. وسكانها تحت سيطرته. الهدف السهل هو إدلب. لأن المناطق الأخرى تتعامل مع أميركا أو تركيا مباشرة. وإسقاط الطائرة الروسية عن طريق الخطأ يتيح فرصة للضغط من أجل تنفيذ القرار 2254 لإنهاء الصراع. وإذا تقاعست حكومة الأسد عن التعاون بشأن إعادة كتابة الدستور تمهيداً لإجراء انتخابات نعتقد أن بوسعنا عندئذ ملاحقة النظام بنفس الطريقة التي لاحقنا بها إيران قبل 2015. عقوبات دولية مشددة. حتى إذا لم يقرّها مجلس الأمن سنفعل ذلك من خلال الاتحاد الأوروبي وحلفائنا الآسيويين ثم سيكون شغلنا الشاغل هو جعل الحياة أسوأ مما يمكن لهذا النظام المتداعي ونجعل الروس والإيرانيين الذين أحدثوا هذه الفوضى يهربون من سوريا»!!

أكبر كذبة أميركية، إنهم يريدون التغيير الديموقراطي والحرص على مطالب السوريين وهم الذين تخلوا عن المعارضة بالكامل وأفسحوا المجال بطرق مختلفة لبقاء النظام بعد أن كرروا مراراً أن تغييره ليس هدفهم بل مواجهة «داعش» و«داعش» دخل وانتشر وتمدّد على مرأى من عيونهم وكاميراتهم وأصبح «الفزاعة» لابتزاز الجميع. اليوم وفي الوقت المتأخر يأتون إلى معادلة نحن والأكراد والأتراك نسيطر على الجزء «الأغلى» و«الأدسم» من سوريا، والنظام ومن معه يسيطرون على الجزء الآخر. بينما كانت المعادلة سابقاً: المعارضة تسيطر على الجزء الأكبر من الأراضي السورية، والنظام محاصر رغم الدعم الإيراني له وعلى وشك السقوط، لم يفعلوا شيئاً، وتدخلت روسيا لإنقاذه!! اليوم جيفري يلوّح بالنار والبارود والعقوبات ويعتقد أن الروس والإيرانيين يهربون. ذكّرني كلامه بما كنا نسمعه ونحن صغار من كبار عندما كانوا يفجّرون البارود في سياق أعمال معينة فيصرخون «بارود اهربوا» اليوم جيفري يفعل الشيء نفسه: «حصار اهربوا» «بارود اهربوا. عقوبات اهربوا»!!

هذا وهم. لن تهرب روسيا وإيران. لن تنجح استراتيجية العزلة المتأخرة. ولن ينجح دي ميستورا الذي لم يفعل شيئاً وبعلم الأميركيين. عادوا لتحريكه اليوم وقد يترك منصبه بعد أيام ويقول لأسباب شخصية!! فمن يصدق؟؟

الردّ الإيراني جاء على لسان حسين أمير عبد اللهيان مستشار مجلس الشورى الذي قال: «أدفن أحلامك بالانسحاب» من سوريا!!

29 أيلول 2018

كأن العرب خارج العالم

في شهر مايو الماضي اتفقت موسكو ونيودلهي على تزويد الأولى الثانية بمنظومات «400.S» بقيمة 6 مليارات دولار. اعترضت أميركا. أصرّت الهند. في بداية شهر آب صوّت مجلس الشيوخ الأميركي لصالح مشروع يتيح للهند تفادي العقوبات الأميركية في حال شرائها المنظومة الصاروخية المذكورة وعقدها الصفقة مع روسيا. يومها قيل: «هذا انتصار دبلوماسي للهند»!! لماذا سمحت به أميركا؟؟ لأنها ببساطة لم تتمكن من فرض قرارها على الهند وكسر مبدأ استقلالية سياساتها وقراراتها حتى الآن. ولأن انتخابات باكستان أدّت إلى فوز من يعارضون السياسة الأميركية ولذلك دلالات كثيرة على مستوى وضع المنطقة المعقّد هناك. من أفغانستان إلى الصين ودورها ومصالحها، إلى روسيا وتمدّدها، وإيران وصولاً إلى موقع الهند الاستراتيجي والتنافس على كسب ودّها والمصالح معها. اللعبة لعبة مصالح وليست لعبة مبادئ. وترامب بارع في هذا الأمر.

في أواسط شهر آب، عقدت مباحثات هندية – أميركية سمّيت «الحوار الدفاعي الاستراتيجي 2+2» أي بحضور وزيري خارجية ودفاع البلدين. البند الأساس: علاقات الهند مع روسيا وإيران والصين. وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو قال: «ليست لدينا نيات لمعاقبة الشركاء الاستراتيجيين الكبار مثل الهند بكل تأكيد». «أوادم»!!

المعلقون أجمعوا على القول: إن التقارب الهندي الأميركي جاء على خلفية باكستان وإيران. في الأولى نجح عمران خان. وكان واضحاً في البيان المشترك «أنه يتعين على باكستان ضمان عدم استخدام الأراضي الخاضعة لسيطرتها قواعد لشن الهجمات الإرهابية ضد دول أخرى»!! وفي الثانية – إيران – استثمارات هندية وعلاقات مهمة معها. فبالإضافة إلى النفط، الهند معنية بمشروع

ميناء تشابهار الذي يهدف إلى تجاوز الحصار الذي تفرضه باكستان بشأن قطع سبل المواصلات البرية بين الهند وأفغانستان وإيران وآسيا الوسطى بأسرها!!

وفي الوقت ذاته يؤكد المسؤولون في الهند أنهم يريدون الحفاظ على الاستقلالية والتوازن في علاقاتهم مع دول العالم. لا سيما مع الصين وروسيا والمحافظة على العلاقات الجيدة مع إيران.

البازار الأميركي المفتوح مع الهند قد يؤدي إلى إعفائها من العقوبات، مقابل تخفيض كمية النفط التي تشتريها من إيران، وحتى لو نفذت صفقة الـ 400.S مع روسيا لأن الحاجة إليها أولوية لا يمكن تجاوزها وقادة الهند لم يتراجعوا عن ثابت الاستقلالية في القرار.

على هذا الأساس تمّ توقيع اتفاقية الـ 400.S مع روسيا. أصبحت نافذة. وطالب وزير الدفاع الأميركي جيمس ماتيس مجلس الشيوخ بإعفاء الهند من العقوبات، وقال قائد القوات الأميركية في المحيط الهادئ هاري هاريس: «إن الهند تعتبر أنموذجاً للشراكة الاستراتيجية في منطقة الهند والمحيط الهادئ. وهي معروفة بسياستها الخارجية المستقلة وروسيا لا تزال المحور الأساسي لسلاحها»!!

القرار ليس ذا خلفية بريئة. هي المصالح. الهند سوق مزدهرة لمقاولي الدفاع الأميركيين. صفقات السلاح ارتفعت من الصفر إلى 15 مليار دولار. وأميركا تريد استهداف الصين التي هي على خصومة مع الهند، والصين بدورها تريد تحييد الهند. إذاً هو الموقع الجيوسياسي المهم لهذه الدولة الكبرى وقرارها المستقل. وثمة عوامل هندية أخرى، وتنامي الدور الروسي، والتركيز على الوضع الاقتصادي في الداخل مثل مشروع «اصنع في الهند» الذي حقق خطوات كثيرة، إضافة إلى انتماء الهند إلى «منظمة تعاون شنغهاي» ومنظمة «بريكس» التي تضم الدول التي تحقق أعلى معدلات نمو في العالم.

ويسجّل لقادة الهند أنهم يتصرفون بحكمة وهدوء وبرودة أعصاب. لم يتعاملوا مع قرار إعفائهم من العقوبات وكأنه انتصار سياسي لهم على الولايات المتحدة. وهو كذلك في حقيقة الأمر. لا يريدون استفزاز هذه الدولة ورئيسها المميّز برعونته واندفاعاته غير المحسوبة. أخذوا ما يريدون أخذه. كرّسوا استقلاليتهم. نفّذوا قراراتهم وسياساتهم وسايروا الأميركيين بتخفيض واردات النفط من إيران. طبعاً هذا مكسب لإيران. أياً تكن الأسباب لم تتمكن أميركا من منعهم من بيع النفط إلى الهند.

وهذا ما تفعله وتستغله مع دول أخرى وبالتالي، رغم المتاعب التي تواجهها والمحاولات الأميركية لخنقها اقتصادياً فإنها ستتمكن من كسب الوقت والردّ على إدارة ترامب والتعامل مع إجراءاتها.

مرة جديدة وتجربة جديدة. تؤكدها الوقائع. لم تتمكن أميركا من إخضاع الهند. وبالتالي لن تتمكن من التحكم بالقرار الدولي. ثمة حقائق الجغرافيا وعناصر القوة البشرية والتقنية والعلمية تفرض نفسها إذا أحسن التعامل معها وهذا ما بيّنته الهند. من إيران إلى الهند وروسيا والصين وأوروبا وكندا والمكسيك وتركيا وفنزويلا مساحة واسعة في العالم تعاند العقوبات والسياسات الأميركية ليست قليلة التأثير أبداً. ليت العرب يفكرون بأوضاعهم ومستقبلهم ومصيرهم في ظل هذا الصراع وهم يملكون طاقة بشرية كبيرة وطاقة مالية هائلة لكنهم يدمرون كل شيء بأيديهم ويخدمون مصالح من يتربّص بهم. كأنهم خارج العالم!! لكن أحداً لن يتمكن من الهرب من القضية الفلسطينية، والشعب الفلسطيني الذي يبقى الرهان الأساس عليه وعلى كل مؤمن بقضيته وعدالتها وبضرورة مواجهة الإرهاب والاحتلال الإسرائيليين.

10 تشرين الأول 2018

ترامب. كيسنجر
«OPEC» و«NOPEC»

في خطابه في الأمم المتحدة هاجم الرئيس دونالد ترامب أعضاء منظمة البلدان المصدّرة للنفط «أوبيك» التي قال إنها «كالعادة تنهب بقية العالم وأنا لا يعجبني ذلك وهذا لا يعجب أحداً»!! وأضاف: «نحن ندافع عن العديد من هذه الدول من دون مقابل، ثم يستغلوننا من خلال فرض أسعار عالية للنفط. هذا ليس أمراً جيداً. نريدهم أن يتوقفوا عن رفع أسعارهم. وأن يبدأوا بخفض الأسعار، وعليهم أن يساهموا جذرياً في الحماية العسكرية من الآن وصاعداً. ونحن لن نقبل بعد الآن بهذه الأسعار الرهيبة. (تهديد مباشر للدول التي «يحميها»)!! «عليكم أن تدفعوا مقابل الحماية. لا شيء مجاناً». وتأكيد على أن «أسعار النفط نحددها نحن وليس أنتم». وهذه هي نظرية الملهم كيسنجر التي أطلقها بعد حرب الـ 1973 التي استخدمت فيها المملكة العربية السعودية بقرار من الملك فيصل سلاح النفط وأوقفت ضخّه إلى الخارج. آنذاك التقط الأميركيون الإشارة. «يجب منع تكرار هذا التصرّف. لا يمكن أن نكون أو أن نبقى تحت رحمة أحد وتحكّم أحد بنا وبإنتاجنا واقتصادنا». قتل الملك فيصل وقال كيسنجر بعد فترة في مؤتمر للنفط: «... سنعيد أولئك البدو إلى خيامهم الأولى ونستعيد منهم كل دولار قبضوه ودفعته الشعوب المتقدمة. النفط ملك الحضارة وليس ملك القابعين عليه. لقد بدأ المال يعود إلى خزائنه الأولى. وسيظل يعود حتى لا يبقى في خزائن أولئك البدو ما يعيشون به وعليه. سوف يستدينون فنسترهن مخزون النفط بعد أن استعدنا ما دفعنا أو دفع الآخرون».

بعد الأمم المتحدة قام ترامب بجولات انتخابية كرّر فيها في أكثر من ولاية الكلام التالي: «... قلت للملك سلمان لديك تريليونات من الدولارات من دوننا لا أحد يعرف ماذا قد يحصل. ربما

لا تستطيع الاحتفاظ بطائراتك وقد تتعرض للهجوم ولكن طائراتك بمأمن لأننا نحن من يؤمن لها الحماية. وبالمقابل لا نحصل على شيء بل نحن نقوم بالإنفاق على دول غنية مثل اليابان والسعودية وكوريا الشمالية. فلماذا نتحمّل نحن التكاليف العسكرية؟؟ عليهم أن يدفعوا ولكن أحداً لم يطلب»!! «نحن نحمي السعودية. ستقولون أنهم أغنياء. أنا أحب الملك. الملك كلمني. قلت له: نحن نحميك. لا تتمكن من البقاء أسبوعين من دوننا. عليك أن تدفع لجيشنا»!!

«أبلغت الملك سلمان بأن عليه أن يخرج من أمواله ثمن حماية واشنطن للسعودية. إيران كانت على وشك الاستحواذ على المنطقة في 12 دقيقة قبل مجيئه إلى السلطة»!!

ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان ردّ بالقول في مقابلة مع بلومبرغ: «لن ندفع الآن ثمن أمننا». وأكد الحرص على العلاقة مع الإدارة الأميركية الحالية. هذه الإدارة التي تطرح علناً أنها تريد «خنق إيران» وإخضاعها، وإسقاطها نفطياً من خلال منعها من تصدير إنتاجها. وهذا توجّه أميركي عام نسبياً لا سيما في المؤسسات الرسمية صاحبة القرار، حيث تناقش لجنة فرعية في مجلس الشيوخ مشروع قانون يطلق عليه اسم قانون منع التكتلات الاحتكارية لإنتاج وتصدير النفط «NOPEC» والذي سيلغي الحصانة السيادية التي حمت أعضاء «OPEC» من أن تتخذ أميركا إجراء قضائياً بحقهم ويهدف المشروع إلى تغيير القانون الحالي ليسمح بمقاضاة منتجي «OPEC» بتهمة التواطؤ، وسيجعل تقييد إنتاج النفط والغاز وتحديد أسعارهما مخالفاً للقانون ويزيل الحصانة السيادية التي تغطّي المحاكم الأميركية بوجودها بموجب القانون الحالي. «OPEC» هي مصدر إزعاج لترامب.

السعودية تسعى إلى عدم إقرار «NOPEC». شركات نفطية عالمية تعارضه خوفاً من قيام دول أخرى بإجراءات مماثلة. وهذا المشروع في حال إقراره يماشي قانون «جاستا» الذي يسمح لأهالي ضحايا 11 أيلول في أميركا بمقاضاة السعودية.

بموازاة ذلك رفضت واشنطن مطالب إيرانية باستعادة أصول جمّدت لدورها في «تفجيرات إرهابية» واتهمت الإدارة الأميركية طهران بأن «أيديها ليست نظيفة» لأنها «تدعم الإرهاب العالمي». وكانت المحكمة العليا الأميركية قد قضت في عام 2016 بتحويل الأموال الإيرانية المجمدة في «سيتي بنك» إلى أسر ضحايا تفجير انتحاري في عام 1983 لثكنة قوات مشاة المارينز في بيروت وأسفر عن مقتل 241 وجرح الكثير. في الوقت ذاته قررت محكمة استئناف في روما

رفض الشكوى المرفوعة من قبل عدد من المدعين الأميركيين لتجميد نحو خمسة مليارات دولار من أموال البنك المركزي الإيراني!! ومعروف أن 95% من صادرات النفط الإيرانية تذهب إلى الصين والهند والاتحاد الأوروبي. الصين لن تتوقف عن شراء النفط الإيراني وكذلك أوروبا. الهند ستخفض الكمية لكنها ستشتري منظومة صواريخ S.400 من روسيا. فماذا تفعل أو ماذا فعلت أميركا؟؟؟

تمارس سياسة الاستنساب. ضغط على الدول العربية، وعدد من الدول الأخرى. لكن سيكون إعفاء من العقوبات للهند. المصالح الاستراتيجية تقضي بذلك. أما الخبر الأبرز في السياق ذاته فهو الإعلان عن إعفاء الخزانة الأميركية حقل غاز في بريطانيا تملك إيران نصفه من شمول قوانين الحظر المفروضة عليها!! فقد منحت شركة «بريتش بترولويوم» و«سيريكا إينرجي» ترخيصاً جديداً لتشغيل حقل غاز في بحر الشمال تملك إيران نصفه. وهذا إعفاء نادر تمنحه إدارة ترامب. وهذا سيسمح لشركة «إينرجي» باستكمال الاستحواذ على حصة الشركة الأولى في حقول روم وبروس وكيث إلى جانب شراء حصص «توتال» في بروس وكيث. وشركة النفط الإيرانية تملك نصف حقل روم الذي يلبي 5% من الطلب البريطاني على الغاز ومدّد مكتب مراقبة الأصول الخارجية الأميركي ترخيصاً للكيانات الأميركية والمملوكة أو الخاضعة لسيطرة أميركية لتقديم السلع والخدمات والدعم لحقل روم!!

الاستنساب في القرارات الأميركية يؤكد أولويات استهداف إدارة ترامب وهي مركّزة على منطقتنا والدول الغنية فيها، ومصالحها الاستراتيجية مع الهند أو حساباتها الدقيقة مع الصين وروسيا، ومشاكلها مع أوروبا. لكن سلوكها يؤكد أن ترامب يستوحي أفكار الملهم كيسنجر. وبين «NOPEC» و«OPEC» تسعى إلى ابتزاز دولنا ومصادرة أموالنا وثرواتنا.

11 تشرين الأول 2018

دونالد لم يلتزم والمخاض مكلف

بعد أسابيع على عقد القمة بين الرئيسين دونالد ترامب وكيم جونغ أون، بادر الأول إلى تأكيد سياسته السابقة و«عادت حليمة إلى قصتها القديمة». مجدداً لغة العقوبات والتهديد للصين وروسيا وكوريا الشمالية. فماذا عدا مما بدا؟؟ الرجل يريد إلزام نظيره الكوري بالتنفيذ السريع لنزع الأسلحة النووية. الرئيس كيم ملتزم. يعمل في هذا الاتجاه لكنه قلق من السياسات الأميركية ويراقبها. هكذا بدا له أن ترامب يريد الإيقاع به. لماذا؟؟ فرضت أميركا عقوبات مالية ضد شركة روسية وأخرى صينية متهمتين بمواصلة علاقاتهما التجارية مع كوريا الشمالية رغم الحصار عليها، وتطالب واشنطن بمزيد من الضغط الدولي على بيونغ يانغ لنزع سلاحها دون شروط أو تردد. الرئيس الكوري كيم جونغ أون قال: «القوات المعادية تتبع أسلوب العصابات. إنها تسعى لخنق الشعب الكوري عبر عقوبات دنيئة وحصار»!!

وزارة الخارجية الروسية قالت: «واشنطن لا تدرك أن فرض الحد الأقصى من الضغط على بيونغ يانغ أمر محفوف بالمخاطر. أساليب الولايات المتحدة الهدامة التي تتبعها خارج إطار عمل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ولجنة العقوبات المتعلقة بكوريا الشمالية لن تسفر إلاّ عن تقويض التقدّم الذي تحقق مؤخراً بكوريا الشمالية نحو التوصل إلى تسوية»!!

ثمة اقتناع لدى كيم بأن واشنطن تتجه نحو العودة إلى الوضع القديم بعيداً عن «عزم رئيسها»!! ويبدي الرئيس الكوري التزامه بالاتفاق حتى الآن لكن المؤشرات مقلقة وينبغي الوقوف عندها لا سيما وأنها طاولت الصين وروسيا أيضاً.

ومنذ توقيع الاتفاق في 12 حزيران الماضي وحتى اليوم برزت تجاذبات كثيرة ولم تبدأ عملية التنفيذ بعد. منذ أيام اتهمت خارجية كوريا الشمالية أميركا بـ «إهانة الشريك في الحوار وصبّ الماء البارد على الجهود المخلصة لبناء الثقة التي يمكن اعتبارها شرطاً مسبقاً للتطبيق». وقالت: «إن توقع أي نتائج للمفاوضات في هذا الجو هو عمل أحمق بالتأكيد».

يأتي هذا الكلام في ظل ضغوطات كبيرة تمارسها الولايات المتحدة ضد إيران وتوسّع دائرة عقوباتها لتشمل كل الدول الصديقة والحليفة والمنافسة لأنها لا تريد الانسحاب من الاتفاق النووي معها. وتذهب الأمور إلى حد مناورات عسكرية كبيرة وتهديدات بالمواجهة المباشرة بين الطرفين، والمواجهة غير المباشرة قائمة في أكثر من ساحة، وإسرائيل على خط هذا التصعيد تلعب دوراً أساسياً. مما يعني أن ما نبهت إليه إيران في تعليقها على الاتفاق بين دونالد وكيم قد وصل إليه الأخير حتى الآن، وأصبحت روسيا والصين في دائرة الاستهداف المباشر. إيران تستفيد من هذه التطورات لتعزّز وجهة نظرها، والدولتان الكبيرتان تستعدان لمرحلة جديدة مع الاستقواء الأميركي. الرئيس الروسي دعا زعيم كوريا الشمالية للقيام بزيارة رسمية إلى بلاده قبل نهاية العام الحالي. والاتصالات بين ممثلي الدول الثلاث الصين وروسيا وكوريا الشمالية قائمة وآخرها اجتماع ضم نواب وزراء الخارجية عقد في موسكو. وحسب بيان الخارجية الروسية فإن الأطراف الثلاثة اتفقت على إطلاق «عمل مشترك للتوصل إلى إعادة النظر في مجلس الأمن الدولي بشأن العقوبات المفروضة على كوريا الشمالية» التي «قامت بخطوات مهمة في طريق نزع السلاح النووي». وأشار البيان إلى تطابق مواقف الصين وروسيا وكوريا الشمالية بأنه «لا يوجد بديل للتسوية السياسية الدبلوماسية لحل مشكلات شبه الجزيرة الكورية». وتمّ تأييد إجراء مباحثات بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية من أجل رفع القيود بشكل مشترك وتطبيع العلاقات مع الإشارة إلى الاستعداد لمحادثات خماسية تضم الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية لإنهاء التوترات في شبه الجزيرة الكورية أيضاً.

يعني، أبقت الدول الباب مفتوحاً لاستكمال الحوار والعمل مع واشنطن ولكن على قاعدة إدانة الإجراءات التي تتخذها من جانب واحد ضدها. واشنطن لا يبدو أنها ستغيّر سياستها الآن على الأقل. وهي تخوض حروباً تجارية مفتوحة، وسياسية ودبلوماسية وأمنية في أكثر من اتجاه. والحروب التجارية أي حروب العقوبات والابتزاز أدت وستؤدي إلى اهتزاز في الأسواق والمعاملات التجارية والعلاقات بين الدول وستؤدي إلى مزيد من الفوضى ولو حققت من خلالها

الولايات المتحدة مرحلياً بعض الأرباح وزاد عدد الوظائف مما يسهّل لترامب النجاح في الانتخابات النصفية والاستعداد للترشح مرة ثانية للرئاسة وربما أيضاً النجاح فيها.

لكن المؤكد أن سياسة «المحق» و«السحق» و«الخنق» و«التكسير» و«التدمير» التي يلوّح بها ترامب ضد من يستهدفهم لا يمكن أن تؤدي إلاّ إلى خراب سيضرّ بالولايات المتحدة نفسها. هذه السياسة جمعت هذه الدول ودفعت الصين أكثر فأكثر إلى أفريقيا وفنزويلا والعرب وأوروبا، كما دفعت روسيا إلى مزيد من التشدّد، وأوروبا إلى مزيد من القلق والخشية وعدم الثقة في العلاقة مع أميركا...

حتى الآن، تأكد للجميع عدم التزام ترامب باتفاق جديد بعد انسحابه وانقلابه من وعلى اتفاقات قديمة. وتبقى العين على إيران التي تستفيد من هذا الوضع وستتشدّد أكثر فأكثر. نحن أمام مخاض دولي كبير ستكون كلفته هائلة لكن لن تحكم أميركا العالم.

12 تشرين الأول 2018

اسمعوا يا عرب: إسرائيل تقود العالم

تحدث رئيس حكومة الإرهاب الإسرائيلية بنيامين نتانياهو في مؤتمر اليوم فقال: «سأنقل إليكم خبراً ساراً لا يتوقف عند قوة الجيش الإسرائيلي، إنما مستمر مع اقتصاد إسرائيل القوي. إنه اقتصاد قوي بشكل مذهل. وسأقول لكم أننا جعلنا الأمر الأقوى من خلال نقل إسرائيل لمبادئ السوق الحرة التي أطلقت العنان لشرارة العبقرية المتأصلة في شعبنا في الابتكار وريادة الأعمال. أنظروا إلى الشركات العشر الرائدة عام 2006: 5 شركات طاقة وشركة تكنولوجيا معلومات واحدة ميكروسوفت. وبعد 10 سنوات عام 2016 غمضة عين من الناحية التاريخية تمّ عكسها تماماً. 5 شركات تكنولوجيا المعلومات، شركة طاقة واحدة. الثروة الحقيقية هي في الابتكار. والشركات غوغل. آبل. أمازون. فيس بوك. لديها مراكز أبحاث في إسرائيل. مراكز أبحاث كبيرة. هناك شيء ما يحدث. إنه تغيير كبير. إنها جملة واحدة. جملة فظيعة لا طريقة أخرى لأقولها. إنه التقاء البيانات الكبيرة والاتصالات والذكاء الاصطناعي. إسرائيل تحدث ثورة في الصناعات القديمة وتحدث ثورة في صناعات جديدة بالكامل. هناك صناعة قديمة كانت إسرائيل دائماً رائعة فيها. الزراعة. كنا دائماً جيدين في الزراعة. ولكن الآن لدينا الزراعة الدقيقة. أتعلمون ما هي؟؟ ترون الطائرة بدون طيار في السماء متصلة بقاعدة بيانات كبيرة وهناك أجهزة استشعار في هذا المجال. في الحقول هناك ري بالتنقيط. والتسميد بالتنقيط. والآن مع هذه التكنولوجيا يمكننا التحكّم بالمياه التي نمنحها والسماد الذي نعطيه لكل شجرة. هذه هي الزراعة الحقيقية. هذه هي إسرائيل. أمر لا يصدق». وأضاف: «نقوم بإعادة تدوير ما يقرب من 90% من مياه الصرف الصحي والدولة التالية بأقل من 20% هي إسبانيا. هذا ما نفعله للبيئة. لذلك عندما نأخذ هذين الأمرين الزراعة والمياه والتكنولوجيات الأخرى التي نطبقها في كليهما يمكننا تغيير العالم. لقد سمعت للتو عن امرأة في أفريقيا عليها أن تمشي 8 ساعات في اليوم لإعطاء الماء لأطفالها. أربع ساعات في إحدى الطرق إلى بئر وأربع ساعات

للعودة. جلبت شركة إسرائيلية شابة التكنولوجيا التي تتحسن من النبي يونس. تذكروا النبي يونس أحضر الماء من صخرة. يجلبون الماء من الهواء الرقيق. إنهم يجلبون الماء إلى أفريقيا. إلى ملايين الناس هناك بالتكنولوجيا الإسرائيلية. كنت في الآونة الأخيرة في الهند مع صديقي رئيس الوزراء مودي. كنت أريه الطماطم في جو جارت الهند. هذه هي التكنولوجيا الإسرائيلية. وما سمعته كان رائعاً. توجد مزرعة تجريبية هناك ومكان توفّر فيه إسرائيل المعرفة التقنية للمزارعين الهنود. 65% من سكان الهند هم من المزارعين وهناك مزارع يقول: بسبب التكنولوجيا الإسرائيلية قمت بزيادة إنتاجي من المحاصيل ودخلي 3 – 4 – 5 مرات أكثر. إسرائيل تغيّر العالم في الهند وأفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية. في كل مكان. هذه هي الصناعات القديمة. الآن هناك الصناعات الجديدة. إسرائيل بالمعنى الحرفي للكلمة هي التي تقود العالم!! أنا أتحدث عن السيارات. هي رائدة علمياً في السيارات. 500 شركة تقنية ظهرت على الفور تقريباً. واحدة منها تم بيعها لشركة مقابل 15 مليار دولار. لكن الشيء المثير للاهتمام أن شركة إنتل قالت للشركات: هذه هي مفاتيح أعمال 30 أكبر شركة في صناعة السيارات في جميع أنحاء العالم أنتم تديرونها. التكنولوجيا الإسرائيلية تقود العالم وصناعة واحدة أخيرة وهناك كثير غيرها أريد أن أحدثكم عنها. أي شخص لا يقبل اختراق حساباته المصرفية. إن كنتم في السيارات أو الطائرات التي تركبونها أنتم بحاجة إلى الأمن السيبراني. لقد أصبحت إسرائيل رائدة على مستوى العالم في هذا المجال. انظروا إلى ما استثمروه في المئات من الشركات الناشئة الإسرائيلية والشركات الضخمة. والحقيقة التي يجب أن تعرفوها: سكان إسرائيل يشكلون 1% من عدد سكان العالم. النسبة التي نحصل عليها من الاستثمار العالمي في مجال الأمن السيبراني 20% خاصة في مجال الإنترنت. نحن 200 مرة فوق وزننا وليس مرتين وليس عشر مرات وليس 100 مرة. هذا قوي جداً. هذه هي إسرائيل»!!

ليس ثمة أقوى وأبلغ من هذه الرسالة إلى العالم كله عموماً وإلينا خصوصاً، وأكثر تعبيراً عن واقع الحال في منطقتنا. فالصراع مع إسرائيل صراع علم وفكر ومعرفة وتقنية واقتصاد ومال وزراعة ومياه. ولطالما كان الحديث مركزاً على حروب المياه ولا يزال في مناطق كثيرة في العالم ولدينا ثروات هائلة. غريب واقع منطقتنا. أمتنا. إقليمنا. سمّوه ما شئتم. نحن أغنى من إسرائيل. عدد سكاننا أكبر بخمسين مرة من عدد سكانها. طاقاتنا البشرية هائلة. حاجة العالم إلينا كبيرة جداً. إنساننا مبدع وخلاق ورائد ومبادر ومنتج على كل المستويات لا سيما في بناء مجتمعات الآخرين في العالم عموماً. هذه هي حقيقة. لكن الحقيقة المؤلمة أن أنظمتنا وحكامنا وقادتنا لا يفكرون. لا يقرأون.

ليست لديهم قضية. لا طموح لديهم. هم خارج الحضارة والتاريخ والحاضر والمستقبل. لا رؤية. لا تخطيط. اتكاليون. دول محميات وباتت إسرائيل في الطليعة. وبالنسبة إلى بعضهم هي الحماية وبالنسبة إلى البعض الآخر أميركا هي الحامي. وكلاهما يستغل ويبتز العرب وكأننا أصبحنا خارج العصر. فقراء. مشرّدين. نازحين. أطفالنا يموتون من العطش والجوع ولا كهرباء ولا تنمية بل أراض محروقة وثروات تحت الأرض مرهونة. باستثناء قلة منّا لديها العنفوان والكرامة وهزمت إسرائيل عسكرياً، لكننا في المحصّلة العامة بعيدون جداً عن إنجازاتها وتقدّمها للأسف. ولا أدري إذا كانت هذه الرسالة التي أطلقها اليوم نتانياهو ستؤثر بأحد. بل لست متفائلاً. لأنني ومنذ سنوات، أشرت في كتابي: «لبنان الثمن الكبير للدور الصغير» في صفحة 69 في محاضرة ألقيتها بتاريخ 25/3/1993 إلى ما فعلته إسرائيل بعد انهيار الاتحاد السوفياتي مباشرة في عدد من الدول التي كانت تنتمي إليه حيث قال ديفيد كيمحي الأمين العام السابق لوزارة الخارجية الإسرائيلية: «.... على سبيل المثال في أوزباكستان وكازاخستان حيث يزرعون القطن وجدنا أن معدّل إنتاج الهكتار هناك يصل إلى 2.2 طن بينما يصل المعدل في إسرائيل إلى خمسة أطنان وهو من أعلى المعدلات في العالم. ولهذا جئنا إلى آسيا الوسطى وعرضنا عليهم التكنولوجيا لزيادة نسبة محصول القطن وقد حدث ذلك في هذين البلدين». وذكرت بأن ما ينتظر منطقتنا هو ما قاله شيمون بيريز: «إن لدى إسرائيل مشاريع جاهزة لما بعد السلام سياحياً واقتصادياً وزراعياً. إن إسرائيل تقدّم التكنولوجيا وعلى العرب أن يقدموا المال والأيدي العاملة». وأسميت اقتراحه: مشروع سخرة جديد. كما ذكّرت بما ورد في الكتاب ذاته في الصفحة 139 في محاضرة ألقيت بتاريخ 1/4/1995 في الحديث عن النفط بما قاله مسؤول أميركي كبير: «.... لا بد من شرق أوسط جديد. لا قوة فيه بمفردها قادرة عل السيطرة والتوسّع. باختصار شرق أوسط لا عرب فيه قادرون على تحديد علاقة النفط بالآخرين تسويقاً وتسعيراً وإنتاجاً. إن النفط سلعة عالمية ويجب أن تدار عالمياً. والسلام العربي – الإسرائيلي يجب أن يبنى وفق حاجات أمن النفط. أما إسرائيل فستظل قوة عسكرية منفصلة ومجتمعاً بشرياً متميزاً يغذيه الشعور بالتفوق، ولكنها ستندمج اقتصادياً فيما حولها أو هي ستدمج ما حولها باقتصادها وستنفتح عليها الحدود دون أن تفتح حدودها وتذوب العداءات معها دون أن تذوب عداواتها. سيطلب العرب صداقتها وسيدفعون الثمن...».

أليس هذا ما يجري اليوم؟؟ في إسرائيل دولة يهودية التفوق فيها للعرق اليهودي وهرولة نحو إسرائيل مع دفع الأثمان المطلوبة لها إضافة إلى الأثمان المطلوبة للسيد ترامب!! أليس هذا ما

يجري على مستوى النفط؟؟ والابتزاز الذي يعتمده ترامب مع الدول المنتجة؟؟

للأسف بعد أكثر من ربع قرن على هذا الكلام ليس ثمة من يهتم!! هل سنستمع ونصغي إلى كلام نتانياهو الذي يتحدث فيه عن حقيقة إسرائيل خلال هذه الفترة؟؟

اصحوا يا عرب. اسمعوا نتانياهو يقول: إسرائيل تقود العالم. فكّروا. احفظوا ما تبقّى لكم. نتانياهو رئيس عصابة. إرهابي. مجرم. قاتل. خارج عن القانون. لكن ما قاله عن إسرائيل صحيح.

إنها حقيقة مؤلمة ومرّة. آمل ألا تطول مدة بقائها.

13 تشرين الأول 2018

القرن 21 هو قرن آسيا

في تقرير البنتاغون الصادر في أواسط شهر آب الفائت تحذير واضح من تنامي قدرات الصين العسكرية وتنبيه إلى أن «القوات الصينية تتدرب على ضرب أهداف أميركية». «في السنوات الثلاث الأخيرة وسّع جيش التحرير الشعبي الصيني بشكل سريع مناطق عمليات قاذفات القنابل فوق الماء ما يكسبها خبرة في مناطق مائية حساسة ويرجّح أنها تتدرب على ضربات ضد أهداف أميركية وحليفة لأميركا». «هذا الجيش يواصل تعزيز قدراته العسكرية في الفضاء على الرغم من موقفه المعلن المناهض لعسكرة الفضاء». «والصين تسعى إلى تطوير قدرات نووية على رؤوس قاذفات القنابل بعيدة المدى والقوات الجوية الصينية أعيد تكليفها بمهام نووية. إن نشر وتكامل قاذفات القنابل النووية يوفّر للصين لأول مرة أنظمة تسليم نووية ثلاثية المهام بحيث يمكن نشرها عبر البر والبحر والجو، وثمة عمل على تطوير قاذفة استراتيجية سرية طويلة المدى يمكنها حمل رؤوس نووية ومن المرجح تشغيلها خلال السنوات العشر المقبلة».

الصين رفضت هذه المزاعم والادعاءات واعتبرتها تمهيداً لتصعيد ضدها مشيرة إلى أن التنبؤ بأنها ستوسع حضورها العسكري العالمي عبر بناء قواعد خارجية في بلدان مثل باكستان «أمر غير مسؤول». في الوقت الذي افتتحت فيه قاعدة جيبوتي – تديرها الصين – وهي أول قاعدة خارجية لجيش التحرير الشعبي الصيني وسوف يكون فيها تواجد لجنود منه، وهذه القاعدة يمكن أن تدعم الأسطول الصيني «كي يذهب أبعد». وليس مفاجئاً هذا الحضور الصيني الذي يندرج في إطار مبادرة «حزام وطريق». وهو حضور متعدد الأوجه. سياسي. اقتصادي. تنموي. أمني. عسكري. يأخذ في الاعتبار النيات والاستهدافات والمحاولات الأميركية لتطويق الصين ومواجهة قوتها

المتنامية وقد ظهر ذلك بوضوح من خلال سياسة العقوبات والضرائب عليها وتطوير القدرات العسكرية الأميركية والتركيز على «مخاطر» الدور الصيني.

الموقف الأميركي واضح: «نحن القوة الأولى في العالم ولا منافس لنا. يحق لنا ما لا يحق لغيرنا. يحق لنا أن نمتلك الأسلحة النووية المدمّرة. وأن ندمّر المعاهدات والاتفاقات الدولية، وأن ننفرد بالخطوات، ونفرض الغرامات والعقوبات ولا يحق لغيرنا أن يمتلك أياً من عناصر القوة إلا إسرائيل في الشرق الأوسط»!! طبعاً هذه الأولويات والسياسات غير مقبولة من قوى عالمية كثيرة.

ففي شهر أيلول الفائت، وبعد هذا التصعيد الأميركي أجرت الصين وروسيا «مناورات فوستوك 18». ردّ عليها الناتو في بدايات شهر تشرين الأول بأكبر مناورات منذ الحرب الباردة، في النروج. روسيا اعتبرت وجود قوات الدول الرئيسة في الحلف الأطلسي على مقربة من حدودها «عملاً غير مسؤول سيؤدي إلى زعزعة استقرار الوضع السياسي والعسكري في الشمال وإلى زيادة التوتر»، متوعدة بـ «اتخاذ التدابير الضرورية لذلك». وترافق ذلك مع الإعلان الأميركي عن نية الانسحاب من معاهدة الأسلحة النووية الموقعة مع الاتحاد السوفياتي أيام الرئيس غورباتشيف. ومع التهديدات المتتالية التي تطلقها الإدارة الأميركية ضد الصين وروسيا انطلاقاً من الاستراتيجية التي حددتها في نهاية العام الفائت واعتبرت فيهما الدولتين، دولتين «منافستين» لها!!

الأمر لم يقف عند هذا الحد. أوروبا قلقة من سياسة أميركا تجاهها. ومن الضغط المستمر عليها والتلاعب بأوضاعها الداخلية، وباقتصادها، وقد ترك ذلك أثراً كبيراً على دورها وموقعها وهو يهدّد مستقبلها مع تنامي موجة الأحزاب اليمينية المتطرفة التي يتناغم معها ترامب. وعلى هذا الأساس انعقدت القمة الأوروبية الآسيوية في بروكسل في الأيام الماضية وجاء في بيانها الختامي: «... إن الأحداث الدولية الأخيرة قد عزّزت أهمية هذا المنتدى كمدماك أساسي لنظام دولي متعدد الأطراف قوامه القواعد والمواثيق الدولية». وتوقف كثيرون عند عنصر مهم وأساسي وهو «الصعود الآسيوي» الذي يشكل أساس نظام تعدد الأقطاب هذا.

المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل قالت بعد القمة: «الدول الآسيوية تشكل ثلثي سكان الكرة الأرضية وثلثي التجارة العالمية وثلثي إجمالي الناتج العالمي».

أما رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي الذي زار طوكيو وعقد محادثات مع نظيره الياباني شينزو آبي، فقد أعلن: «إن القرن 21 هو قرن آسيا. هناك أسئلة كثيرة بشأن من سيهيمن وما الذي سيتم القيام به ومن الواضح أنه لن يكون هناك قرن آسيا من دون تعاون بين الهند واليابان».

بالطبع ثمة قلق كبير على المستوى العالمي من أميركا ترامب. وقلق من الصين على المستوى الآسيوي خصوصاً من قبل الهند واليابان. لكن تهوّر ترامب يقرّب المسافات بين المتخاصمين. هذا الأمر قاد رئيس وزراء اليابان إلى بكين. تمّ فتح صفحة جديدة بعد سبع سنوات من توقف الزيارات. كان اتفاق على توثيق العلاقات والوقوف معاً عند «نقطة تحوّل تاريخية» على أساس «أن الأوضاع الدولية غير مستقرة حالياً وقد ازدادت الضبابية» كما قال رئيس وزراء الصين لي كه تشاينغ، مؤكداً أن «التعاون الاقتصادي بين البلدين سيكون مفيداً لتطوير التجارة الحرة عالمياً». يذكر هنا أن بين الطرفين أكثر من 500 اتفاقية تجارية. كل هذا «بفضل» تهوّر ترامب. واستهدافه كل القوى والجموح نحو السيطرة والتفرّد.

هذه القمم واللقاءات والاتفاقات والحركة الدولية التي تجمع قوى متخاصمة وقلقة في الوقت ذاته من السياسة الأميركية تشكل عنصراً ضاغطاً في اتجاه منع الأحادية على المستوى الدولي. صحيح أنها لم تبلور مشروعاً سياسياً أو كياناً سياسياً يتصدى لأميركا في ظل تصدّع الكيانات الموجودة حالياً، لكنها مهمة في وقف هذا الجموح الأميركي من جهة، وفي السعي إلى خلق الأطر التي تحقق هذا الطموح من جهة ثانية أمام ازدياد الضبابية وفي مرحلة التحول التاريخية.

15 تشرين الأول 2018

أميركا تنسحب من القانون الدولي

في خطابه في الأمم المتحدة الشهر الفائت شنّ الرئيس الأميركي دونالد ترامب هجوماً عنيفاً على المحكمة الجنائية الدولية لأن السلطة الفلسطينية أعلنت التوجّه إليها وتقديم شكاوى ضد الأعمال الإرهابية التي ترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني والخطوات الأميركية الداعمة لها.

وفي بداية الشهر الحالي أعلنت واشنطن الانسحاب من البروتوكول الاختياري لاتفاقية فيينا بشأن العلاقات الدبلوماسية الذي يقرّ بأهلية محكمة العدل الدولية في النظر في شكوى تقدمت بها السلطة أمام المحكمة احتجاجاً على نقل السفارة إلى القدس.

وأصدرت الحكمة حكماً مبدئياً يقول: «ينبغي على الولايات المتحدة أن تزيل أية عوائق تنشأ من إعادة فرض العقوبات على تصدير الدواء والأجهزة الطبية والسلع الغذائية والزراعية إلى إيران فضلاً عن قطع الغيار والمعدات اللازمة لضمان أمن الطيران المدني». وما ورد في شكوى إيران أمام المحكمة يقع في إطار «معاهدة الصداقة» الموقّعة بينها وبين أميركا عام 1955 وأبرز بنودها: «علاقات سلام وصداقة بين البلدين. السماح لرعايا الدولتين بالدخول إلى أراضي البلدين والإقامة فيها بهدف التجارة لتعزيز التعاون التجاري وإقامة علاقات اقتصادية وحقوق قنصلية بينهما». إضافة إلى بنود تتعلق بتسوية الخلافات ذات الوجه القانوني المختصة برعاية شركات كلا الطرفين.

بعد قرار المحكمة أعلنت أميركا انسحابها من الاتفاقية وقال وزير خارجيتها مايك بومبيو: «كان يجب إلغاء الاتفاقية منذ 39 عاماً»!!

أما مستشار الأمن القومي جون بولتون فعلّق على القرار الأخير بالقول: «الرئيس قرّر الانسحاب من البروتوكول الاختياري لكن سنظل عضواً في الاتفاقية. هذا فيما يتعلق بفلسطين. أما

بشأن القرار المتعلق بإيران فإننا سنبدأ بمراجعة كل الاتفاقات الدولية التي تهدّد بتعريض أميركا للاقتصاص المزعوم لمحكمة العدل في ظل الخلافات. لن تبقى أميركا مكتوفة اليدين حيال شكاوى مسبقة»!!

وكان الرجل قد قال منذ أسابيع: «سنمنع القضاة والمدّعين العامين في المحكمة الجنائية من دخول الولايات المتحدة وسنستهدف أملاكهم بعقوبات في إطار النظام المالي الأميركي». وحذّر من فتح أي تحقيق بحق عسكريين أميركيين شاركوا في الحرب في أفغانستان وقال: «سنستخدم كل الوسائل الضرورية لحماية المواطنين الأميركيين والإسرائيليين والحلفاء الآخرين لنا من الملاحقة القضائية غير العادلة من قبل المحكمة الجنائية الدولية غير الشرعية»!!

يذكر هنا أن قرارات محكمة العدل ملزمة لكن لا أدوات لتنفيذها. إلا أنها صفعة معنوية وسياسية لأميركا!!

ومنذ أسبوعين هدّدت واشنطن بالانسحاب من معاهدة الأسلحة النووية التي أبرمت عام 1987 بين أميركا ريغان وروسيا غورباتشيف، فأعلن السفير الأميركي إلى مؤتمر الأمم المتحدة لنزع الأسلحة روبرت وود: «هذا الوضع لا يحتمل وعلينا اتخاذ تدابير لمواجهة هذا الانتهاك المستمر لهذه المعاهدة المهمة». السبب: نشر موسكو منظومة صواريخ «9. إم. 729» الذي تعتبره أميركا انتهاكاً للمعاهدة!!

منذ يومين ترجم الرئيس الأميركي موقف وود بالتهديد بالانسحاب من المعاهدة مبرراً ذلك بالقول: «روسيا لا تحترم المعاهدة وبالتالي ستنتهي الاتفاقية وسنطور هذه الأسلحة. لن نسمح لهم بانتهاك اتفاقية نووية والخروج وتصنيع أسلحة في حين أننا ممنوعون من ذلك. نحن بقينا في الاتفاقية واحترمناها لكن روسيا لم تحترمها للأسف». وأضاف: «إذا لم تفعل روسيا والصين ذلك – عدم تطوير الأسلحة – فإن الولايات المتحدة ترى أنه من غير الجائز الالتزام بالمعاهدة».

الصين ردّت بالقول: «من الضروري التأكيد أن الزج بالصين في هذه المسألة خاطئ تماماً ونحن لن نخضع للابتزاز الأميركي».

أما الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون فقد شدّد على «أهمية المعاهدة خصوصاً بالنسبة إلى أوروبا واستقرارنا الاستراتيجي».

نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف علّق على القرار بالقول: «هذه خطوة بالغة الخطورة ستثير إدانات شديدة. كنا نتحلّى بالصبر على مر السنين أمام الانتهاكات الصارخة للمعاهدة من قبل الولايات المتحدة نفسها. وإذا استمرت الأخيرة بالتصرف بشكل أخرق وفظ في الانسحاب من طرف واحد من المعاهدة الدولية فلن يكون لدينا خيار آخر سوى اتخاذ إجراءات مضادة ومنها ما يتعلق بالتكنولوجيا العسكرية».

أما المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف فقد اعتبر أن الخطوة «ستجعل العالم أكثر خطراً ونحن ننتظر توضيحات ولن نكون البادئين في مهاجمة أحد»!!

الرئيس السوفياتي السابق الموقّع على المعاهدة غورباتشيف قال: «إن الانسحاب من المعاهدة خطوة غير مقبولة. لقد كانت انتصاراً عظيماً وأوقفت الحرب الباردة»!!

يأتي هذا التطور في وقت تتهم فيه روسيا أميركا وحلف الناتو بانتهاك معاهدة وقعت بينهم عام 1997 تتعلق بعدم نشر قوات قتالية على أساس دائم. اليوم، تمّ الإعلان عن إقامة قاعدة عسكرية في بولونيا وروسيا اعتبرت الأمر تدميراً للمعاهدة وخطوة تتعارض مع مصالح الأمن الأوروبي. وهذا يتطلب من جانبنا اتخاذ «احتياطات عسكرية إضافية». وترافق ذلك مع إعلان انضمام مقدونيا إلى حلف الناتو.

أميركا ترامب تتصرف على أساس أنها دولة مارقة. لا يحاسبها أحد. ولها الحق في اتخاذ أي قرار من جانب واحد حتى ولو كان يتعارض مع القرارات الدولية ومواثيق الشرعية الدولية والاتفاقات والمعاهدات الدولية والاتفاقيات الثنائية المعقودة مع الدول الأخرى. وكان الرئيس الأميركي قد هدّد في نهاية شهر آب الماضي بالانسحاب من منظمة التجارة العالمية عندما قال: «على المنظمة أن تعامل الولايات المتحدة بشكل أفضل. وإذا لم يطوروا أداءهم فسأنسحب من المنظمة. إنها أسوأ اتفاق تجاري على الإطلاق. نادراً ما ربحت أميركا دعوى هناك». يعني نريد الاتفاقات والمنظمات الدولية لنربح دائماً ما نريده منها وإلا، لا ضرورة لوجودها. هذا هو العالم الجديد الذي يريدونه!! الأميركيون ينتهكون ويسقطون كل الالتزامات ويرتكبون الفظائع ويدفعون العالم إلى أزمات خطيرة وانفجارات وتوترات كبيرة وسباق تسلّح لا مثيل له ويلومون غيرهم إذا امتلكوا عنصراً من عناصر القوة أو ردّوا على تهديد وحصار. أو إذا امتلكوا سلاحاً وتقنيات.

ساعتئذ الويل والثبور وعظائم الأمور. هذا السلوك يعتبرونه انتهاكاً لموقع «القوي» «المتفرّد» «المتسلّط» ولـ «هيبة الدولة الأعظم». ومن قال إن العالم سيقبل ذلك وسيخضع؟

اليوم في السباق العسكري والتسلحي روسيا ستتخذ كل الإجراءات على مستوى تطوير التكنولوجيا العسكرية وكذلك الصين التي ستذهب وبعد انسحاب أميركا من المعاهدات إلى تطوير أسلحتها النووية المتوسطة المدى دون قيود أو رقابة وهي لم توقّع على الاتفاقية أصلاً. كذلك فإن إيران ستتخذ الاحتياطات اللازمة وتردّ على التحدي بالتحدي، وكوريا الشمالية ستحسب حسابات كثيرة بعد التعثّر الظاهر في العلاقات الثنائية مع أميركا بعد قمة ترامب وأون. لا يمكن أن يقوم نظام دولي على أساس أن أميركا هي الحُكم والحَكم والعدالة والقاضي والمدّعي والشرطي والناطور والمقرّر ومفاتيح الحل والربط بين يديها وسياسات الدول وإنفاقها وخيراتها وثرواتها تدار من قبلها.

إن السياسات المعتمدة اليوم المبنية على هذا الوهم وعلى الانسحاب من القانون الدولي ستدمّر العالم وستصيب أميركا نفسها.

18 تشرين الأول 2018

غسل أدمغة بمواد سامة

تحدّث كثيراً رئيس حكومة الإرهاب الإسرائيلي بنيامين نتانياهو عن علاقات «دولته» مع الدول العربية مؤكداً أنها بلغت حدوداً لا تصدّق. ليس في الأمر سرّ كبير. لكن لم يكن أحد يتوقع هذا التطور والتهوّر السريع الذي شهدناه في الأيام الماضية. نتانياهو في ليلة طويلة في سلطنة عمان. وفد رياضي إسرائيلي بقيادة وزيرة الثقافة ميري ريغيف للمشاركة في بطولة دولية للجودو في أبوظبي. ووفد رياضي آخر للمشاركة في بطولة الجمباز في قطر. ولقاءات قبلها في أميركا لنتانياهو مع سفيري السعودية والإمارات خلال عشاء. وكشف عن صفقة لشراء أجهزة تنصت إسرائيلية متطورة وطائرات استطلاع لصالح السعودية بقيمة 225 مليون دولار. وسباق في القدس شارك فيه عداؤون عرب، ووزير إسرائيلي آخر أيوب قرّا في دبي للمشاركة في مؤتمر عن «التواصل». وتسيبي ليفني وزيرة الخارجية السابقة تعلن في مزايدة على نتانياهو أنها التقت سابقاً أكثر من وزير خارجية عربي. وتسريبات عن لقاءات وتنسيق أمني بين مسؤولين أمنيين خليجيين وآخرين إسرائيليين لمواجهة التمدّد الإيراني في المنطقة!! والأبشع أن الوزيرة الإسرائيلية ريغيف عمّمت صورها وعيناها دامعتان أثناء استماعها إلى «النشيد الوطني الإسرائيلي» يعزف في أبو ظبي في افتتاح مباريات الجودو وهي تزور مسجد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، في وقت يقتحم «عسكرها» حرم المسجد الأقصى لمنع المصلين المسلمين من ممارسة طقوسهم، ويسمحون لليهود بالصلاة فيه!!

إنها أيام بشعة، توجّه فيها لكمات وضربات وإهانات للعرب والفلسطينيين والمسلمين بأيد عربية في مباريات «ودية» مع الإسرائيليين.

أياً تكن الأسباب، من تصفية جمال خاشقجي في قنصلية بلاده في إسطنبول بالطريقة التي تمت فيها، وتداعياتها التي لا تزال تتفاعل، والابتزاز المفتوح من قبل أميركا وتركيا وإسرائيل الآن للسعودية بسببها، إلى إيران ودورها وتمدّدها في المنطقة، لا شيء يبرّر هذا الذي يجري. تسليم كامل لأميركا وإسرائيل بكل المقدرات والقرارات، وفتح الأبواب لكل الآخرين للدخول إلى بيوتنا وثرواتنا وإمكاناتنا ومقدساتنا مقابل لا شيء. فقط الحديث عن استهداف إيران ولن تستهدف إيران كما يتوقع أصحاب هذه السياسة.

إنه أمر غير مقبول وخطير جداً. لقد وقّعت دول اتفاقات مع إسرائيل على أساس أنها ستحصل على الدعم والسلام. وهي تعاني اليوم أزمات خطيرة وكبيرة وشعوبها لم تطبّع مع الإسرائيلي. فلماذا هذا التسرّع في أصعب فترة تحوّل تمرّ بها المنطقة؟؟ لماذا هذا الاستعجال في الترويج للعلاقة مع إسرائيل التي ستأخذ كل شيء منا؟؟ صحيح أنها دولة موجودة في المنطقة والكل يدرك ذلك. ولكن لماذا الدعوة إلى «معاملتها بالمعاملة نفسها كالدول الأخرى وأن تتحمّل أيضاً الالتزامات نفسها» كما قال وزير خارجية عُمان الخبير العتيق في سياسة المنطقة وتحولاتها وصاحب الدور الدبلوماسي الكبير في ملفات كثيرة فيها؟؟ هل تتعامل إسرائيل نفسها مع الدول الأخرى باحترام؟؟ هل تلتزم إسرائيل بغير أمنها ومصالحها؟؟ ولماذا تلتزم ما دام الآخرون في وجهها لا يقدّرون قيمة إمكاناتهم وشعوبهم وثرواتهم وموقعهم ودورهم وتسيطر عليهم الاتكالية؟؟ ولماذا إدارة الظهر لكل ما تقوله إسرائيل، وعدم التحسّب لما يمكن أن تقدم عليه؟؟ بعد زيارة نتانياهو إلى عُمان ذهب وزير المواصلات إسرائيل كاتس ليبحث في موضوع الأمن الطرقي وبالتحديد في موضوع سكة الحديد من حيفا إلى الخليج. المشروع طرحته إسرائيل بعد مؤتمر مدريد للسلام. على أساس الأرض مقابل السلام. طارت الأرض. وطار السلام لأن إسرائيل تتصرف على أساس: الأرض لها والسلام لها. أما نحن فالسلام علينا. تمّ طرح مشروع السكة مرة أخرى العام الماضي وكتبت عنه في كتابي: «من بلفور إلى ترامب» في الصفحة 74 بعنوان «القطار الاقتصادي للإطار السياسي». إنه لأمر معيب مهين أن نعطّل عقولنا وذاكراتنا ونتوقف عن أي فعل، بل حتى عن أي ردّ فعل، وكأننا غير موجودين مفسحين المجال أمام كل الآخرين المتنافسين على مصالحهم، وعلى ثرواتنا أن يفعلوا ما يشاؤون وأن «يغفروا» لنا، وأن «يسامحوننا» على ما نفعله وما نرتكبه من فظائع. من أجل ماذا؟؟ أن نبقى؟؟ أن نعيش؟؟ أن نحفظ سلطة؟؟ لا قيمة لحياة وليس فقط لسلطة عندما نصل إلى هذا الحد، في وقت نحن قادرون فيه أن نكون في موقع الشريك

الحقيقي الفاعل في رسم مستقبل المنطقة والعالم ولا أبالغ في ذلك، في مرحلة تلعب أمم ودول أخرى أدواراً كثيرة. تقاوم. تعاند. تسعى. تؤكد أنها لن تقبل التفرّد في قيادة العالم وتريد أن تحفظ كرامة شعوبها وتاريخها وذاكرتها وتحترم تضحياتها وتتعلم من دروس التاريخ. اليوم نبدو نحن وكأن التاريخ لا يريدنا في هذه المرحلة. كأنه ينبذنا. وكأن السياسة لا تقبل بنا.

لكن الأبشع، أن يذهب بعض الصحافيين والكتّاب والمعلقين إلى تبرير ما يجري بالقول: «التطور المهم هو تعاظم دور إسرائيل في المنطقة، نتيجة الحرب الأهلية السورية وبفضل دخول إيران وميليشياتها في مناطق تعتبرها إسرائيل حزامها الأمني. لعبت إسرائيل دوراً مهماً بالغاً في ضرب النفوذ الإيراني المتفاقم في سوريا فأدت أدواراً لم تستطع الدول العربية الرافضة تحقيقه. بذلك تحقق التوازن العسكري في المنطقة وأصبحت إسرائيل مهمة للأمن الإقليمي بعد أن كانت تفاحة مسمومة يتحاشى الجميع التعامل معها».

كلام خطير. محاولة غسل أدمغة بمواد سامة. نعم. غسل أدمغة بمواد سامة. إسرائيل تفوقت لأننا هزمنا أنفسنا كأنظمة. والدليل أن إسرائيل لم تهزم لبنان. بل هزمتها مقاومته. ولم تهزم الفلسطينيين منذ الـ 48 إلى اليوم، وهي الآن تستقوي بالعرب لتحقيق شيء من أهدافها. تقدمت إسرائيل لأننا غبنا عن ساحة الصراع العلمي الفكري التقني الأمني والعسكري والمالي ونحن نملك إمكانات هائلة. تقدمت إسرائيل لأنها حكّمت عقلها واستندت إلى علمائها وطاقاتها وابتزّت واستفزّت وسخّرت إمكاناتها من أجلهم ومن أجل مشروعها وقضيتها. نحن قتلنا وهجّرنا علماءنا ومفكرينا أو ماتوا في «السجن العربي الكبير» ومن استخدم عقله من مؤيدي هذه السياسة ذهب ليغسل أدمغة الناس بالمواد السامة. والحديث عن دور إسرائيل والحاجة إليها لتحقيق التوازن في المنطقة، هو اعتراف بأن دولنا أصبحت «محميات» إسرائيلية – أميركية وهذا هو المشروع الإسرائيلي الذي انطلق من لبنان لتفتيت المنطقة إلى محميات ودويلات تتقاتل وتتناحر وهُزم. هذا هو مشروع تخريب البيت السني الذي تحدثت عنه منذ سنوات طويلة، وتركيب الفتنة السنية – السنية، وتخريب البيت الإسلامي لإشعال الفتنة السنية – الشيعية وإلغاء التنوّع.

الأخطر من زيارات نتانياهو ووزرائه واندفاعاته العربية هو غسل الأدمغة بالمواد السامة. المواجهة تبدأ من هنا. ويبقى الرهان على الشعب الفلسطيني المناضل. وعلى الناس. الرياضيين الذين رفضوا المشاركة في المباريات في قطر وأبو ظبي مع إسرائيليين، والشرفاء الذين لا يزالون

يعتبرون إسرائيل خطراً وإرهاباً وعدواناً عليهم، مثل أبناء الجولان الأشاوس الأبطال وكثيرين في هذه المنطقة الذين يضيئون شموعاً في طريق الصراع الطويل وسط هذا الظلام الذي تعمّمه أنظمة المحميات والظلم الذي تمارسه ضد شعوبها.

كلمة أخيرة: للتذكير، في بداية شهر آب الفائت التقى وزير خارجية فرنسا جان إيف لودريان ملك الأردن عبد الله الثاني الذي كان قد التقى الرئيس الأميركي دونالد ترامب الذي قال أمامه كما نقل الوزير الفرنسي بعد اللقاء «الملك حذّر ترامب من أن كثيرين من الفلسطينيين الشباب لم يعودوا يريدون حل الدولتين. لكنهم يريدون العيش مع الإسرائيليين في دولة واحدة يملكون فيها حقوق متساوية». فردّ ترامب ساخراً: «ما تقوله يبدو منطقياً. في سيناريو الدولة الواحدة، سيكون رئيس وزراء إسرائيل اسمه محمد خلال بضع سنوات»!!

إهانة كبيرة، بشعة مرّت دون تعليق. ماذا لو قيلت كلمة عن اسم يهودي؟؟ لو حصل ذلك لقامت القيامة ضد «أعداء السامية»!! عيب يا أصحاب مغاسل العقول بالمواد السامة. أكتفي بذلك.. والجرح عميق.

29 تشرين الأول 2018

أكبر من حكم ذاتي وأقل من دولة؟؟

دعوات إسرائيلية ثابتة واختراقات جديدة. من الزيارات المعلنة إلى سلطنة عمان وأبو ظبي ودبي وقطر والمنامة، إلى تشاد بعد قطيعة معها، لتكريس الدور الإسرائيلي في أفريقيا والحد من التأييد للشعب الفلسطيني والاستفادة من ثروات تلك القارة. وفد إسرائيلي برئاسة المبعوث الخاص لمستشار الأمن القومي مئير بن شبات لشؤون العالمين العربي والإسلامي زار تشاد والتقى المسؤولين فيها وذلك بعد مبادرة من رئيس الدولة الأفريقية باتجاه مندوب إسرائيل في الأونيسكو كرمل شاما هكوهين طالباً إعادة العلاقة بين الدولتين. المسؤول الإسرائيلي أعلن أن «لدى إسرائيل مصلحة كبيرة في تجديد العلاقات مع تشاد لكونها غنية بالأورانيوم ومعنية بشراء الأسلحة والاستفادة من الخبرات الأمنية الإسرائيلية وتتجنّد للحرب ضد الإرهاب»!! و«في حال تجدّد العلاقة معها فإن دولتين أخريين في أفريقيا ستحذوان حذوها وهما النيجر ومالي وهذا يساعدنا في كسر التأييد للفلسطينيين في الأمم المتحدة»!!

أما رئيس الحكومة الإسرائيلية فقد شارك في «منتدى كرايوفا» في مدينة فارنا البلغارية والتقى نظيره البلغاري بويكو بوريسوف، والرئيس الصربي ألكسندر فوتشيتش، ورئيس الوزراء اليوناني أليكسيس تسيبراس، ورئيسة وزراء رومانيا فيرونيكا دانتشيلا، دعاهم علناً إلى «التمرّد على سياسة الاتحاد الأوروبي والوقوف مع أميركا وإسرائيل في مكافحة «سياسة الهيمنة الإيرانية» وما يرافقها من عمليات إرهاب على أرض أوروبا».

وقال: «إسرائيل تعتبر حامياً لأوروبا ضد الإرهاب»!! «نحن جزء من الحضارة نفسها التي تعتز بالحرية والسلام والتقدّم وهي تتعرض اليوم لهجوم من قبل قوى الإسلام المتطرف. يهاجمنا جميعاً. العرب والأوروبيين والإسرائيليين. والطرف الرئيسي الذي ينتمي إلى هذا الإسلام المتطرف

هو النظام الإيراني. عندما نتعاون نكون أقوى. وإسرائيل دولة قوية في العالم في مجال التكنولوجيا وتلعب دوراً محورياً في حماية «السايبر» وفي المواصلات الذكية والصحة الرقمية وفي كل مجال تقريباً». وأعلن أنه تلقّى وعوداً بالعمل على «تغيير نهج بعض الدول في التصويت في الاتحاد الأوروبي في قضايا تتعلق بإسرائيل».

قبل جولته أعلن وفي محاولة التفاف على ما يمكن أن تقدّمه فرنسا من اقتراحات لحل القضية الفلسطينية، أنه يؤيد حلاً على أساس كيان أكبر من حكم ذاتي وأقل من دولة!! وهو في ما يفعله في أوروبا من تحريض ضد الاتحاد الأوروبي يستهدف فرنسا وكل الذين ينتقدون إرهاب دولته ويناورون لحل الدولتين، ويقاطعون منتوجات المستوطنات الإسرائيلية!! وقال: «يجب على إسرائيل الاحتفاظ بالمسؤولية الأمنية في الضفة الغربية. والحل الأفضل هو منح الفلسطينيين القدرة على حكم أنفسهم من دون أن يستطيعوا تهديد أمن إسرائيل»!!

بعد عودته بأيام أعلن الجنرال أمير أفيفي وهو المساعد السابق للمراقب العام لوزارة الأمن: «إسرائيل ستعلن دولة في غزة وسيناء وحكم ذاتي في الضفة»!! وهذا تأكيد لما كرّر المسؤولون الإسرائيليون إعلانه: لا دولة إلا في غزة وسيناء!! أفيفي أشار إلى أن الخطة تقضي بأن كل من سيدخل إلى الضفة الغربية أو سيخرج منها سيمر عبر إسرائيل وطالما أن نصف الفلسطينيين يقيمون في الضفة الغربية وقطاع غزة فقد جاء العثور على الحل في غزة حيث يتم توسيعها باتجاه سيناء، على طول الساحل مع البحر المتوسط، حيث المنطقة مفتوحة على العالم مما يمكّن لهم تجارة حرة ومطار وميناء وتواصلاً جغرافياً حقيقياً (تحت الإشراف الإسرائيلي) في حين أن سكان الضفة يقيمون في كيان من الحكم الذاتي في الأماكن التي يقيمون فيها اليوم...» وأكد أن الخطة «تمّ عرضها على الإدارة الأميركية والبرلمان البريطاني وجهات أخرى». و«ننطلق من قناعة المجتمع الدولي أن غزة هي مفتاح الحل وليس الضفة الغربية!! لأننا نتحدث عن مشاريع استثمارية ضخمة وإقامة مدينة جديدة وإخراج مئات الآلاف من الفلسطينيين من القطاع جنوباً باتجاه سيناء وإقامة شبكة فنادق وبنى تحتية. هذه خطة ستعمل على إحياء المنطقة اقتصادياً ولما فيه مصلحة سكان غزة أصلاً. وستحصل مصر على دعم مالي كبير ومساعدة أمنية وستكون الركن المحوري في أي اتفاق سلام في المنطقة..».

ليس في الإعلان جديد. هذا هو المشروع الإسرائيلي، لكن أصحابه يعتبرون أنهم اقتربوا من مرحلة البدء في تحقيقه، في ظل التدهور والانهيار العربي الكبيرين، والانفتاح العربي العلني على إسرائيل، وبموازاة الدور الأميركي الراعي لكل الخطوات الإسرائيلية والممسك للأسف بمفاصل قرار عدد من الدول العربية بالابتزاز الواضح والمكشوف لهم وأصحاب الشأن مطمئنون ومرتاحون. ويسجّل أيضاً التضامن الإسرائيلي الأميركي في العمل على تفتيت أوروبا وإضعافها وعلى اختراق أفريقيا بما تختزنه من إمكانات وطاقات وثروات معدنية وخيرات كثيرة.

أحداث المنطقة، والحركة السياسية الدولية تشير إلى متغيرات كبيرة على المستويين الدولي والإقليمي وأبرز ساحات الصراع لبلورة ملامح المتغيرات: أرض العرب. وثرواتهم تستنزف.

مرة جديدة التاريخ لا يحترمنا. هي مرحلة سوداء في عمرنا. ومع ذلك ينبغي الاستمرار في مقاومة كل محاولات غسل الأدمغة بالمواد السامة وغيرها أو دفع الناس إلى اليأس...

لا تزال فلسطين مدرسة وأطفالها يعلّمون كبار وصغار العالم دروس التربية الوطنية والانتماء إلى الأرض والدفاع عنها ومقاومة الظلم والقهر...

بالمناسبة، واهم من يعتقد أن إسرائيل صادقة في بحثها عن «اتفاق» أو «هدنة» أو «هدوء» حتى مع «حماس». لا. لن تسلّم إسرائيل هذه المشاريع التي تتحدث عنها «لإرهابيين» كما تنظر إليهم، وبالتأكيد لا قناعة لديها بأنهم سوف يغيّرون مواقفهم بالرخاء الاقتصادي. هم «إرهابيون» «قتلة» في حساباتها وبالتالي ستنتقم منهم وتعمل على تصفيتهم لا سيما الرموز منهم!! لذلك الوحدة الوطنية الفلسطينية تبقى هي الضمان وتختصر المسافات في إرادة الشعب الفلسطيني والاستمرار في المقاومة.

5 تشرين الثاني 2018

ستنتهي الأمور باتفاق

أيام حافلة بالتطورات يعيشها العالم «وإقليمنا» يمكن تدوينها مع بعض الملاحظات على الشكل التالي:

– زيارة رئيس حكومة الإرهاب الإسرائيلي بنيامين نتانياهو إلى سلطنة عمان. تلاها زيارة وزير «مواصلاته» للبحث في مشروع «الأمن الطرقي» وسكة الحديد من حيفا إلى الخليج. (ونحن في لبنان عالقون في سكة طرابلس العبودية – 30 كلم فقط – وغطّينا سكة الحديد من الجنوب إلى الشمال بالاعتداءات «الرسمية» وغير الرسمية).

– زيارة وزيرة الثقافة والتربية الإسرائيلية ميري ريغيف إلى أبو ظبي، ووزير نتانياهو للاتصالات أيوب قرّا إلى دبي. ووفد رياضي إسرائيلي إلى قطر.

– الرئيس الفلسطيني محمود عباس في سلطنة عمان قبل نتانياهو. وزيارتان لموفدين عُمانيين إلى رام الله بعدها ولقاءات مع الرئيس عباس. وتجديد الحديث عن المشروع الإسرائيلي لفصل الضفة عن القطاع، وتخصيص منطقة إلى جانب القدس لتكون «عاصمة» للفلسطينيين!! في ظل الحديث عن مشروع «هدنة» أو «تهدئة» أو «هدوء» مع حماس واستبعاد السلطة الفلسطينية.

– أميركا تجمع وزراء دفاع دول مجلس التعاون الخليجي رغم وجود حصار ومقاطعة من بعض دول أعضاء المجلس لقطر!! لماذا؟؟ لأن ثمة تحضيراً لمشروع الناتو العربي الذي تريده أميركا في وجه إيران. بغض النظر عن مواقف الدول المعنية منه والذي سيضم إضافة إلى دول الخليج مصر والأردن.

– مناورات عسكرية مشتركة بين بعض دول الخليج ومصر. وإعلان الرئيس المصري أنه إذا استهدف الخليج بخطر ما فإنه سيرسل قواته للدفاع عنه!!

– في المنامة حوار حول مستقبل المنطقة والعلاقة مع إسرائيل ودور أساسي فيه لوزير الدفاع الأميركي. حديث عن علاقات دافئة بين إسرائيل وبعض العرب.

– في السياق لغة سعودية ناعمة تلاقيها لغة مصرية مشابهة تجاه قطر. فالمطلوب لقاء الجميع ضد إيران!!

– دعوات واضحة لاستغلال تصفية الخاشقجي لحل أزمة اليمن ووقف الحرب. ولن يكون ذلك إلا بتقسيم البلد وتقاسم النفوذ فيه. والحل في كل الحالات غير ممكن من دون إيران. ودعوة لافتة أميركية إلى حل الأزمة مع قطر!!

– تطور في العلاقات الأميركية – التركية على وقع تصفية الخاشقجي في السفارة السعودية في إسطنبول. إطلاق سراح القس الأميركي. تخفيض العقوبات الأميركية على تركيا. الاستعداد للقاء أردوغان ترامب في باريس. تحوّل أميركي نحو تركيا في سوريا. تغطية أميركية للقصف التركي لمواقع قوات سوريا الديموقراطية، وتبرير ذلك بأنها تضم جماعة «أوجلان» وهي منظمة «إرهابية». كأن إدارة ترامب لم تكن تعلم ذلك قبل. واضح. الهدف: تطويق إيران، بل خنق إيران.

– إعفاءات من أميركا لـ 8 دول من العقوبات واستمرار التعامل مع إيران. برونو لومير وزير المالية الفرنسي يقول: «أعفت أميركا دولاً من العقوبات وقبلت تعاملها مع إيران. تقدمنا بطلب إعفاء الشركات فرنسية وعلى رأسها «توتال» فلاقينا رفضاً قطعياً». والرفض ذاته جاء لطلبات إعفاء لشركات بريطانية وألمانية. أميركا تساهلت مع إيطاليا واليونان، لماذا لا تتساهل معنا؟؟ سؤال فرنسي مطروح. وإذا كان ترامب يريد تصفير صادرات إيران النفطية فعلاً فلماذا أعفى زبائن النفط الإيراني الرئيسيين: الصين وتركيا وإيطاليا من العقوبات؟؟ سؤال فرنسي أيضاً.

الوزير لومير يضيف: «نرفض أن تكون واشنطن شرطي العالم. إن لأوروبا سيادتها الاقتصادية». موقف تتكرّر الإشارة إليه في أكثر من عاصمة وحتى في أميركا. وهو يلاقي ما قاله السيناتور الأميركي السابق بول فيندلي في كتابه «أميركا في خطر» فكتب: «كما في عز

الإمبراطورية البريطانية فإن الشمس لا تغيب أبداً عن وزارة الدفاع. فهي شرطي الأمر الواقع للعالم. تطبّق مبدأ افتتحه من دون حكمة الرئيس جورج بوش في 2002. وتحتفظ الوزارة بهذا المبدأ بـ 737 قاعدة عسكرية منتشرة في العالم!! يجب حتى على القوة العظمى ألا تحاول أداء دور الشرطي العالمي. وهناك حاجة إلى هذا الشرطي لكن أداء الشرطة العالمية يجب أن تتولاه مؤسسة دولية قوية فحسب».

ويأتي هذا الكلام مع دعوة الرئيس الفرنسي ماكرون إلى إنشاء «جيش أوروبي» للرد على مصادر الخطر روسيا والصين وأميركا بعد تهديد الأخيرة بالانسحاب من المعاهدة حول الأسلحة الموقعة مع الاتحاد السوفياتي السابق، معتبراً «أن أوروبا ستكون الضحية لهذا القرار وكذلك أمنها»!!

– مباحثات روسية هندية إيرانية لإنشاء قناة بحرية للتجارة الدولية موازية لقناة السويس.

– أميركا تتفهم حق تركيا في الدفاع عن مصالحها الأمنية الاستراتيجية. وتتفهم حق إسرائيل في الدفاع عن مصالحها الأمنية. تغطي الأولى في قصف الأكراد. وتغطي الثانية في كل أعمالها الإرهابية. والعنوان إيران.

العرب. أرضهم ساحات حروب. ثرواتهم للرهن لشركات السلاح وتمويل الحروب. مشاريع سكك الحديد والمرافئ والقنوات البحرية دورهم فيها: دفع المال. هم ممولون. معابر. أسواق استهلاكية، في وقت تبرز فيه الحركة الدولية من أميركا إلى روسيا والصين وفرنسا وألمانيا وأوروبا عموماً وإيران وتركيا والهند وإسرائيل تتجه نحو بلورة نظام دولي جديد بعد الفوضى الدولية ونظام إقليمي شرق أوسطي بعد الانهيار العربي وتنامي أدوار تركيا وإسرائيل وإيران وسقوط كل المؤسسات العربية المشتركة واستحضار بعضها عند الحاجة الأميركية ليس إلاّ.

ينتظرون سقوط إيران فيضمنون مستقبلهم بالدعم الأميركي والانفتاح على إسرائيل. واقع الحال والتجارب تقول: ستنتهي الأمور باتفاق أميركي مع إيران. بعد أن يكون العرب قد خسروا كل شيء!!

8 تشرين الثاني 2018

سيحاسبكم التاريخ ستحاسبكم البشرية

أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول الفائت قال أمينها العام أنطونيو غوتيريس: «في عالم الوفرة لا يوجد شخص بين كل تسعة أفراد ما يكفيه من طعام. يعاني 155 مليون طفل أي 22% من تعداد الأطفال في العالم من سوء التغذية المزمن ليواجهوا أثر التقزّم طيلة حياتهم». وأضاف: «نحن هنا اليوم معاً لأننا ملتزمون بإيجاد عالم خال من الجوع. يتعيّن أن نتمكن من تحقيق هذا الهدف البسيط. من خلال التكنولوجيا المتقدمة والمعرفة في المجال الزراعي، نستطيع كفالة حق الجميع في الغذاء». وأشار إلى أن العام الماضي واجه تهديداً خطيراً بالمجاعة لأكثر من 20 مليون شخص في أنحاء شمال شرقي نيجيريا والصومال وجنوب السودان واليمن و«بفضل العمل العاجل تمكّنا من تجنّب أسوأ الاحتمالات في هذه الدول الأربع».

على هامش انعقاد اجتماعها السنوي وأثناء تكريم الأمم المتحدة للمناضل الإنساني الرمز نيلسون مانديلا في ذكرى مئويته قال غوتيريس: «مانديلا أحد أعظم القادة في تاريخ البشرية لأنه جسّد أعلى قيم الأمم المتحدة من السلام والتسامح والتراحم والكرامة البشرية. لم يسع إلى تولي السلطة من أجل السلطة ولكن ليخدم الناس».

زوجة مانديلا السيدة غراسيا ماشيل دعت زعماء العالم إلى ألا يجعلوا «الأمم المتحدة مكاناً للثرثرة» لأنها أنشئت بغرض الوقاية من النزاعات وضمان تجنيب العالم حروباً أخرى. ولكن بعد 70 عاماً هناك نزاعات في كل البلدان والأمن العالمي تراجع بشكل كبير في العقد الفائت. يجب على القادة أن يتحلوا بمسؤولياتهم، ويمكنكم أن تضعوا حداً للدمار. سيحاسبكم التاريخ على ذلك وستحاسبكم البشرية إذا ما سمحتم لهذه المعاناة بأن تستمر على مرآكم. عليكم التخلي عن حب الذات وتغطرس صانعي القرار والاستيلاء على الموارد البشرية وصناعة الأسلحة».

اليوم وخلال مشاركته في «منتدى باريس للسلام» الذي يعقد في الذكرى المئوية لانتهاء الحرب العالمية الأولى قال غوتيريس: «إن ثمة نقاط تشابه بين الحقبة الحالية وبين ما عرفه العالم في ثلاثينيات القرن الماضي بسبب ضخامة التحديات الجديدة وأبرزها: التحدي البيئي، وتحدي الهجرات عبر العالم، وتحدي التكنولوجيات الجديدة والعالم الرقمي والسيبيري والذكاء الاصطناعي» وأشار إلى «الخوف من تراجع التعددية في إدارة شؤون العالم» خصوصاً أن الخطر القادم يجيئ على خلفية «توترات سياسية واستراتيجية». وفي نقاط التشابه التي أشار إليها توقف عند «الأزمة المالية التي ضربت العالم عام 2008، وتراجع الديموقراطيات التي تهددها الأفكار المتطرفة والفساد والإرهاب واستضعاف دولة القانون وقيام أيديولوجيات دينية وتراجع روحية البحث عن تسويات».

الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون قال في اجتماع الأمم المتحدة ذاته في أيلول: «إن النظام الليبرالي العالمي يواجه مجموعة من الأزمات التي تعرقل إحلال السلام» داعياً إلى الدفاع عن «الحوار والتعددية». أما في مؤتمر باريس الذي دعا إليه وشهد حضوراً دولياً لافتاً فقال: «ينبغي استخلاص العبر من مآسي الحروب السابقة والدفع إلى العمل المشترك من أجل مواجهة الخوف والتحديات. لنتذكر ما حصل ولنحرص على عدم تناسي ما حصل من مجازر ما زالت آثارها بادية على وجه العالم. أتمنى ألا يكون التجمهر الكبير الذي شهدته باريس لصالح الدفاع عن السلام صالحاً ليوم واحد فقط. فالقادة المجتمعون هنا يستطيعون معاً إذا أرادوا درء التهديدات المتمثلة بخطر الاحتباس الحراري وتدهور الطبيعة والفقر والجوع والمرض الجهل وانعدام تساوي الفرص» ودعا إلى «إدارة تعددية» لشؤون العالم بعيداً عن الاستئثار والأنانيات القومية ولغة القوة داعياً نظراءه إلى «الابتعاد عن الانطوائية والعنف وحب الهيمنة».

غالبية القادة الذين تكلموا في المنتدى أو أدلوا بتصريحات تتعلق بالمناسبة، دعوا إلى التعددية ووقف الحروب والتضامن وتغليب مصالح الناس والابتعاد عن الفوضى والهيمنة والتسلّط والتفرّد ولغة التهديد والوعيد والتطرّف والعنف إلا الرئيس الأميركي كالعادة. فهو لا يزال يتمسك بشعار «أميركا أولاً» ويمارسه بشكل خطير ما دفع الرئيس ماكرون وغيره إلى ما حذّروا منه. حتى أنه اعتبر دعوة الرئيس الفرنسي إلى إنشاء «جيش أوروبي» للدفاع عن أوروبا كي لا يبقى أمنها رهينة أميركا، إهانة!! في نظره أن تفكر بحرية قرارك وسيادة بلادك وحفظ أمنها إهانة للآخرين. إنه يريد أموالهم للناتو وإلا ليتحملوا المسؤولية. ذهب ماكرون لتحمّل المسؤولية دون أن

يرفض المساهمة في الناتو فاعتبر عمله إهانة. وهذا يعني أن المخاطر التي أشير إليها ستبقى قائمة مع هذه الذهنية الأميركية.

أما المشكلة الكبرى فهي غياب العرب عن المناسبة وعن المنتدى كأنهم لا يريدون قراءة التاريخ واستخلاص الدروس والعبر منه. كأنهم لا يريدون الاستماع إلى دعوات وقف الحروب، بل تكرّرت هذه الدعوات على مستوى العالم، وهم غارقون في حروبهم وفي تمويل حروب الآخرين، والجوع يهدّد شعوبهم، وكأنهم لا يريدون حجز موقع لهم في عالم متعدّد «الأقطاب» و«القوى» والثروات. وهم لديهم الكثير. وكأنهم لا يريدون الإصغاء إلى لغة المسؤولية والمساهمة في مشروع حماية البشرية من «العنف» و«التطرّف» و«السيطرة على الموارد» و«تجارة الأسلحة» و«من مخاطر التكنولوجيا السيبيرية، والاستفادة من ثرواتهم في هذا الاتجاه وحجز موقع ريادي في عالم الغد».

سيحاسبكم التاريخ. ستحاسبكم البشرية وليس فقط الأجيال العربية.

11 تشرين الثاني 2018